

مجابهة الهيمنة

إيران وأمريكا في الشرق الأوسط



عدنان مهنّا

عدنان مهنّا

دكتوراه في العلاقات الدولية من الجامعة الإسلامية في لبنان.

مجابهة الهيمنة
إيران وأمريكا في الشرق الأوسط

عدنان مهنا

مجابهة الهيمنة
إيران وأمريكا في الشرق الأوسط



المؤلف: عدنان مهنا
الكتاب: مجابهة الهيمنة: إيران وأمريكا في الشرق الأوسط
المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي
الإخراج: قيس عباس
تصميم الغلاف: حسين موسى



الطبعة الأولى: بيروت، 2014
ISBN: 978 _ 614 _ 427 _ 047 _ 9

Confront the Hegemony
Iran and USA in the Middle East

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات واتجاهات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought
بناية ماميا، ط 5 _ جادة حافظ الأسد _ خلف الفانتزي وُرد _ بئر حسن _ بيروت
هاتف: 826233 (9611) _ فاكس: 820378 (9611) _ ص. ب 25/55
info@hadaraweb.com
www.hadaraweb.com

المحتويات

كلمة المركز

إيران كانت وما زالت جزءًا من العالم الإسلامي تؤثّر فيه وتتأثر بما يجري فيه. بل لعلّها من الدول الأكثر تأثيرًا في هذا العالم. وإن كان الجميع يدرك أنّ دور إيران في المنطقة يُعظَّم ويُوضع تحت المجهر لأجل تخويف العالم الإسلامي وشعوبه ودوله منه. ولا يحاول هذا الكتاب تسليط الضوء على الدور الإيرانيّ في المنطقة ولا الحكم عليه أو له ولا تقويمه وبيان مواطن قوّته ومكامن ضعفه؛ بل ما يهدف إلى بيانه وحصر النقاش فيه، هو معالجة حالة المجابهة، على حدّ تعبير الكاتب، بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية. فيحاول الكشف عن أهم المستجدّات التي طرأت بعد الثورة فحوّلت إيران التي كانت في زمنٍ الحليفَ الثاني للولايات المتحدة الأمريكية بعد الكيان الغاصب في فلسطين، إلى العدوّ الأول الذي لا يمكن المهادنة معه ولا بد من أن يبقى سيف العقوبات مسلطًا على رأسه لسنوات طوال.

يحاول الدكتور عدنان مهنّا في كتابه هذا بيان أهمّ نقاط المجابهة المشتركة بين الولايات المتحدة وإيران، بدءًا من الملف الفلسطيني والموقف من إسرائيل إلى الملفّ النووي وتعقيداته ومحاولة الولايات المتحدة استغلاله للوصول إلى

ما تريد من إيران وهو الخضوع الكامل والتسليم للإملاءات التي توجّه إليها. ولا ندري هل يحمل المستقبل القريب بشائر حلحلة لبعض هذه التعقيدات على الأقل إن لم يكن جميعها؟ هذا متروك للأيام فهي التي سوف تحمل البشائر أو نذر المزيد من التوتّر. يأمل مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، أن يكون في هذا الكتاب إضافة تستحقّ عناء الاطلاع عليها، وأن يحمل الزمن الآتي المزيد من الاستقرار والازدهار للعالم الإسلاميّ من أدناه إلى أقصاه.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بيروت، 2014

مدخل البحث

لن يتمكن القارئ أو المحلل السياسي من فهم التطورات الدولية حول القضية الإيرانية إذا لم يُستعرَض تاريخ الإمبراطورية الفارسية وتوالي الأحداث الدولية المرتبطة بها، وعلاقاتها عبر التاريخ مع باقي دول العالم القديم والحديث على السواء.

كما لا يمكن فهم الدور المؤثر والفعال لإيران في السياسة الدولية ما لم يرفع الستار عن تاريخها وجغرافيتها واقتصادها، وما أمّنه لها موقعها الاستراتيجي من أهمية وديناميةٍ جعلاها لاعبًا استراتيجيًّا ودوليًّا ضمن لعبة التوازنات القديمة والحديثة على السواء.

وفي مطلق الأحـوال، لا يستقيم البحث ولا تسلم نتائجه اذا لم تتم الإشارة بالتحليل والبحث إلى إمكانات إيران ومقوماتها وقدراتها العلمية والتكنولوجية والمالية التي أهلتها لتمثل موقعًا مهمًّا في قائمة الدول الكبرى، وتصبح لاعبًا إقليميًّا ودوليًّا يحسب حسابها وتهابها الجيوش، وتؤرق مراكز الأبحاث والتخطيط والدراسات العالمية؛ ما يدفعها لجعل الحدث الإيراني أولوية لا تحتمل الإهمال أو التأجيل.

ذلك أن السرعة القياسية التي نقلت إيران من واقعها المنهك، ومّما ابتليت به من عدائية شرسة وحصار ضاغط وعقوبات أمريكيّة سافرة، وحرب عراقيّة ضروس تضافرت بعدائيتها مع نظيرتها الأمريكيّة، إلى آفاق روحية وإيمانية من الإبداع التكنولوجي والثقافي، أدّت بها في فترة زمنية لا تتجاوز السنوات العشر إلى تحقيق تطلعات مبدع الثورة الإسلامية آية الله الإمام الخميني، في سبيل قهر الظلم والفساد ونصرة المظلومين وحماية الثروات وإرجاع الحقوق إلى أصحابها وصيانة أعراض المسلمين والمظلومين والانتصار للحق وتطوير المجتمع الإيراني، والوصول به إلى امتلاك التكنولوجيا المتقدمة والثقافة التنافسية ودورة الوقود النووي ودخول إيران النادي النووي الدولي. وبصورة عامة، الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي الذي يمثل قوة إيران ومكانتها وصمودها ومهابتها.

وقلما ينصف الغرب تلك الحضارات المغرقة في القدم لآلاف السنين قبل الميلاد، والتي مثلت فضل الشرق الأدنى وإسهامات شعوبه في ازدهار الحضارة الغربية عبر الآلاف الستة من السنين قبل الميلاد، كما شكلت إرثًا بشريًّا عظيمًا نهلت منه أوروبا وأمريكا ثقافتهما، وكونتا حضارة متنوعة تنتسب إلى ذلك المخزون الحضاري المتجمع، لقرون عدّة في أنحاء آسيا الجنوبية من جنوب روسيا والبحر الأسود وغرب الهند وأفغانستان، حتى أصقاع بلاد الرافدين ومصر. وبذلك، فإنّ الحضارة الغربية تصبح وريثة الحضارات الشرقية وليست صانعة لحضارتها الخاصة، باعتبار أن ما ورثه الغرب يتفوّق عما صنعه على الرغم من إبداعاته في ما طوّره من موروثات في حقول العلم والفن والثقافة وطرق العيش، وهو دَيْنٌ يتنكر لسداده.

في تلك الحقبة من التاريخ المفعمة بروائع الإبداعات الفكرية في أشكالها

الأوليّة والنواتية، وُلدت الهيولات المدماكية النموذجية، التي خضعت بعد ذلك لضروب التطور والتحديث والتقانة حتى زماننا الحاضر وما سوف يليه من أزمان.

فقد شكلت الحضارة الفارسية إحدى أهمّ حضارات الشرق؛ بل أكثرها بريقًا، بما قدمته من إسهامات مؤثرة ودامغة في البناء الحضاري للبشرية جمعاء، ابتداءً من القرون الأخيرة ق. م. وحتى تاريخنا المعاصر، على الرغم من عصر الانحطاط الذي حدَّ من ازدهار فارس وقلّل من إسهامها الحضاري إلى حين هزم الإسكندر المقدوني إمبراطور فارس دارا الثالث، بعد أن دبّت في أرجاء الإمبراطورية الفارسية مترامية الأطراف خلافات الولاة والحكام، وتنامت الطبقات الأرستقراطية التي انغمست في اللهو والترف.

وتؤكد المسلمات وتثبت أنه كلّما توسعت جغرافيا مملكة أو دولة ما، كلّما كان تاريخها المكتوب حافلًا بعظائم الروايات والأحداث والانتصارات، وكان حضورها بالتالي متميزًا وخالدًا في تاريخ البشرية. ولا عجب سيما وأن «قورش» العظيم قد خلق ليكون حاكمًا؛ إذ قال فيه «إمرسن» إنه كان ملكًا بحق في روحه وأعماله، قديرًا في الأعمال الإدارية والفتوح الخاطفة المسرحية، كريمًا في معاملة المغلوبين، محبوبًا من أعدائه السابقين، فلا عجب والحال هذه أن يتخذ منه اليونان موضوعًا لروايات عدّة، وأن يصفوه بأنه أكبر أبطال العالم قبل الإسكندر.

بالإمكان إذًا التحدث عن تاريخ بلاد فارس بدءًا من عصر «قورش العظيم» صانع العصر الفارسي، والذي جعل من الأمة الفارسية نموذجًا للقوة والعلم والتقوى والجمال في آن، أمّة يحسب لها ألف حساب وتكتب عنها الأساطير، والقصص الخيالية في انتقاء الأبطال والمشاهير والصور المسرحية، وموضوعًا

للبطولات الروائية. وهكذا، فإنّ «فارس» وبفضل «قورش العظيم» تصبح مملكة تهابها الشعوب وتعظمها الروايات، وتحترمها جميع العهود ومتواليات السلالات، لما زخرت به حضارتها وإسهاماتها في شتى ميادين العلم والثقافة والفنون وكرم الأخلاق وصفاء العادات والتقاليد النبيلة.

وإن لم يكن للصناعة أهمية في بلاد فارس نظرًا إلى شعور الحاكمية بعدم حاجتها إلى ذلك لِما كانت تملكه الطبقات من قدرات مالية تسخر بها الشعوب الأخرى لخدمتها وتشتري إنتاجها بسهولة ويسر، فإنّ باقي أوجه التمدن والازدهار كانت نامية ومحل تقدير واهتمام. ذلك كلّه كان يحصل في ظل الأمن المسيطر، والذي تسبّبت به سياسة الإمبراطورية الفارسية، وهو اللبنة الأساسية الوحيدة التي تسمح بنمو التجارة والزراعة وجني الأرباح. وبصورة عامة، فإنّ قيام اقتصاد مزدهر يؤمن الرخاء والعيش الرغيد لطبقات الشعب كافة، هو أمرٌ وَعَتْهُ الطبقة الحاكمة وسهرت على حمايته واستمراره[1].

وللزرادشتية وجهان: دنيوي، يتجلى في الفرح العميق والرضى الدائم والخيرات الحقيقية والحياة الهادئة، والرفاهية في ظل حكومات صالحة، وغنى يتجلّى في الخلود والغبطة التي ينعم بها المؤمن المخلص، بعد أن تجتاز روحه الممرّ الضيق، دون السقوط في الهاوية، حيث يتقرر مصيرها لتلج ممّجدة إلى مساكن «مزدا» الخالدة، حيث تستقبل بالغناء والمديح[2].

وكان لحضارة الفرس من خلال أهم إسهاماتها الإبداعية (الكتابة)، الفضل في تدوين تعاليم الزرادشتية في كتاب مقدس يدعى **«الأبستاق»**، حوى أهم تعاليم «الزرادشتية» التي آمنت بالقوانين الطبيعية، كالنهي عن الغزو،

---

(1) مركز أخبار مصر للدراسات: www. EGY News.net

(2) هنادي الحاج، **الأديان من أولها إلى خاتمها**، ص550.

والدعوة إلى السلم، وحرية اعتناق المذاهب، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومحاسبة النفس.

وقد عُرفت ولاية السلوقيين باتساع أراضيها قياسًا بباقي الولايات التي غنمها الإسكندر ووزّعها على قادته، وأصبحت عاصمتهم في ما بعد إنطاكية بدل سلوقية دجلة، وقد كانت نهاية الحكم السلوقي في عهد أنطونيوس السابع، بعد أن أخذت الممالك المجاورة (المملكة البطلمية) بالتدخل في شؤون الدولة السلوقية، إلى أن استقلّ ملك أرمينيا «فيكران»، وسيطر على الدولة السلوقية في العام 83 ق.م. وقد هزم هذا الأخير على يد الرومان عام 69 ق.م؛ إذ انتعشت الدولة السلوقية من جديد لتعود فتمحى من التاريخ على يد القائد الروماني «بومبي» عام 63 ق.م[1].

ومن دون الغوص في تفاصيل السلالات التي تعاقبت على حكم بلاد فارس من ولاية السلوقيين (323ـ141 ق.م.)، والسلالة البارثية أو دولة البارثيين (334ق.م. ـ224م)، والدولة الساسانية (224ـ629م)، والفتح الإسلامي (629ـ642م)، وحكم الممالك الفارسية (820ـ1220م)، وعهد المغول (1220ـ1501م)، والدولة الصفوية (1501ـ1747م)، والدولة القاجارية (1795ـ1921م).

والثابت أنّ إيران، ومنذ قرون تتجاوز بتعدادها أصابع اليدين بقليل، مثّلت، وعلى الدوام، نمطًا من الدول المتفرّدة بأهميتها وتمايزها لنواحي المكوِّن الحضاري المؤهَّل، والمتمتع بأهلية استراتيجية تفاضلية جعلتها ومنذ زمن بعيد، قبلة الفاتحين والطامحين ورواد الاستعمار. وذلك الموقع الذي ابتليت به إيران وجعلها تتوسط أكثر بؤر التوتر كونيًّا من أفغانستان إلى العراق إلى

---

(1) موسوعة المعرفة: WWW. MAREFA.ORG

الخليج، ثم إلى فلسطين وجنوب لبنان وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة، وقربها من البلقان، وقبرص المنقسمة تركيًّا ويونانيًّا، وبحر قزوين المتنازع على خيراته، وحركات المعارضة في الدول العربية المحيطة، وطريق الحرير الذي شكل على الدوام خط العبور الساخن بين الشرق والغرب، ونقطة الاتصال المتوسطة بين قارات العالم القديم، وصلة الوصل القاطعة بين صقيع روسيا الطامحة والمتطلعة لدفء مياه الخليج، ومطالبات الإمارات العربية بملكية الجزر الثلاث، وتوقّد الهواجس البحرينية المسكونة بالخوف على مستقبل سيادتها على أراضيها، والتي استدعت -مثلها مثل باقي دول الخليج العربية- قواعد الحماية العسكريّة الأمريكيّة ومراكز قيادة الجيش الأمريكيّ المتعاظمة شأنًا، وحيثيات مضيق «هرمز» المتربّع فوق ناصية التجارة الدولية، ولهفة الغرب لإزاحة إيران وإسقاطها عن صهوته.

وابتليت إيران كذلك بخيراتها وثرواتها، وبمركزها الثاني عالميًّا في إنتاج الغاز وتخزينه، إلى جانب رصيدها الهائل من النفط ومناجم النحاس والتوتياء والرصاص والصلب. وبدلًا من أن تكون هذه القدرات نعمةً على إيران وسببًا لتقدمها فقط، أضحت نقمة عليها بتحويلها إلى مركز استقطاب مطامع الكبار وتكالبهم الدائم على هذه الخيرات، والتي لا يمكن تأمينها إلّا عن طريق الاحتلال بعد التدمير والاجتثاث.

وابتليت إيران أيضًا بسلالات ملكيّة أهدرت ثرواتها وخيراتها وأفسدت حياتها السياسية وتسببت بالعديد من المآسي والمظالم والانتقامات، وأفسحت في المجال أمام النفوذ الأجنبي كي يطبق على أنفاس الإيرانيين ويقلب طموحهم وتوقهم نحو عالم الحرية وتأكيد الذات وإعادة رسم التاريخ الإيراني كشعب متمرد على صور الظلم والاضطهاد ومصادرة الكرامة والاستغلال،

إلى أن بُعث لهم من لدن السماء ثورة مظفّرة أعادتهم إلى أصالة التاريخ الإيراني، والهوية الشخصية الإيرانية التوّاقة لتأصيل القيم الروحية السامية ودمجها بالخطى الأرضية ومسلكيتها وتوظيفاتها نحو غدٍ أكثر إشراقًا وتقدمًا وتطورًا، وإيجاد نمط حياة وطريقة عيش قوامها المزاوجة بين الروحانية الإيمانية والصبر والجلد والبذل والتضحية والانعتاق والواجب والعطاء بلا حدود، والعشق والتعبد والتمثل والانتظار والأمل من جهة، وبلوغ مراتب التقانة المرهفة والتكنولوجيا العصرية، وعضوية النادي النووي الدولي ودورة الوقود النووي المتفوّقة، وتطوير المطوّر وتحديث الحديث وابتكار ما لم يبتكر وتقديم المتقدم وعدم الاكتفاء بما يكتفى به، وإثبات ما لم يثبت واستبعاد ما لم يستبعد من جهة ثانية.

هو نموذج جديد خلا التاريخ من مثيل له، ولم يأتِ بمثله على تعاقب العصور، نموذج يجمع بين الإيمان الروحاني التكليفي، ونزعة التطوير التحديثية المبدعة علمًا وثقافة وعصرنة، نموذج يدحض ما سبق، وتوصل إليه «مالك بن نبي» في مؤلفه «مشكلة الأفكار»، حين وصف الاهتمام العمودي للإنسان الشرقي (حي بن يقظان) أي اهتمامه بالغيبيات والماورائيات والابتهال الدائم للسماء بتكريس وقته للتعبد والصلاة والاستدعاء الالهي لحلّ مشكلاته، مقابل الاهتمام الغربي الأفقي للإنسان الغربي (روبنسون كروزو) الذي أمضى وقته في البحث والتعامل مع الأشياء وما يحيط به لتأمين حاجاته وصناعة وسيلة خلاصه وما يقيه مخاطر المستقبل من مأوى وسبل عيش بدل الانصراف للتعبد والصلاة.

إذن، يخالف النموذج الإيراني مقولة «مالك بن نبي» الذي ميّز بشكل قطعي بين التوجه الإسلامي التعبدي والتوجه الغربي الترفي، بتأكيد إيران

أنها تجمع بين السماء والأرض بعلاقة عضوية اندماجية تقيم الصلة بين القيم السماوية الإنسانية وأشياء الأرض، حين جعلت من الابتكار والتطوير هدفًا تكليفيًّا بدافعية قدسية انعتاقية أوجدت تلك الدينامية المندفعة بقدرات خارقة ووقود من إيمان، لإنتاج سلعة تقدم السعادة والأمان للبشرية أولًا، وللشخصية الإيرانية ثانيًا، ولكلّية مستعبد ومظلوم ومقتلع ومستبعد ومسلوب ثالثًا، ولكلّ باحث عن الرضى رابعًا، وخامسًا وسادسًا...

وإذا كنا نسلم -وبلا تحفظ- بإبداعات «آية الله الإمام الخميني» وتعاليمه وتكاليفه وإرشاداته ودعواته إلى التنكّر للماركسية الدكتاتورية وعدم الارتباط لا شرقًا ولا غربًا، فإنّنا لا نجد في استعارة نظرية «ليون تروتسكي» (1879-1940) ومقولته «بالثورة الدائمة» ضد الاستعمار بكلّ أشكاله وألوانه من أجل تحرير الأرض والفلاحين؛ ذلك أن الثورة الإسلامية الخمينيّة تبقى متوهجة ومتوثبة ومترصدة ومتأهبة، وفي حال انتظار دائم لمجريات التهديد ونوايا الاحتواء والتدمير والاحتلال، واجتثاث تطلعات الشعب الإيراني وحقه في التقدم والتطور وتأكيد الذات وحماية قناعاته وإيمانه وطريقة عيشه ونصرة المظلومين واقتلاع الفساد والاضطهاد وما أورثه الاستعمار من مراكز تجسس ومعارضة وخلايا نائمة.

ولم تكن الثورة الخمينيّة أولى الثورات الإيرانية، وإن اختلفت عن سابقاتها روّادًا وواقعية وتوجهات، غير أنها تستقي من الثورة الدستورية وانتفاضة «مصدق» تلك الروح التي تنتسب إلى الحضارة الفارسية في بُعدها الواحد المتأصّل في النزعة الدائمة لدحر العدوان وحماية الحقوق واجتثاث الظلم وحماية الأعراض والخيرات والسيادة.

غير أن الثورة الإسلامية أضافت إلى هذا البعد مكوّنًا نهائيًا يتمثل في الدافعية الإيمانية التكليفية التي تنسجم وتنبثق من اعتبار الحكومة الإيرانية حكومةً قرآنيةً إسلاميةً، ونظام الحكم هو إسلاميّ فقهيّ شرعيّ يأتمر بتوجيهات المرشد الروحي ولا يحتمل التعارض تحت طائلة العصيان على أوامر الله. وبذلك، تصبح القوى المنضوية تحت لواء هذا النظام من قادة وفقهاء وحرس وطلبة وعمال وفلاحين وعلماء ومخترعين وفنيّين وموظفين قوًى مؤمنةً بصوابية الثورة وواجب حمايتها وأنّ الثورة هي طاقتها ورمز قوتها وصلابة عودها. وبالعودة إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج المتأتية من كونه نقطة الوصل ومحطة الوصول والانطلاق لكلّ وسائط النقل الدولية المتوزعة بين قارات العالم القديم وقلب الشرق الأوسط النابض بالحياة، فإنّه يبدو طبيعيًا أن تصبح هذه المنطقة محور الحراك الكوني والصخرة التي تحلم كلّ دولة كبرى أن تبني عليها معبد مصالحها ليصبح قبلة طموحاتها وقدس حمايتها.

وعليه، أصبح الخليج ومنذ انبعاث الحركة الاستعمارية الأوروبية أولًا والأمريكيّة لاحقًا، عصب الحياة الاقتصادية الدولية والسند الجوهري الذي يبقيها على قيد الحياة، فمنذ دخولها جنة الخليج في بداية القرن العشرين، ركزت الولايات المتحدة على عملية الاستحواذ المتدرج على منطقة الخليج دون استثناء من خلال إيديولوجياها المفضلة والمتجسدة في القضم البطيء والإزاحة الناعمة لفلول الاستعمار الأوروبي، ولقد مكنتها استراتيجية ملء الفراغ، بعد رحيل البريطانيين، من إحكام السيطرة على كلّ مكان خليجيّ، والعبث بخيرات هذه البقعة الغنية لإشباع نهمها الإمبراطوري التفرّدي والاستعلائي، المنبعث من التراث الأمريكيّ المتعطش للتوسع

بغطاء منظومة القيم الوهمية، المترفة ببدعة المهمة الرساليّة لإسعاد البشر وصنع رفاههم.

وبغطاء أيضًا من منطقها التبريري جعلت الولايات المتحدة إيران الشاه كباقي دول الخليج ألعوبة في يدها ودمية تحركها على المسرح الخليجيّ إلى أن أطلت ثورة شباط عام 1979، عندما وطأت أقدام مرشدها «آية الله الخميني» في الأول منه أرض إيران المعشوقة، والتي كانت على موعد مع ثورة مخلّصها وصانع مجدها ليقلب الطاولة على رؤوس الجالسين إليها، ويصبح في لحظات صديق إيران وحليفها عدوًّا لدودًا لها، ولتضع التطورات الزلزالية إيران على شفير المواجهات التي بدأت في شباط 1979 ولم تتوقف حتى تاريخه.

تسارعت الأحداث وتراكمت التطورات في خطًى تصعيدية وتبريرات اعتيادية جسدتها جملة الاستراتيجيات التي شغلت مراكز الأبحاث، وزادت من وتيرة ديناميتها لابتكار العلل التي تقنع الأمريكيّين بأنها ستكون في العام 2001، وبعد الحادي عشر من أيلول، أحد أركان محور الشرّ وداعمة للإرهاب، ومالكة للسلاح النووي الذي أسست هي نفسها مفاعلاته ونُظُم تخصيب وقوده، ومخرِّبة للسلم والأمن الدوليين، وكأن النبوّة الأمريكيّة هي من مكونات وجهتها الرساليّة التي اصطفاها الله لتنوب عنه في معرفة نوايا إيران قبل تحققها بستٍّ وعشرين سنة، في العام 2006 عندما نجحت، وبعد جهد طويل في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لتنال إيران جزاء ما صنعته يداها وأرساه عقلها المبتكر ولم تكن هي نفسها البادئة؛ بل كانت أمريكا هي المانحة والمبدعة أولًا وأخيرًا، ثم تحوّلت إلى جلاد وشيطان رجيم.

فعلى نحو ما درجت عليه في وصفها أيّ دولة بأنها حليفتها عندما تخدم مصالحها ومصالح حلفائها، أو تصبح عدوّة لدودة لها عندما تنتفض وتنتصر

لسيادتها، أي بتحولها عن عبوديتها لأمريكا من أجل صيانة وجودها وكيانها، وكأن قيم الحرية والديمقراطية ليست للتطبيق والتحقق؛ بل هي شعارات متنقلة وتبريرات تسوِّغ لها اختيار زمن التوصيف ومواضيعه وهويّة المستهدفين وألوان بشراتهم وطول قاماتهم وزمرة دمهم.

وحين قالها رفضًا قاطعًا، تحوّل «الإمام الخميني» إلى عدو للسلام ومهدّد لعروش دول الخليج، وأصبح من واجب الولايات المتحدة زرع القواعد العسكرية الأمريكيّة لحمايتها، وأصبح النظام الإسلامي سببًا لاحتلال أفغانستان والعراق، بانتظار ساعة احتلال إيران بعد تدمير مفاعلاتها النووية لصيانة وجود إسرائيل وديمومة اقتلاعها الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة اليهودية بعرقها الصافي.

وهكذا، أقنعت الولايات المتحدة العالم بصوابية معاقبة إيران من أجل لجم تفوّقها التكنولوجي وتدمير تقدمها وإعادتها إلى عصر الظلام، لتصبح لقمةً سائغة في فم التنين الأمريكيّ الذي لا زال يحلم بأيّام الشاهنشاهيّة وليالي طهران الملاح، وهي لن تعود إلا بإعادة قادة الثورة الإسلامية إلى ضواحي باريس وحوزات النجف العلميّة. فإذا قُدِّر ذلك، صفقت لها إسرائيل وأعلنته نصرًا وثأرًا لخروجها من طهران.

وباتت الأوضاع قاب قوسين أو أدنى من المواجهة بعد أن تعاظمت خطوات الاستعداد وامتلأت عنابر السلاح بمختلف أنواعه وأحجامه، ورُسمت السيناريوهات لاختيار أصوبها، ونُفِّذت المناورات التجريبية والتخويفية، وكأن الأمر لا ينتظر سوى ضغط الإصبع على الزناد حتى تنفجر المنطقة ويتأثر بها العالم.

لقد لخص الرئيس «أحمدي نجاد» رؤية إيران لما يجري بتصوير الموقف الراهن من خلال المشهد الإيراني بالقول: «يريد الأمريكيّون إسكاتنا عن القضايا المهمّة التي تجري في المنطقة والعالم الإسلامي. يريدوننا أن نتبع أوامرهم في سياساتنا الخارجية، وهم قلقون من أن يؤدي امتلاك إيران التكنولوجيا النووية إلى تغيير الوضع في المنطقة». وقد اقتنع الإيرانيون بأن هذه التلميحات لا تغيّر من واقع الأمر في شيء، فقد وصلت إيران إلى مرحلة عالية من القوّة، ولم تعد تقلق من تهديدها بمجلس الأمن أو حذفها من المنطقة، فهي لم تعد مجرد قوة إقليمية وحسب؛ بل قوّة كبرى في الشرق الأوسط والعالم. كما إنّها غير خائفة من التهديدات التي تتعرض لها بوجوب تغيير خطابها تجاه إسرائيل، مهما كانت طبيعة هذه التهديدات.

ولم تستطع قرارات مجلس الأمن العقابية وقبلها العقوبات الأمريكيّة تخفيف اندفاعة إيران باتجاه امتلاكها قدرة تخصيب اليورانيوم، أو امتلاكها دورة الوقود النووي وتحقيق اكتفائها الذاتي أو لعب دورها الإقليمي أو تحقيق التوازن الاستراتيجي أو التأثير على أوضاع العراق أو دعم حركات التحرّر العربية؛ بل أتقنت لعبة حماية المصالح والتأثير في العلاقات الدوليّة للإفلات من كمّاشة العقوبات الدولية والحصار الجاثم على محيطها، وهذه حقيقة مكّنتها من التعاطي باستهتار مع تلك القرارات وعدم النظر إلى الخلف؛ بل الاندفاع قدمًا لتحقيق تطورها وتقدّمها.

ولم تراجع مجلس الأمن وتتقدم بالشكاوى أمامه لاقتناعها بأن المنظمة الدولية محكومة بالقرار الأمريكيّ وسياسة الانحياز والكيل بمكيالين، وإلا:

1- فلماذا يغضّ مجلس الأمن نظره عن البرنامج النووي الإسرائيلي، ولا

يسمح لمفتشي الوكالة الدوليّة للطاقة الذرية بدخول مفاعلاتها النووية والتحقق من طبيعة عملها؟

2- ولماذا لا يطلب من إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي؟

3- ألا يحقّ لإيران وفق هذه الحقائق أن تدافع عن حقوق شعبها بامتلاكه الطاقة النووية السلمية واستخدامها خدمةً لمصالحه وتقدم مجتمعه؟

وإلى جانب هذه الحقائق، طمحت إيران إلى جعل منطقة الخليج خالية من النفوذ الأجنبي وقواعده العسكرية، وإقامة أواصر الإخاء والتعاون مع دول الخليج العربية عبر إنشاء قوّة عسكريّة خليجيّة تدافع بها عن مصالحها وتحمي ثرواتها النفطية وتحدّ من سرقة خيراتها وانتهاك سيادتها الوطنية، ولا شيء يمنع عندها من توسيع مجلس التعاون الخليجيّ ليضم إيران وتكبر بذلك حلقة عضويته، فيصبح قوة إقليمية وازنة تدافع عن الخليج ضد أطماع المستعمر ونهمه لسلبه خيراته.

وبصورة عامة، فإنّ التحدّي الذي تمثله إيران للنظام الدولي الأمريكيّ ليس تحديًا تقليديًا بحيث يمكن احتواؤه عسكريًا؛ بل هو تحدٍّ حضاري وإيديولوجي يستوجب الاحترام والتقدير والاعتراف بالواقع، وبالتالي إقناع إيران بأن المنظمة الدوليّة لم تعد منحازة، وأنّ ما تعلنه من نيّات وأهداف مشروع ومحق، وما وصلت إليه من تطور وتقدم يعطيها الحق بتحوّلها إلى قوة إقليمية وازنة والتعامل معها على أنها كذلك.

لقد تصوّرت الولايات المتحدة أنها-ومن خلال فرض العقوبات- تستطيع لجم الفرس الإيرانية الحرون، وأنّ هذه العقوبات سوف تعطي

مفعولها وتقوّض الوضع الإيراني من الداخل بعد أن يثور الشعب الجائع والخائف على مصالحه في عصر العولمة.

غير أن إيران وعلى عكس ما يشتهي الأمريكيّون والإسرائيليون ومعظم حلفائهم نجحت بتصوير القضية على أنها سعي أمريكيّ للإضرار بمصالحها الوطنية والتنكر لحقّها الطبيعي في امتلاك التكنولوجيا العصرية. وإزاء الصلف الأمريكيّ انتصرت لدى الشعب الإيراني مشاعر التصدّي للخارج الذي لا يضمر له سوى الشرّ والإخضاع والسيطرة واستغلال ثرواته.

وهكذا، لم تؤدّ جهود الأمريكيّين إلى زعزعة الداخل الإيراني وتقويضه؛ إذ نهلت المعارضة الإيرانية- مثل قادة النظام الإسلامي- من المشارب الإسلامية والتعاليم الثورية التي أرساها مرشد الثورة الأول «الإمام الخميني»، وهم يتضامنون إذا أحسوا أنّ خطرًا أمريكيًّا أو إسرائيليًّا يتهددهم وسوف يسيء إلى معتقداتهم ووطنيتهم.

وعندما يعلن الأمريكيّون أنّ المشكلة الأساسية ليست في البرنامج النووي الإيراني؛ بل في النظام الإسلامي المتشدّد الذي يغذّي مشاعر الكراهية للغرب، ففي ذلك اعتراف بأنّ المشكلة ليست في مفاعلات تعمل على إنتاج الطاقة الكهربائية أو مخصصة لمراكز الأبحاث والتطوير العلمي؛ بل إن المشكلة تكمن في وجود طبقة حاكمة تقول «لا» للأمريكيّ وتقف في وجهه متشبثة بعنادها ورافضة الاستسلام والخنوع وتوطئة الرأس وتنفيذ الأوامر وفتح فوهات الآبار النفطية أمام ناقلاتها لتملأ عنابرها دون رقيب أو حسيب، والسماح لها بزرع قواعدها العسكرية أينما تشاء، والأهّم من ذلك كلّه احتكارها عملية صنع القرار الإيراني.

ولم تتوقف إيران عن طرح تصورها للحلّ على أن يكون التفاوض عن

طريق الترويكا الأوروبية أفضل الممكن كي لا يُحكم عليها على أنها عدوّة السلام، وهو خيار كانت الولايات المتحدة ترفضه على الدوام.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد ذهبت مرغمة إلى خيار التفاوض، فقد أثقلت ملفاته بشروطها الإذعانية التي لا تقرّ فيها بحقّ إيران بامتلاك الخيار النووي، وهي لا تقبل بغير خيار تدميره أو تجميده على الأقل. هذه الشروط التي تعاملت معها إيران بسخرية واستهتار دون أن تعيرها أيّ اهتمام أو تقبل بوضعها على الطاولة لمجرد النقاش. فيما كانت كلّ من روسيا والصين العالمتين بنوايا الولايات المتحدة التاريخيّة، والخارجتين من آتون الصراع القاري الذي أرهقهما لخمسة عقود (الحرب الباردة مع روسيا ومشكلة فورموزا مع الصين) تعملان على لجم النهم الأمريكيّ والحدّ من اندفاعته والتخفيف من غلواء العقوبات الأمريكيّة في كباش دولي كانت تحسمه في كلّ مرة لعبة المصالح وتبادل مناطق النفوذ وحسابات الربح والخسارة التّجاريّة.

ولم تنس إسرائيل صفعة إخراجها من قلب طهران، واستبدال علمها بعلم فلسطين وخسارتها لحليف كبير ماديًّا وسياسيًّا واستراتيجيًّا. كما أقلقت وجودها تلك التصريحات الناريّة والتعاليم الإرشادية التي تحرّض على تدميرها، واقتلاعها من الشرق الأوسط كغدّة سرطانية قضمت ولم تزل تقضم أرض الفلسطينين وتنتهك حقوقهم متذرّعة بالمحرقة اليهودية في زمن النازيين، والتي أنكر «أحمدي نجاد» حصولها وحقيقة وجودها؛ بل إنّ المحرقة الحقيقية هي في فلسطين؛ إذ تزرع إسرائيل أجساد الفلسطينين بشظايا القنابل وتحرق أشجارهم وبيوتهم. وكردّة فعل على ما ينتابها من مخاوف تطالب إسرائيل بتدمير مفاعلات إيران النوويّة وتحرّض الولايات المتحدة إما على القيام بذلك أو على الإفساح لها في المجال لتقوم هي نفسها بهذه المهمة.

وهكذا، تعيش المنطقة كما يعيش العالم أزمة مفتوحة على كلّ الاحتمالات والتداعيات وتغيّر المعالم والاصطفافات، كما تسري توقعات أن تتحوّل المجابهة إلى زلزلة العلاقات الدوليّة وما استقرّت عليه وطبعت على أساسه أنظمة الحكم الإقليمية وأشكال المؤسسات الدستورية، وما اعتادت عليه المجتمعات الخليجيّة من طرق عيش ونمط علاقات وطموحات.

ولأجل ذلك، ترسم مراكز الأبحاث وقيادات الأركان وخبراء التسلح والتخطيط سلسلة السيناريوهات المحتملة والقابلة للتطبيق وردّات فعل الخصم وسلوك الحلفاء وباقي دول العالم الكبرى ومنها الأربعة الكبار. كما يتمّ حشد الفرق العسكرية وقطعات السلاح، وتقام قواعد الصواريخ والمستشفيات النقالة ومراكز التموين والتجهيز والصيانة ومخازن السلاح وإجراء المناورات والاحتكاك بالعدو لمعرفة طبيعة ردات فعله، إلى أن تحين الساعة ولا يبقى بعدها حجرٌ فوق حجر، على حدّ ما يصف المتشائمون.

الفصل الأول
البرنامج النووي الإيراني

المبحث الأول
المسار التاريخي للبرنامج

المطلب الأول: من النشأة حتى الثورة الإيرانية

اعتبرت فترة الخمسينات من القرن الماضي البداية الفعلية لاعتماد دائرة برنامج الطاقة النووية، بعد أن وضعت هذه الطاقة في خدمة الدول القادرة على إدخال التكنولوجيا النووية إلى برامجها الاقتصادية، والتي تتمتع بحضور دولي وثقل سياسي، تمكنها من عبور هذا الميدان، دون التعرض إلى الضغوطات الدولية المعارضة مع الاستفادة في الوقت نفسه من دعم الدول الكبرى ومساعدتها، التي تمتلك التكنولوجيا النووية من خبرة وتقنية وتجهيزات.

وكانت الولايات المتحدة قد مهدت الطريق أمام الدول الراغبة بامتلاك الطاقة النووية للاستفادة منها، كبادرة حسن نية، وتعويض معنوي وإنساني عما أورثت الولايات المتحدة للبشرية من مآس وذكريات سيئة، باستخدامها القنبلة النووية في الحرب العالمية الثانية ضدّ اليابان؛ فقد أطلق الرئيس الأمريكيّ «آيزنهاور» في العام 1953م مشروع الذرة من أجل السلام، كتدبير يقضي بوضع

تكنولوجيا الذرة في خدمة الأهداف الإنسانية عامة ودون تمييز. وقد استفادت إيران من العرض الأمريكيّ هذا بحكم علاقتها المميزة بالولايات المتحدة، وإمكاناتها المالية الجيدة، والنزعة الإمبراطورية التي تتحكم بتوجيهات شاه إيران «محمد رضا بهلوي» وأهدافه؛ إذ إن طموحات الشاه كانت منصرفة إلى إعادة إحياء الإمبراطورية الفارسية، وجعلها قوة إقليمية طليعية، تتحكم بالخليج وبالشرق الأوسط لتصبح لاعبًا دوليًّا وازنًا ومؤثرًا بالقرار الدولي[1].

وعليه، وُقِّع أول اتفاق نووي بين إيران والولايات المتحدة عام 1957م، قضى بأن تمتلك إيران مفاعلًا نوويًّا للأبحاث بقوة 5 ميغاواط، جرى تشييده في جامعة طهران، وبدأ العمل فيه فعليًّا عام 1967م، وقد بقي هذا المفاعل يحتل المرتبة الأولى بين سائر المفاعلات التي شُيِّدت حتى عقد التسعينات. في هذه الأثناء، كانت الدول الكبرى (بريطانيا، روسيا، الولايات المتحدة) تعمل على صياغة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتي وضعت أمام دول العالم للتوقيع عليها ابتداء من 1 تموز 1968م، وأصبحت نافذة في آذار 1975م، وقد أودعت هذه المعاهدة للتوقيع عليها في ثلاث دول هي: بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة.

وبموجب هذه المعاهدة، فإنّ الدول النووية (أي الدول التي تمكنت من تصنيع السلاح النووي، وفجّرته عبر التجارب النووية قبل 1 كانون الثاني 1967م) ملزمة بعدم نقل الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية المتفجرة إلى أي بلد مغلق، أو منحه السيطرة على هذه الأسلحة، كما إنّ هذه الدول ملزمة بعدم مساعدة أي دولة غير نووية أو تشجيعها أو حثها على صنع مثل هذه الأسلحة أو الأجهزة أو حيازتها. وحظرت المعاهدة على الدول غير النووية

---

(1) طارق الكركيت، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ص216ـ 220

تلقّي أسلحة نووية، أو أجهزة نووية متفجرة أخرى من أي ناقل، وكذلك صناعتها أو حيازتها. كما فرضت هذه المعاهدة على الدول الأطراف أن تتعهد بتسهيل تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وضمان إتاحة المنافع المحتملة من التطبيقات السلمية للمتفجرات النووية للأطراف غير النووية في المعاهدة.

وتتعهد أيضًا بمتابعة المفاوضات بنيّة طيّبة بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت قريب، ونزع الأسلحة النووية، وبشأن معاهدة خاصة بنزع الأسلحة بشكل عام وكامل. هذا وقد فرضت هذه المعاهدة على الدول النووية عقد اتفاقيات وتدابير وقائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بغية منع تحويل الطاقة النووية من الاستخدامات السلمية إلى أسلحة نووية أو أجهزة نووية متفجرة[1].

وهكذا، التزمت إيران بنصوص هذه المعاهدة ووقعت عليها في 1 تموز 1968م، حيث جاء في البروتوكول الموقع بين إيران ووكالة الطاقة الذرية وفي المادة الرابعة منه، أن معاهدة الحدّ من إنتاج الأسلحة النووية وتجربتها تعترف بأن لإيران الحق في إنتاج الطاقة النووية وتطويرها واستعمالها للأغراض السلمية دون تمييز يذكر، وامتلاك المواد والأجهزة والمعلومات التكنولوجية والعلمية. وقد سمحت هذه المعاهدة لإيران وبموجب البروتوكول الموقع، باستيراد احتياجاتها الفردية لتشييد المفاعل النووي المشار إليه أعلاه وفق الأهداف التي حددها البرتوكول، وبذلك تكون إيران قد حصلت على دعم الشرعية الدولية وحصانتها للبرنامج الذي باشرت بالتخطيط له مع الولايات

---

(1) معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (سيبري)، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص725_723.

المتحدة، ووضعه في نطاق التعاون والاتفاقيات التي أفرزتها العلاقات المميزة بين إيران والولايات المتحدة، ومن ضمن اتفاقيات الطاقة النووية التي بدأت إيران بالتخطيط لها بدءًا من العام 1957م.

وما يجدر ذكره أن البرنامج النووي الأولي عرف ذروة النمو والاهتمام به بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1973م، وفي ظلّ تطور العلاقات الأمريكيّة-الإيرانية؛ ذلك أن شاه إيران رفض الدخول في سياسة قطع النفط عن أوروبا وأمريكا الذي اعتمدته الدول العربية كأداة ضغط على الولايات المتحدة الداعمة بشكل مطلق لإسرائيل، فاستمرّ النفط الإيراني يتدفق على أمريكا وأوروبا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل إن إيران زادت من الكميات المستخرجة والمصدرة بهدف التعويض عن النفط العربي الذي منع تصديره، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة إلى تطوير المشروع النووي الإيراني كمكافأة لإيران من ناحية والاقتصاص من التطرف العربي المعادي لأمريكا من ناحية أخرى، عبر اللعب على المواجهة العربية المتوجسة خشية من إيران الشاهنشاهية صاحبة المشروع الإمبراطوري الفارسي.

وقد أبطنت الولايات المتحدة نواياها هذه بادعاء أنها تنوي من خلال دعمها لإيران سدّ احتياجاتها من الطاقة وخدمة دفاعاتها النامية. وكان معهد ستانفورد قد أعلن في هذا الوقت حاجة إيران إلى الطاقة؛ وذلك من خلال دراسة في هذا الشأن، طالبًا من الولايات المتحدة المبادرة إلى المساعدة في بناء سبعة مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، حيث بدأت الشركات الأمريكيّة بعد ثلاثة أشهر من هذا التقرير في بناء المفاعلات المقترحة، في أكثر من منطقة في إيران. وفي هذا الوقت، قدمت إيران دعوة مشتركة مع مصر لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية (1974م). وفي تلك

السنة أيضًا أنشأ الشاه منظمة الطاقة النووية في إيران. وقد اعتبر هذا العام 1975م بحق المرحلة الفعلية والجدية لمشروع إيران النووي السلمي المخصص لإنتاج الطاقة.

ولم يكن معهد ستانفورد الأمريكيّ ليشبع طموحات شاه إيران أو يرضي غروره، ذلك أن أهدافه كانت أبعد من ذلك، في ذهابه لبناء أكثر من عشرين مفاعلًا لإنتاج الطاقة الكهربائية، وفي فترة أرادها قصيرة جدًّا، على الرّغم من استياء الولايات المتحدة ومعارضتها، والتي استشاطت غضبًا من إبرام الشاه عقد بناء مفاعل نووي مع الشركة الألمانية «كرافت وورك» عام 1975م والذي نصّ على بناء ألمانيا مفاعلًا نوويًّا في منطقة «بو شهر» بقوة 1200 ميغاواط عن طريق شركات سيمنز الألمانية حتى العام 1979م، وقد كان الدعم الألماني للشاه في بناء المفاعلات النووية من ضمن الدعم السياسي والعسكري الذي كانت ألمانيا تقدمه لشاه إيران[1].

وتقليلًا من غضب الولايات المتحدة ولكسب ودّها نتيجة الدخول الألماني على خط بناء المفاعلات النووية، وقّع الشاه معاهدة مع معهد «ماساتشوتس» التكنولوجي لتدريب 800 مهندس وفني إيراني لإدارة تشغيل مفاعل «بوشهر» عند الانتهاء منه. كما إنّ فرنسا لم تكن بعيدة عن النشاط النووي الإيراني، فقد تمكنت من عقد اتفاق مع إيران في العام 1974م لبناء مفاعلين نوويين (بقوة 950 ميغاواط لكلّ منهما)، لكن هذا الاتفاق لم ير النور أيضًا بسبب قيام الثورة الإيرانية.

كما عقد الشاه قبل سقوطه بفترة وجيزة اتفاقيتين مع الصين لبناء مفاعلين نوويين في منطقة دار كوفن قرب نهر قارون واللذين لم يكتمل بناؤهما بسبب

---

(1) موقع المعرفة الإلكتروني: www.aljazeera.net

نجاح الثورة الإسلامية. وعلى الرّغم من العلاقات الأمريكيّة-الإيرانية الممتازة وحصول أمريكا على امتيازات تفضيلية من إيران وتغلغلها في سائر مرافق الدولة، وعلى الرّغم أيضًا من المكانة الممتازة التي أحاطت بحكم الشاه وجعلته يأخذ دور شرطي الخليج من قبل الإدارة الأمريكيّة، فإنّ الولايات المتحدة لم تطلق يد الشاه في الخليج العربي بقدرة كاملة ووفق طموحاته؛ بل بقيت الإدارة الأمريكيّة ممسكة بزمام الأمور لإرضاء دول الخليج من ناحية وللحد من طموحات الشاه ومنعه من الإفلات من الضغوط الأمريكيّة من ناحية أخرى، في حال تمكن من عقد اتفاقات مع الدول الكبرى وقويت سطوته.

ولذا، فقد أبقت الولايات المتحدة البرنامج النووي الإيراني تحت رقابتها بهدف منع إيران من تحويل برنامجها النووي السلمي إلى برنامج تسلح وامتلاك القنبلة الذرية، وهي لذلك كانت تسارع إلى الضغط على شاه إيران لإلغاء أي اتفاق يعقده مع الدول النووية الأخرى، وقد تمكنت من إلغاء الاتفاقات المعقودة مع الهند وفرنسا لبناء مفاعلاتها النووية وتطويرها عندما حاول الشاه اللجوء إلى هاتين الدولتين للاستفادة من خبراتهما، والاستغناء عن خبرة الولايات المتحدة النووية، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى إيفاد ممثلها في وزارة الخارجية عام 1977م للتفاوض مع الشاه في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي، تم بنتيجة تعهد الولايات المتحدة بتزويد إيران ثمانية مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة الكهربائية، مقابل فسخ إيران اتفاقاتها مع الهند وفرنسا وباقي الدول الأخرى، وذلك بموجب اتفاق وقع عليه في 15 حزيران عام 1978م بين الدولتين، علمًا أن هذا الاتفاق كان شاملًا لجهة تمنّعه عن تزويد إيران بكلّ

احتياجات المفاعلات النووية من تجهيزات وموادّ وخبرات ووقود نووي مضافًا إلى كيفية تطويرها واستخدامها.

غير أن الاتفاق الأمريكيّ-الإيراني النووي هذا كان مصيره الفشل مثل سائر الامتيازات والبنى والأوضاع والترتيبات التي أوجدتها أمريكا وشيدتها وأرست دعائمها وفق مصالحها وغاياتها وطموحاتها؛ ذلك أن الثورة الإسلامية التي قادها الإمام الخميني أطاحت بكلّ ما صنعته الأيدي الأمريكيّة، عندما نجحت هذه الثورة في القضاء على شاه إيران، ونظامه الاستبدادي الظالم والحليف للولايات المتحدة. وكان مصير سائر الاتفاقات النووية الأخرى التي عقدتها إيران مع كلّ من ألمانيا والهند وفرنسا والصين الفشل أيضًا، باعتبار أن الثورة الإسلامية قد قوّضت سائر الامتيازات الأجنبية بتوجهها لجعل العامل الوطني هو المرجع وصاحب الحق الأول والأوحد بإدارة خيرات إيران واستغلالها.

المطلب الثاني: البرنامج النووي في ظل الثورة الإسلامية

1-البرنامج من منظور القوانين الدولية

برزت منذ الخمسينات أصوات مناهضة لعمليات الاختبار والتسلح النووي، حيث أُجري منذ 16 يونيو 1945م وحتى 31 ديسمبر 1953م أكثر من خمسين انفجارًا نوويًا تجريبيًا، ما حدا بالكثير من الشخصيات العالمية إلى التعبير عن رفضها لهذه الأفعال، ومن أبرزها جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند آنذاك الذي دعا إلى التخلي عن إجراء أي اختبارات نووية، دون أن تلقى دعواته آذانًا صاغية من القوى العظمى آنذاك بسبب انهماكها في تفاصيل الحرب الباردة.

بدأت أولى المحاولات للحدّ من الأسلحة النووية في عام 1963م؛ حيث وقعت 135 دولة على اتفاقية سُميت معاهدة الحدّ الجزئي من الاختبارات النووية، وأشرفت الأمم المتحدة على هذه المعاهدة، علمًا بأن الصين وفرنسا لم توقعا عليها وكانتا من الدول ذات الكفاءة النووية.

اتفاقية عدم انتشار السلاح النووي (NPT أو NNPT) هي معاهدة دولية، بدأ التوقيع عليها في 1 يوليو 1968م للحدّ من انتشار الأسلحة النووية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية. وحتى الآن وقع على الاتفاقية 188 دولة، ومع ذلك ما زال خارج الاتفاقية دولتان نوويتان أكيدتان وتقيمان تجارب نووية مصرح بها، هما الهند وباكستان ودولة نووية محتملة هي إسرائيل (لم تصرح إسرائيل حتى الآن عن امتلاكها السلاح النووي على الرغم من الكثير من المؤشرات التي تؤكد ذلك). إحدى الدول التي يحتمل امتلاكها قوّة نووية هي كوريا الشمالية أيضًا ما زالت خارج الاتفاقية. تم اقتراح الاتفاقية من قبل إيرلندا وكانت فنلندة أول من وقع عليها.

وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السّوفياتي والمملكة المتحدة على المعاهدة عام 1968م، كما وقعت عليها فرنسا والصين عام 1992م، وانسحبت كوريا الشمالية منها في عام 2003م. وفي عام 1995م وصل عدد الدول الموقعة إلى 170 دولة ولا تزال المعاهدة مفتوحة للتوقيع. وتعاهدت هذه الدول على عدم نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى، وعلى ألا تطوّر ترساناتها من الأسلحة النووية. واتفقت هذه الدول كذلك على ألّا تستعمل السلاح النووي إلا إذا تعرضت لهجوم بواسطة الأسلحة النووية من قبل دولة أخرى، على خفض ترسانتها من الأسلحة النووية واستعمال قدراتها النووية لأغراض سلمية. ومن الجدير بالذكر أن «محمد البرادعي» رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية كان قد صرح بأن 40 دولة قادرة على تصنيع أسلحة نووية في حال اتخاذ حكوماتها قرارًا في هذا الشأن.

في 10 سبتمبر 1996 فُتِحَت مُعاهدة جديدة للتوقيع سُميت معاهدة الحدّ الكلّي من إجراء الاختبارات النووية، وفيها مُنِع إجراء أي تفجير للقنابل النووية حتى لأغراض سلمية. تم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل 170 دولة حتى الآن، لكن، من أجل غرض تحويل هذه المعاهدة إلى قرار عملي فإنّه يجب أن يصدق عليها عدد كبير من الدول.

وحتى يومنا هذا وقّعت بعض الدول الأربع والأربعين التي يجب أن تُصادِق على المعاهدة ولم توقع الهند وباكستان وكوريا الشمالية. ووقعت دول أخرى ولكنها لم تتخذ قرارًا بالتصديق على المعاهدة؛ وهذه الدول هي الصين وكولومبيا ومصر وإيران وإسرائيل والولايات المتحدة وإندونيسيا وفيتنام. ولا يتوقع أنّ تصدّق أي من هذه الدول على المعاهدة في المستقبل القريب حيث تشهد معظم هذه المناطق توترًا سياسيًّا يحول دون التصديق عليها.

تظهر هذه المعاهدة وفق الظروف لإنشائها المختلفة وتطويرها وواقعها الحالي أنه على الدول النووية أن تستخدم قدراتها النووية لأغراض سلمية، وأن تمتنع عن نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى، وأن تمتنع عن استخدام السلاح النووي إلا في حال تعرضها لهجوم نووي من دولة أخرى، وهذه الشروط لا تخرج عما تردده إيران وتؤكد التزامها بتطبيقه. فهي تعلن يوميًّا أن برنامجها النووي سلمي بالمطلق ولا تسعى لإنتاج السلاح النووي كونه يتعارض مع تعاليم الإسلام، كما إنّه لم يثبت من أيّ جهة أنها تنوي نقل التكنولوجيا النووية إلى دول أخرى. وبالمثل، فإنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرّية لم تؤكد امتلاك إيران السلاح النووي؛ بل أبقت المسألة في دائرة الشك، وهي نتائج لم ترض الولايات المتحدة ولم تقتنع بها مطلقًا؛ بل دعتها إلى مواصلة تفتيشها بعد أن زودتها بمعلومات إضافية عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية ومحتوياتها وإمكاناتها.

2- ظروف البرنامج التاريخية

تعتبر الفترة من العام 1979م وحتى العام 2004م مرحلة وسيطة بين اندفاعتين نوويتين في تاريخ إيران النووي، وقد تميّزت هاتان الاندفاعتان بالانطلاقة العملاقة والقفزة النوعية لبرنامجها، نظرًا إلى الفترة الوجيزة والقصيرة التي شهدت التجسيد الفعلي والعملاني للبرنامج. فقد بدأت الاندفاعة الأولى في العام 1975م مسبوقة بتحضيرات من البناء والتجهيزات، استمرت حوالي 15 سنة، تخلّلها العديد من الاتفاقيات الموقعة مع الولايات المتحدة أولًا، ومع ألمانيا وفرنسا والصين والهند وباكستان ثانيًا، كما حصلت إيران على الشرعية الدولية لبرنامجها.

وفي الفترة الممتدة من عام 1975م وحتى العام 1979م كانت إيران قد أنجزت بناء مفاعل «بوشهر» مع أنّه كان قد أنجز منه سابقاً أكثر من 50٪، ما يعني أن إنتاج الطاقة الكهربائيةكان جاهزًا في تلك الفترة وعلى وشك الانطلاق، أما الفترة الثانية من اندفاعة برنامج إيران النووي فقد بدأت عام 2004 وبطريقة ضخمة وهائلة.

مع قيام الثورة الإسلامية عام 1979 وانتقال إيران إلى مرحلة جديدة ومختلفة في الأوجه السياسية والأهداف والطموحات والبنى المؤسساتية، تعرض البرنامج النووي الإيراني في مرحلة أولى لحالة من الجمود والإرباك في سنوات الثورة الوليدة ولعملية تدمير وإنهاك في مرحلة ثانية. ففي المرحلة الأولى تعرض لسلسة من الإرباكات والجمود نتيجة التغيرات والتحولات الجذرية التي شهدتها الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إيران للأسباب الآتية:

1- توجهات الثورة الإسلامية الإيرانية المعادية للوجود الأجنبي في إيران، وتهديد الوجود الأمريكيّ، واتهام أمريكا والغرب بالعمل على استغلال خيرات إيران، والتسبب بالفساد والاستبداد والظلم الذي اعتاد عليه النظام البهلوي الملكي.
2- القضاء على الاتفاقات والامتيازات التي أبرمها شاه إيران مع الدول الأجنبية كافّة، ومنها الاتفاقات المعقودة لإنشاء المفاعلات النووية، وتوجه الثورة الإسلامية لدفع كلّ المرافق والنشاطات والمشاريع إلى أيدي الإيرانيين والاستغناء عن الخارج.
3- طرد معظم البعثات الأجنبية، ومنها الأمريكيّة، وتقييد حركة الأجانب بما يخالف الحرية التي تمتعوا بها في العهود السابقة.

4- إقدام الولايات المتحدة على مصادرة الأرصدة المالية والمبالغ المدفوعة لبناء المفاعلات النووية، والتي قدرت بثمانية مليارات دولار من ضمن سياسة حجز الأموال والأرصدة الإيرانية المودعة في البنوك الأمريكيّة، كخطوة عقابية أولى تنتهجها أمريكا ضد إيران.

5- توقف الولايات المتحدة عن تقديم الخبرة والمساعدة الفنية لإيران، بحجة منعها من تطوير أسلحة نووية والامتناع عن تدريب طواقم الفنيين الإيرانيين في المعاهد والجامعات الأمريكيّة.

6- ترافقت هذه السلبيات في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي مع المرفق المبدئي والإيديولوجي والفكري للثورة الإسلامية وللإمام «الخميني» تحديدًا، والذي كان يرى أن امتلاك إيران الطاقة النووية محرم شرعًا، وأن الأسلحة النووية ليست إسلامية، وأن إيران ليست بحاجة إليهما لوجود ما يكفي من البترول وهو سلاح أقوى وأفعل[1].

أما في المرحلة الثانية، فقد تعرض البرنامج النووي الإيـراني المنجز وتحديدًا في «بوشهر» للتدمير الكامل بفعل الضربات الجوية العراقيّة المتكررة والتي استمرت من 13 آذار 1987م حتى 13 تشرين الثاني 1987م، وكان من نتيجتها التدمير الكامل لهذا المفاعل؛ أما مركز طهران النووي والذي أقيم في جامعة طهران فلم يتعرض للضرر، غير أنه لم يكن مفاعلًا منتجًا للطاقة بشكل كبير، نظرًا إلى ضعف إمكاناته (5 ميغا واط) والذي أقيم للأبحاث والتطور والتدريب أكثر منه لإنتاج الطاقة. وبذلك تكون عملية إنتاج الطاقة من المفاعلات النووية الإيرانية قد توقفت وهي في بداية انطلاقاتها ونمّوها.

واستخدم العراق الصواريخ البالستية التي قصف بها المدن الإيرانية، ابتداء

---

(1) صحيفة عكاظ السعودية، «البرنامج النووي الإيراني».

من شهر آذار 1983م، وإزاء هذا الواقع المخل بالتوازن بين البلدين وتردي الأوضاع العسكرية للجيش الإيراني، وحجم الدمار الذي أحدثه القصف العراقي للمدن والبنى التحتية الإيرانية، عمدت إيران إلى المباشرة ببناء المصانع والمراكز العلمية التي ستتولى إنتاج الأسلحة الكيماوية والصاروخية المكافئة للسلاح العراقي واستخدام هذا السلاح ضده، كما أعادت إيران في هذه الفترة الروح والحياة لبرنامجها النووي السابق في ظل تبدل رؤية القيادة الإسلامية الإيرانية، والتي عمدت إلى تعديل الاستراتيجيةالإيرانية بتأثير من المستجدات والتحولات الدراماتيكية للحرب حيث لجأت القيادة الإيرانية إلى إعادة البحث بالعقود السابقة مع الدول الأوروبية مستبعدة الولايات المتحدة عن هذا البرنامج، وذلك بهدف بناء مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. وهي سياسة اعتمدتها حكومة رفسنجاني التي رأت في إنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق البرنامج النووي طريقًا حيويًا لإعادة تشغيل المعامل التي أغلقت بعد رحيل الشاه، وقد شجعت الظروف الدولية والإقليمية إيران على استئناف برنامجها. وهذه الظروف هي:

1- إقدام العراق على استخدام أسلحة الدمار الشامل بشكل صريح وعلني، وإدراك القيادة الإيرانية خطورة هذا السلاح، ودوره في المعارك، وأهميته في تحقيق التوازن العسكري بين الدول المتحاربة، أو التي تجمع في ما بينها توترات واستعدادت حربية. وأن الدولة التي تمتلك هذا السلاح تفرض نفسها كقوة دولية مهابة، تجعل المعتدي يفكّر مليًّا قبل الإقدام على شن حرب عليها.

2- فقدان إيران حلفائها الدوليين زمن الشاه، وشعور القيادة الإيرانية الإسلامية أنها مستفردة ومستضعفة ويسهل انتهاكها والسيطرة عليها؛

لذا، فإنّ الضرورة تقضي بأن تعتمد إيران على نفسها وعلى قوتها العسكرية الذاتية كتعويض عن الدعم الخارجي، وأن السلاح المتطور الذي يمتلك قدرة تدميرية كبيرة يجعل إيران قوية وذات فعالية.

3- إحساس إيران وإدارتها بأن الدول المحيطة بها والمعادية للثورة الإسلامية (العراق وإسرائيل) تطوّر برامجها التسلحية، ومنها أسلحة الدمار الشامل، ولذا يتوجب عليها المبادرة إلى تطوير برامجها، لتتمكن من الوقوف في وجه الدول التي تضمر لها العداء.

4- ظهور قوى دولية تمتلك برامج نووية كالصين وكوريا الشمالية، وإبداؤها الاستعداد لتزويد إيران بالمواد النووية، وتدريب المهندسين الإيرانيين، وبناء المنشآت النووية، وتزويدها بالأسلحة النووية، وتمكينها من بناء هذه الأسلحة إذا رغبت في ذلك.

لهذه الأسباب ولغيرها استأنفت إيران الإسلامية برنامجها النووي، وذلك ابتداء ذلك العام 1984، حيث بدأت نتائج العمل في مفاعل طهران النووي للأبحاث بالظهور ابتداءً من هذا العام تحديدًا. ثم افتُتِح مركز أبحاث نووي آخر بالتعاون مع الصين وفرنسا وباكستان في جامعة أصفهان، مشابهًا لمركز طهران النووي. وفي العام 1985، جرى تنشيط أعمال التنسيق بين مختلف مراكز الأبحاث النووية في طهران وأصفهان وغيرها، وشهدت أعمال التنسيق هذه أعلى درجات الاهتمام والجدية والرعاية من قبل الحكومة الإيرانية، التي أعربت في حينه عن نيتها إعادة التعاون النووي مع الدول التي تمتلك خبرات نووية، وارتبطت باتفاقيات سابقة مع إيران زمن الشاه.

وفي العام 1986، تقدمت باكستان بعروض جديدة من شأنها فتح باب التعاون مع إيران في المجال النووي، على أن يبدأ هذا التعاون بتدريب العلماء الإيرانيين في عمليات تخصيب اليورانيوم واستخدامه في مجالات الطاقة، على أن تقدّم إيران التمويل المالي الضروري لتطوير برامج باكستان النووية. ونتج من تقديم باكستان هذا العرض موافقة إيران عام 1987 على توقيع اتفاقية مع باكستان في مجال التعاون الفني العسكري النووي، والذي توّج بإيفاد إيران 39 عالمًا نوويًا للتدرب في المنشآت الباكستانية.

كما وقّعت إيـران في العام نفسه اتفاقية مع الأرجنتين لتزويدها باليورانيوم الأرجنتيني المخصب بنسبة 20٪ وتدريب علماء إيرانيين أيضًا في المنشآت النووية الأرجنتينية. على أن إيران أصبحت تمتلك بدءًا من العام 1987 قدرًا مهمًا من الثقافة المتطورة نوويًا بفضل الاهتمام الكبير الذي أولته القيادة الإيرانية للبرنامج النووي في مجالات تطويره، وعلى رأسها الإمام «علي الخامنئي» (مرشد الثورة) والذي دعا العلماء الإيرانيين في ما يشبه التكليف الشرعي لبذل المزيد من العناية لهذا البرنامج والقيام بعمل شاق لتأمين القدرة النووية[1].

وكـان العام 1988 مليئًا بالصعوبات والإخفاقات بالنسبة إلى إيران في محاولاتها الانفتاح على الغرب في سبيل تطوير برنامجها النووي، نتيجة الضغوطات الهائلة التي مارستها الولايات المتحدة على الدول النووية لمنعها من عقد اتفاقات مع إيران تقضي بتطوير برنامجها النووي وزيادة مراكزه. وقد أعلن «رفسنجاني» في العام 1989 أن إيران لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي أمام التطور الحديث والانتشار الواسع للبرنامج النووي في دول عدة. وعليه،

---

(1) مجموعة من المؤلفين، الخيار النووي في الشرق الأوسط، ص460ـ461.

فقد سعت إيران لعقد اتفاق نووي مع ألمانيا من أجل شراء التكنولوجيا النووية التي نقلتها إلى البرازيل في السبعينات، وقد عارض كلّ من الولايات المتحدة وألمانيا والبرازيل هذا الطلب، كما إنّ محاولتها إقناع ألمانيا لإتمام بناء مفاعل «بوشهر» لم تنجح أيضًا. والأمر نفسه حصل مع تشيكيا، التي منعت أيضًا إتمام العمل في مفاعل «بوشهر». كما إنّ محاولاتها للاتفاق مع الهند للحصول على مفاعل نووي بقوة 15 ميغا واط فشلت بدورها. وذلك كلّه بسبب الضغوط الأمريكيّة[1].

ونتيجة يأس إيران من التعاون مع الدول الغربية، ومحاربتها من قبل الولايات المتحدة، توجهت نحو الدول الشرقية وعلى رأسها الصين، حيث وفقت في عقد اتفاق معها مدته 15 سنة للتعاون العلمي، وتدريب العلماء الإيرانيين للعمل في المفاعل النووي الذي تنوي الصين بناءه في أصفهان، كما إنّ تقارير غربية أفادت أن إيران حصلت على مكونات إنتاج السلاح النووي من «كازاخستان»، وتحدثت تقارير أخرى عن استخدام إيران خبراء سوفيات للعمل في المفاعلات النووية الإيرانية.

وكان العام 1992 عام دخول الشرعية الدولية إلى الملف النووي الإيراني، حيث فتّشت بعثة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن المنشآت النووية الإيرانية، دون أن تقع على مخالفات إيرانية في هذا الشأن، الأمر الذي دفعها إلى الإشادة بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، والتصديق على وثيقة دولية تؤكد صحة توجهات هذا البرنامج. وهو ما أغضب إسرائيل والولايات المتحدة، وجعلها تصمد في وجه ضغوطها وتستمر في برنامجها متجاوزة البيانات الأمريكيّة التي تتهمها بالتوجه نحو تصنيع السلاح النووي، واستخدامه ضدّ الدول الخليجيّة وإسرائيل.

---

(1) المصدر نفسه.

وهكذا، فقد أعربت إيران أكثر من مرة عن عدم رغبتها في إنتاج سلاح نووي، أو على الأقل أنها لن تكون البادئة في إنتاج هذا السلاح. وقد استمرت هذه التجاذبات من البيانات المضادة طوال مرحلة التسعينات. كما استمرت إيران بتطوير صناعاتها من الصواريخ البالستية وصواريخ من طراز شهاب وتنميتها، والتي تتمتع بقدرات كبيرة على حمل رؤوس نووية إذا قررت يومًا ما إيران إنتاج السلاح النووي[1].

وعلى الصعيد الفني والتقني، اعتبر المراقبون والباحثون النوويّون أن أكثر الاتفاقيات أهمية وقيمة تلك التي أبرمتها إيران مع الصين وباكستان اللتين أبرمتا مع إيران بين عامي 1987 و1990، اتفاقيات نوعّية مهدت لإيران الطريق نحو الاعتماد على النفس والاستغناء عن الخارج مستقبلًا. فقد تعهدت الصين بتدريب العلماء الإيرانيين وتبادل الخبرات العلمية. كما شمل الاتفاق معها تزويد إيران بمفاعل «نيوترون» بقوة 27 كيلوواط ومفاعلين من نوع «كونيشان» بقوة 300 كيلوواط، وقد فشلت الولايات المتحدة في منع الصين من تطوير علاقتها بإيران في مثل هذا المجال، مثلما فشلت في منع باكستان من تنفيذ ما اتفقت عليه مع إيران أيضًا.

ذلك أن باكستان التي امتلكت مبكرًا القنبلة الذرية بدأت منذ العام 1986 إجراء مباحثات مع إيران حول البرنامج النووي، وانتهت بتزويدها بمساعدات نووية ذات قيمة عالية، ومضافًا إلى تدريبها العلماء الإيرانيين وفق الطرق التقليدية، أضافت برامج تدريب أخرى في مجال استخلاص البلوتونيوم وفي أبحاث التخصيب باستخدام الليزرات، وقد جرت هذه الأبحاث جميعها في مختبرات الدكتور «عبد القادر خان» في مدينة «كاهوتا»، وهي المختبرات التي نافست أشهر المختبرات العالمية، ومكنت باكستان من

---

(1) المصدر نفسه.

تركيب القنبلة الذرّية وإنتاجها.

كما إنّ ضغوط الولايات المتحدة لم تمنع روسيا من إكمال ما تعهدت به تجاه إيران في مجال تطوير الطاقة النووية وإكمال ما بدأته ألمانيا، على الرّغم من الاختلاف بين تقنيات الأجهزة الروسية والألمانية، كما تعهدت روسيا ببناء ثلاثة مفاعلات جديدة في موقع «بوشهر» ابتداء من العام 1995، ولم توقف الولايات المتحدة تدخلاتها وضغوطاتها لمنع روسيا من تزويد إيران بالموادّ النووية ذات الاستخدام المزدوج، وفرضت حظرًا شاملًا لمنع روسيا من الاستمرار في برامجها التطويرية، كما جهدت كي يشمل هذا الحظر جميع الدول الأخرى التي أبرمت اتفاقيات مع إيران لتزويدها بهذه الموادّ، مثل المفاتيح ذات الفولتاج العالي، ومفاتيح التحكم لاسلكيًّا المتخصصة بالتعامل مع الكميات الضخمة من المواد الإشعاعية، والتي تستخدم في إعادة معالجة اليورانيوم والبلوتونيوم[1].

وبصورة عامة، اعتبرت فترة 1992ـ1999 المرحلة الزمنية المتأزمة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية، حيث ملأت المحافل الدولية مادّة إعلامية متشنجة قوامها السعي الإيراني المستمر لامتلاك السلاح النووي، فيما تمحورت الردود الإيرانية حول نوايا إيران بعدم رغبتها في حيازة هذا السلاح مع قدرتها على ذلك، وأن مشاريعها النووية هي سلمية واقتصادية فقط، وأن ما تقوم به إسرائيل ومعها الولايات المتحدة هو التمويه على برنامج إسرائيل النووي، الذي سمح لها بامتلاك القنبلة النووية، وابتزاز الدول الغربية في ما يخدم المصلحة الإسرائيلية ليس إلا.

وعرف البرنامج النووي الإيراني انقشاعًا جديدًا بدءًا من أيلول عام 2002، حيث بدأ تقنيون روس بإنشاء مفاعل نووي في منطقة «بوشهر» تنفيذًا للاتفاق الذي أبرم مع إيران، وكان في الوقت نفسه محل اعتراض أمريكيّ شديد على

---

(1) أرشيف مجلس الأمة الكويتي، الملفّ النووي الإيراني: إلى أين؟.

الرّغم من إقدام إيران على إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة أنها سوف تخصص المفاعل الجديد هذا لتطوير خطة إنتاج الوقود النووي.

في هذا الوقت، استمرت الولايات المتحدة في حملتها العدائية على إيران واتهامها برغبتها في بناء منظومة تسلح نووية استنادًا إلى صور التقطتها الأقمار الاصطناعية لموقعين نوويين، وهما: «نَطَنْز» و«أراك» وفق ما صرح به «ريتشارد باوتشر» المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكيّة في 13 كانون الأول عام 2002. وفي 18 كانون الأول من العام نفسه أعلن الرئيس «أحمدي نجاد» أن إيران تعمل تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأنها دولة موقعة على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، وهي لا تسعى لامتلاك أسلحة نووية؛ ورفض الرئيس «نجاد» اتهامات الولايات المتحدة التي تقول إنّ إيران تطمح لبناء أسلحة نووية وامتلاكها[1].

في 9 شباط من العام 2003 أعلن الرئيس «خاتمي» عن عزم إيران على استثمار مناجم اليورانيوم في منطقة «صفند» في سبيل إنجاز المشروع النوويّ بشكل كامل، علمًا أن روسيا وافقت على إمداد مفاعل «بوشهر» بكلّ ما يلزمه من وقود اليورانيوم طوال مدة عمله، مع الإشارة إلى أن روسيا أبلغت إيران نيتها بناء مصنعين لإنتاج الوقود النووي في «أصفهان» و«كاشان». وفي 13 شباط أعلن «كولن باول» وزير خارجية أمريكا أمام الكونغرس عن استعداد أمريكا للبقاء في العراق لفترة طويلة، بهدف حماية التوازن في الخليج، ومنع تطوير الأسلحة النووية.

وبعد تأهيل متكرر لزيارة المفتشين الدوليين لمفاعلي «نَطَنْز» و«أراك» من قبل الإدارة الإيرانية كشف مدير عام وكالة الطاقة النووية «محمد البرادعي»

---

(1) شاهرام توشبين، طموحات إيران النووية، ص13.

بتاريخ 25 شباط على هذين المفاعلين، حيث تبين قيام إيران بخرق معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وأبدى «البرادعي» دهشته لمستوى التقدم الذي أحرزته إيران في تطويرها البرنامج النووي، ومن هذا التاريخ أعلنت إيران موافقتها على مناقشة البروتوكول الإضافي في المفاوضات المستقبلية. غير أن نائب مدير هيئة الطاقة الذرية في إيران «أسد الله صبوري» أعلن رفض إيران التوقيع على هذا البروتوكول باعتباره يسمح لمفتشي هيئة الطاقة بالقيام بجولات تفتيشية مفاجئة، بالتزامن مع العقوبات المفروضة مسبقًا، معلنًا الاستعداد للتوقيع في حال أسقطت هذه العقوبات.

وفي 24 نيسان من العام 2003 نصح «البرادعي» إيران بالتوقيع على البرتوكول الإضافي كي تتمكن الهيئة من تفتيش مواقع نووية غير معلنة ويشتبه بوجودها، وفي الوقت نفسه انتقد الرئيس «خاتمي» الدول المتملكة للتقنية الذرية السلمية لعدم احترامها معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعدم مبادرتها لمساعدة إيران. غير أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أعلنت في 6 حزيران من العام نفسه عن قيام إيران بخروقات عدة لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في تقرير وزعته على 35 دولة عضو في المعاهدة قبل انعقاد مجلس محافظي الوكالة في فيينا.

ولم تتأخر إيران في الرد على وكالة الطاقة الدولية بإعلانها بناء مصنع لإنتاج الماء الثقيل في «أراك»، فيما ردت وكالة الطاقة الذرية على التحدي الإيراني بإصدارها تقريرًا تعلن فيه أن إيران لم تف بالتزاماتها الخاصة باتفاقية إجراءات السلامة لتمنّعها عن التصريح عن وجود مواد نووية وكيفية معالجتها واستخدامها وأماكن تخزينها، علمًا أن الوكالة لم تطلب إحالة إيران إلى مجلس الأمن، مكتفية في خطاباتها بإصدار تقرير توضح فيه تقنيتها وقدراتها

النووية بشكل مفصل وقد ضمنت الوكالة تقريرها الكشف عن توصلها إلى اكتشاف يورانيوم مخصب بدرجة عالية في مواقع عدة لأجهزة طرد مركزية إيرانية، وتابعت الوكالة تحقيقاتها حول حصول إيران على مكونات أجهزة طرد مركزي ملوثة من الخارج[1].

في 12 أيلول من العام 2003 أعلنت الولايات المتحدة أنه أمام إيران فرصة أخيرة قبل إحالة ملفها أمام مجلس الأمن بالامتثال لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي طالبها بالتعاون مع مفتشي الوكالة ووقف كلّ الأنشطة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم في مهلة أقصاها 31 تشرين الأول من هذا العام. وفي 15 تشرين الأول من العام نفسه عُيِّن «حسن روحاني» رسميًّا رئيسًا للملف النووي الإيراني، وقد توصلت إيران في 21 تشرين الأول إلى عقد صفقة مع الترويكا الأوروبية (فرنسا وألمانيا وبريطانيا) فقضت بتعليق تخصيب اليورانيوم من قبل إيران بشكل مؤقت، وحلّ المتطلبات والقضايا كلّها العالقة مع الوكالة، وتوقيع البرتوكول الإضافي لاتفاق طهران المبرم مع الترويكا.

أمّا الولايات المتحدة، فقد رفضت في 15 تشرين الثاني ما توصلت إليه الوكالة في تقريرها، والذي أشار إلى أن إيران لا تملك برنامجًا لإنتاج السلاح النووي على الرّغم من عدم التزامها بكلّ ما يتعلق باتفاقيات السلامة. وكانت الوكالة الدولية للطاقة قد رضيت بتوجه إيران ونيتها التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وموافقتها على قيام مفتشي الوكالة بجولات تفتيشية غير معلن عنها. وبعد إعلان طهران هذا بخمسة أيام، أي في 26 تشرين الثاني، أعلنت الولايات المتحدة بلسان وزير خارجيتها

(1) المصدر نفسه، ص14ـ15

«كولن باول» رضاها بقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي استنكر بشدة عدم التزام إيران بواجبات تأمين السلامة لمنشآتها النووية لمنع تسرب الإشعاعات النووية وحدوث أخطار تعرض السلامة العامة للضرر، مع إمكانية عقد اجتماع لمحافظي الوكالة إذا تكررت تقصيرات إيران.

غير أن إيران، وبمبادرة خاصة بها، علّقت طوعيًّا برنامجها المتعلق بتخصيب اليورانيوم في بيان أصدره «حسن روحاني» في 29 تشرين الثاني، مفيدًا أن البرنامج لم يكن مطلقًا موضوع بحث في إيران، ولن يكون كذلك مستقبلًا مع أيّ جهة كانت. ثم أقدمت إيران في 18 كانون الأول على توقيع البروتوكول الإضافي لمنع انتشار الأسلحة النووية والذي ينتظر مصادقة البرلمان الإيراني ليصبح نافذًا قانونًا[1].

المطلب الثالث: مرحلة التجاذب العدواني الفعلي (2004 - 2006)

ابتداء من العام 2004 عرف الملف النووي الإيراني ذروة حراكه وتوتراته، بحيث إن وتيرة تصاعد الأزمة النووية أخذت بالتسارع وفقًا لدرجة التجاذب بين الولايات المتحدة وإيران. كما إنّ وكالة الطاقة الذريّة أصبحت في حالة من الاستنفار الدائم كي تلبي طلبات مجلس الأمن الواقع تحت تأثير الولايات المتحدة وضغوطاتها، التي تنبع من متطلبات مصالحها الساعية دومًا للبحث عن مجالات جديدة وآفاق أرحب وأغنى.

وعليه، وكي تؤدي وكالة الطاقة الذريّة دورها المرسوم مسبقًا، ومن خلال جولاتها التفتيشية، أعلنت الوكالة في 12 شباط أنها اكتشفت مخططات وتحضيرات خاصة بأجهزة الطرد المركزي السريّة، واحتمال أن تكون إيران قد تلقت هذه التصاميم من باكستان، وفي 19 شباط أوضح «حميد رضا آصفي»

(1) المصدر نفسه، ص16.

بالنيابة عن وزارة الخارجية الإيرانية أنّ ما تقوم به إيران على صعيد الإنجازات التقنية لإنتاج الوقود النووي وتحضيرها ونجاحها في هذا الإطار، يأتي في معرض تحقيق الاكتفاء الذاتي الإيراني والتغلب على العقوبات الأمريكيّة ضد إيران، والتعبير عن حسن نوايا إيران. وأضاف «آصفي» أن إيران تؤيد حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل. غير أن وكالة الطاقة الذريّة ردت على التحدي الإيراني في 24 شباط من العام 2004 بأن إيران مستمرة في تأجيج شكوك الوكالة الدولية للطاقة الذريّة وقلقها بالنسبة إلى برنامجها النووي.

وجاء التصعيد هذه المرة من الجانب الإيـراني من دون تأخير وبشكل عنيف، حين أقدمت إيران في 13 آذار على منع المفتشين من دخول مراكزها النووية احتجاجًا على قرار الوكالة الذي يدين إيران، ويتهمها بالتقصير في الكشف عن جميع أنشطتها النووية. غير أن شهر نيسان من ذلك العام أتاح أمام الجانبين فرصة ترميم العلاقة بين إيران والوكالة الدولية، حيث اتفق «محمد البرادعي» مع إيران على اتخاذ الخطوات اللازمة لتبديد قلق الوكالة بالكشف عن المعلومات المتعلقة ببرامج الطرد المركزي خلال شهر نيسان. واستكملت إيران مبادرتها الوديّة بإعلانها في 15 أيار تدمير موقع «لاِ فيزان» الذي خضع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذريّة بصورة متكررة.

وفي شهر حزيران استعادت الوكالة الدولية للطاقة الذريّة أنفاسها الزجرية بحقّ إيران بإصدارها قرارًا يدين إيران لتقصيرها في التعاون مع المفتشين وعدم إبداء المرونة والانفتاح في تعاملاتها مع الوكالة. وقد كان ردّ إيران سريعًا على قرار الوكالة حيث أعلن «حسن روحاني» في 18 حزيران أنّ إيران ستقرر في الأيام التالية توجهها بشأن تخصيب اليورانيوم، متهمًا الترويكا الأوروبية بانتهاك اتفاق 21 تشرين الأول 2004. في هذا الوقت ادعت الولايات المتحدة

أنّ إيران ستصبح قادرة على تخصيب كمية كافية من اليورانيوم لصنع سلاح نووي في غضون سنة وفق تصريح «جون بولتون».

في 17 آب من العام نفسه، طالبت وكالة الطاقة الذريّة إيران في مؤتمرها العام الثاني والأربعين بوجوب تعليق برنامج تخصيب اليورانيوم، وبعد محادثات طويلة مع الترويكا الأوروبية وافقت إيران على اتفاقية باريس والتي تضمنت تعهد إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم والأنشطة النووية الأخرى، وقد بادرت إيران إلى توقيع هذه الاتفاقية كإجراء يهدف إلى إثبات حسن نيتها تجاه أوروبا. وقد وقّعت إيران هذه الاتفاقية في 15 تشرين الثاني عام 2004 وفي هذا التاريخ نفسه أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذريّة على لسان رئيسها أنه تم إتلاف جميع المواد النووية المعروفة والمصرح عنها، على أن الوكالة لا تستطيع إتلاف الموادّ غير المصرح عنها[1].

وفي تصريح له بتاريخ 4 تشرين الأول 2004، أكد رئيس الوفد الإيراني في الوكالة الدولية للطاقة الذرية «حسين موسويان» أن إيران تفكر في إعادة النظر بمهلة الشهرين التي جددتها لتعليق تخصيب اليورانيوم، نافيًا ما نسب إلى إيران من إخفاءها موقعًا نوويًّا، بعيد التذكير بما أعلنه سابقًا من أن بلاده قد تستأنف برنامج تخصيب اليورانيوم، وقد ترافق تصريح «موسويان» هذا مع ما توصلت إليه الولايات المتحدة مع أستراليا من اتفاق لصياغة نصّ مشروع قرار لوكالة الطاقة الذريّة، يطالب إيران بتجميد كلّ أنشطتها النووية لتخصيب اليورانيوم بشكل فوري. واللافت في الأمر توصل الدول الأوروبية إلى منع الولايات المتحدة من فرض مهلة زمنية محددة كي تنفذ إيران قرار وكالة الطاقة الذريّة.

---

(1) المصدر نفسه، ص18.

غير أن الولايات المتحدة توصلت إلى اتفاق مع كلّ من باريس ولندن وبرلين يقضي بأن تعيد إيران النظر في برنامجها النووي قبل نهاية شهر تشرين الثاني. وقد شدد موسويان على اتهام إيران بإخفاء موقع نووي بأنه كذب كغيره من الاتهامات السابقة، وهو باق في سياق التأثير على الوكالة الدولية للطاقة التي تعدّ نصّ المشروع الحالي والموجّه ضد إيران[1].

وأعلن «غلام رضا» أمام رئيس منظمة الطاقة الذريّة الإيرانية أن إيران بدأت بإنتاج الوقود النووي الضروري لتفعيل عمل أجهزة الطرد المركزي النووية الهادفة لتخصيب اليورانيوم عن طريق تحويل 47 طنًا من اليورانيوم الخام إلى مادّة تستخدم كوقود لأجهزة الطرد المركزي النووية، وأن جزءًا من هذه الكمية قد استخدم فعلًا على أمل أن يتمّ استخدام الجزء المتبقي من رماد اليورانيوم وتحويله إلى غاز «يو 6» لاستخدامه في تغذية أجهزة الطرد المركزي. وقد ترافق إعلان طهران هذا مع إعلان إيران نيتها بمواصلة العمل ببرنامجها النووي متجاهلة إنذارات وكالة الطاقة الذريّة المتكررة.

وقد جاء القرار الأعنف على لسان الرئيس الإيراني «أحمدي نجاد» الموافق في 4 تشرين الأول 2004 بأن إيران قد حددت خيارها بمباشرتها بناء التغليفة النووية للأغراض السلمية، وليس لتصنيع السلاح النووي. إلى جانب رفضها طلب الوكالة الدولية المجتمعة في فيينا بتحديد مهلة لتعليق عمليات برنامجها النووي وإنتاج مواد وأدوات تستخدم في تصنيع أجهزة الطرد المركزي، وهو ما أعلنه «موسويان» في اجتماع مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة بلهجة اتصفت بالعنف والتشبث بالرأي وبالهجوم على الولايات المتحدة المعادية لإيران، ومعلنًا في الوقت نفسه رضاه بما أعلنته الوكالة لجهة تبنيها قرارًا حاسمًا

---

(1) أرشيف محطة الجزيرة، الموقع الإلكتروني: www.aljazeerrah.net

بشأن الملف النووي الإيراني في اجتماعها المقبل في تشرين الثاني وعدم ممانعة إيران بإجراء محادثات مع الدول الأوروبية تقضي بإعطائها تطمينات بعدم قيام إيران بإنتاج سلاح نووي، وهدم ما رضيت به الدول الأوروبية الثلاث، والتي أشارت إلى إمكانية تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي في حال تمنعها عن التعاون مع الوكالة، وتفكيك مفاعلاتها النووية، وتعمد تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم[1].

وبتاريخ 7 تشرين الأول عام 2004 صدقت لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الإيراني على مشروع قانون يلزم الحكومة الإيرانية باستئناف برنامج تخصيب اليورانيوم في الوقت الذي أعلن فيه الرئيس الإيراني السابق «رفسنجاني» أنّ إيران قادرة على إطلاق صواريخ تجري 2000 كلم متجاوزة ما توصلت إليه من إنتاج صواريخ تصل إلى مدى 1700 كلّم. وهو ما يؤكد قدرة إيران على الوصول إلى أبعد من ذلك. وقد أكدت إسرائيل أن الصواريخ الإيرانية باستطاعتها بلوغ أبعد نقطة في إسرائيل. وفي التاريخ نفسه أعلنت الولايات المتحدة رفضها الاقتراح الأوروبي الذي يمنح إيران حوافز لإبقاء برنامجها النووي في حدود البرنامج السلمي، والتعهد بعدم نقل ملفها إلى مجلس الأمن الدولي[2].

وتوالت تصريحات رئيس وكالة الطاقة الإيرانية «غلام رضا آغازاد» في 21 تشرين الأول عام 2004 من أن إيران سترفض المقترحات الأوروبية التي تمنعها من مواصلة دورة الوقود النووي وإكمالها دون إنتاج السلاح النووي، وأن السعي لنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من قبل الولايات

---

(1) المصدر نفسه.

(2) وكالة الأنباء الإيرانية، 7 تشرين الأول 2004.

المتحدة يندرج في إطار الأهداف الأمريكيّة الرامية إلى ضرب الثورة الإسلامية، وإخضاع إيران لسياستها. وقد وجدت الدول الأوروبية (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا) الفرصة سانحة في هذا الخضم التصعيدي لتبلغ الولايات المتحدة، في اجتماع الدول الثماني، نيتها التقدم خلال أيام بالمقترحات الجديدة إلى إيران كي توقف نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم، مقابل استيراد الوقود لمحطاتها النووية السلمية.

غير أن هذا التوجه لم يمنع الولايات المتحدة من الاستمرار بحملتها الدولية التي تتهم إيران بالسعي لإنتاج السلاح النووي تحت غطاء البرنامج النووي السلمي، وهو ما دفع الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى المضي بتهديد إيران بنقل ملفّها إلى مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي دفع بمسؤول البرنامج النووي الإيراني الأول «حسن روحاني» إلى إعلان استعداد إيران لمحاورة الأوروبيين عن تجميد جهود تخصيب اليورانيوم دون تعليق برنامجها بشكل كامل، والمرفوض رفضًا قاطعًا من قبلها. وفي هذا الوقت، جددت فرنسا تأكيدها أن مجموعة الثماني تهدف إلى «التجميد الكامل» لنشاطات إيران النووية قبل حلول موعد 25 تشرين الداهم، وهذا ما دفع «روحاني» إلى رفض مبدإ «الخطوط الحمراء» متسائلًا كيف يسمح للولايات المتحدة وأوروبا وإسرائيل بامتلاك محطات نوويّة ولا يسمح لإيران بالمثل.

ولا يختلف العام 2005 عن سابقه العام 2004 في شيء لجهة التجاذب المستمر بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذريّة، والذي تراوح بين حق إيران بتخصيب اليورانيوم والسماح الجزئي للوكالة بزيارة منشآتها النووية المعلنة من قبل إيران، وتقارير الوكالة التي تشير إلى تمنع إيران عن التعاون الشفاف بشكل كامل، وقلقها الدائم إزاء التصريحات الإيرانية المعلنة عن نيّة إيران استئناف

برنامج تخصيب اليورانيوم. كما إنّ أوروبا استمرت في هذا العام بلعب دور الوسيط بين إيران والولايات المتحدة مقدمة العروض والإغراءات لإيران والتعاون معها اقتصاديًّا وسياسيًّا في حال أوقفت إيران برنامجها النووي.

استمرت الولايات المتحدة بإطلاق التصريحات النارية والتهديدات مستندة إلى دراسـات أمريكيّة وتقارير استخبارية عن قرب امتلاك إيران أسلحة نووية. وعلى الصعيد الإسرائيلي تلقت الدولة العبرية أولى التهديدات الإيرانية العنيفة بوجوب محوها عن الخارطة الدولية على لسان «أحمدي نجاد» الذي تسلّم الحكم في إيران بتاريخ 2 آب 2005.

فقد بدأت إيران العام 2005 بإصدارها إذنًا للوكالة الدولية للطاقة الذريّة لزيارة موقع «بارتين» العسكري وذلك في كانون الثاني. وفي 9 شباط يعلن الرئيس «خاتمي» أن إيران لن تتخلى عن حقها بامتلاك التقنية النووية السلمية، الأمر الذي دفع بـ «البرادعي» إلى إصدار تقرير يعبر فيه عن قلق الوكالة لتمنع إيران عن التعاون الكامل مع التفتيش، ومشيرًا إلى عدم اكتشاف أدلة جديدة على وجود أنشطة نووية. وفي 12 آذار أعلن «بوش» رئيس الولايات المتحدة الأمريكيّة دعم المفاوضات التي تجريها الترويكا الأوروبية مع إيران، ومؤيدًا تقديم مكافآت لإيران مقابل التعاون مع التفتيش الدولي. وهو ما أيده الرئيس خاتمي لجهة استعداده للتفاوض أو التسوية، لكن من جهة ثانية إن وقف تخصيب اليورانيوم بشكل كامل أمر غير مقبول. وقد حققت الاتصالات في هذا الشأن نتائج إيجابية حيث اجتمع مسؤولو الترويكا مع مفاوضين إيرانيين في جنيف بتاريخ 24 أيار.

غير أن إيران فاجأت المجتمعين بإعلانها نيّتها استئناف عملية تخصيب اليورانيوم في مفاعل «أصفهان»، الأمر الذي دفع بممثلي الدول الأوروبية المجتمعة إلى تهديد إيران بإحالتها إلى مجلس الأمن إذا نفذت برنامجها.

هذا، وقد أوقف الرئيس الإيراني التصريحات السابقة ببيان في 26 تموز أعلن فيه نيّة إيران استئناف جزء من برنامج دورة الوقود النووي بغض النظر عن المقترحات الأوروبية وردات فعلهم.

وشهد البرنامج النووي الإيراني المتفق مواجهاته مع محبي الرئيس الإيراني الحالي «أحمدي نجاد» في آب 2005، حيث اسبتطأت الدول الأوروبية الوسيطة تقديم العروضات والإغراءات مقابل تراجع إيران وكانت تصطدم في كلّ مرّة بالرفض الإيراني المتشدد، وهذا ما دفع أوروبا بتاريخ 6 آب إلى إلغاء عروضها، معلنة في الوقت نفسه توقف المفاوضات مع إيران بالتزامن مع إعلان طهران استئنافها عمليات معالجة اليورانيوم في مصانع «أصفهان»، وهو ما أبلغته إيران للوكالة الدولية للطاقة الذريّة بتاريخ 11 آب، الأمر الذي زاد من قلق الوكالة وأربكها. وفي 27 آب صرح «لاريجاني» الذي خلف «روحاني» في رئاسة مجلس الأمن القومي الإيراني، أن إيران تحترم التزامها بمنع انتشار الأسلحة النووية[1].

وعلى الأثر أصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة في 12 أيلول تقريرًا أشار فيه بتقدم المفاوضات مع إيران غير أن التقرير تضمن طلبًا بإبداء المزيد من الشفافية من قبل إيران، وأن الوكالة لا تملك معلومات عن وجود مواقع نووية غير معلنة. وفي هذا الوقت توالت التصريحات والدراسات التي تتحدث عن قرب امتلاك إيران أسلحة نووية، غير أن الدراسة الصادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في 16 أيلول عارضت هذه التصريحات بإعلانها أن إيران يلزمها سنوات عدة لتتمكن من إنتاج هذا السلاح نظرًا إلى النقص الذي تعانيه على الصعيد التقني.

---

(1) وكالة الأنباء الإيرانية، 28 آب 2005.

وفي 13 أيلول، أكد الرئيس «نجاد» في تصريح أصدره حق بلاده في امتلاكها الطاقة النووية في الخطاب الذي ألقاه في الأمم المتحدة في دورتها الستين، ثم عاودت وكالة الطاقة تهديداتها في القرار الذي اتخذته في 24 أيلول بإحالة إيران إلى مجلس الأمن ما لم تعد بتعليق برنامجها النووي المتعلق بتخصيب اليورانيوم، وتمتنع عن إنتاج الماء الثقيل وإظهار المزيد من الشفافية، وهو ما رفضته إيران بتاريخ 25 أيلول معلنة في 13 تشرين الأول عن موافقتها على استئناف المفاوضات مع الترويكا الأوروبية. في تصريح «أحمدي نجاد» في 26 تشرين الأول بضرورة مسح إسرائيل عن الخارطة أعاد الأمور إلى مربع التشنج، وانتهى العام 2005 بدعوة محافظي مجلس الطاقة الدولية للطاقة الذريّة إلى الاجتماع والبحث في الملف النووي الإيراني مجددًا، وذلك بتاريخ 24 تشرين الثاني[1].

وبدءًا من العام 2006 تفاعلت تطورات الملف النووي الإيراني وكثرت الاجتماعات المرافقة لهذه التطورات في الأشهر الثلاثة الأولى من ذلك العام، فقد أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة في 3 كانون الثاني 2006 نيتها استئناف برنامجها النووي وتطويره وأقدمت بتاريخ 15 كانون الثاني على إزالة أختام الوكالة الدولية للطاقة عن مواقع تخصيب اليورانيوم التي سبق لمفتشي الوكالة أن وضعوها نتيجة زيارتهم هذه المواقع وضبط نشاطاتها، حيث تسارعت الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن إلى الاجتماع في لندن بتاريخ 16 كانون الثاني لمناقشة الأزمة النوويّة الإيرانية. كما قررت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عقد اجتماع خاص حول إيران في 2 شباط ودراسة مسودة قرار يدعو

(1) وكالة أنباء فارس، 25 تشرين الثاني 2005.

لإحالة إيران إلى مجلس الأمن، وقد أيدتها دول الترويكا الأوروبية وروسيا والصين والولايات المتحدة في توجهاتها هذه. وقد تبنى مجلس محافظي الوكالة بأغلبية 27 صوتًا ومعارضة ثلاثة أصوات وامتناع خمسة قرارًا بتاريخ 4 شباط طلب مدير وكالة الطاقة إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن.

وبتاريخ 9 شباط، اتهمت وزيرة الخارجية الأمريكيّة إيران بالتسبب في إحداث أزمة دولية نتيجة تحريفها الطائفي والعنصري على خلفية نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للنبي محمد (ص). وفي آذار بادرت روسيا بالدّعوة إلى عقد مفاوضات في موسكو حول الأزمة النوويّة الإيرانية، كما أرسلت الوكالة بتاريخ 8 آذار تقريرًا إلى مجلس الأمن حول البرنامج النووي الإيراني[1].

وفي 9 آذار 2008، صرح «سعيد جليلي» أمين المجلس الأعلى للأمن القومي، في وزارة الخارجية الإيرانية، بضرورة بناء الثقة بين إيران والمجتمع الدولي وإزالة كلّ الشكوك والاتهامات، وأن قرار الوكالة الدولية للطاقة يكشف أن أعداء إيران يسعون للمجابهة مع الشعب الإيراني المناضل للدفاع عن حقوقه المشروعة، مضيفًا أن بعض الدول الساعية لتضخيم قضية إيران النووية تهدف في الأساس للتعمية على مشاريع الدول الأخرى النووية، والتي يحيط بها الغموض، وبذلك تتجه الأنظار إلى إيران فقط. ولذا، فإنّنا نطالب بتعويض إيران عن الخسائر التي فرضها الآخرون ضدّ الشعب الإيراني.

وفي المقابل، فإنّ المجتمع الدولي بإمكانه التعاون مع إيران في معظم المجالات ومنها الأمن والطاقة والاقتصاد. والأجدى للسّلم العالمي أن تُواجَه الدول التي تهدد الأمن والسلام العالميّن بتكديسها الأسلحة النووية، وأضاف «جليلي» أن إيران تقدم للعالم نموذجًا جيّدًا باعتبارها نفذت تعهداتها

(1) شاهرام توشبين، طموحات إيران النووية، ص21.

المنصوصة منها في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ومع تأكيدها حقوقها المشروعة، فهي دخلت النادي النووّي بفعل التطور التقني الذي وصلت إليه على الرّغم من الضغوط الدولية التي لم تحل دون وصول الشعب الإيراني إلى تأكيد حقوقه وحمايتها بدليل اعتراف جميع الدول أن برنامج إيران النووّي هو سلمي استنادًا إلى ماضي هذا البرنامج وحاضره ومستقبله[1].

(1) وكالة أنباء فارس 9 آذار 2008.

المبحث الثاني
المشاهد المعاصرة للبرنامج النووي الإيراني

المطلب الأول: الواقع المشهدي

حدد «حسن روحاني» رئيس مجلس الأمن القومي الإيراني الإطار العام للسياسة النووية الإيرانية بالقول: إن «لإيران أسلوبها الخاص بها، والذي يعني أننا نريد أن نطور التكنولوجيا النوويّة في إيران، وأن نكسب ثقة العالم بباقي الوقت نفسه»[1]. غير أن الولايات المتحدة، ومعها الدول الأوروبية، استمرّت بإلصاق الشكوك مع انعدام الثقة بنوايا إيـران؛ ذلك أن إيـران تصر على امتلاك دورة وقود كاملة تتضمن مراكز لتخصيب اليورانيوم وإعادة معالجة البلوتونيوم؛ ما يعني أن إيران ستمتلك القدرة على إنتاج ما يلزم من موادّ تستخدم في صنع القنبلة الذريّة، وسائر أنواع السلاح النووي، وهو أمر يقدر بالأخطر، فمعظم الدول التي تملك مفاعلات نووية لا تخصّب، لأنه غير مفيد اقتصاديًّا، والمسألة تكمن في أن المشروع الإيراني يمثل قضية عملية ورمزية كبرى وذات أهمية عالية وليست تغطية طاقة وعلم وتكنولوجيا واكتفاء ذاتي

(1) BBC Monitoring, Statement by Rohami, 10 march 2004.

كما يدعي الإيرانيون[1]. لقد أحاطت إيران برنامجها النووي بالسريّة المطلقة في ظل الروح العدوانية التي وُوجهت بها ابتداءً من العام 1979، حيث تكونت لدى القادة الإيرانيين تفاعلات عدّة بنيت على تجارب ووقائع التاريخ الإيراني، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فهي ستكون سعيدة حين تشاهد إيران المستقلة الساعية إلى حماية خبراتها وأسباب قوتها وقد طردت خارج الأراضي الإيرانية وقطعت جذور سيطرتها إلى غير رجعة وأصبحت جميع موارد إيران ومواقعها الاستراتيجية وقراراتها السيادية في حمى دولة قوية ذات سطوة ومعززة بقدرات دفاعية هائلة وتكنولوجيا متطورة وتقنية عالية المستوى، وإنتاج محلي مزدهر يغني إيران عن الاستعانة بالخارج في ما يشبه الاكتفاء الذاتي العسكري والاقتصادي والتنموي، ووضع إيران في مصاف الدول الكبرى وأدخلها نادي الدول النوويّة.

ولأول مرة في التاريخ، تجد الولايات المتحدة وحلفاؤها أنفسهم مهددين بدولة تقف في وجه الأطماع الأجنبية وترفض الانصياع لمقررات هذه الدول، ومقررات المؤسسات الخاضعة لسيطرتها وسياستها، وتصنع قراراتها السيادية وفق مصالح شعبها وروحية توجهاته النابعة من إيمانه المطلق بصوابية قناعاته وأهدافه وقدسية قضاياه النابعة من الحماية والتكليف الإلهي. وعليه، كان على الدول الغربية عامة والولايات المتحدة خاصة تفكيك اللغز الإيراني النووي ليسهل محاصرته ومراقبته، ولاحقًا تفكيكه أو ضربه وإثبات عدم صدق نوايا إيران وسياستها المعلنة بأن برنامجها النووي هو سلمي في المطلق، ومن أجل الطاقة البديلة وسدّ حاجة سكانها المتزايدة بكلفة اقتصادية أقل بعد أن وصل عدد سكان إيران إلى 66 مليون نسمة.

---

(1) Angeles 18 may 2005, www.isop.ucla.edu/Los.

وقد وجدت الدول الأجنبية الكثير من المصاعب في الوصول إلى كشف النقاب عن برنامج إيران النووي في ظلّ الإطباق المحكم على هذا البرنامج من قبل السلطات الأمنية الإيرانية، وتلاحم معظم الشعب الإيراني ووقوفه خلف قيادته، وقد خبر الأطماع الأجنبية وعاش لقرون عدة ويلات استبدادها وظلمها ونواياها السيئة تجاه إيران.

وضمن سياستها المرتكزة على بناء الثقة وحسن النية وتمتين علاقتها بالخارج بادرت إيران إلى الإعلان عن جانب من برنامجها النووي السلمي المشاد في «أصفهان» عام 2000 وشغّلته في 8 آب عام 2005، وتعتبر هذه المنشأة قادرة على تحويل اليورانيوم ليتمّ استخدامه في جميع نشاطات إيران النووية. وهذا الأمر أحدث قلقًا كبيرًا وهي نقطة أضيفت إلى سلسلة الادعاءات الأمريكيّة المفتقدة للدليل الحسي بأن إيران على وشك إنتاج السلاح النووي. ذلك أن إيران أبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2000 أن منشأة «أصفهان» مخصصة لتحويل اليورانيوم والتي بإمكانها إنتاج أنواع متعدّدة الموادّ المستخدمة في إنتاج الطاقة.

وقد اعتبرت الوكالة أنّ إحدى هذه الموادّ المنتجة هي مادة «هكسافلوريد اليورانيوم» عالية التخصيب والمشكّلة للجزء المهم والأساسي في جهاز التفجير النووي؛ وبالتالي، فإنّ قلق الوكالة يرجع إلى إنتاج هذه المادّة الخطرة. وأعلنت إيران أيضًا أنها تملك مفاعلًا في «آراك» مخصصًا للأبحاث النووية وبطاقة تصل إلى 40 ميغاواط بجانب منشأة الماء الثقيل.

وأشاعت الإدارة الأمريكيّة خبرًا يتضمن معلومات كتمتها إيران عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومفادها أنها أجرت تجاربًا متواضعة حول الإشعاع النووّي الناتج من اليورانيوم مضافًا لإنتاج كميات محددة من

البلوتونيوم. وقد استغفلت الولايات المتحدة هذا الأمر كي تزيد ضغوطها على الوكالة ودفعها إلى مزيد من أعمال التفتيش، وإصدار التقارير التي تؤكد تورط إيران في إخفاء المعلومات حول برنامجها النووي أو توجهها نحو إنتاج السلاح النووي.

وفي مكان آخر أعلنت إيران أنها حوّلت ما بين حزيران وتشرين الثاني من العام 2004، 37 طنًّا من اليورانيوم (الكعكة الصفراء) إلى غاز في مفاعل لتحويل اليورانيوم في أصفهان. كما أرفقت إعلانها هذا بأنها أعادت في شهر أيار عام 2005 استئناف أنشطة تخصيب اليورانيوم، ثم أعلنت بعد خمسة شهور من ذلك العام أنها قررت العودة إلى تحويل اليورانيوم في منشأة آراك[1].

وفي شباط عام 2006 عاد كوادر المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية إلى الإعلان أن إيران كانت تموّه حقيقة برنامجها النووي بعدم قول الحقيقة للجهات الغربية وللأمم المتحدة حول تصنيعها نحو 4000 جهاز طرد مركزي في الوقت الذي كانت تفاوض فيه الترويكا الأوروبية، وإخفائها مواقع المراكز العسكرية النوويّة التابع بعضها للحرس الثوري، حيث ردّت إيران بأنّ اتفاقها مع الوكالة الدولية طوعي، باعتبار أن برنامجها لتخصيب اليورانيوم هو حقّ شرعي لها، وأن اتفاقها هذا يقع ضمن جهودها لبناء الثقة مع المجتمع الدولي ليس أكثر.

واعتمادًا على النشاطات الاستخبارية التجسسية، ومراقبة الأقمار الاصطناعية التي شكلت محور جهود الولايات المتحدة واستطلاعاتها، ومعها إسرائيل، للكشف عن المنشآت النووية الإيرانية، واستغلال المعلومات حولها بهدف إحراج إيران دوليًّا، وتأليب الدول الغربية ضدها من ناحية، ووضع

---

(1) المصدر نفسه.

الخطط العسكرية لضرب هذه المنشآت للقضاء على التطور الذي أحرزته إيران من ناحية أخرى، بإرجاعها إلى فترات من التأخر والتخلف والضعف العسكري كي يسهل السيطرة عليها، وإخضاعها للسلطة والنفوذ الأمريكيّين، وفق ما كان سائدًا في زمن الشاه «محمد رضا بهلوي».

وعليه، فقد نشرت مراكز الأبحاث التجسسية الإسرائيلية، بدعم وتنسيق من الاستخبارات الأمريكيّة، معلومات تتضمن وصفًا للمواقع النووية الإيرانية وفق أهميتها ومدى تطورها. فقد اعتبرت هذه الأبحاث أن منشأة «أصفهان» أصبحت تتمتع بالشهرة العالمية باعتبارها تخصّب اليورانيوم بشكل متطور بعد أن زُوِّدَت بأجهزة الطرد المركزي الحديثة، والقادرة على إنتاج مادّة اليورانيوم المعروفة بـ«الكعكة الصفراء»، وهي تأتي على رأس الإنتاجات المتعددة والمخصصة لتخصيب اليورانيوم المخصّب والنقي والتي تستخدمه أيضًا لتزويد المفاعلات النووية بالوقود النووي. وقد ادعت الولايات المتحدة أن إيران أحدثت تفوقًا عالميًّا في هذا الموقع ولم تعرف حتى الآن الأغراض الحقيقية من وراء حفره[1].

وفي العام 2003 روّجت أجهزة الاستخبارات الغربية معلومات مفادها أن البرنامج النووي الإيراني يعمل في اتجاهين متساويين في سبيل امتلاك السلاح النووي، الأول يهدف إلى إنتاج فصائل اليورانيوم، والثاني يهدف إلى إنتاج البلوتونيوم اللازمين لتركيب السلاح النووي (يو 235 وبي يو 239). هذه التقنيات يتمّ إنجازها في الموقع المقام في مدينة «ناتانز»، وهو عبارة عن منشأة ثمينة مقامة تحت الأرض ومحصّنة بشكل جيد وقادرة على الصمود في وجه الضربات الجوية. وأضافت الأجهزة الاستخبارية أن منشأة «ناتانز»

---

(1) مركز يافا للدراسات الاستراتيجية، الموقع الإلكتروني: www.jafahstudies.com

بإمكانها استيعاب حوالي 50 ألف جهاز طرد مركزي. ويزوّد هذا المفاعل منشأة «بوشهر» باليورانيوم المخصب ذي المستوى المنخفض وبالوقود النووي الذي يعكس ما فعلته السلطات الإيرانية من أهداف سلمية لهذا المفاعل. وهي تتسع بشكل كافٍ للأجهزة المولجة بإنتاج الأسلحة النووية، وأن ما ينتجه هذا المفاعل من مواد نووية مخصبة والتي يُزوِّد مفاعل «بوشهر» بإنتاجها من البلوتونيوم تسمح لهذا المفاعل بإنتاج القنابل النووية[1].

وقد أحرزت «منشأة نَطَنْز» في العام 2003 تقدمًا كبيرًا في تخصيب اليورانيوم والطرد الغازي وهي تملك نموذجًا أوليًّا من «سكايل كاسكاد» مؤلف من 156 وحدة طرد مركزي للغاز وتجهيزات أخرى صالحة للعمل قبل نهاية عام 2003، كما هيأت إيران تفاصيل تركيب 5000 جهاز طرد مركزي حتى نهاية عام 2005، وقد أكدت منظمة «مجاهدي خلق» هذه المعلومات وربما كانت المصدر[2] الأساسي لإطلاق هذه المعلومات. وقد أكد «البرادعي» رئيس بعثة التفتيش التابعة لوكالة الطاقة الدولية للذرّة في شباط 2003 ما سبق وصفه لمنشأة «نَطَنْز» من أنها معقّدة ورفيعة المستوى.

وذكر «البرادعي» في تقرير له أن إيران تعمل على تطوير اختبار أجهزة طرد مركزي من الجيل الثاني (أي آر-2 وأي آر-3) من منشأة «ناتانز»، وأن إيـران طـوّرت جهاز الطرد المركـزي الباكستاني حـول إمكانات عمل هذا الجهاز وغيره من الأجهزة وطريقتها، بحيث إن ما ورد في تقرير «البرادعي» يبقى ضمن قائمة التخمينات والتحليلات والأعمال التجسسية[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) مجلة الأرض، شباط 2006.

(3) New York Times, 282008/4/.

وفي سطور إضافية من تقريره، كشف «البرادعي» أنّ إيران مستمرة في إنتاج سادس فلورايد اليورانيوم بوتيرة متسارعة في مفاعل «أصفهان» المخصص لتخصيب اليورانيوم، والذي يعمل في حدوده القصوى حتى هذا التاريخ، مع الإشارة إلى أن مخزون إيران من «الكعكة الصفراء» بدأ ينفد على الرّغم من تطوير طهران مناجم جديدة لإنتاج اليورانيوم الخام المستخدم في إنتاج سادس فلورايد اليورانيوم والضرورية لبرنامج الطرد المركزي الإيراني، غير أن المسؤولين الإيرانيين أنكروا صحة هذه المعلومات مؤكدين أن إيران تملك ما يكفيها من مخزون اليورانيوم الخام وليست بحاجة إلى استيراد هذه المادة[1].

وفي إشارة إلى الهلع الذي ينتاب المهتمين بالشأن الإيراني ويزيد في قلق الوكالة الدولية للطاقة الذريّة فقد أطلق «البرادعي» مزاعم جديدة تفيد بأن إيران أنتجت ما يقرب من 600 كلغ من يورانيوم منخفض التخصيب (أل أيبو) ابتداءً من شهر شباط عام 2007 وهو ما دفع إلى الاستنتاج بأن هذا الحجم يؤكد بلوغ إيران عتبة تصنيع السلاح النووي، وإطلاق التهديدات بأن إيران تعرض نفسها لمواجهة المجتمع الدولي. وقد عزز «البرادعي» في تقريره المشار إليه المخاوف الدولية بإعلانه أن إيران تواصل بناء المفاعل النووي الحراري (أي آر_40) في «آراك» للماء الثقيل تصل مدة إنتاجه إلى 40 ميغاواط، وقد رفضت إيران السماح لمفتشي الوكالة بزيارة هذه المنشأة والتحقق من صحة المعلومات المتداولة والتحقق كذلك من عدم استخدام تجهيزات الخلية الساخنة المجاورة لمفاعل «آراك» لفصل البلوتونيوم، ولذا فقد اكتشفته الوكالة بالصور التي تنشرها الأقمار الاصطناعية[2].

---

(1) The Times, 242009/1/.

(2) تقرير البرادعي في: 19 تشرين الثاني 2008.

المطلب الثاني: الظروف المأزمية للبرنامج

ليست دوافع الجمهورية الإسلامية الإيرانية نحو المجابهة مختلفة في شيء عن تلك التي حرضت على الثورة الإسلامية عام 1979؛ بل بقيت القيم الثورية متأصلة في طريقة صنع القرار الإيراني وصيانته. ولكن على الرغم من ذلك ليس صحيحًا ومنطقيًّا أن يتوقع أعداء إيران عدم الاختلاف بين سلوك الإمام الخميني وسلوك أصحابه من مؤسسي الثورة بذريعة أن الجميع ينهلون من روحية الثورة وتعاليمها ومبادئها؛ بل يختلف السلوك باختلاف الأحوال وتبدل الظروف، إلّا أنّ القيم التي أرستها الثورة الخمينيّة: الاستقلال والمساواة وعدم التمييز، تبقى روائع يتردد صداها في كلّ حين وكلّ مكان، ذلك أن مبادئ الثورة أصبحت محاطة بهالة شهب مقدسة، حتى في السياسة النووية الإيرانية التي أضفت عليها التجارب المؤلمة في التاريخ الإيراني تحديًا يبقى مستترًا من الرمزية الدينية والأخلاقية وتحكمها عوامل الثقة والالتزام وثبات المواقف الإيرانية مع الخارج، وعدم المساومة على حقوق الشعب الإيراني في إقامة علاقات دولية مبنية على الاحترام المتبادل ورفض التبعية أو الاحتواء وحماية الشعوب المضطهدة ومساعدتها للوقوف في وجه الاستبداد والظلم والاستضعاف.

تلك هي الصورة التي تجهد إيران في إبرازها وصيانتها، ويوم تقرر أن تمتلك السلاح النووي فإنّها لن تتوانى عن إعلان ذلك التزامًا منها بالشفافية التي ينكرها عليها أعداؤها بنعتها بالمواربة. والالتزام بالشفافية بالمفهوم الإيراني لا يعني مطلقًا أنّ تكشف مرافقها وقدراتها وتقنيتها لأعدائها سيما وأنها محاطة بقواعد عسكرية معادية من مختلف الجهات، في الوقت الذي ساء

الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل أن تجد نفسها وقد طردت من إيران ورفع العلم الفلسطيني فوق السفارة الإسرائيلية سابقًا، فأهينت كرامتها وحرمت من ثروات إيران التي استغلتها لعقود عدة في زمن الشاهنشاهية. ويبقى حلمها قائمًا في أن ترى ذات يوم القواعد العسكرية الأمريكيّة وقد تغلغلت في الأراضي الإيرانية وعادت أمريكا لتصنع القرار الإيراني وتؤثر فيه.

ولم تكن تجربة الحرب العراقيّة-الإيرانية أقل وقعًا على الفكر الاستراتيجي الإيـراني ومستقبل الثورة وصناعة السلاح -الـذي يضمن بقاء الثورة الإسلامية- من غيرها من التجارب التي صنعت ماضي إيران، وحضنت صمودها في كلّ حين، وجعلت القادة الإيرانيين يدركون بشكل مميز وفهم دقيق موازين القوى دون أن تستلزم ما يقدمون عليه من أفعال أيّ تبعات. وإذا كانت إيران قد اتخذت وضعية دفاعية حتى العام 2005 في علاقتها بالوكالة الدولية للطاقة وبالمجتمع الدولي ككلّ، ومعه الولايات المتحدة أصبحت منذ العام 2005 في وضعية هجومية يحركها ويؤججها عامل الثقة بالنفس.

وفي مطلق الأحـوال، فإنّ إحساس إيران بأنها محاصرة إقليميًّا ناشئ في الأساس من شعورها وإيمانها بحالتها المتمايزة، بقدر ما هو ناشئ من ظروف موضوعية تاريخية، فقد تغيرت البيئة الاستراتيجية المحيطة بإيران بعد أحداث 11 أيلول 2001 من بيئة تضم العراق المحاصر في حالة من الاحتواء الناجز بفعل العقوبات والعزلة الدولية، وأفغانستان طالبان الضعيفة والمرهقة بمحدودية الإمكانات والقدرات إلى بيئة وجدت فيها إيران نفسها وقد طوقها عدو قديم وتاريخي (الولايات المتحدة الأمريكيّة) والتي مثلت في الذهن والفكر الإيرانيين صورة التهديد الجاثم على حدودها، والذي يحمل في طيات طموحاته أهداف القضاء على الثورة الإسلامية، وتحيين الفرص لحرمانها من

حقوقها وإضعافها ثم احتوائها[1].

وكي تتمكن إيران من حماية حقوق شعبها والدفاع عن مصالحها وثروتها الإسلامية، وكي يصبح لها القدرة على حماية الشعوب الضعيفة والمضطهدة والمسلوبة حقوقها، فإنّه يتوجب عليها أن تثبت قدرتها وتؤمن حضورها ومكانها الدوليين، ولن يتأمن لها ذلك كلّه إن لم تمتلك القدرة العسكرية الكبيرة، ومنها القدرة النووية والتكنولوجية العصرية، وتجعل من نفسها بلدًا يتمتع بالاكتفاء الذاتي والاقتصاد المتين في ظل التقنية الرفيعة، وإخلاص شعبها لقيادته، وإيمانه بتعاليم الثورة وقيمها وصموده في وجه الهجمات الإعلامية والتخويفية، واستراتيجية الاكتفاء الذاتي لا تقتصر على ناحية معينة أو ميدان محدد بل هي هدف تحوّلي ومنه الاكتفاء الذاتي النووي.

وفي هذا الإطار يصر القادة الإيرانيون على أن برنامجهم النووي سلمي ولأغراض اقتصادية بحتة، بغض النظر عما سببه هذا البرنامج من جدل دولي ينبع من جذور العداء والكراهية لإيران الإسلامية، وهذا لا ينفي مطلقًا استحالة تمكن إيران من بناء السلاح النووي واقتنائه عندما ترغب في ذلك، ونجد الأمر ضروريًا لحماية حقوقها وتحقيق التوازن الاستراتيجي والعسكري، سيما وأنّها قد امتلكت التكنولوجيا والتقنية الضروريتين لذلك بشهادة الدول الغربية؛ فوصول إيران إلى الاكتفاء الذاتي واقترابها من الوصول إليه في ميدان التكنولوجيا النووية، يجعل مسألة امتلاكها السلاح النووي مسألة وقت ليس أكثر. وبالنسبة إلى إيران فالتقديرات تشير إلى أنها ستحتاج إلى فترة تتراوح بين خمس وعشر سنوات كي تمتلك قدرات نووية[2].

---

(1) Middle East Journal, vorl.45, no 1,2000

(2) New York Times, 3 August 2005.

ولأجل تحصين موقعها الإقليمي وامتلاكها القدرة على الردع وحماية استقلالها وتأكيد جدارتها العسكرية، طورت إيران نظامها الصاروخي وجعلته محور استراتيجيتها العسكرية، وقد بدأ اهتمامها بهذا الجانب الدفاعي انطلاقًا من العام 1988 حيث طورت في البداية منظومة صواريخ سكودا التي حصلت عليها من روسيا، وأدخلت عليها تحسينات جديدة. ومنذ العام 2003 امتلكت منظومة صواريخ شهاب-3 محلية الصنع والتي تعمل بالوقود السائل والذي يبلغ مداه 1000 كلّم، وقد أعلنته إيران عند اختبار صاروخ بالستي قادر على حمل رؤوس عدة مضافًا إلى صواريخ تحت مائية فائقة السرعة[1].

ومن جهة ثانية، امتلكت إيران قدرات فكرية وعلمية ومنهجية ودفاعية ابتكارية معاصرة أوصلتها إلى مرتبة الدول التى تتمتع بمستوى تكنولوجي وتقني يضاهي ما وصلت إليه الدول الغربية المتطورة، والتي تصف نفسها بالعلمانية المنفتحة، بمعنى أن الطابع الديني للجمهورية الإسلامية لم يكن على الإطلاق عائقًا أمام تطور إيران أو سببًا في إرجاعها إلى عصور سابقة من التزمّت والانغلاق، ورفض الآخر كلّ جديد. وعليه، فقد مزجت إيران بين توجهاتها ومتغيراتها الدينية وحركة العقل الابتكارية والتطورية، بمعنى أن حركة القرار الإيراني التنظيمي والتقريري والتنفيذي تتراوح بين جوّين من الثوابت: أولهما، أصالة الفكر السياسي الإيراني وتعلقه بالجذور الإيمانية، وثانيهما، الميول والاتجاهات التحديثية للمجتمع الإيراني، ودفعه إلى مصاف المجتمعات المتقدمة التي تنعم بالمقوّمات السلمية والمفيدة للحداثة.

وهكذا، فقد نعمت إيران بنظام سياسي يجمع بين الإيمان الديني التطبيقي والديمقراطية المنظمة العصرية، ما شكل عائقًا أمام الدول الغربية المعادية

---

(1) Herald Tribune, April 2006.

لإيـران في اعتماد سياسة إعلامية هجومية تستهدف التركيبة السياسية والاجتماعية الإيرانية، وركزت هجومها على الجوانب الردعية التكنولوجية لإيران (التقدم العلمي النووي) وتصديره، على أنه يحمل أهدافًا توسعية واحتوائية لمجتمعات أخرى إقليمية.

وتسعى إيران لتقوية صورتها العسكرية أمام المجتمع الدولي ولإثبات قدرتها على حماية أراضيها وسيادتها وحقوقها، وفي الوقت نفسه تجهر لتبديد مخاوف دول الخليج وهواجسها التي غرستها الولايات المتحدة في أذهان قادتها، وطمأنتهم إلى سلمية برنامجها النووي عبر المبادرة لإقامة علاقات وديّة معهم تقصيهم عن اللحاق بمخططات الإدارة الأمريكيّة الساعية لإبعاد إيران عن تهديد مصالحها، وكان عليها أن تبادر إلى تقديم مقترحات بإطار يجمع بين إيران والدول الخليجيّة عن طريق الترتيبات الأمنية والمعاهدات الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة، ومن إمكانية توسيع مجلس التعاون الخليجيّ الذي يضمّ الدول الخليجيّة السبع لتصبح إيران الدولة الثامنة، وهذا ما سوف يدخلها في ميدان مجابهة الولايات المتحدة[1].

وتجد إيران نفسها أيضًا مشغولة بالأزمة الكردية في إيران وتركيا والعراق مع ما تثيره هذه النزاعات من احتمالات المواجهة مع هذه الأقلية التي تحاول إسرائيل التغلغل فيها، والحساسية المفرطة لدى تركيا تجاه النزعة الاستقلالية والحركة التحررية الكردية، وقيام تركيا أحيانًا بضربات عسكرية تجاهها، وهي تثير تحديات في وجه القرار الإيراني وتدفع إيران في اتجاه اتخاذ التدابير الكفيلة بصيانة علاقاتها مع تركيا وإخماد الحركات الاستقلالية. وبصورة عامة، فإنّ

---

(1) مجلة البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999، ص221؛ ودراسات منشورة على موقع معهد البحوث والدراسات العربية، 1999.

هذه التوترات التي تحيط بإيران تمارس ضغوطاتها على القرار الإيراني ومراكز التخطيط فيها، ولن يكون البرنامج النووي الإيراني بمنأى عن تداعياتها واستغلالها من قبل مراكز القرار والتخطيط للدول المعادية لإيران كأمريكا وإسرائيل، وهو ما يفرض على إيران أن تكون مستعدة دائمًا لاحتمالات المجابهة بكلّ الوسائل والإمكانات، وحتى بالسلاح النووي إذا لزم الأمر.

المطلب الثالث: الأهداف الإيرانية المشروعة للبرنامج

تستمد إيران أهدافها في ما يتعلق بالبرنامج النووي من قيم الثورة الإسلامية وتعاليمها ولم تزل تحفل في الوجدان الإيراني تلك الرمزية المغرقة في القداسة والألوهية والتي تستوجب الاستماتة في الدفاع عنها وحمايتها وتأكيد استمراريتها إلى درجة الاعتقاد بأن وجود إيران وديمومتها رهن ببقاء هذه الثورة وخلودها. لقد تمحورت قيم الثورة الإسلامية حول جملة من الثوابت التي لا يحيد عنها الشعور الإيراني والدينامية الفكرية المحرضة للحراك المسلكي في تطلعه نحو تحقيق طموحات الشعب الإيراني، وعملت على تحقيقها وجعلها معيارًا لأهدافها وغاية يتوجب تحقيقها وصون بقائها. ولم يكن برنامج إيران النووي سوى ذلك الجانب العضوي والتركيبي للصرح الإيراني المشيد على قواعد متينة متكاملة بحيث يستحيل عزل أيّ قاعدة منه، وإلا سقط البنيان كلّه، وتعرضت إيران للسقوط أو على الأقل للاحتواء. فالتجارب المؤلمة كثيرة ومؤثرة وليس أقلها الحرب العراقيّة-الإيرانية وحجم الدمار الذي تسببت به للمرافق الإيرانية بفعل أسلحة الدمار الشامل التي زودت بها الولايات المتحدة الجيش العراقي، وكذلك سلسلة الحروب التي وقعت في التسعينات من القرن الماضي ورؤية مشاهد الدمار التي أحدثتها الأسلحة المتطورة الأمريكيّة وغارات الطائرات الإسرائيلية التي دمّرت المفاعلات النووية-العراقيّة، وحشدت مختلف أنواع القوى العسكرية بعتادها المتطور في مياه الخليج العربي، والقواعد المقامة فوق أراضي دول الخليج، وأحاطت إيران بجيوش الاحتلال الأمريكيّ للعراق وأفغانستان في سنوات العقد الحالي، وأطلقت الشعارات المعادية (دول محور الشرّ) والتي تخفي في طياتها النوايا الإجرامية والتدميرية، أليست هذه جميعها دوافع كي ترسم إيران لسياستها أهدافًا دفاعية مشروعة؟ فما هي إذًا هذه الأهداف؟

1- تأكيد الحقوق الإيرانية

انطلق القادة الإيرانيون في امتلاكهم للطاقة النووية من مسلمة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وما يمثله مضمون هذه المعاهدة من حقّ ثابت ومشروع أن تبحث كلّ دولة عمّا يفيد شعبها واقتصادها وتطورها، ويساهم في التخفيف من أعباء التخلف والفقر والتبعية، وبذلك فإنّ لإيران الحق في امتلاك الطاقة النووية طالما أنها بلغت قدرًا كبيرًا من التطور العلمي والتقني في ظل تمتعها بالإمكانات المالية والثروة المنجمية الخام (اليورانيوم) الكفيلة برفد هذا البرنامج بكلّ احتياجاته ومكوناته.

وفي هذا الإطار، يعلن القادة الإيرانيون أن لإيران أسلوبها المتميز، والذي يعني أنها تريد أن تطور التكنولوجيا النووية وأن تكسب ثقة العالم بها في الوقت نفسه. ما يفيد أن لإيران الحقوق نفسها التي تتمتع بها سائر الدول النووية، سيما وأن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية لم تضع قيودًا على الدول بشأن امتلاكها التكنولوجيا النووية سوى أن يكون تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل الاستخدامات السلمية للطاقة الذريّة وضمان إتاحة المنافع المحتملة[1].

وتذهب إيران في دفاعها عن حقوقها المشروعة إلى الحدود التي رسمتها هيئة الأمم المتحدة والممتدة من الفقرة الأولى من ديباجة ميثاقها، والتي تؤكد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وبما للأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية، وأن بين الأحوال التي يمكن في ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة من المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي. وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة في

(1) وكالة الأنباء الإيرانية. 4 آذار 2004.

جوّ أفسح من الحرية. كما إنّ إيران تجد نفسها منسجمة في طموحاتها ونشاطاتها مع مضمون المادة الثامنة (الفقرة1) من البيان نفسه، والتي أكدت على أن تقوم الهيئة على مبدإ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها. ومع مضمون المادّة الرابعة التي تفيد بأن يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي، أو الاستغلال السياسي لأيّ دولة أو على أيّ وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة[1].

وترجع إيران بالذاكرة في دفاعها عن حقوقها المهددة إلى الدوافع نفسها التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية، ثم انتصارها على نظام الشاه يوم كانت إيران منزوعة الاستقلال والقرار السيادي الحرّ، وكانت مقدّراتها كلّها في أيدي الأمريكيّين، وكان الشاه حينها دمية في أيدي الاستعمار الأمريكيّ، وهي صور تستعيدها ذاكرة الإيرانيين وتزيد من تشبثهم بحقوقهم واستقلالهم خشية أن تتكرر صور استغلال البغيض، ويقضى على إيران وعلى مكتسبات ثورتها ومستقبلها.

2- تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع مصادر الطاقة

ثمة أسباب ودوافع أساسية وتجارب مأساوية وتاريخية مؤلمة ومؤثرة وقفت وراء هدف إيران الاستراتيجي في إيجاد البنى والمرافق والقوى التي تؤمن لها الاكتفاء الذاتي، ومنها البرنامج النووي كأحد الركائز الأساسية التي تحقق لإيران احتياجاتها دون الطاقة التي ينتجها البرنامج النووي.

فقد انتصرت الثورة عام 1979 ووجدت إيران نفسها محاطة بأعداء هذه الثورة وهدفًا لمخططاتهم العدوانية للقضاء عليها، وإعادة إيران إلى زمن الاحتلال والاستحواذ والهيمنة من قبل الولايات المتحدة منذ اليوم الأول

(1) منشأة الأمم المتحدة، الديباجة الفقرة الأولى، 24 تشرين الأول 1945.

لانتصارها، فقطعت العديد من الدول علاقاتها الدبلوماسية بها، وفسخت العقود والاتفاقيات التي ارتبطت بها مع إيران، وأوقفت مدّها بالأجهزة والعتاد العسكري والخبرة الفنية، متنكرة لالتزاماتها تجاهها، وصادرت الولايات المتحدة الأرصدة المالية الإيرانية المودعة في البنوك الأمريكيّة، وحرمتها من قطع الغيار والعتاد العسكري الضروري لجيشها في ما يشبه العقوبات والحصار العسكري والاقتصادي، وبلغ الأمر بالولايات المتحدة حدّ الدعم العسكري والمالي للجيش العراقي وتزويده بالعتاد العسكري، ومنها أسلحة الدمار الشامل، وبذلك تكون إيران قد عرفت بداية فرض العقوبات كإجراء أولي تلته إجراءات عقابية أخرى كأسلوب ردعي وتهديدي واستفزازي لقدرات إيران، وهي لم تتوقف أو تتراجع حتى تاريخه، في ظل التهديدات بالضربات الجوية ورسم السيناريوهات والخطط القتاليّة.

أَوَليست هذه جميعها محرّضات ودوافع وأسباب كي ترسم إيران لنفسها هدفًا لتحقيق الاكتفاء الذاتي؟ سيما وأنها تملك المؤهلات والقدرات العلمية والبشرية والمالية والإرادة والصبر كي تمتلك برنامجًا نوويًّا يؤهلها لدخول نادي الدول النووية للطاقة السلمية؟

وتمتلك إيران مصادر القوة الاقتصادية الأساسية من ثروة نفطية واحتياطي كبير من الغاز إلى جانب قدرات علمية تمتد جذورها من الحضارة الفارسية التي صهرت الفرد الإيراني، وجعلت من ملكة الخلق والإبداع إحدى مكونّات شخصيته وهدفًا من أهداف وجوده ومستقبله. وهنا تصبح التكنولوجيا النووية تحصيلًا طبيعيًّا لروحية المجتمع الإيراني وتركيبته، ويصبح من نافلة المنطق اتهام الثورة الإسلامية بأنها تقف وراء التكنولوجيا النووية الإيرانية باعتبارها تمثل إحدى مكونات المستوى المتقدم للتاريخ الإيراني المعاصر، فقد

سبقت إيران غيرها من الدول في اعتماد التكنولوجيا النووية منذ العام 1977 في زمن الشاه وبدعم وتجهيز من قبل الولايات المتحدة إلى درجة أنها نافست غيرها من الدول الكبرى في تجهيز المفاعلات النووية (روسيا وألمانيا)، وجهدت كي تحتكر وحدها رعاية هذا الجانب شديد الأهميّة من المرافق الإيرانية، الأمر الذي يعكس مدى حرص الولايات المتحدة واندفاعها لتمكين العراق من امتلاك مفاعلات نووية عدّة ومتطورة.

غير أن الولايات المتحدة عادت لتنقلب على سابق مبادراتها ومقترحاتها واندفاعاتها، وما كانت تصف به هذا البرنامج من ضرورات وأهمية وحاجة اقتصادية ليصبح هذا البرنامج بعد الثورة الإسلامية مصدر خطر للسلم الدولي وأن إيران ليست بحاجة إلى هذا البرنامج وغير مؤهلة لإدارته، ولذا يتوجب وقفه. إذن، تظهر المفارقة الكبرى في المواقف الأمريكيّة والتي كانت في أساس ولادة قيم الثورة الإسلامية وتشبث الإيرانيين بقدسيتها من مسألة التمييز إلى قضية الاستقلال والاحترام والمساواة، فكلّ ما كان مباحًا قبل الثورة أصبح محرّمًا وممنوعًا بعد انتصارها.

وعليه، فقد عزت عدائية الولايات المتحدة وحلفائها لبرنامج إيران النووي وسائر توجهات الثورة الإيرانية، من اندفاعية إيران لتحقيق هدفها بالاكتفاء الذاتي عن طريق الاقتناع بأن الدول الكبرى لا تريد شريكًا لها ينافسها في مجالات التقدم والازدهار والقوة الاقتصادية والعسكرية وغيرها... وإلا كيف يمكن تفسير عدائيتها لإيران وهي تعلن كلّ يوم أن برنامجها النووي هو سلمي، وأن إيران غير راغبة في إنتاج السلاح النووي؟ ألا يعني ذلك أن هذه الدول تقبل بإيران النووية عندما يتم احتواؤها والسيطرة عليها بإرجاعها إلى زمن الشاه؟

فسياسة الاكتفاء الذاتي تقتضي أولًا أن تكون الدولة مالكة لمقومات الاقتصاد المتكامل من نواحي المواد الخام بجميع أنواعها، والرساميل الاستثمارية والتمويلية، والخطط الصناعية والزراعية والمالية للقطاعين العام والخاص، والقدرات البشرية الضرورية من خبراء ومخططين وعمال، والأسواق الاستهلاكية التي تؤمن تصريف الإنتاج، والبنى التحتية التي تؤمن للاقتصاد ظروف نموه وديناميته وصموده، والأهم من ذلك التلاحم الشعبي والإرادة الصلبة والروح الإيمانية التي تدفع بالقطاعات الشعبية بكلّ فئاتها وأنواعها وتقسيماتها (الأبنية، والعرقية والدينية، والعمرية والقطاعين العام والخاص) للوقوف خلف القيادة الإيرانية وطموحات إيران ومصلحتها العليا.

إنّ سياسة الاكتفاء الذاتي من هذا المنطلق وعملًا بالقواعد الاقتصادية المعتمدة تعرض على إيران جملة من الاستحقاقات والمواجهات والاستعدادات، وعملًا بضغوطات التجارب السابقة، والخبرة الإيرانية التاريخية، والتحديات التي فرضتها وسوف تفرضها المتغيرات الدولية واستهدافاتها، كان على إيران البحث عن مصادر متعددة للطاقة كهدف عقلاني وعلمي-موضوعي، يمكّن إيران من مواجهة الاحتمالات المستقبلية كافّة، ويجنبها مخاطر الإفلاس والفشل ثم التبعية فالاحتواء.

وهكذا، فالبرنامج النووي الإيراني يمثل أحد المقومات والمداميك الأساسية لسياسة تنويع مصادر الطاقة في سبيل إنتاج أهم مصادر التقدم والتطور، وهي الطاقة الكهربائية، والتي على أساسها ينهض الاقتصاد أو يتخلف. وعلى قاعدة التخطيط المستقبلي وفق الإمكانات المتاحة والمتوقعة عملت الحكومة الإيرانية، بالتعاون مع مراكز التخطيط والأبحاث، على إيلاء هذا الجانب الإنتاجي والطاقوي الاهتمام الكبير والحماية المطلقة في خضم

العواصف الاعتراضية والعدائية التي انتهجتها الحكومات الغربية المعادية لإيران. لقد أعلن «محسن رضائي» رئيس مجلس تخصص مصلحة النظام أن القضية الأساسية التي تهمّ إيران تكمن في أن أسلحة الطاقة الإيرانية يجب أن تشمل مزيجًا من مختلف أنواع الطاقة على تعدادها، وفي المقابل فإنّ التخلي عن البرنامج النووي (أحد المصادر الرئيسة للطاقة) سيضرّ بالمصلحة القومية الإيرانية[1].

وعليه، فقد بدأت النشاطات النووية الإيرانية ابتداءً من العام 1986، بعد أن وافقت روسيا على استكمال أعمال بناء مفاعلات «بوشهر» التي كانت ألمانيا قد بدأتها في زمن الشاه، وتخلّت عنها بعد انتصار الثورة، انطلاقًا من سياسة إيران الهادفة إلى الاكتفاء الذاتي في كلّ نواحي الاستخدام السلمي للطاقة النووية من الاستخراج والتنقيب (استخراج اليورانيوم الخام من المناجم الإيرانية)، إلى التخصيب والمعالجة وإنتاج الوقود النووي فالاستخدام في مراكز الإنتاج[2].

وفي هذا الإطار، أعلن الرئيس الإيراني «هاشمي رفسنجاني» أنّ إيران تريد أن تختبر عملية تخصيب اليورانيوم وكلّ مراحل التكنولوجيا النووية وأجزائها، لأننا نريد أن نستخدم هذه التقنية القيّمة لمصلحة شعبنا وبلدنا وبأي ثمن[3].

إذن، تجهد إيران لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك عن طريق تنويع مصادر الطاقة، وعدم الاكتفاء بمصدر واحد خشية أن يأتي اليوم الذي تفقد فيه هذا المصدر أو ينضب أو يصبح بلا جدوى. فماذا تفعل الدولة

(1) وكالة الأنباء الإيرانية، 18 آب 2003.

(2) International Herald, 23 March 2005. www.heraldtime.net

(3) القبس الكويتية، 9 نيسان 2005.

في مثل هذه الحالات؟ هذا السؤال يطرحه الإيرانيون منذ ثلاثة عقود، ذلك التاريخ الذي صنع حاضر إيران بمختلف صوره المؤلمة والمأساوية والمقلقة، التي تدفع باتجاه البحث وبطريقة عقلانية ما يبدد هذه الصور ويزيل تأثيرها.

3- تحقيق التوازن وحيازة الدور الإقليمي

توصف الدولة بأنها متقدمة وذات ثقل دولي عندما تتوصل إلى إتقان التكنولوجيا وتحقق اكتفاءً ذاتيًا واقتصاديًا مزدهرًا (اقتصاد السوق) وقوة عسكرية تؤهلها لتأدية الدور الإقليمي أو الدولي عبر توازن القوى وإثبات الذات، هذه المقومات سعت إيران لتحقيقها وما زالت ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية. وتستمد إيران حضورها الدولي ودورها في لعبة التوازنات من خلال تاريخها العريق يوم كانت القوى العسكرية وحدها هي التي تصنع قوة الدولة وأهميتها، غير أن التاريخ المعاصر أضاف إلى قوة الدولة العسكرية بعدًا آخر أصبح أساسيًا وإنمائيًا لتتحول القوى العسكرية إلى وسيلة تحترم الهدف الاقتصادي وتحمي مصالح الدولة، ويصبح التقدم التكنولوجي والاقتصاد المزدهر عنوانًا قوة الدولة قبل أيّ شيء آخر.

لقد انقسم تاريخ إيران المعاصر لجهة تحقيق التوازن وصناعة الدور الإقليمي بين حقبتين متشابهتين في بعض المقوّمات ومختلفتين في بعض الأهداف:

1- حقبة حكم الشاه «رضا بهلوي» والتي استمرت من الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورة الإسلامية، عرفت خلالها إيران ازدهارًا ماليًّا كبيرًا بفعل الإنتاج التفاعلي وفائض إيراداته الذي زود إيران بقدرات مالية مكنتها من تشكيل جيش كبير ومزوّد بالعتاد العسكري الضخم،

وبأحدث أنواع الأسلحة، جعلت من إيران قوة إقليمية مهابة يحسب حسابها، كما سيطرت في تلك الفترة جوانب الاتفاقات الرسمية الباهظة ما خلق حركة اقتصادية أدّت إلى انتعاش السوق، مضافًا إلى إجراءات قانونية واقتصادية أنعشت الطبقة الوسطى وحركة التجارة، وشجعت الرساميل الأجنبية للدخول إلى إيران للاستثمار في المجال النفطي، بما فيها كبرى الشركات، والأهمّ من ذلك بداية مرحلة إيران النووية والتي تميّزت بإقامة العديد من المحطات النووية الكهربائية.

وعرفت إيـران في هذه الحقبة بعض ملامح أو محاولات حماية الثورة الوطنية والحد من التسلط الأجنبي ونهب خيرات إيـران، وتغليب جانب القطاع العام على القطاع الخاص لحماية حقوق الشعب، وكبح جماح الشركات الخاصة الممعنة في سلب خيرات الدولة وتكوين نزواتها، حيث لجأت حكومة «مصدق» إلى تأميم قطاع النفط ومقاومة الرأسمالية التي تستغل الفلاحين والعمال والملاك ورجال الصناعة. وعلى الصعيد العسكري، فقد وصلت ميزانية الجيش الإيراني إلى 17 مليون دولار عام 1974، وصنف شاه إيران بأنه أكبر مشترٍ للسلاح الأمريكيّ في العالم والجيش الإيراني بأنه من أكبر الجيوش في العالم وأحدثها تسليحًا؛ وعليه، فقد جعل شاه إيران من نفسه شرطي الخليج الذي تهابه دول المنطقة.

2ـ الحقبة الثانية هي حقبة انتصار الثورة الإسلامية ابتداءً من العام 1979 والتي نقلت إيران من عهد الحكم الملكي البهلوي إلى عهد الحكم الثوري الإسلامي، وعلى الرّغم من الأجواء العدائية التي رافقت مشروع الثورة وترسخها في الحياة الإيرانية (الحرب العراقيّة ـ الإيرانية، حروب الخليج الثلاثة، احتلال أفغانستان)، فإيران استطاعت تجاوز

الأضرار الكبيرة والمكلفة والباهظة التي تسببت بها الحرب العراقيّة-الإيرانية والعقوبات الأمريكيّة، واستعادت حركة التطوير والنمو ونقل إيران إلى المستوى التنافسي والتكنولوجي الرفيع على المستويات كافّة، بما فيها المستوى العسكري على قواعد اقتصادية وعلمية متينة، بدأت معها ملامح الاكتفاء الذاتي وامتلاك القوة وصنع القرار المستقل وإثبات الحضور الدولي والإقليمي والظهور والتبلور والإنجاز في مجالات عدّة[1].

وعلى الرغم من أوجه الشبه بين الحقبتين في بعض نواحي القوة والتوازن في الدور الإقليمي، فإنّ أوجه الخلاف كثيرة وعميقة وتنحصر أكثر ما تنحصر في الجانب الأخلاقي والقيمي لأهداف كلّ منهما وفي الواقعية، فأهداف شاه إيران من تنمية القوة العسكرية للجيش الإيراني كانت لأهداف شخصية مرتبطة بالسلالة الملكية وبالجذور الفارسية لهذه السلالة، سيما وأن شاه إيران كان متأثرًا بالحضارة الغربية وطريقة العيش ومختلف مناهج الحياة.

ولذا، كانت أموال الخزانة الإيرانية موضوعة في خدمة ملفّات الشاه وشؤونه الاحتفالية وتقسيم المجتمع الإيراني إلى طبقات وفئات اقتصادية واجتماعية، بمعنى أن شاه إيران كان يطمح ليصبح شرطي الخليج لأسباب مشتقة من جنون العظمة التي كانت تطغى على شخصيته، وأن المحور الذي تبحث عنه يصب في خانة تمجيد السلالة البهلوية ذات الجذور الفارسية. سيما وأن الشاه كانت لديه ميول لقطع علاقة إيران بالطابع الإسلامي، مظهرًا عدائية تجاه رجال الدين ومتّخذًا الإجراءات التي تحيي العادات والتقاليد والرموز والشعارات الفارسية (التقويم الفارسي مثلًا...).

---

(1) أحمد مهابة، إيران التاج والعمامة، ص123.

وبسبب انحيازه للأصول والروابط الفارسية وكراهيته الأصول العربية، فإنّ شاه إيران كان يطمح للسيطرة على منطقة الخليج وعلى دولها، وكان على الولايات المتحدة أن تحدّ من غلواء اندفاعته لبسط نفوذه على منطقة الخليج خشية أن يخرج على سلطتها وتفقد قدرتها في السيطرة عليه وتحويله إلى خادم لها وهي مفارقة تستمد حقيقتها من التناقض والغموض اللذين يطبعان السياسة الأمريكيّة ويتسببان لها بالأرباك. فالولايات المتحدة فتحت مخازنها العسكرية ومراكز التطوير والتحديث للسلاح الأمريكيّ أمام شاه إيران، ولم تبخل عليه بشيء أو تحدّد لها شروطًا، وفي الوقت نفسه، منعته من بسط نفوذه وتحقيق انتصاره وطموحاته وأحلامه وامتنعت عن استقباله قبيل انتصار الثورة الإسلامية.

أما الثورة الإسلامية، فإنّ تعاليمها وأهدافها وتوجهاتها تناقض كليًّا ما كان سائدًا عند الشاه، فهي تبني قوتها وجيشها وتزوده بأحدث العتاد ليس لخدمة أشخاص أو فئة معينة؛ بل لخدمة الشعب الإيراني كلّه وخدمة إيران بمقوماتها وفئاتها وتوجهاتها كافّة من دون تمييز، ومن أجل تطبيق العدالة والمساواة والدفاع عن الاستقلال، وإذا كان شاه إيران قد سهل التغلغل الأجنبي في الحياة الإيرانية، فإنّ الثورة الإسلامية عملت على طرد الأجنبي ومنعه من استغلال خبرات البلاد.

وحفظًا لموقفها الإقليمي والـدولي ودورهـا كلاعب سياسي تفرضه المتغيّرات والمخططات ومرامي الدول الاستعمارية والمعادية، طورت إيران برنامجها النووي وأوصلته إلى مرحلة امتلاك الدورة النووية وفق التكنولوجيا المعتمدة في معظم الدول النووية التي تملك السلاح النووي، الأمر الذي جعلها تقف على أسس هرم القوة التي تقتضيها لعبة التوازنات. وعليه، فإنّ

برنامج إيران النووي يسمح لها بتحقيق الأهداف الآتية:

1ـ صيانة الدولة والحفاظ على وجودها واستقلالها، سيما وأنها تقف في مواجهة الدولة الصهيونية الغاصبة، والتي تمتلك السلاح النووي. وإذا كانت إسرائيل قد سعت، ومنذ قيامها، إلى إلغاء هوية الشعب الفلسطيني ووجوده من أجل قيام إسرائيل، فإنّه لا شيء يمنع من أن يعمد هذا الكيان الغاصب إلى إلغاء أيّ قوة تهدد وجوده وتمنع توسع كيانه في ما يخدم أهداف الصهيونية العنصرية. وإذا كانت طموحات إسرائيل التوسعية تدفعها للهيمنة على منطقة الشرق الأوسط (مشروع الشرق الأوسط الكبير، والشرق الأوسط الجديد، والمشاريع السلمية الأخرى) فإنّ لديها القوة الترسانة العسكرية الضخمة والحديثة والدعم العسكري الأمريكيّ المطلق والنوعية الإجرامية الإبادية والتي لا تعير الشرعية الدولية أي اهتمام. كما إنّ إسرائيل ومنذ طردها من إيران بعد انتصار الثورة الإسلامية وخسارتها المكتسبات الأمنية والاقتصادية والعسكرية والسياسية تسعى إلى جانب الولايات المتحدة للعودة إلى إيران بعد احتوائها أو احتلالها وتدمير مراكز القوة التي تعتبر مهددة لوجودها، أو يمكن أن تكون كذلك مستقبلًا، ومنها المفاعلات النووية الإيرانية.

2ـ وكونها كيانًا مزروعًا من دوائر الغرب فإنّها وبلا شك تنتابها أحاسيس ومشاعر وهواجس الرفض والاقتلاع والتشتت، وهي تأخذ على محمل الجدّ تصريحات القادة الإيرانيين الداعية إلى إزالة إسرائيل من الوجود، ولهذا السبب فإنّه لا شيء يمنع استخدام السلاح النووي أو أيّ وسيلة أخرى لحماية وجودها وبقائها، ولذا، فإنّ إيران تراقب

سائر المحاولات والاستعدادات التي تعطي إسرائيل أرجحيّة التفوق والإخلال بالتوازنات الإقليمية، واعتماد الوسائل التي تؤمن التوازنات وتلغي التفوّق وليس أقلها البرنامج النووي الإيراني.

3- إن التفوق العسكري الإيراني وتحقيق عامل التوازن يمنع إيران من القدرة على تجسيد سياسة الردع، ليس على قاعدة الردع التقليدي دائمًا؛ بل أيضًا الردع النووي والذي سيبقى حتمًا في إطار التلويح وإثارة الرعب.

4- تحقيق الترابط بين سمعة الدولة وقوتها، ما يعطي لإيران سمة الدولة القوية الوازنة ويدفع بالدول الأخرى كي تهابها وتحترمها.

5- دخول إيران إلى النادي الدولي النووي مع ما ترتبه هذه الوضعية من فرض التحاور ورفض الشروط المجحفة، ودعم القوى المضطهدة وصيانة حقوق المستضعفين، والمكتسبات الإيرانية ومقوّماتها وسيادتها ومصالحها[1].

وإذا قدر لإيـران وامتلكت السلاح النووي أو دفعت إلى اعتماد هذا الخيار، فإنّه حتمًا سيكون ذلك لأهداف دفاعية خالصة وردعية في الظروف الطبيعية. وبذلك، فإنّ البرنامج النووي الإيراني يقع ضمن الأهداف السلمية والاقتصادية لإنتاج الطاقة الكهربائية. إنّ الأهداف الإيرانية المعلنة والظاهرة والتي لا يمكن إثبات عكسها تثبت وتؤكد بها لا يدع مجالًا للشك أنّ ما تقوم به إيران وما تتوخاه من برنامجها النووي ليس سوى هدف سلمي، وبدوافع اقتصادية طاقوية فقط، أما ما يقال ويشاع وما يعلن فلا يمكن النظر إليه إلا من زوايا التكهن والاتهام وصرف الأنظار وتحقيق غايات أخرى، ومقاصد

---

(1) طارق الكركيت، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، ص36-42.

مغايرة من ابتزاز وإرهاب وإخافة للدول المعارضة أو الحليفة على السواء، سواء أكانت خليجيّة أم إقليمية أم غير ذلك.

وما أن تتمكن الولايات المتحدة ومعها إسرائيل ووكالة الطاقة الدولية للذرة من الوصول إلى مقاصدها والإعلان للرأي العام الدولي أنّ إيران بدأت بإنتاج السلاح النووي والإقناع بذلك فلن تبقى هذه المسألة رهانًا من ضمن الرهانات الميكيافيللية، وحتى ذلك التاريخ يبقى البرنامج النووي الإيراني برنامجًا سلميًّا اقتصاديًّا وعلميًّا حتى إشعار آخر.

المبحث الثالث
الآثار الإقليمية والدولية للبرنامج

المطلب الأول: الخيارات النووية الشرق أوسطية المشهدية

إنّ دراسة الخيار النووي الإيراني يفتح آفاق البحث والتدقيق في خيارات دول الشرق الأوسط النووية جميعها. وبالتالي، فإنّ التعمق في الكشف عن المجابهة بين إيران الإسلامية وكلّ من أمريكا وإسرائيل ينطلق في الأساس من استعراض أسباب هذه المجابهة وواقعها وتداعياتها، لأنّ الخيار النووي يتعدّى حدود الدولة والإقليم أحيانًا ليصبح شموليًّا وكونيًّا، لكونه يرفع الدولة النووية من مستوى الدولة الصغرى أو الثانوية إلى مستوى الدولة الكبرى أو الفاعلة على المستوى الدولي.

ذلك أن الثورة النووية حملت في طياتها إنجازات علمية وتقنية جليلة للبشرية جمعاء، وفي الوقت نفسه تسببت بالعديد من الكوارث والأضرار ولا زالت. هذه البشرية نفسها تعاني آثارها. وأصبحت هذه الدولة ومهابتها رهن ثروتها النووية قبل أي شيء آخر، وهذا يفسر الهلع الذي تحدثه دولة ما في كيانات الدول الكبرى وقلوبها؛ لأن الدول حين تتحول إلى قوة نووية فذلك يعني خروجها على سيطرة الأقوياء ومنافستها لهم، وعلى الأقل تصبح عضوًا

في النادي النووي الدولي وشريكة في تقاسم المصالح وصنع القرارات وبسط النفوذ.

من هذه الزاوية يمكن فهم الدوافع والأسباب التي تثير الهلع الدولي عندما يواجه برنامج إيران النووي ويتهددها بالويل والثبور حتى الولايات المتحدة نفسها، في الوقت الذي لم تقدم فيه أيّ دولة دليلًا واحدًا ملموسًا أو حادثًا يثبت امتلاك إيران السلاح النووي، سيّما وأن منظمة الأمم المتحدة أصبحت مسيّسة وموجهة من قبل أميركا، التي تملك أيضًا أسباب الإغراءات وسبل الثناء لباقي الدول كي تشاركها سياستها في تهديد إيران ومعاقبتها.

1- الإشكالية المشهدية

إن المشهدين الدولي والإقليمي يكشفان أنّ -وبصورة لا تقبل اللبس والإبهام- انعدام المعايير الأخلاقية التي تحكم هذا الجانب المأزمي من الشرعية الدولية، والذي على أساسه يُتعاطى مع البرامج النووية في بعض المناطق العالمية، ومنها منطقة الشرق الأوسط، وكان الحقّ المشروع يقضي بأن تمتلك دولة ما، مهما كان حجمها، برنامجًا نوويًّا، ويمنع هذا البرنامج عن دولة آخرى وفي المنطقة نفسها إلى درجة أن الدولة التي ترغب في امتلاك البرنامج النووي عليها أن تحصل أولًا على إذن رسمي من الولايات المتحدة، أو بالأحرى عليها أن تكون حليفة لأميركا، وليست مجرد صديق أو خادمة لها على الأقل (حالة إسرائيل وأمثالها)، وبالعكس، فإنّ الدولة المصنفة معادية لأمريكا يجب أن تتعرّض للحصار والدمار إذا فكرت أو حاولت الحصول على القدرة النووية (حالة إيران).

وليس أدلّ على ذلك سوى حالتين دوليتين: الأولى في منطقة الشرق الأوسط والثانية في الأقصى، ففي الأولى تتغاضى الشرعية الدولية عن البرنامج النووي الإسرائيلي وتصبّ جام غضبها على إيران والعراق، وفي الثانية استُهدِفت كوريا الشمالية التي ناصبت تاريخيًّا أمريكا العداء ولم تزل. وعليه، فإنّ القضية النووية في حالة الشرق الأوسط تتراوح بين حدّين مأزميين: وجهة البرامج النووية للدول التي تملك برامج كهذه، ومدى الشفافية التي تتعامل معها هذه الدول في برامجها النووية، والتي تحدد طابعها الدولي وتموضعها في السياسات الدولية.

تكمن القضية الأساسية التي ننطلق منها لاستعراض البرامج النووية عامة، في الأهداف التي رسمتها حكومات الدول المجابهة الشرق أوسطية. باعتبار أن هذه الأهداف هي التي تحدّد واقع النظام النووي الشرق أوسطي أو مستواه، وذلك من خلال استعراض الجوانب والمرتكزات التاريخية لهذه البرامج، والتي تحدد الشكل العلائقي الذي يربط بين أهداف الدولة وديناميات تعاملها مع القضية النووية الوطنية والدولية، وفي مطلق الأحوال، فإنّ هذه الأهداف هي التي تحدّد طبيعة المجابهة الشرق أوسطية (إيران-الولايات المتحدة ومعها إسرائيل) وحجمها واحتمالاتها المستقبلية والإشكاليات التي تثيرها هذه المجابهة على صعيد الشرعية الدولية.

2- الحالة الإسرائيلية

منذ زرعها في الجسم العربي وفي أهمّ مناطق العالم مناضلة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية، وإسرائيل تبحث عن التفوق العسكري (لعجزها عن تحقيق هذا التفوق في باقي المجالات

السكانية والاقتصادية) كحقيقة تجنبها مخاطر الاندثار والإلغاء والتدمير. ولذا، كان هدفها بناء العديد من المعسكرات ومصانع السلاح والعديد من الفيالق العسكرية وشتى أنواع الأسلحة من جوية وأرضية وبحرية وقواعد الصواريخ المكدسة في المخازن والقواعد العسكرية، والجهاز البشري المدرّب وفق أفضل الطرق، وهي جميعها تدخل ضمن قائمة الأسلحة التقليدية، وليست مقتصرة على إسرائيل فقط؛ بل هي متاحة لجميع دول المنطقة؛ بل إن إسرائيل، وبفضل تفوّقها التكنولوجي لإتاحة فرص التدريب والتعاون والتجهيز التقني والعلمي من قبل الدول الغربية المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة الأمريكيّة، تمكنت من امتلاك الخيار النووي، كسلاح تدميري واسع النطاق يحمل في طياته مقومات التهديد الوجودي الشامل لأيّ دولة من دول المنطقة، أو لجميعها كي تحسب كلّ الحسابات عند التفكير بتدمير إسرائيل أو محاولتها ذلك.

وإذا كانت إيران قد اعتبرت من الدول الأوائل في منطقة الشرق الأوسط التي امتلكت برنامجًا نوويًّا، وذلك من بداية العام 1957، فإنّ إسرائيل التي زرعت في نهاية النصف الأول من القرن الماضي قد بدأت بامتلاك هذا البرنامج افتراضيًّا ابتداء من العام 1952[1]. وليس من قبيل الصدفة أن يتزامن برنامجا إيران (البهلوية) وإسرائيل سيّما وأنّهما شكلتا دعامتي النفوذ الأمريكيّ

---

(1) نقول: «افتراضيًّا» بسبب الغموض والتمويه والسرية المطلقة التي يحاط بها البرنامج النووي الإسرائيلي، وعدم تسرب المعلومات حول هذا البرنامج حتى من حلفاء إسرائيل ومنهم الولايات المتحدة الأميركية وكلّ ما تقوم به إسرائيل هو زرع الشكوك وعدم التعليق على التحليلات والاتهامات والتقديرات التي تقوم بها الدول والمؤسسات الإعلامية والاستخبارية ومراكز الأبحاث وهي سياسة اتبعتها إسرائيل منذ الخميسنات في القرن الماضي عن قصد وبهدف إثارة القلق والتكهّنات لدى الدول العربية والتخلص في الوقت نفسه من رقابة الوكالة الدولية للطاقة النووية.

في منطقة الشرق الأوسط، ومثلتا وحدة المصالح والأهداف، لكنهما مثلتا أيضًا ذلك التناقض الفني في النزعة والاتجاهات، فالشاه «محمد رضا بهلوي»، كان يبحث عن بناء القوة ليبني عرش شرطي الخليج ويرهب دوله النفطية.

وبالمثل، كانت إسرائيل ولم تزل تفتش عن القوة التي تعطيها أفضلية مهمة الشرطي في الشرق الأوسط، وفي النزعتين في آن كانت الولايات المتحدة المجهز والداعم والحامي والمشجع إلى أن قضى الله أمرًا كان مفعولًا بالنسبة إلى شاه إيران، لتتحول إيران منذ العام 1979 إلى دولة معادية ومجابهة لكلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل، وليصبح الخيار النووي سببًا لتلك المجابهة ولتحديد المسارات والخيارات، وليصبح البرنامج النووي الإيراني عسكريًّا تسلحيًّا وليس سلميًّا بين ليلة وضحاها.

وعلى الرّغم من تمنّع إسرائيل عن التعليق على اتهامها بملكية السلاح النووي، والتحليلات التي أجرتها مراكز الدراسات، فإنّ إسرائيل تثبت نظريًّا أنها تملك بالفعل هذا الخيار وذلك من خلال وقائع عدة تفيد الشك ولا تقبل النقض وهي:

1- الإعلانات الإسرائيلية المتناقضة والتهديدات المتكررة التي يطلقها قادتها وتوحي بطريقة غير مباشرة ومبطنة بامتلاكها هذا الخيار.
2- امتناع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1968.
3- سياسة التعتيم والتكتم على برنامجها النووي، مضافًا إلى التناقض والغموض بين دوائر القرار في إسرائيل ووسائل الإعلام والندوات الدراسية التي يقوم بها محللون ومعلقون من القطاع الخاص. فالمراكز الحكومية تمتنع عن التعليق، فيما تطلق العنان لصحفها

وباحثيها ومنظريها لإطلاق التصريحات وإبداء الآراء وتسريب المعلومات بهدف إثارة الشك وإحداث الرعب والقلق والإرباك.

4- رفضها السماح للوكالة الدولية للطاقة الذريّة القيام بجولات تفتيشية على المراكز النووية الإسرائيلية.

5- إعلان رؤساء الحكومات الإسرائيلية أن إسرائيل لن تكون البادئة بامتلاك السلاح النووي، الأمر الذي يكشف أن الخيار النووي الإسرائيلي منجز وجاهز وينتظر فقط إعلانه، كما يكشف هذا الجانب امتلاك إسرائيل الخبرة والقدرة التكنولوجية لتحقيق القدرة النووية، وبالتالي فلا شيء يمنع إسرائيل من القيام بهذا النشاط في ظلّ النوايا العدوانية التي ظهرت بشكل متكرر في الشرق الأوسط، وبأحجام متنوعة من الأضرار وعدد الضحايا والدعم المطلق من الولايات المتحدة الأمريكيّة، ومنع الدول الكبرى والمنظمات الدولية من اتخاذ قرارات أو خطوات لا تتلاءم مع السياسة الإسرائيلية والمخططات المعتمدة والأهداف المرسومة.

6- السّعي المتواصل والدؤوب من قبل إسرائيل والولايات المتحدة للإبقاء على التفوق العسكري الإسرائيلي، والذي يحقق الخيار النووي، باعتبار أن السلاح التقليدي لا يؤمن هذا التفوق بصورة دائمة، نظرًا إلى إمكانية خرقه من قبل دول المنطقة، وعدم خضوعه لمعاهدات حظر الانتشار، وسهولة تطويره من قبل الدول، الأمر الذي يشكل عائقًا أمام جميع الدول لامتلاك الخيار النووي الذي يفترض بلوغ الدول مرحلة التقانة التكنولوجية والعلمية، والحصول على المواد المخصبة لإتمام دورة الوقود النووي، وموافقة إحدى الدول الكبرى النووية على تجهيز المشاريع النووية وإقامتها، ومدّها بالوقود والخبرات

والحماية الدولية، والقدرات المالية التمويلية الضخمة لمواجهة نفقات بناء المشروع النووي وصيانته وإدارته، أو قيام إحدى الدول الكبرى بإنجاز هذا المشروع وصيانته وحمايته على الدوام.

ذلك أن إسرائيل جعلت من طريق العنف في تحقيق أهدافها منهجًا وطريقة تفكير، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق التفوق العسكري وامتلاك زمام المبادرة، وجعل الآخرين يفكرون كثيرًا قبل إقدامهم على أي عمل ضدها، وعقلية العنف هذه تقوم على قاعدة مفادها أن قوة الردع العسكرية والثقافة الإسرائيلية هي الوسيلة الوحيدة القادرة على التحدث مع العرب[1].

وهكذا، فإنّ إسرائيل لم تجد حرجًا في حصولها على ما يلزم من مادّة اليورانيوم وبالكميات التي تحتاجها. وكونها دولة عنصرية وتملك نفوذًا دوليًّا لا يستهان به على الصعد السياسية والمالية والاقتصادية والاجتماعية كافة والذي أمنته لها اللوبيات الصهيونية في أمريكا وأوروبا والدعم المطلق من حكومات الدول الغربية، فإنّ إسرائيل لم تقف عند حدّ ما تؤمنه لها الدول الكبرى من وقود نووي؛ بل إنها عمدت -وبفضل جهازها الاستخباري والتجسسي- إلى دخول الأقسام السرّية من مراكز وأجهزة معلوماتيّة وسجلات الطاقة النووية الغنية ومخازن المواد النووية في الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا عن طريق خبراء يهود أو من أصل يهودي، أو خبراء محليين أُغريوا بالمال وبغيره لتنفيذ رغبات إسرائيل، حيث نُقلَت -وبشكل سري مطلق- أهم الخبرات والمعلومات والدراسات عبر شركات ووسائط نقل أجنبية وبطرق غاية في السرية إلى مفاعلات إسرائيل النووية ومخازنها، وزرعت إسرائيل جواسيس من خبراء وفنيين في مراكز المفاعلات النووية الأجنبية ساعدوها في الحصول

(1) أوري أفغيري، حرب بين إخوة ساميين، ص34-36.

على ما يلزمها من خبرات وتقنيات ومواد زُوّدت المفاعلات النووية الإسرائيلية بها. وهو ما أمن لإسرائيل كلّ السبل والإمكانات والقدرات التي لم تتوفر مطلقًا لأيّ دولة شرق أوسطية، وجعلها تصل إلى مصاف الدول النووية غير المعلنة رسميًّا وقانونيًّا، في الوقت الذي اعتمدت فيه سياسة التمويه والتعتيم والغموض المطلق، وبدعم أيضًا في هذا المجال من الولايات المتحدة، إلى حدّ وصف البرنامج النووي الإسرائيلي «بالسرّ المعلن» الذي يترك للآخرين مجالات التقدير والتخمين والتحليل في جوّ من القلق والإرباك.

والمفارقة المؤلمة في هذا المجال على صعيد الشرعية الدولية هي مطالبة إيران بالشفافية في برنامجها النووي والتغاضي عن مطالبة إسرائيل بذلك في الوقت الذي تنعم فيه إسرائيل بدعم الولايات المتحدة نوويًّا وبحمايتها ومنع مجلس الأمن الدولي ووكالة الطاقة الذريّة من التعاطي، لا من قريب ولا من بعيد، في المسألة النووية الإسرائيلية[1].

وهكذا، فإنّ الخطة الإسرائيلية المتبعة -والتي ترجع جذورها إلى العام 1925- بشأن البرامج النووية التسلحية منها والسلمية لا تزال هي ذاتها، حتى بات الحديث عن هذه البرامج بشكل علني يحمل نوعًا من الإثم الديني أو فضحًا لأسرار عسكرية استراتيجية يتوقف عليها مصير إسرائيل، وخيانة لا توازيها أيّ خيانات أخرى. وجلُّ ما تسمح به إسرائيل في هذا المجال هو إفساح المجال أمام الخبراء والمحللين الإسرائيليين في التلميح من بعيد عن إمكانات إسرائيل النووية واستخدام العبارات المبهمة التي تحتمل الشك مثلما تحتمل التأكيد، كما وصفه أحدهم بالقول: إن السلاح النووي الإسرائيلي لا

---

(1) مجلة السياسة الدولية، العدد 90، تشرين الأول 1987، ص239-251.

يُشهد وإنما يُشعر بظله حتى يكاد يُلمس[1].

تؤكّد قضية الخبير النووي الإسرائيلي «موردخاي فعنونو» وما أقدم عليه من تصريحات بشأن امتلاك إسرائيل السلاح النووي (200 رأس نووي جاهز للإطلاق بواسطة الصواريخ الباليستية أريحا2ـ وأريحا3ـ، بمدى يصل إلى 4000 كلم وبحمولة تصل إلى 300 كلّغ، أو بواسطة طائرات أف16ـ وفالكون، أو عن طريق الغواصات النووية ـ ذكر أن إحداها تعمل في الخليج العربي ـ[2]، تؤكّد أنّ الخيار النووي قائم فعلاً. وقد عملت إسرائيل عن طريق جهاز الموساد إلى اختطاف «فعنونو» من بريطانيا وإعادته سرًّا إلى إسرائيل من أجل محاكمته بتهمة فضح معلومات سريّة أساسية، وحتى بهذا الإجراء، فقد تراوحت تعليقات المراقبين بين مشكك بأهداف الخبير الإسرائيلي ومعه الحكومة الإسرائيلية واعتبار ما أقدم عليه «فعنونو» تدبيرًا متفقًا عليه مع الإدارة الإسرائيلية للإمعان بسياسة التعتيم والتعمية وإطلاق الخيال أو اعتباره حقيقيًّا ويدخل ضمن نطاق السريّة المطبقة للخيار النووي الإسرائيلي، وبالتالي يصبح ما أقدم عليه «فعنونو» عملًا خيانيًّا فعليًّا[3].

وبصورة عامة، فإنّ التحليلات المتعلقة بالخيار النووي الإسرائيلي وحجم الترسانة النووية لديها تشير على سبيل التخمين والتقديرات إلى وجود حوالي 152 رأسًا نوويًّا، ومخزونًا من البلوتونيوم الحربي يقدر بـ0.6 طنًّا حتى نهاية العام 2007 أي ما يعادل 120 رأسًا نوويًّا، كما يقدر بأن الترسانة النووية الإسرائيلية تضم حوالي 80 رأسًا حربيًّا نوويًّا وأنّ هذه الترسانة جاهزة للإطلاق في غضون ساعات من التحضير[4].

(1) مجلة الملف العربي الأوروبي العدد 86، تشرين الأول 1999، ص11ـ 12

(2) www.publicolicy.umd.edu

(3)Sunday Times, 5 October 1978

(4) مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ص562.

3- الواقع النووي الخليجيّ

يبدو من المتعذر الحديث عن برنامج عربي نـووي بالمعنى العلمي والعسكري والتقاني للكلمة أو من وجهة نظر القدرة النووية العسكرية في مجالات تحقيق التوازن، وواقع الحال يفيد أن الدول العربية والشرق أوسطية كانت لها محاولات متواضعة وخجولة حتى إذا تجاوزت هذه العتبة أخمدت في مهدها وقبل أن تبصر النور، وحقيقة الأمر أن بعض الدول العربية تمكنت من إقامة مفاعلات للاستخدام السلمي في مجال الطاقة الكهربائية في حدود متواضعة وجانبية وليست أساسية مع إخضاعها للرقابة الدولية أي رقابة الأمر الواقع، فالبرنامج النووي العربي عامة والخليجيّ تحديدًا تعرّض، ولم يزل، للحملات السياسية والعسكرية والمخابراتية من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل لمنع تطويره وتدميره أحيانًا في ما يشبه القرار القطبي الأمريكيّ والإقليمي الإسرائيلي لمنع الإخلال بالتوازن الإقليمي العسكري والتكنولوجي، والذي يعني أن إسرائيل يجب أن تبقى متفوّقة وليس أقل من ذلك، وهذا الموقف ينسحب على إيران أيضًا.

ولذا، فقد جذب البرنامج النووي المصري حملة سياسية وإعلامية تمثلت بتهديدات علنية وسرية وتحديدًا في الفترة التي كانت فيها فرق الخبراء الروسية تديره، وكان من نتيجتها توقيع مصر على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي وبروتوكول الضمانات الدولية للوقاية من الإشعاع النووي، وقد خفّفت من وقع تلك الهجمات أو أوقفت مفعولها معاهدة السلام المغربيّة-الإسرائيلية والعلاقات الأمريكيّة-المصرية الممتازة وشبه التحالفية. وبصورة عامة، فإنّ الواقع المصري التقني والتكنولوجي والاقتصادي يمنع مصر من امتلاك برنامج نووي فعلي واستراتيجي، نظرًا إلى افتقاره الشروط الموضوعية التي تساعد في تحقيقه.

أما العراق، فقد كان عرضة للهجمات العسكرية الإسرائيلية التي دمرت مفاعله النووي في العام 1981، ثم أكملت الولايات المتحدة هذا الدور بقيامها بتدمير العراق ومقوماته كافة، ثم باحتلاله والإطباق عليه. علمًا أن العراق كان يمتلك أهم البرامج النووية في الدول العربية قاطبة. فقد بدأ ببناء مفاعله النووي في بداية الستينات عن طريق الاتحاد السوفياتي بطاقة تبلغ 5 ميغاواط ويستخدم الماء الخفيف واليورانيوم المخصب، مضافًا لمفاعل «أوزيراك»، الذي بدأ العمل في أوائل التسعينات بمساعدة فرنسا وبطاقة بلغت 4 ميغاواط وقد تعرض هذا المفاعل لقصف الطائرات الإسرائيلية في حزيران عام 1981 قبل مباشرة العمل، كما بَنَت فرنسا مفاعلًا نوويًّا آخر عرف باسم مفاعل إيزيس- تموز 2 وبطاقة بلغت 880 كيلوواط. ولم يتأخر العراق في التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، حيث وقّع على هذه المعاهدة في 29 تشرين الأول عام 1969، كما وقع على بروتوكول الضمانات الإضافية وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول بتاريخ 29 شباط 1972. وهذا ما أدّى إلى وضع المفاعلات النووية جميعها تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة وكلّ تفاصيل هذا البرنامج.

غير أن البرنامج النووي تعرّض إلى المزيد من الرقابة والتدقيق والقيود بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، والتي انتهت بإخراج العراق من الأراضي الكويتية وإخضاعه بنتيجتها للعديد من القرارات الدولية، وكان في مقدمتها القرار رقم 687 تاريخ 3 نيسان 1991، الذي أخضع البرنامج النووي العراقي للمزيد من عمليات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذريّة والتي أفضت للزعم بأن العراق كان يقوم بنشاطات سريّة نووية لمعالجة اليورانيوم والبلوتونيوم في ما يتعلق بعمليات الفصل والتخصيب. وألزم العراق بوجوب الإعلان والتصريح عن جميع نشاطاته النووية، ثم أصدر مجلس الأمن القرار

رقم 707 الذي قضى بإخضاع البرنامج النووي العراقي للمزيد من الشروط والتوسع في أعمال التفتيش والرقابة[1].

وفي العام 1956، بدأت مصر برنامجها النووي بمساعدة الاتحاد السوفياتي، حيث بَنَت مفاعلًا نوويًّا يستخدم اليورانيوم المخفّض في منطقة «أنشاص». وقد بدأ هذا المفاعل عمله في العام 1961، كما بَنَت مصر ـ وبالتعاون مع الأرجنتين ـ مفاعلًا آخر بطاقة تبلغ 22 ميغاوات مخصّص للأبحاث النووية، وهو يعتبر مفاعلًا حديثًا قياسًا بمفاعل «أنشاص». وكانت مصر قد وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في 1 حزيران 1968، وتعمل جميع مفاعلات مصر النووية في مجالات الأبحاث وتوليد الطاقة الكهربائية، مضافًا إلى ثمانية مفاعلات نووية لاحقة، قوة كلّ منها 1000 ميغاواط.

وإلى جانب مصر والعراق، بنى عدد من الدول العربية مفاعل كُرّسَتْ للنشاطات السلمية (توليد الكهرباء وإجراء الأبحاث)، فقد شيدت ليبيا بمساعدة الاتحاد السوفياتي مفاعلًا خاصًّا بالأبحاث النووية عام 1975 في منطقة «باجورة» قرب «طرابلس الغرب»، وبطاقة تبلغ 15 ميغاواط ويعمل بوقود اليورانيوم عالي التخصيب، ثم أتبعت هذا المفاعل بمركزين آخرين في العام 1977 بمساعدة الاتحاد السوفياتي، مع الإشارة إلى أن ليبيا وقّعت على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1977[2].

أما في الجزائر فقد شهد عقد السبعينات بناء أول مفاعل نووي لديها بمساعدة الصين في منطقة عين سارة جنوب الجزائر، وبطاقة تبلغ 15 ميغاوات، ثم بَنَت الأرجنتين مفاعلًا آخرًا عام 1987 للأبحاث، كما تأخرت

(1) مجلة الباحث العربي، العدد 34، شباط 1994، «مشكلّة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط»، ص37.

(2) المصدر نفسه، ص35.

الجزائر بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية حتى العام 1993.

وقد تأخّرت سوريا كذلك بالدخول إلى مجالات الطاقة النووية حتى العام 1978 بعد أن وقّعت على اتفاقيات عدة للتكنولوجيا النووية لتوليد الطاقة الكهربائية وإجراء الأبحاث النووية، علمًا أن سوريا تملك مادة اليورانيوم الخام، كما يتوفر لها الطاقم البشري من الخبراء والفنيين المتخصصين في مجالات الطاقة النووية[1].

وعلى صعيد منطقة الخليج تكاد البرامج النووية تكون معدومة على الرّغم من محاولات السعودية أو تفكيرها اعتماد الخيار النووي السلمي لإقامة مصانع تحلية المياه، ومعامل الطاقة الكهربائية. وعلى الرّغم من عدم إحساسها بالحاجة لإقامة مفاعل كهذه لامتلاكها الإمكانات النفطية الضخمة، غير أن ما يدفع السعودية وغيرها من الدول وبشكل دائم دول الخليج النفطية بعدم حاجتها إلى مثل هذا الخيار أو الانطلاق منه مستقبلًا لامتلاك السلاح النووي في ظل وجود المظلة العسكرية الأمريكيّة والكفيلة بتبريد مخاوف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني[2].

إنّ العامل الأساس الذي يقف حجر عثرة أمام بناء برنامج نووي عربي ويحول دون امتلاك أيّ دولة عربية مفاعلات نووية متطورة وطموحة تسمح بدخولها إلى النادي الدولي النووي الحقيقي، ينحصر في نقطتين أساسيتين: فنية-بنيوية، وسياسية-حمائية. فالدولة، أيّ دولة، كي تتمكن من امتلاك الخيار النووي بمعناه التكنولوجي المتكامل وإنجاز دورة الوقود النووي، يتوجب عليها أولًا أن تكون قد وصلت إلى درجة متقدمة من التطور التكنولوجي

---

(1) غازي ربابعة، الاستراتيجية الإسرائيلية، ص648-651.

(2) مجلة الباحث العربي، ص89.

والتقاني، يسمح لها بالتعامل بصورة مسؤولة مع هذا البرنامج والتحقق من فاعليته ونتائجه، وهذا التقدم يعني أن هذه الدولة أصبحت تمتلك بنية اقتصادية صناعية متكاملة.

والتقدم التكنولوجي يعني أيضًا توفّر المعاهد والمراكز البحثية التي سيتولى أمر إدارتها وتسييرها مجموعة من الفنيين والكوادر العلمية المتخصصة والمدربة والقادرة على التفاعل إيجابًا مع المستويات التكنولوجية العلمية تدربًا وتدريبًا، من أجل امتلاك القدرة على إنجاز دورة الوقود النووي، والتوصل مستقبلًا لإنتاج السلاح النووي والتحكم به وصيانته، واتخاذ التدابير السريعة والفاعلة لمنع انتشار الإشعاع النووي أو تسرّبه.

وإلى جانب هذه الشروط يتوجب أن يكون لدى الدولة الطامحة لامتلاك البرنامج النووي القدرة على إقامة مفاعلات أو معامل حرق الوقود النووي في سبيل توليد الطاقة الكهربائية تحديدًا، وعدم الاكتفاء بتخزين هذا الوقود، وإلّا فما هو مبرر امتلاك الطاقة النووية وجدواه الاقتصادية؟ والجوانب الفنية هذه من تكنولوجيا متطورة ومراكز أبحاث وقدرات إنتاجية صناعية ومعامل إنتاج الطاقة تحتاج إلى ناحية اقتصادية تمويلية نظرًا إلى الكلفة الباهظة المترتبة على امتلاك الخيار النووي من بنى تحتية وتجهيزات تقنية وتكنولوجية وصناعية متطورة جدًّا، وتأمين الكادر البشري المدرب من علماء وخبراء وفنيين وطاقم إداري وتدريبي أساسي ومميز وبمستويات عالية من الابتكار والإدارة والمتابعة، وتأمين الموادّ الخام والوقود المخصّب، وتأسيس معامل إنتاج الطاقة بكلّ متطلباتها، وأعمال الصيانة المتواصلة، والحفظ والتخزين والتحويل والتخصيب

والاستخدام والقيام بأعمال وإجراءات الوقاية، ومنع التسرّب النووي، واتخاذ الإجراءات الوقائية والصحية[1].

4- الخيار النووي والتوازن الاستراتيجي الإقليمي

استقرّت المفاهيم والتعاريف والتحليلات على اعتبار أن قوة الدولة هي رهن قدراتها البشرية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والسياسية مجتمعة، وهي قدرات تمنح الدولة التي تتمتع بها فرصة تحقيق أهدافها والمحافظة على مصالحها وتنمية مواردها والتأثير بالقرارات الدولية والإقليمية على السّواء.

فالقوة البشرية تؤمن للدولة أحد جوانب النمو الاقتصادي بكلّ قطاعاته الإنتاجية، وتشكيل جيش قوي ردعي وهجومي يسمح بتوسيع أراضي الدولة للحصول على المواد الأولية، وفرض السياسات الملائمة والمنسجمة مع الاستراتيجيات المرسومة، والاستغناء أحيانًا عن العناصر الأجنبية المربكة لمراكز القرار، والتي ينقصها في الغالب الروح الوطنية والالتزام القومي. على أن قوة الدولة البشرية تكمن في ذلك الجانب الإنساني القائم على وحدة الشعب وتضامنه وقدرته على الوقوف في وجه المصائب والأخطار التي تهدد وجوده ومستقبله انطلاقًا من إسهاماته الحضارية والعلمية والتنظيمية وقواسمه المشتركة من وحدة المصير والتقاليد والتلاحم والانصهار والتفاعل والتفتح والوعي السياسي.

أما القوّة الاقتصادية فهي المعين المحوري والكفيل بتأمين مستلزمات النمو والتقدم والازدهار كافة، وتشكيل القواعد التي ترتكز الدولة والوسائل التي تتكفل بتحقيق الأهداف المرسومة من خلال رفع المستوى المعيشي للشعب،

---

(1) سلمان سلمان، السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي، ص40-44.

وتكبير حجم الناتج الوطني والذي يحقق للدولة استقلاليتها وعدم تبعيتها للدولة الأخرى ومصادرة قرارها الوطني وتعريض أمنها الداخلي للإضراب والفوضى، والانتقال بالتالي من حالة الاستيراد والعوز إلى وضعية المصدر والمتحكم بالتجارة الدولية.

وبالتالي، فإنّ اقتصاد الدولة القوية هو الاقتصاد الذي يتطور ويعمل وفق القواعد العلمية والمعاصرة للاقتصاد القوي، والذي يعرف باقتصاد السوق، بمعنى تمتعه بقدرات تنافسية مستمدة من مستوى التقانة والتكنولوجيا التي تتمتع بها سلعها الإنتاجية، ويقوم اقتصادها على قواعد التخطيط والتكامل والاستثمارات الخارجية، وهي كلّها مقومات تعطي الثقة باقتصاد الدولة وتمنحه فرحة التصدير وتحقيق الفائض في الميزان التجاري، ونموًا اقتصاديًّا جيدًا.

إن النمو الاقتصادي السليم وتحول اقتصاد الدولة إلى اقتصاد السوق يتطلب تقدمًا تكنولوجيًّا كبيرًا، يساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي، ويؤمن استقلالية اقتصاد الدولة وأخذ المبادرة بشأن تأمين الحاجات المحلية، وزيادة كميات الإنتاج بهدف تأمين حاجات السوق الخارجية. وبصورة أساسية، فإنّ التقدم التكنولوجي لدولة ما هو الذي يسمح بإيجاد عامل التنافس والمضاربة، ويحقق الثقة بمنتجات الدولة وجودة صناعتها.

والتقدم التكنولوجي في الأصل يرتكز على الناحية التمويلية والإمكانات المادية لأيٍّ دولة، بمعنى أن رفع المستوى التكنولوجي يتوقف على عنصر التمويل لناحية إيجاد مراكز الأبحاث المتطورة، وتأمين الكوادر البشرية المتدربة، وهذه المراكز تعمل بصورة مباشرة لرفد القطاعات الاقتصادية بأحدث الابتكارات والتجهيزات والخبرات في سبيل تحسين أدائها، كما تعمل

على هذه المراكز بصورة دائمة للحفاظ على التقدم المطرد للسلع المنتجة، وتحسين نوعيتها باستمرار ضمن قواعد الجودة والتقانة التنافسية.

ويبقى أن قوة الدولة وحمايتها ترتكز على القدرات الثلاث البشرية والاقتصادية والتكنولوجية، مضافًا إليها قوتها العسكرية من جيوش عددية وعتاد عسكري بما فيها القدرة النووية وترسانة الأسلحة المتنوعة من أرضية وجوية وبحرية، والتي تعطيها صفة التفوق أو على الأقل المهابة فيحسب حسابها، على أن تجارب التاريخ أثبتت أهمية قدرة الدولة العسكرية ومستوى تصنيفها وتقدم قدرتها العسكرية من ناحية تحقيق الأهداف وتأمين المعالم وإدارة النزاعات وتحسين الظروف التفاوضية، وزيادة فرص التصدير وخدمة الاقتصاد.

وبصورة عامة، يتوقف تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية على قدرة الدولة العسكرية إلى درجة وصف القدرة العسكرية بأنها تأتي في خدمة القدرة الاقتصادية، على أن قدرة الدولة السياسية لناحية جعلها مركز الاستقطاب للأحلاف، وتفعيل دورها في المنظمات الدولية وصيانة نظامها السياسي وتقويته في وجه الاضطرابات الداخلية والإقليمية، ومنح الدولة دورًا إقليميًّا أو دوليًّا، ونقلًا ترجيحيًّا في القرارات الدولية والعلاقات الدبلوماسية، تأتي نتيجة حتمية لتنامي القدرات الأربع. فتصنيف الدول بين كبرى أو متوسطة وصغرى تتوقف على مدى قوة هذه المقومات وصلابتها، وهذا ما أتاح للدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن فرصة التمتع بأفضلية سياسية وتقريرية على الصعيد الدولي، إلى درجة أن مصير السياسة العالمية ومستقبل دولة مرهون بما يتيحه التصويت إليه في مجلس الأمن سلبًا كان أم إيجابًا من قبل هذه الدول.

وهنا لا بد من إضافة عامل أساسي ومحوري يؤدّي دورًا مهمًّا في دينامية هذه

المقومات الأربعة وتفاعلها، ويعطي للدولة بعدًا وأهمية استراتيجية، ألا وهو عامل الموقع الطبيعي الجغرافي، فالعوامل التي أشير إليها لا يمكن أن تعمل أو تتفاعل في الفراغ؛ بل لا بد من أرضية صلبة وركيزة تحتية تقف عليها الدولة وتمدّ فيها جذورها التاريخية، وتؤمن لقواها المدى والمجال اليدوي الذي يربط بين مكوناتها، ويحقق أهميتها وتمايزها وتأثيرها في مجريات الأحداث التاريخية ومستقبل الأوضاع بعد حاضرها، وهذه كلّها إرهاصات تشكل ذلك التراكم الكمي والنوعي من المؤثرات والمحددات للأهمية الاستراتيجية لأيٍّ دولة.

فمساحة الدولة ومناخها وتضاريسها وسواحلها وتحكمها بالممرات الدولية وطرق العبور وشكلها الهندسي الذي يؤمن وحدة أراضيها وتجمّعها في وحدات متراصة من اليابسة هي في الأساس الحيزّ الجغرافي الذي يعطي للدولة قيمة استراتيجية تمارس تأثيراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على مجريات الأحداث ونتائجها، وتصنع حاضرها ونفوذها ورفعة شأنها ومكانتها بين باقي الدول ومنعتها في وجه أطماع الآخرين، أو قوتها وجبروتها عند مباشرتها مهماتها التوسعية أو العدوانية أو استعادة حقوقها.

لقد أثبت التاريخ أن توسع الإمبراطوريات واستمرار نفوذها وتقدمها كان مرهونًا بمدى استحواذها على هذه القدرات الأربع، مجتمعة وليست متفردة، فالإمبراطورية الأمريكيّة تستمدّ قوتها من هذه المقومات المتوفرة بشكل يُعتد به، وهي لا زالت مستمرة ومتنامية وممثلة لموقع القطب الواحد بفضل هذه المقومات، وعندما تفقد إحداها فإنّها لن تتمكن من الاستمرار في احتلال موقع الصدارة في السياسة الدولية، على أن قوة الدولة هذه وتنامي قدراتها كافة تعطيها فرصة التموضع في لعبة التوازنات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، كما تقرر على السواء أهمية القرارات التي تتخذها وكيفية صناعتها ومدى احترامها ومستقبلها.

والدولة تسعى من خلال تموضعها في لعبة التوازنات الاستراتيجية لتحقيق واحد من أمرين: فإمّا حماية أراضيها والدفاع عن مصالحها وصيانة استقلالها ومكتسباتها وحضارتها وجعل الآخرين يحسبون حساب المساس بمقوماتها ودورها ومكانتها، وإما القيام بخطوات توسعية وتحقيق مكاسب إضافية من نهب لخيرات الآخرين والإضرار بمصالحهم وإخضاعهم لنفوذ هذه الدولة التوسعية والقضاء على مستقبلها وإمكانات تفوقها.

والتوازن الاستراتيجي يختلف مفهومه بالنسبة إلى الدّول الساعية إليه وفق طموحاتها وأهدافها ودوافعها، فبالنسبة إلى دول معينة فإنّ التوازن الاستراتيجي يعني مساواة الدول في ما بينها في كلّ المجالات، أو على الأقل في المجال الذي يعتبر مهددًا لهذا التوازن، وبالنسبة إلى دول أخرى بنيان التوازن يعني تفوق دولة معينة على الدول المعنية بهذا التوازن والمستهدفة من خلاله خلافًا للمفاهيم والمعايير الدولية المتعارف عليها، ومن خلال المعايير المفروضة والمستندة إلى القوة وليس إلى الشرعية الدولية.

فالتوازن الاستراتيجي الذي كان قائمًا بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان توازنًا يستند إلى المقوّمات المشار إليها أعلاه، وعلى أساس التوازنات البشرية والاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية، فتوجد قدرات بشرية متساوية (بتعداد السكان وقدراتهم وانتماءاتهم) وإمكانات اقتصادية متقاربة (قدرة تصويرية وإنتاج متنوع وقدرة تنافسية) ومستويات تكنولوجية متقدمة ومتوازية أحيانًا (نوعية الصناعات ومراكز الأبحاث والجودة والتقانة) وأهمها القدرات النووية واحتكار القضاء واستخدامه، وقوى عسكرية متساوية عددًا وعتادًا وتنوعًا، تحديدًا في الترسانة النووية والأسلحة الاستراتيجية، وهذه النواحي جميعها هيأت لهاتين الإمبراطوريتين

قدرات سياسية متساوية (التصديق في مجلس الأمن وإقامة الأحلاف وربط الدول باتفاقيات ومعاهدات).

5 -على الصعيد الإقليمي

وعلى الصعيد الإقليمي، فإنّ قضية تحقيق التوازن تتطلب تأمين هذه المقومات وإن بشكل أبسط وأقل حجمًا، بمعنى أنه الدولة التي تسعى لتحقيق حضورها في لعبة التوازن الإقليمي يتوجب عليها حيازة تلك المقومات من بشرية واقتصادية وجغرافية وعسكرية وتكنولوجية وسياسية. غير أن ما يميز التوازن الإقليمي عن التوازن الاستراتيجي الدولي يكمن في الحيز السياسي الذي أوجدته الدول الكبرى، وإخضاعها السياسات الإقليمية لتأثيرها وربطها أحيانًا بقراراتها وسلطتها، وهو ما فرض على الدولة الإقليمية تبعات إضافية تقضي بأن تأخذ الدول الإقليمية بالاعتبار وفي رسم سياساتها، ليس فقط الأوضاع والإمكانات والوقائع الإقليمية؛ بل الأوضاع الدولية وسياسة الأحلاف والعلاقات العابرة للحدود الإقليمية والجغرافية أيضًا.

وبصورة عامة، فإنّ التوازن الاستراتيجي الإقليمي يفترض، من وجهة نظر علمية سياسية، توفر ركائز بنيوية أساسية تتجمع في ثلاثة مستويات: جغرافية-بشرية، اقتصادية-عسكرية، سياسية-علائقية، وهذه المستويات يجب أن تتفاعل في ما بينها لتشكل الأهمية الاستراتيجية للدولة في لعبة التوازن الإقليمي.

وإذا عدنا إلى الشرق الأوسط، فإنّنا نلمح دينامية تسابقية في هذا المجال بين ثلاث قوى سياسية تتنوع طموحاتها وأهدافها ودوافعها، وتمارس تأثيرها على مجريات السياسة الدولية، ووضع القرار وإثبات القوة. وهذه القوى هي: إيران

وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجيّ. فإيران ـ ونظرًا إلى أهميتها الجغرافية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية فرضت نفسها قوة إقليمية مؤثرة في الشرق الأوسط، ومحل اهتمام من قبل دول العالم ومؤسساتها الدولية، وبالتالي فإنّه لا يمكن التقرير في هذا الجزء المهم والأساسي من الخارطة الدولية دون البحث عما يلائم إيران ولا تقبله، وعما تقرره القيادة الإيرانية وتسعى لتحقيقه، وعما تعتبره تهديدًا لأمنها القومي ومصالح شعبها وتطلعاته ومعتقداته وحقوقه.

وعليه، فإنّنا لن نختار إلّا بعض الجوانب التي تكشف عن مشروعية تحقق توازن إيران الاستراتيجي الإقليمي، وفي الحدود التي تغني البحث ولا تتسبب بالترداد والإطالة والملل. فلإيران موقع استراتيجي طبيعي مكّنها من التحكم بالمعابر الدولية (توسّطها لقارات العالم القديم وسواحل الخليج ومياهه ومضيق هرمز)، ومساحة جغرافية شاسعة متصلة بأكثر من دولة وواقع جغرافي لها أهميتها الدولية والاستراتيجية (تركيا، روسيا، أفغانستان، العراق، الخليج العربي، بحر قزوين)، وكتلة بشرية كبيرة تتمتع بقدرات حضارية وإبداعية وإيمانية تجعلها متلاحمة ومبدعة ونشيطة وحيوية ومتمسكة بقيم العدالة والمساواة والاستقلال وإثبات القوة والاحترام المتبادل ورفض الاستغلال والظلم وحماية خيرات البلاد وثرواتها، والسهر على صيانة أراضيها وثورتها وتعاليمها، ودفعها نحو التقدم والازدهار والتطور، وتأمين الاكتفاء الذاتي وحماية المستضعفين والمضطهدين والدفاع عن حقوق الدولة المشروعة.

هذه المقوّمات والعوامل الجغرافية والبشرية المهمّة والحيوية أمنت لإيران قوة اقتصادية قوامها ثروة نفطية ومنجمية هائلة، وكتلة نقدية كبيرة، وقطاعات اقتصادية متكاملة ومنتجة، وتكنولوجيا متطورة وتقانة وجودة تنافسية،

ونموًّا اقتصاديًّا متسارعًا، وميزانًا تجاريًّا يحقق فائضًا متناميًا، وصناعات ثقيلة وعصرية متطورة ومتنوعة، وهذا النمو الاقتصادي الكبير والمتنوع والمتقن مكّن إيران من امتلاك قدرات عسكرية كبيرة ومتعددة ومتطورة ساهمت في تأسيس استراتيجية ردعية ودفاعية، وبناء جيش مدرّب وفق أحدث القواعد العسكرية، ومزود بأحدث العتاد وأفعله تمكنه من الدفاع عن البلاد واستيعاب هجوم العدو، واستعادة المبادرة لمهاجمته، والأهمّ من ذلك كلّه بلوغ إيران مستوًى تكنولوجيًّا وتقانيًّا كبيرًا، أهّلها لامتلاك القدرة النووية بكلّ مكوناتها، ووقوفها بجهوزية تامة على عتبة إنتاج السلاح النووي عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وإمكانية الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وعندما تمتلك دولة ما (مثل حالة إيران) مقوّمات القوة والأهمية الجغرافية والبشرية والاقتصادية والعسكرية، فإنّها بلا شك سوف تتأهل لتحتل مرتبة سياسية جيدة تمكنها من أن تصبح واقعًا مستقطبًا لاهتمام دول العالم، ولاعبًا دوليًّا وإقليميًّا مؤثرًا، وهذا ما جعل إيران محور تحليلات الدول الكبرى ودراساتها ومخططاتها، وركنًا أساسيًّا من أركان التحالفات والتكتلات والجهات السياسية، ومكّنها، على الرّغم من محاربة الدول الغربية لمشاريعها وطموحاتها، من إقامة علاقات خارجية نامية ومتينة، وقد استمد هذا الواقع السياسي الدولي لإيران قوته من خلال تلاحم الشعب الإيراني وتقدمه خلف قيادته وإيمانه بصحة خياراتها.

وعليه، ومن خلال هذه المقومات، فرضت إيران نفسها كقوة وازنة استراتيجيًّا بوقوفها على قدم المساواة مع الدول الكبرى والمتقدمة بامتلاكها تكنولوجيا متقدمة ومتطورة، وبالتالي حيازتها القدرة النووية ووصولها إلى مرحلة امتلاك دورة الوقود النووي. وعندما تمتلك إيران مقومات الدولة

القوية على قاعدة شمولية وتتكامل هذه المقومات، وعندما تتوصل إلى بلوغ مرحلة الاستغراق والتجذر والاحتراف في التعامل مع الموضوع النووي من خلال غرسها جوانب الجودة والتقانة كافة والعمل على تطبيقها في إطار متعاظم من الاكتفاء الذاتي، وعندما تتأهل لإنتاج السلاح النووي وامتلاكه دون أن تبلغ عتبة الاستحواذ على هذا السلاح طواعية، ألا تصبح عندها إيران دولة إقليمية تتمتع بمقوّمات التوازن الاستراتيجي الفعلي، متجاوزة حدود الرفض الأمريكيّ وضغوطاته وعقباته؟

وتفيد وقائع الأحداث وديناميكية الدول أنّ الأمر المهمّ الذي يعطيها حضورًا دوليًّا سياسيًّا وإمكانات تحقيق الأهداف، هو تمتعها بقدرات عسكرية ردعية وهجومية لتصبح النجاحات السياسية نتيجة حتمية لما تحققه الدولة من نجاحات عسكرية، وأن مستوى المواجهة بين الدول وحجم نتائجها ترتبط أولًا وأخيرًا بالمستوى التكنولوجي والتقاني الذي تتمتع به سائر قطاعاتها الحربية وعتادها العسكري وحجم تسلحها، بمعنى أن هذا الجانب من القوة وما يحققه من مكتسبات تسعى إليه الدول عادة مرهون بقدرة الدولة على حماية هذه المكتسبات ومنع فقدانها، فالوقائع من هذه الزاوية عرضة للتغيير، وتتأثر بالتحولات وباستعادة المبادرة من قبل الدول المهزومة على صعد التجهيز والتحديث والتدريب وترسيخ العقيدة القتالية، وبالتالي فإنّ حماية الانتصار أهم من تحقيقه، وهذا ما لا تستطيع القوة وحدها تحقيقه، بمعنى أن ما تحققه القوة يستمدّ ديمومته واستمراره من الحق وقواعد العدالة والقانون وليس من الاعتداء والتعسف والاضطهاد.

لذا، ولكي تحقق إسرائيل توازنها الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط لجأت إلى تحقيق تفوقها العسكري عندما عجزت عن امتلاك باقي مقومات

قوة الدولة وتحقيق التوازن الاستراتيجي والحضور الإقليمي، وهي بدعة أخرى وحالة فريدة في قوانين التوازن الاستراتيجي وقواعده، فعبارة توازن تعني المساواة في الأوزان والقوى (بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكيّة). أما في الحالة الإسرائيلية الشرق أوسطية فإنّ التوازن يعني رجحان كفة إسرائيل على قاعدة «أنّ التساوي يكمن في الرجحان».

وعليه، فإنّ التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي على مستوى الشرق الأوسط يقضي، من وجهة نظر إسرائيل ومعها الولايات المتحدة، ألا تملك أيّ دولة عربية أو شرق أوسطية سلاحًا يقوى على السلاح الإسرائيلي، فيختلّ توازن القوى. وهذا منسحب على التكنولوجيا النوويّة وإفرازاتها من السلاح النووي لكلّ مستوياته وأنواعه. بمعنى أنّ لإسرائيل وحدها الحق بامتلاك الطاقة النووية ومعها السلاح النووي، ويمنع على غيرها امتلاكه في منطقة الشرق الأوسط. وإن التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط أساسه حيازة إسرائيل الخيار النووي، ويحجب عن غيرها من الدول، وقد أيدتها الولايات المتحدة في هذا القرار ودعمتها ومنعت عنها إجراءات التفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة النووية أو مطالبتها بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار السلاح النووي لعام 1968 وبروتوكولها الملحق. كما ساعدتها في الإجراءات العدوانية التي باشرتها لتدمير معامل ومفاعلات الطاقة النووية في الدول العربية حينًا وتهديدها بالتدمير أحيانًا أخرى.

وهكذا، فقد دمّرت إسرائيل مفاعلات الطاقة النووية العراقيّة عام 1981، وهي تهدد كلّ يوم مراكز الطاقة النووية في الدول العربية الأخرى وفي إيران أيضًا، على قاعدة عدم الإخلال بالتوازن الاستراتيجي الإقليمي. وهي لذلك، وبالتعاون مع الولايات المتحدة ودعمها، ترسم السيناريوهات التي تمكنها من

ضرب القوة النووية الإيرانية التي أصبحت تشكل هاجسًا وجوديًّا لها ويقضّ مضجعها.

6- دول الخليج وإشكالية التوازن

في خضم البحث عن التوازنات الاستراتيجية الإقليمية يثار التساؤل عن الدور الخليجيّ الفاعل في هذه اللعبة، وإمكانات تحقيقه سيما وأن دول الخليج السبع قد تمكنت من تشكيل اتحاد سياسي تعاوني (مجلس التعاون الخليجيّ) عام 1981، في خطوة هدفت لإنشاء تكتل يحقق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولًا إلى وحدتها وتعميق هذه الروابط والصلات التعاونية في مختلف المجالات على أساس صياغة أنظمة متماثلة في مختلف الميادين (المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجيّ).

وإذا كانت عمومية الأهداف المتوخاة من إقامة هذا الشكل التعاوني لدول الخليج النفطية وضبابيتها وخلوّها من أطر التحديد لمجالات التعاون وميادينه، وانصرافها إلى إيجاد نوعٍ من إعلان النوايا التي تفسح المجال للاجتهاد والتفكر وتوسعة هوامش المناورة، فإنّه -وبلا شك- لم تهمل دول الخليج التطرق إلى الجانب الأمني الاستراتيجي إجرائيًّا وعملانيًّا في خطوات قاصرة هجينة ينقصها التحقق بالفعل في أطرٍ تنظيمية مستقلة وازنة.

لقد وجد الخليجيّون أنفسهم في خضم أوضاع تتحكم بمجرياتها وأحداثها وديناميتها جملة حقائق ووقائع واستحقاقات متنوعة ومتداخلة، أربكت، ولم تزل، خطوات تحقيق أمنها الذاتي أو الإقليمي وقرارها المستقل وتكامل قواها الذاتية وتمنع استحواذها على سائر مقومات القوة للأسباب الآتية:

1- الموقع الاستراتيجي للخليج العربي وتحكمه بطرق المواصلات الدولية

ومعابر المرور وتوسط موقعه بين مراكز التوتر الإقليمية والدولية، وتلهف دول القرار العالمي لاتخاذه مقرًّا لقيادة قواتها وتجهيزها وصيانتها، واعتباره ممرًّا حيويًّا للجيوش العابرة ومحطة استراتيجية لا تنافسها أيّ محطة أخرى أو تغني عنها، إلى درجة القول إن من يملك أمن الخليج يتحكم بمجريات الأحداث العالمية ويؤثر فيها.

2- الارتباط العضوي بين ثروات دول الخليج النفطية وأسواقها التجارية، وحاجات دول العالم الصناعية لمقومات اقتصاداتها الأساسية وصناعاتها المزدهرة وأسباب بقائها واستمرارها وتصريف منتجاتها إلى حدّ اعتبارها ضمانة للأمن العالمي وتمنع انهياره.

3- وقوعه ضمن دائرة أكثر النزاعات العسكرية الدولية تأثيرًا وتهديدًا للسلم العالمي، وتحوله إلى محور هذه النزاعات ومركز الاستقطاب والتهافت لصنّاع القرار الدولي والتحكم بإدارته أو مشاركة الآخرين في هذه الإدارة، للحفاظ على مصالحها وأمنها.

4- انتقال النفوذ الأمريكيّ من مرحلة السيطرة بالواسطة (إيران وإسرائيل قبل العام 1979) إلى مرحلة السيطرة المباشرة للولايات المتحدة الأمريكيّة عن طريق جيوشها وقواعدها العسكرية المنشأة في دول الخليج ومياهه، والاحتلال المباشر لأراضي إحدى دوله وأراضي أيّ دولة أخرى تراها معادية لها.

5- ربط دول الخليج باتفاقات ومعاهدات أمنية وتعاونية مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية، الأمر الذي عطل قرارها المستقل أو حدَّ من حريته لعلة إلزام تلك الدول بمراجعة الدولة المتحالفة معها قبل الإقدام على أيّ خطوة تتناقض مع هذه الاتفاقات أو تلغيها.

6- استشعار دول الخليج بالأخطار التي تستهدفها أو تستهدف استقرارها وأنظمتها الحاكمة، ونموّ اقتصاداتها وأوضاعها المالية وأمن مجتمعاتها في ظلّ التمديدات المتبادلة والمتوعدة بإنزال العظيم من الأضرار بعد أن أصبحت المنطقة عائمة على بحر من البارود، وترسانات الصواريخ والقذائف المتنوعة والفتاكة وآخرها السلاح النووي بكلّ تفاصيل الإبادة والدمار الشامل، والمحو من الخريطة التي تتضمنها، الأمر الذي دفع بدول الخليج للبحث عن مظلة أمنية تجنبها ويلات الحرب النووية ونتائجها الكارثية وتُشعر قادة الخليج بالأمان والثقة، وتشجعهم على قبول ما يعرض عليهم من اقتراحات وخيارات.

7- تحملهم نفقات القواعد العسكرية الأصلية وأعبائها وإقامة المظلة الأمنية واستهلاك قسم كبير من أرصدة السلع النفطية وعائداتها بما يرهق خزينة هذه الدول. إلى جانب النفقات الضخمة التي ترصدها دول الخليج لتجهيز جيوشها وتدريبها عبر العقود طويلة الأمد، وشتى أنواع العتاد العسكري باهظ الثمن، وتحكم الدول المنتجة لهذا السلاح بوجهة استعماله وأهدافه ووضعه تحت رقابتها خشية وقوعه في أيدي أعداء الولايات المتحدة وغيرها من الدول الصناعية الغربية.

8- عجز دول الخليج مجتمعة أو منفردة عن امتلاك الطاقة النووية لأسباب إيديولوجية ومكانية وبشرية وسياسية على قدم المساواة مع دول المنطقة النووية (إيران وإسرائيل)، ووقوعها تحت تأثير النفوذ الأمريكيّ الذي يغلب المصلحة الإسرائيلية على مصالح باقي دول الشرق الأوسط، وتأثر القرار الأمريكيّ بضغوط اللوبيات الإسرائيلية وخشية الولايات المتحدة من وقوع السلاح النووي مستقبلًا في أيدي المنظمات والدول

المعادية لأميركا. وفي الوقت نفسه الحفاظ على التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي وجعل التوازن يميل لمصلحة إسرائيل، وبالتالي تعطيل أيّ إمكانية أو محاولة إخلال هذا التوازن.

9- انقسام الدول العربية وتعطيل القرار العربي وغياب التصور الجامع للأمن القومي العربي، وهذا ما ينقلب سلبًا على إمكانية تحقيق سياسة عربية دفاعية موحدة، وقوة ردعية فعالة، ومثلها قوة خليجيّة مشتركة أو استراتيجية دفاعية جبهوية.

وتجد دول الخليج نفسها وسط شبكة معقدة من الحروب والنزاعات والتهديدات المتبادلة وحشد الأساطيل وتنامي القواعد العسكرية وتعزيزها بأفتك أنواع الأسلحة ورسم السيناريوهات وإعداد الخطط وتبدلها باستمرار، وإجراء المناورات العسكرية استعدادًا لشن الحروب واعتماد البرامج والاستعدادات والخيارات العسكرية التي تحاكي جميعها الحرب الحقيقية، والتهديد باستخدام الأسلحة النوويّة والذريّة، هذا في الجانب العسكري والتسلحي.

أما في الجانب الدفاعي والاتجاهي وهو الأخطر في هذا المجال، فإنّنا نلمس تصارع الإيديولوجيات المتأججة، والتي تتأصل دينامياتها في أبعاد دينامية ومتجذرة من صراع حضاري وعنصري واثني وسياسي ووجودي، تأسست مداميكه وتكثفت في سلسلة متراصة من التجارة والخبرات والنزعات والأهداف الاستعمارية والاقتصادية والمصلحية والحقوقية والحلولية والإلغائية والاحتوائية والتكفيرية، وهي اتجاهات متحققة أو قابلة للتحقق بفعل ديناميتها النشطة والمستحوذة، والتي تلقي بثقلها على جملة النزاعات

والخصومات التي تكررت وسوف تتكرر إلى أن تنضب آخر قطرة من قطرات النفط.

ذلك أنه لم يسبق أن شهدت بقعة من بقاع العالم هذا الحشد المتوارث والمستولد والمستحضر من الغزاة والطامعين والمحتلين والمارقين والعابرين، وبعناوين مختلفة وباسم التحالف، ومرة ثانية باسم الحماية وثالثة باسم الحق والأفضلية ولعبة المصالح وحماية السلم العالمي واستئصال الإرهاب والقضاء على التعصب، والدفاع المشروع عن الحقوق والقضاء على أسلحة الدمار الشامل من نوويّة وغيرها، وهكذا دواليك.

فكيف يبدو المشهد الخليجيّ في حمّى هذه الصراعات؟ وكيف هي استعداداتها وخياراتها؟

لقد أدركت دول الخليج هذه الحقائق والاستحقاقات ولم تهمل تأثيراتها وأخطارها؛ بل سعت، ولو متأخرة، إلى اجتراح أفضل السبل التي تحقق أمنها الذاتي أو الإقليمي في لعبة التوازنات التي تنشرها دول المنطقة الخليجيّة والشرق أوسطية. وإذا كانت دول الخليج النفطية، قد وجدت مصلحتها في تجميع قواها وتوحيد مصادر مقوماتها وبناها واستعداداتها وإنجازاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية فإنّها، ومنذ العام 1981، تداعت إلى إنشاء أول صيغة وحدوية نظامية وهي مجلس التعاون الخليجيّ والذي ضمّ الدول النفطية السبع، حيث نصّ نظامها الأساسي على إنماء التكامل والترابط بين دول هذا المجلس وتنسيقه وتحقيقه، وصولًا إلى وحدتها ووحدة شعوبها في مختلف المجالات والميادين.

وإذا كانت هذه الطموحات قد جاءت عامة ومن دون تحديد، فإنّ ما تلاها من خطوات إجرائية وعملانية قد جددت تلك الأهداف وفق الضرورات

العملية-السيادية، في ظلّ تفاقم المخاطر الأمنية التي أوجدتها حروب الخليج المتتالية خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، والأطماع الأمنية بثرواتها وخشيتها من أن تطال أراضيها نيران الحروب المتوقعة والناتجة من التهديد النووي. عملت دول هذا المجلس جديًّا على إنشاء قوة أمن ذاتي بعد عام من قيام هذا المجلس، حيث أعلن أمينه العام أن ما تستهدفه دول الخليج من خلال هذا المجلس هو تحقيق التعاون الدفاعي بما يكفل الحفاظ على أمن الخليج واستقراره بالقوة الذاتية ودون الاستعانة بأي قوة خارجية بمختلف أشكالها ومصادرها.

وعليه، فقد نفذت دول مجلس التعاون الخليجيّ سلسلة من المناورات العسكرية المشتركة وصل عددها إلى إحدى وعشرين مناورة؛ وقد هدفت هذه المناورات إلى تكوين استراتيجية عسكرية موحّدة تؤمن تلاحم جيوش المنطقة والتعرّف إلى طبيعة الأرض والحركة فيها تحت الظروف كلّها، واختبار القدرات القتاليّة لجيوش المنطقة. وقد اعتبر قادة الخليج أن آثار هذه المناورات ستكون بعيدة المدى بالنسبة إلى جيوش دول المنطقة، سواء من حيث التنظيم أم التسلح أم التدريب[1].

ولتحقيق هدف إنشاء قوة خليجيّة ذاتية تبعد شبح أي خطر وتخفف من تأثير العامل الخارجي، دعا بعض قادة مجلس التعاون الخليجيّ إلى تنويع مصادر السلاح والنظر إلى هذا الأمر على أنه استراتيجية محبذة عسكريًّا، مضافًا إلى وضع تصور عام لتنسيق العمل بين جيوش دول المجلس ورفع توصية بإنشاء صناعة حربية خليجيّة[2].

---

(1) نايف عبيد، مجلس التّعاون لدول الخليج العربي، من من المقاون إلى التكامل، ص288 _ 300.
(2) المصدر نفسه، ص297.

غير أن الأحداث المتسارعة بدءًا من العام 1995 خفضت من وتيرة الاندفاع في اتجاه تحقيق أهداف دول المجلس للاعتماد على القوة الذاتية في الدفاع عن أراضي هذه الدول ومصالحها بعد أن أصبح الخطر الذي يتهدد هذه الدول أمرًا متحققًا، نتيجة إقدام العراق على احتلال الكويت، الأمر الذي دفع بعض دول المجلس إلى توقيع اتفاقيات دفاعية مع دول أجنبية لتلافي الضعف في الترتيبات الأمنية المعتمدة في إجراءات مجلس التعاون، (الاتفاقية الكويتية-الأمريكيّة 19/ 9/ 1991، الاتفاقية البحرينية الأمريكيّة 27/ 10/ 1991، واتفاقيات أخرى بين قطر والإمارات العربية مع الولايات المتحدة).

فكيف تعاملت دول مجلس التعاون الخليجيّ مع مسألة التوازن الاستراتيجي الإقليمي؟ وأين موقعها من هذه اللعبة؟ حيث دعا البيان الذي صدر عن مؤتمر القمة الحادية عشرة لمجلس التعاون الذي عقد في الدوحة بتاريخ 25/ 12/ 1995 إلى وضع ترتيبات أمنية دفاعية لدول المجلس تكفل حماية الأمن القومي لكلّ دولة على حدة، والأمن الإقليمي لدول المجلس الست[1].

وفي اجتماعه المنعقد بتاريخ 22/ 11/ 1993 قرر مجلس التعاون الخليجيّ تطوير قوات درع الجزيرة عن طريق تشكيل قوة يصل تعدادها إلى 25 ألف رجل خلال السنوات الثلاث التالية، ولجنة عليا مهمتها متابعة تنفيذ قرارات الدفاع الجماعي والتعاون العسكري بين دول المجلس.

---

(1) صحيفة الشرق الأوسط، 26/ 12/ 1995.

المطلب الثاني: الدور الأمريكيّ المأزمي في الملف النووي الإيراني

1- تأصيل التكنولوجيا الإيرانية

إنّ المسألة الكبرى أو الأعمق في قضية الاشتباك السياسي «بين الولايات المتحدة وإيران في موضوع الملف الإيراني، ليس حقيقة ما يطفو منها على السطح؛ بل إن الأساس يكمن في ذلك الجانب الحضاري الإبداعي للمجتمع الإيراني وإرادته الصلبة في جعل حياة شعبه ومستقبله يخطوان في اتجاه المراتب العليا من إمكانيات واستعدادات وتمثّل مقومات التحديث والعصرنة والتطوير الذاتي، وجعل العلوم التطبيقية مطواعة في أيدي الإيرانيين، أي الانتقال من مرحلة استيراد التكنولوجيا الجاهزة من الخارج إلى مرحلة إطلاق الإمكانات المحلية، ودفعها نحو التطوير التكنولوجي الذاتي، في ما يشبه عملية الانتقال من أوضاع التبعية الشاملة أو العلمية على الأقل إلى وضعية الدولة المنتجة والمكتفية بذاتها، والمتطورة على قواعد التكنولوجيا بكلّ أبعادها التنافسية من تقانة وجودة وإبداع ونمط تصاعدي يؤدي بهذه الدولة إلى بلوغ مكانة الاستغناء عن الخارج، والتحوّل إلى دولة مصدرة في كلّ شيء وفق الأطر والمعايير التي تضعها في مرتبة الدول الكبرى.

على أن المقومات الفعلية والحضارية التي تدفع بالمجتمع (في حالة إيران بالذات) إلى امتلاك ذروة النشاط العقلي والحراك الفكري هي التكنولوجيا المتطورة التي تكمن في ذلك التدرج «المتمرحل» والقائم على العملية التفاعلية والاستيعابية التحليلية والإدراكية لمكامن العلوم وسياقاتها والنابعة من القوى الذاتية بشكلها المتنامي والتراتبي، وفق الملكيات التنظيمية، بحيث يؤسس كلّ مستوى تعلمي لمستويات أخرى لاحقة ومرتبطة، وهذا ما يتماشى مع التعبير أو النظرية الإنجلو سكسونية «التعلم بالفعل» وليس القفز فوق الدرجات

والتكنولوجيا في معناها الحقيقي، مثلها مثل العلم، بمعنى أنه يستحيل الحصول على درجاتها العليا دون السيطرة على درجاتها السفلى أو المتوسطة، وبالتالي تصبح الدولة منتجة للتكنولوجيا ومسيرة لها ذاتيًا، ومتحكمة بتطورها بدل استيراد منتجاتها من الخارج، والاكتفاء بمجرد تسييرها سواء بأدوات محلية أم عن طريق الاستعانة بالخبرات الأجنبية. ففي الحالة الأولى تتوصّل الدولة إلى مرحلة تأهيل التكنولوجيا في مجتمعها بدل بقائها في دائرة التبعية والارتهان والتخلف[1].

من هذه الزاوية، يمكننا فهم حقيقة الموقف الأمريكيّ من مسألة الخيار النووي الإيراني، فالقضية ليست قضية مفاعل نووي تستطيع أيّ دولة امتلاكه إذا كانت تملك الإمكانات المالية والقدرة البشرية على التشغيل والإدارة، وخطة موضوعة لإنتاج الطاقة. كما إنّ المشكلة أو الوضع المتأزم على الصعيد الدولي ليس كذلك في حيازة السلاح النووي عبر عملية شرائه من دولة أخرى مصنعة، لاستحالة استخدامه أو اللجوء إليه، سيما إذا كانت هذه الدولة في مواجهة لدولة أخرى مالكة أيضًا للسلاح النووي أو تستطيع التزود به، ووصول الدولتين المتعاديتين إلى مرحلة الردع النووي.

إن المسألة الأساسية الجذرية في المجابهة الإيرانية-الأمريكيّة تكمن في وصول إيران إلى مرحلة حيازة التكنولوجيا النووية بكامل مراحلها ومتطلباتها وإلى حيازتها دورة الوقود النووي والتي تعني امتلاكها اليورانيوم الخام وتخصيبه وتحويله إلى وقود نووي، وقدرتها أيضًا على إنتاج المياه الثقيلة وسائر أنواع الوقود الذري ومركباته التي تدخل في إنتاج مختلف أنواع الأسلحة النووية، واستخدامات الطاقة النووية المتنوعة، الأمر الذي ينتقل بإيران إلى

(1) جورج قرم، التنمية المفقودة، ص133.

مرحلة الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن الخارج في مجالات إنتاج الطاقة النووية بمختلف عناصرها ومكوناتها العاطفية والوجدانية والأخلاقية، والتحول مستقبلًا إلى دولة مصدرة للطاقة النووية.

تدرك الولايات المتحدة جيدًا معنى عبارة «تأصيل التكنولوجيا» وأهميتها ودورها الحاسم والمركزي في تشكيل قوة الدولة وبسط نفوذها وجعلها تسلك على المسرح الدولي باندفاعية مطلقة، أساسها مشاعر الواجب التاريخي والإنساني والتعلمي والدور المقدس والنابع من قيم حضارية ودينية وأخلاقية، تهدف لتحقيق سعادة البشر وتقدمهم ورقيهم وحمايتهم من الظلم والاستبداد والاستغلال للحقوق.

وعندما نتحدث عن «تأصيل التكنولوجيا الإيرانية» وتحقيق ديناميتها الفاعلة، فإنّنا نشير إلى ذلك الجانب البنائي المتنامي من نزاعات فكرية واتجاهات عاطفية ووجدانية وأخلاقية، وإرهاصات ثقافية وحضارية متوارثة، وقدرات علمية متفتحة ومتطورة ومتنامية، ودوافع إنسانية تنهل ديناميتها من روحية إيمانية ثائرة وتصفوية. وعليه، فإنّ قصف مفاعل نووي أو أكثر أو حتى جميع المفاعلات لا يعني ضرب التكنولوجيا أو إلغاءها، لأن عملية بناء هذه المفاعلات واستنساخها أو إعادة تكوينها ليست مستحيلة طالما أن مقومات التكوين الجينية والتأسيسية راسخة ومتأصلة.

وفي ما يتعلق بالدور الأمريكيّ لجهة التعاطي مع الملف النووي الإيراني، فإنّ هذه الإشكالية يشوبها الكثير من الغموض والتناقض وانعدام المنطق والانحياز والانتقائية، وهي جميعها أوصاف تدلّ على تجاذب الخيارات والقرارات، وتأرجح المقاصد بين القبول والتبني والتشجيع والمكافأة من جهة، والصدّ والالتفاف والاستئصال والقبول وتغيير الاتجاهات والتأليب

والتوتر والإقلاق من جهة ثانية. فقد فصلت بين اتجاهات الدور الأمريكيّ مرحلتان متناقضتان ليس فقط لجهة النظر أو الرؤية أو الارتباط؛ بل أيضًا لجهة الفعل وردة الفعل واتخاذ المواقف العملانية، وتحديد السبل والآليات التنفيذية وأشكال التصرف، ورسم الاستراتيجيات والعمل على تطبيقها واستصدار القرارات الدولية ومباشرة تنفيذها. فسياسة أمريكا الإيرانية قبل الثورة الإسلامية تناقضها سياستها في ما بعد الثورة.

وهكذا، فإنّ ولادة الخيار النووي الإيراني تنسب إلى الفعل الأمريكيّ بمسبباته وتطوره وتوريداته إلى درجة الاحتكار لظروف الاقتران والمعمودية والتنشئة والارتقاء، كان ذلك في زمن الشاه يوم كانت أمريكا ترعاه، ويوم كانت إيران تلقي برأسها على كتف الأمريكيّ وتتأبط ذراعه، فيتباهى بأن الخيار النووي الإيراني هو سلمي وحيويّ بالنسبة إلى احتياجات إيران، من نموّ وتطور وازدهار وقوة وصمود، وذلك لأن إيران حليفة وصديقة وودودة، ليس فقط لأمريكا بل أيضًا لحليفتها وذراعها العسكرية إسرائيل، وبقيت كذلك حتى انتصار الثورة وتغيّر الأوضاع لتصبح في زمن الولي «الخميني» عدوة ومارقة وشيطانية، ويصبح معها الخيار النووي، وفي غضون سنوات قليلة، مولّدًا للسلاح النووي وأداة للتدمير الشامل، ويتحول بين ليلة وضحاها من سلمي إلى تدميري يهدد أمن البشرية ويقضي على الاستقرار وعلى مجتمعات الشرق الأوسط ودوله، فتدعو لإزالته أو لإزالة إيران من الوجود والعودة بها إلى أزمنة الظلام والتخلّف والتبعية.

وعليه، فمقياس سلميّة الخيار النووي لأيِّ دولة أو عدوانيته مرهون بطبيعة العلاقة بالولايات المتحدة، بين أن تكون هذه الدولة حليفة منصاعة أو عدائية رفضية. وهكذا بالنسبة إلى إيران وإشكالية علاقتها بالولايات المتحدة،

والتي تقع بلا شك ضمن أطر الإيديولوجية وصراع الحضارات واشتباك المصالح وتعارضها ليس أكثر. وليست المرة الأولى أو الوحيدة التي تتعامل فيها الولايات المتحدة في القضايا الدولية وعلاقتها بغيرها من الدول بطريقة غامضة ومموهة ومتناقضة، وكذلك تجييرها الشرعية الدولية لصالحها ولصالح ملفاتها، فقد كشفت أزمة البرنامج النووي الإيراني عن مدى الازدواجية الواضحة التي تتعاطى بها الولايات المتحدة مع ملف أسلحة الدمار الشامل حول العالم، حيث تطالب فيها أمريكا إيران ومعها الدول الغربية وإسرائيل النووية بوجوب إخضاع برنامجها النووي للرقابة الدولية أو تدميره بالقوة، وفي الوقت نفسه تغض النظر عما تقوم به إسرائيل من تطوير برنامجها النووي وحيازة الأسلحة النووية المتنوعةومسؤوليتها الدولية في هذا الإطار.

إذًا، انتقلت الولايات المتحدة الدور المؤسس والداعم والمجهز للبرنامج النووي الإيراني والمساهم في استحداث مراكز الأبحاث النووية (جامعة طهران)، التي تقوم بتجارب واختبارات وعمليات تخصيب اليورانيوم الخام واستعادة البلوتونيوم من الوقود المستنفذ، وتطوير برامج إنتاج المياه الثقيلة وغيرها من برامج تدريب الفنيين وإعداد الخبراء، وتطوير خبراتهم كما شجعت على إرسال البعثات العلمية إلى الجامعات ومراكز الأبحاث الأمريكيّة، وتزويدها بأحدث الابتكارات والخبرات في مجال الطاقة النووية، واستبعدت معظم الدول النووية عن دخول مجالات الطاقة النووية الإيرانية، بهدف احتكار هذا الميدان، الأمر الذي يؤكد اندفاعيتها لجعل إيران دولة نووية بالفعل ومن دون أيّ قيود.

غير أنها انتقلت من هذا الدور، وبين ليلة وضحاها وفي غضون سنتين أي في العام 1981 (تاريخ اندلاع الحرب العراقيّة-الإيرانية)، إلى دور الدولة

المعادية والمصممة على تدمير برنامج إيران النووي، فقد شجعت العراق على القيام بهذه المهمة بتزويده بالأسلحة المتطورة ومنها أسلحة الدمار الشامل البيولوجية الكيميائية، في الوقت الذي حجبت فيه العتاد العسكري وقطع الغيار عن أسلحة الجيش الإيراني أمريكيّة المصدر في زمن الشاه، حيث قضت كلّيًا على مراكز «بوشهر» النووية (رمز البرنامج النووي الإيراني وأكثره تطورًا وقدرة)، كما ضغطت على الدول الغربية النووية (ألمانيا مثلًا) لوقف دعمها وتطويرها لبرامج إيران النووية وعلى روسيا أيضًا، واستمرت الولايات المتحدة بسياستها هذه طوال فترة التسعينات، إلى أن بدأت مرحلة التهديدات والضغوطات الدراماتيكية والعدائية مع بداية القرن الحالي.

وقد رافقت إجراءات الولايات المتحدة التهويلية والإغرائية والردعية سلسلة من العقوبات الدولية التحريضية وأنواعٌ من الحصارات وإجراءات مالية جمعية عن طريق حجز الإيداعات الإيرانية في البنوك الأمريكيّة والمبالغ الموجودة لتمويل المشاريع التي تعهدت بها الشركات الأمريكيّة. وبصورة عامة، فإنّ ما كانت تصفه الولايات المتحدة بالبرنامج النووي الإيراني السلمي أصبح في غضون سنتين وقبل أن يفكر قادة الثورة الإيرانية بأحداث إيران، وقبل أن تطأ أقدامهم عتبة المؤسسات الدستورية (بالمعنى المجازي والإجرائي)، برنامجًا تسلحيًّا نوويًّا يهدد السلم العالمي واستقرار المنطقة.

وبصورة عامة، فقد عرف الدور الأمريكيّ في ما يتعلق بالخيار النووي الإيـراني سلسلة من المحطات المتناقضة لنواحي الاتجاهات والدينامية والانـدفـاع، وتنوعًا في الاستراتيجيات والمخططات لنواحي الدوافع والأهداف والنتائج؛ ولكن ما يجمع بينها؛ وعلى الرّغم من تناقضها العميق، فلسفة السياسة الأمريكيّة وإيديولوجيتها العريقة، والتي تقدم على حماية

مصالحها واستبعاد الشعوب، وحبّ السيطرة واحتكار القوة.

وعليه، فقد كانت أمريكا حليفة لإيران في زمن الشاه وداعمة له ولبرنامجه النووي ثم تحوّلت إلى دولة معادية بعد انتصار الثورة عام 1979 وتحولت استراتجيتها من متعهدة لبناء إيران إلى آلة مهمتها تدميرها؛ حيث أصبح دورها تحريض العراق في عقد الثمانينات. وعندما أيقنت إيران الإسلامية أن توازن القوى في الخليج يفترض تبني الخيار النووي، سيما وأنها كانت هدفًا لتدمير مفاعلها وتلقي ضربات أسلحة الدمار الشامل، التي زوّدت بها الولايات المتحدة الجيش العراقي وتحقّقت من نوايا أعدائها بأنها سوف تكون عرضة للدمار والإلغاء، أو على الأقل عرضة للاحتواء.

وفي الفترة الثالثة، والتي امتدت من نهاية الثمانينات وحتى بداية القرن الواحد والعشرين، انحصرت السياسة الأمريكيّة في ممارسة الضغوط على الدول النووية، لمنعها من تنفيذ تعهداتها تجاه إيران ومساعدتها في إعادة بناء مفاعلاتها النووية المدمرة، وتطوير مفاعلات جديدة مضافًا إلى تزويد إيران بالوقود النووي وبأجهزة الطرد المركزي.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أخذت دور المنافس للدول النووية زمن الشاه لمنعها من عقد الاتفاقات مع إيران، فإنّ ذلك لم يكن بهدف تعطيل الخيار النووي؛ بل كان يهدف إلى احتكار هذا الجانب المهمّ من المشروع التنموي الإيراني، وتقوية نفوذها في إيران، حيث أرسلت الولايات المتحدة في تشرين الأول عام 1977 ممثل وزير الحكومة الأمريكيّة «سوفي سوبر» للتفاوض مع الشاه بشأن البرنامج النووي الإيراني، وتم الاتفاق على إلغاء كلّ المعاهدات القائمة بين إيران والدول الأخرى، شرط أن تزوّد أمريكا إيران بثمانية مفاعلات نووية وبكلّ ما تحتاجه من وقود نووي وغيره.

2-بداية الضغط الأمريكيّ

إن الدور الذي قامت به أمريكا في فترة التسعينات وإن كان قد تحدد في تعطيل أي اتفاق نووي مع إيران، فهو كان يهدف إلى إلغاء الخيار النووي الإيراني، وتعطيل برنامج إيران النووي أو تجميده بهدف احتوائها وإعادتها إلى بيت الطاعة الأمريكيّة.

فعندما حاولت حكومة «رفسنجاني» عام 1995 إعادة إحياء عقود المفاعلات النووية التي كانت قد عقدت في عهد الشاه وبنائها وتطويرها، ومنها العقد الذي أبرم مع ألمانيا (شركة كرافت ورك) لبناء ثلاثة مفاعلات نووية في «بوشهر» والتي كانت قد نفّذت ٪90 من المفاعل الأول و٪50 من المفاعل الثاني تم تدميرهما خلال الحرب العراقيّة-الإيرانية، ووجهت برفض الشركة إتمام أعمال البناء نتيجة الضغوط الأمريكيّة عليها ودون أن ينفع تدخل إيران مع الحكومة الألمانية لإقناع الشركة باستئناف تنفيذ الاتفاق تحت طائلة إحالة القضية إلى القضاء ودفع مبلغ 5.2 مليار دولار كتعويض.

وعندما حاولت إيران التعاقد مع المركز الوطني الإسباني لصناعة الأجهزة النووية لإكمال بناء مفاعل «بو شهر» تعرّض هذا العقد للإلغاء أيضًا بعد شهرين من توقيعه، وحصل الأمر نفسه مع شركة «أسلودو» الإيطالية عام 1993 وشركة «سكودا بلزن» البلجيكية عام 1993 أيضًا والذي أُلغي بدوره عام 1994، كما أُلغي العقد الذي أبرمته إيران مع بولندا في 18 أذار عام 1994 أي بعد أسبوعين من توقيعه. غير أن الولايات المتحدة لم تتمكن من إقناع روسيا والصين بعدم توقيع اتفاقات بناء المفاعلات النووية الإيرانية وتفعيلها

ودون أن تتوقف ضغوط أمريكا عليها في هذا الشأن وحتى تاريخه[1].

وإذا كان صحيحًا أنّ الولايات المتحدة انشغلت بالحرب على أفغانستان نهاية عام 2001 وبحربها على العراق ربيع عام 2003، إلا أن هاتين الحربين لم تشغلاها عن الموضوع الإيراني، والذي اتخذ اتجاهين متقابلين، فمن جهة استمرّت التهديدات وشنّ الهجمات على المفاعلات النووية، إذا لم توقف إيران برنامجها النووي سواء عبر الطيران الإسرائيلي أم قوّاتها الخاصة، ومن جهة ثانية دفعت الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى تبنّي عملية مراقبة البرنامج النووي لإيران عن طريق الوكالة الدولية للطاقة وكشف النقاب عن مفاعلاتها النووية، كما دفعت مجلس الأمن أيضًا لاتخاذ قرارات عقابية ضدّ إيران وتشديد الحصار عليها وإخضاعها للنفوذ الأمريكيّ الاحتوائي.

إذًا، مع بداية القرن الحالي، وتحديدًا ابتداءً من العام 2001، أخذت المواجهة الأمريكيّة-الإيرانية بعدًا تصادميًّا حقيقيًّا، بمعنى عدم التوقف عند حدود العقوبات الدولية والضغوط على الدول النووية لوقف تعاونها مع إيران؛ بل الانتقال إلى مرحلة التهديد بالهجمات العسكرية من جانب الولايات المتحدة ومعها إسرائيل، ورسم السيناريوهات التهويلية، وإجراء المناورات العسكرية في الخليج عبر عمليات حربية تكتيكية تحاكي الحرب الحقيقية.

وظهرت في هذه الفترة أيضًا خلافات عميقة بين الولايات المتحدة والأوروبيين، وخلافات أخرى بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، فقد عارضت هذه الدول، وعلى الرّغم من اتفاقها مع الولايات المتحدة على ضرورة تجميد برنامج إيران النووي أو إلغائه، اتخاذ أيّ خطوات زجرية ضدّ إيران، وأحيانًا عقوبات دولية قاسية ثم الموافقة على بعض العقوبات. كما

---

(1) مفكرة الإسلام السعودية، الأحد 14/ 1/ 2007.

عارضت هذه الدول إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بهدف استصدار قرار دولي قمعي ضدها، مكتفية بتكليف الوكالة الدولية للطاقة النووية تفتيش المفاعلات النووية الإيرانية والتحقق من صحة الادعاءات التي تطلقها الولايات المتحدة من أن إيران تخصّب اليورانيوم، وتنتج المياه الثقيلة بهدف إنتاج السلاح النووي.

وعليه، فإنّ الولايات المتحدة تكون قد وضعت نفسها أمام خيارين يتسابقان زمانيًّا وفي القوة، فمن جهة تضع مع حليفتها إسرائيل الخطط العسكرية والتحضيرات العملانية وتواصل تسليح الجيش الإسرائيلي بأحدث الأسلحة وأكثرها نجاعة لضرب إيران واستحضار أكبر السفن والبوارج البحرية العسكرية وأكثرها تطورًا، والتفاوض مع الدول المجاورة لإيران لتقديم تسهيلات لطائراتها التي ستهاجم إيران.

ومن جهة ثانية، تعمل على خط الشرعية الدولية ووكالة الطاقة لاستصدار القرارات الاتهامية والقيام بحملات تفتيشية، كما إنّها تنزل عند رغبة الدول الأوروبية وروسيا والصين في إفساح المجال أمام الدبلوماسية الدولية من أجل إقناع إيران بعدم إنتاج السلاح النووي، وإبقاء برنامجها النووي ضمن الأهداف السلمية لإنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها في المجالات الإنسانية.

فبعد الحادي عشر من أيلول عام 2001 رفعت إدارة بوش شعارات «دول محور الشر» و«الدول المارقة» و«الدول الإرهابية» بهدف إقناع العالم والشعب الأمريكيّ بضرورة الوقوف معها ومحاربة هذه الدول حيث انتقلت أمريكا من استراتيجية منع انتشار التكنولوجيا النووية التي اتبعتها خلال عقدي الثمانينات والتسعينات إلى استراتيجية التركيز على هوية الدول الراغبة في امتلاك أسلحة الدمار الشامل، أي أن قضية الانتشار النووي لم تعد قضية تكنولوجيا نوويّة

وأسلحة؛ بل قضية أنظمة دول وهويتها السياسية والإيديولوجية(1).

وفي حملتها الانتخابية في العام 2000، رفعت إدارة «بوش» ادعاءات عدة ضد إيران، وعملت على تبنيها في ما بعد وتحديدًا في خطاب الرئيس «بوش» في كانون الثاني عام 2002، وقد تمحورت هذه الادعاءات حول اتهام إيران بأنها ترعى الإرهاب الدولي، وتتبوأ مهام تحريض التنظيمات الإسلامية في العالم كلّه للثورة في وجه الغرب، وتتبنّى سياسة تدمير إسرائيل وإلغائها عن الخارطة، وبالتالي تعارض أي عملية سلمية معها، كما إنّ إيران تعمل على تقويض حقوق الإنسان من ضمن سياسة عنصرية فاشية، وتحديدًا تجاه اليهود والسنّة، وهي تسعى أخيرًا لامتلاك القنبلة النووية وأسلحة الدمار الشامل(2).

ويبدو أن الولايات المتحدة كانت تتجه اعتبارًا من العام 2002 إلى اعتماد سياسة متشدّدة ضدّ الدول التي تعتبرها معادية لها في المنطقة أو التي صنفتها ضمن لائحة الدول الداعمة للإرهاب ولائحة الدول المارقة أو «محور الشر»، وهذا التصنيف مستتبع ضرورة اعتماد القوة معها لضرب بنيتها السياسية عبر احتلالها أو توجيه ضربات استباقية لها. ومن هذا المنطلق، كانت الولايات المتحدة ترفض المنطق الدبلوماسي في التعاطي مع هذه الدول أي منطق الحوار، والذي كانت كلّ من روسيا والصين وبعض الدول الأوروبية تطالب به، كما إنّها لم تكن راضية عن طريقة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأسلوبها البطيء في العمل إلى حدّ بعيد؛ بل إنها كانت تلح على الوكالة لاتخاذ قرار يقضي بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن، كما إنّها وإن كانت تشجع على فرض عقوبات اقتصادية على إيران، فإنّها كانت مقتنعة بعدم جدوى هذه

---

(1) Georges Perkopich, **Bush's Nuclear Revolution**, p6 - 7.

(2) Robert Kahan and Weliam cristol, **Present Dagers**, p162 - 163.

السياسة أيضًا بسبب قدرة إيران على تجاوزها والالتفاف عليها.

ذلك كلّه دفع بالولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات انفرادية عبر حشد أساطيلها في مياه الخليج وتحصين قواعدها في دول الخليج، وتزويدها بمراكز الصواريخ المتنوعة والغواصات النووية والبوارج الضخمة وحتى حاملات الطائرات المزودة بصواريخ «كروز البالستنية» وغيرها؛ الأمر الذي يوحي أن أمريكا غير مهتمة بالعمل الدبلوماسي، وسياسة التهدئة وهي استمرت بسياسة التصعيد والتهديد بشكل متواصل طوال الفترة ما بين 2002 و2005.

ومنذ إنشائها ومباشرتها لجداول الأعمال التوسعية والاستعمارية وتوسيع النفوذ على المستويين العالمي والشمولي، كانت الولايات المتحدة تضع الخطط والاستراتيجيات ثم تبحث عن التبريرات المناسبة لكلّ توجه بهدف إقناع الرأي العام الداخلي أولًا، والدول الحليفة والصديقة ثانيًا. على أن من بين تلك التبريرات شعارات تكثر من استعمالها وتكرارها في أكثر الأزمات الدولية حدّة، ومنها «شعار الديموقراطية»، فهي حين تحارب باسم هذه الأخلاقية الأكثر التصاقًا بالمشاعر الإنسانية، فإنّها بذلك تكون قد اختارت الشعار الذي يصلح لكلّ زمن وكلّ وضع.

ونظرًا إلى ضبابية هذا الشعار وسعة تفسيراته، فإنّ أيّ ديمقراطية في الدول المعادية للولايات المتحدة هي ديمقراطية قمعية برأيها وغير شفافة. وفي مطلق الأحوال، فإنّ الديمقراطية المعتمدة في إيران والتي تجري وفق النظم والأطر والمعايير الدولية المعتمدة والمطبقة حتى في أكثر الدول الغربية عراقة هي في رأي الولايات المتحدة غير شفافة ومعلبة ومسبوقة النتائج، إلى درجة يصعب معها تفهّم أيّ ديمقراطية ترضي الولايات المتحدة، في الوقت الذي تنسى فيه الولايات المتحدة حملات التشكيك التي شابت أكثر من انتخابات

رئاسية أمريكيّة، والمطالبة بإعادة فرز الأصوات لما يشوب هذه الانتخابات من عدم صدقية وشفافية. وحين تعتمد الولايات المتحدة آلية التبريرات، فإنّ ذلك يشير إلى عدم الصدقية في الهدف، وأن ما يعلن هو خير ما يبطن بما يحتمل ذلك من تضليل للرأي العام في ظلّ الضغوطات الإعلامية المعتمدة على الخدع البصرية والسمعية.

وعليه، فحين وجدت الولايات المتحدة أنّ دول العالم لا تؤازرها في توجهها لضرب إيران واستخدام القوة ضدها، وفي ضوء التصميم الإيراني على المقاومة والصمود والاستعداد للتضحية بالروح لحماية إيران والثورة، وعدم استعداد دول الخليج للتضحية بمكتسباتها الاقتصادية وسلامة أراضيها واستقرارها، لخدمة الأهداف الأمريكيّة، تراجعت عن موقفها التهديدي وفوّضت الأمر إلى حليفتها إسرائيل التي استمرّت بالدعوة إلى ضرب إيران وإعطائها الإذن بذلك من قبل الإدارة الأمريكيّة. إذن، وابتداء من العام 2005 انتقلت الولايات المتحدة إلى الدعوة لإفساح المجال أمام الدبلوماسية كي تؤدّي دورها في تسوية مسألة الخيار النووي الإيراني.

لقد سبق أن أوضحنا أعلاه أنّ الولايات المتحدة لا تعوزها التبريرات ولا الحجج كي تخفي أهدافها الحقيقية، إنما تعمل لكي تؤمّن لكلّ مسألة دولية «لبوسها»، فهي حين وجدت أن الخيار العسكري ليس جاهزًا بعد ولا تأمن نتائجه أفسحت المجال للدبلوماسية التي طالبتها بها دول العالم، وانتقلت من ثم إلى مرحلة تغيير الشعار دون أن تغير الأهداف الحقيقية. فأصبحت المسألة مسألة نظام وتوجهات، بمعنى أن الخيارات السياسية والإيديولوجية التي يفرضها اليوم النظام السّلمي العالمي يجب أن يتوجه إلى مسألة الديمقراطية التي تكفل السلام والأمن بين الدول[1].

---

(1) Condoleezza Rice, Washington past, 10 December 2005.

كان هذا ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الأمريكيّة «كونداليزا رايس» ليلاقيها الرئيس الأمريكيّ «جورج بوش» فيعلن أن من مستخرجات الديمقراطية ومتوالياتها تأتي فضيلة «الشفافية» التي نجدها في الدول الديمقراطية فقط، وليس في الدول الأخرى التي تتصف بالغموض، ومنها إيران، ليستطرد فيقول متوعدًا أنه لن يسمح للدولة غير الديمقراطية وراعية الإرهاب وغير الواضحة بأن يكون لديها خيارٌ نووي ينتج أسلحة نوويّة فيتعرض العالم للخطر[1].

إن اتهام إيران بالدولة المارقة وإحدى دول «محور الشر»، يستتبع اتهامها بالدولة المعادية للديمقراطية وانعدام الشفافية والمصداقية، ذلك أنه حين يتم وصف دولة ما بأنها دولة مارقة فلن تنتظر تلك الدولة ثناءً من أمريكا ولو في أدنى المسلمات وأوضحها شفافية. إلى درجة أن الولايات المتحدة كانت تشكك بتقارير الوكالة الدولية للطاقة، حين كانت تتحدث هذه التقارير عن تعاون إيراني معها وأنها لم تكتشف ما يدل على أن إيران تنوي إنتاج السلاح النووي، وأن برنامجها النووي هو سلمي، في ما يوحي بأن ما تقرر بشأن إيران هو نهائي ولا يقبل أو يتحمل الرهان على عكسه حتى لا تختلّ إحدى القواعد التي بنيت عليها أهداف أمريكا فيهوي البناء كلّه.

فإيران مشكلتها الأساسية هي أنها تحدّث الهيمنة الأمريكيّة على الشرق الأوسط والخليج العربي لا أكثر ولا أقل. فالديمقراطية والشفافية والخيار النووي وزعزعة الاستقرار وتهديد السلم العالمي كلّها شعارات وعيارات أطلقتها الولايات المتحدة للاستهلاك المحلي والعالمي وتهدف إلى التأثير على الرأي العام كما يراد بها باطل، والحقيقة التي تخشاها أمريكا هي أن تصبح

(1) www. White house. Gov, 26 January 2006.

إيران قوة إقليمية تشاركها أو تنافسها على النفوذ في الشرق الأوسط عن طريق تصدير الثورة أولًا والتأثير في الجماعات التي تملك طموحات إيران نفسها، وتؤمن بالمبادىء نفسها وبامتلاك القوة العسكرية التي تؤهلها للدخول في لعبة التوازن الاستراتيجي، ومنها الخيار النووي، بعد أن تصبح في مرحلة الاكتفاء الذاتي، ثم مصدرة لجميع أنواع الأسلحة بما يهدّد وجود إسرائيل واستقرارها.

وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكيّة -كونداليزا رايس- عن حقيقة هذه المخاوف، عندما أعلنت أمام الكونغرس الأمريكيّ بتاريخ 14 شباط 2006 أن دول العالم كلّها تمانع أن تصبح إيران مهيمنة على الشرق الأوسط في ظلّ امتلاكها التكنولوجيا النووية «كما إنّها تناقض سياستنا وإلى أقصى الحدود ورؤيتنا للشرق الأوسط وسياستنا في هذا الاتجاه»[1].

إذًا، القضية برمتها قضية من يقول «لا للولايات المتحدة، وليس من يملك التكنولوجيا النووية. قضية «قوة وإرادة» تحاول منعها من تحقيق طموحاتها في بناء الشرق الأوسط الذي يرضخ لنفوذها ويعمل على طاعتها، ويسهل نموّ دولة إسرائيل ووجوده، وإلا فلماذا لا تتعامل الولايات المتحدة مع القوتين النوويتين «إسرائيل وباكستان» بالأسلوب نفسه، إذا كانت فعلًا حريصة على السلم والاستقرار العالمين؟

وإذا كانت الإدارة الأمريكيّة تعمل وتنشط من خلال دوافع إيديولوجية إيمانية محافظة ومتزنة (المحافظون الجدد) ألا يمكن عندها وصف مهاجمتها لإيران الإسلامية بأنه صراع إيديولوجيات ورؤى ومبادىء إيمانية؟

ألا يمكن وصف تغيير الولايات المتحدة لأهدافها، بعد عجزها عن اعتماد الخيار العسكري، والتحول نحو ضرب النظام فقط والفصل بينه وبين الشعب

(1) International Herald Tribune, 162006/2/.

الإيراني، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه زمن الشاه؟

ألا يمكن وصف ذلك بأنه سعي أمريكيّ مدفوع بضغوط إسرائيلية قوامها هدف يفتقر للمنطق وتشوبه السذاجة، اذا لم نقل الغباء، والخداع الإسرائيلي، وبأن إيران تسعى لاستبدال النموذج الأمريكيّ المفضل في المنطقة، بالنموذج الإيراني الإسلامي الثوري؟

فقد عبر «بوش» عن أفكاره هذه في خطابه الذي ألقاه أمام الكونغرس الأمريكيّ بتاريخ شباط 2006 عن حال الاتحاد بالقول إن رجال الدين في إيران يضطهدون الشعب الإيراني، ويعزلونه عن العالم بحيث تحوّل إلى أمة أسيرة بيد تلك النخبة من المتدينين المتعصبين، ولذلك يتوجب علينا أن نميّز بين الشعب والنظام في إيران في مسعانا لمحاربة الظلم والاستعباد في العالم[1].

ولم يكن كلام «بوش» أمام الكونغرس مجرد خطاب يشرح فيه واقع السياسة الشرق أوسطية فحسب؛ بل كان خطابه تعبيرًا عن سياسة جديدة وإعلانًا عن مخطط تمّ الإعداد له في دوائر المخابرات المركزية الأمريكيّة، يقضي بإنشاء قسم خاص في وزارة الخارجية الأمريكيّة يبثّ الدعاية التي تروّج للديمقراطية في إيران، وتحرض قادة المعارضة على التظاهر والعصيان في وجه رجال الدين المتشددين، وذلك عن طريق إنشاء إذاعة خاصة في هذا المجال للتأثير في الرأي العام الإيراني، وإطلاق المزاعم والاتهامات في وجه الحكومة، واتهامها بالفساد وإرجاع إيران إلى عهود سابقة من التسلط، كما تحدثت الإدارة الأمريكيّة عن تقديم المنح الدراسية للشباب الإيراني للتخصص في أمريكا وإشباعه بالتقاليد وطريقة العيش الأمريكيّة، ليصبح مروّجًا للنموذج الأمريكيّ عند عودته إلى إيران بهدف زعزعة الثقة بحكومته، وقد رصدت الحكومة الأمريكيّة ميزانية خاصة لهذا البرنامج وصلت قيمتها إلى 75 مليون دولار سنويًا.

(1) www.whitehouse.org/31 January 2006.

3ـ حقيقة الحراك الأمريكيّ

من خلال ما تقدم، فإنّه بالإمكان وصف الحراك الأمريكيّ بالتذبذب والمراوحة بين خيارات عدة نظرًا إلى التناقض الذي يشوب الإدارة الأمريكيّة والضغوطات الداخلية والخارجية والتي يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

1ـ انقسام أركان الإدارة الأمريكيّة بين جناحين: الصقور والحمائم، والذي جعل القرار الأمريكيّ أمام خيارين: إما التشدد في معالجة المسألة النووية الإيرانية على القيام بضربات عسكرية متنوعة تهدف إلى تدمير المفاعلات النووية الإيرانية، وإرجاع إيران إلى عصر الظلمة بعد تدمير جميع مرافقها الإنتاجية الكبرى. وإما اعتماد الطريق الدبلوماسي عبر الحوار مع إيران وإقناعها باعتماد الخيار النووي السلمي، والسماح برقابة دولية دائمة له، وفي حال الرفض فإنّ سياسة العقوبات والحصار الاقتصادي تصبح ضرورية وناجحة أكثر، وهذا يفترض عدم اللجوء إلى القوة العسكرية لاستحالة التحكم بنتائجها.

2ـ وقوع السياسة الأمريكيّة تحت التأثير العربي الصهيوني، الذي يطالب الإدارة الأمريكيّة بتوجيه ضربات جوية وصاروخية لإيران بهدف القضاء على خيارها النووي، واستبعاد الخيار الدبلوماسي باعتباره يفسّر ضعفًا من جانب الدول الغربية، ويؤدي إلى تمادي إيران في برنامجها وبالتالي العودة إلى تطبيق سياسة الحرب الاستباقية، وقبل تحوّل إيران إلى دولة تتجه للسلاح النووي وهو ما يهدد بقاء إسرائيل والنفوذ الأمريكيّ في الشرق الأوسط.

3ـ ضغوطات الدول الأوروبية وروسيا والصين لاعتماد الخيار الدبلوماسي والاكتفاء ببعض العقوبات التي لا تطال لقمة عيش الشعب الإيراني، بمعنى تقديم الخيار الدبلوماسي على الخيار العسكري.

4- ضغوطات دول الخليج العربي وتفضيلها سياسة الانفتاح على إيران، وتشجيع الحوار معها لتجنب اندلاع أيّ حرب في الخليج لأنه يصعب تقدير نتائجها، ومدى توسعها، ما سيعرّض اقتصادات هذه الدول وسلامة أراضيها لـلأضرار، وكما إنّه لا يمكن التنبؤ بـردّات فعل الفئات الشعبية التي تعارض اندلاع هذه الحرب أو ضرب إيران، والتي قد تمتد لتزعزع أنظمة الحكم القائمة، ما سيؤدّي إلى إحراجها، وعدم تمكنها من حماية التسهيلات التي تقدمها للجيوش الغربية في أراضيها وتبريرها.

5- ضغوطات الشركات الأجنبية الكبرى منها وعابرات القارات، والتي تهيمن على الاقتصاد العالمي، وخشيتها من ردّات فعل إيران، والإجراءات التي قد تتخذها بتهديد الملاحة في مياه الخليج، والتأثير على إمدادات النفط للسوق الدولية وإرباك منظمة «أوبيك» وزعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي، وهو ما قد يجعل من الصعب على معظم دول العالم الصمود في وجه الفوضى الاقتصادية العالمية التي قد تنتج من أيّ عملية عسكرية، ومهما كان حجمها.

6- تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتي جاءت خالية من أيّ إشارة إلى إمكانية وجود سلاح نووي لدى إيران أو تطوير خيارها النووي وبلوغه مرحلة إنتاج سلاح كهذا، حيث انحصرت هذه التقارير ضمن أطر البرنامج السلمي للطاقة النووية، ومطالبة إيران بالمزيد من الشفافية في برنامجها، والكشف عن جميع المواقع النووية لديها، مضافًا إلى مطالبتها الدائمة بمراعاة بند البروتوكول الملحق بمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي، والتوقيع عليه، والذي يقضي

باتخاذ إجراءات السلامة والحيطة والحذر، وكافة التدابير التي تحول دون انتشار الإشعاع النووي وتسرّبه.

7- تبدل الإدارات الأميركية بسبب الانتخابات الرئاسية وتحاشي أيّ إدارة تحمّل تبعات فشل سياسة الإدارة التي سبقتها، وفي الوقت نفسه وقوع أيّ إدارة تحت ضغوطات الناخب الأمريكيّ واضطرارها لتضمين برامجها الانتخابية الشعارات والاستراتيجيات والخطوات التي لا تؤثر سلبًا على نتائج هذه الانتخابات.

تتضافر هذه المتغيّرات وتتداخل في ما بينها بشكل ديناميكي وفاعل لتشكل خيارات متناقضة أحيانًا ومتداخلة أحيانًا أخرى تنتج قرارات زئبقية ومائعة يستحيل تشكلها أو القبض عليها، نظرًا إلى الطبيعة الموحلة والرمال المتحركة التي يقف صناع القرار الأمريكيّ عليها، والتي تشكل نقطة ارتكاز الحراك الأمريكيّ وموطىء قدمه اللاحق، والمثل الأفغاني وبعده العراقي ليسا بعيدين كثيرًا عن احتمالات مآل الأمور في الحالة الإيرانية. وعليه، فقد تراوحت الاستراتيجيات الأمريكيّة بين متغيرات عدة تمايزت في تداخلها واستبدالاتها وتناقض خياراتها وضبابية منتهاها واستحلالاتها بين أهلية وبديلة تعيينية وخلبية لترسم للدور الأمريكيّ شأن برنامج إيران النووي احتمالات تفاضلية عدة أساسها الموازنة بين إيجابية كلّ منها وسلبيّاته المحتملة.

فمنذ انتصار الثورة عام 1979 بدأت الولايات المتّحدة سياستها الإرباكية لتوجهات إيران الثوروية والمستحدثة، سيما وأنها قد أخرجت قسرًا من إيران وبشكل مذلّ يوم احتجزت 50 رهينة أمريكيّة في سفارتهم في طهران ولمدة 444 ولم تتأخر معها الولايات المتحدة من إظهار التهديد حينًا والاستجداء أحيانًا أخرى، والقيام بمغامرات فاشلة لتحريرهم، وفي الوقت نفسه أقدمت

على مصادرة الأموال الإيرانية المودعة في بنوكها مضافًا إلى مصادرة المليارات الإيرانية الثمانية والتي كانت قد رصدت لتغطية نفقات بناء مفاعلات «بو شهر» النووية. كما أقدمت الولايات المتحدة على منع تصدير العتاد العسكري وقطع الغيار للجيش الإيراني، والضغط على الدول الغربية (فسخ عقودها التي أبرمتها مع إيران من أجل بناء المفاعلات النووية).

8- ولم تبخل الولايات المتّحدة في بذل المزيد من الضغوطات على كلّ من روسيا والصين وحثهما على عدم تقديم أيّ مساعدات فنية وتجهيزيّة، وحرمان إيران فرصة تطوير برنامجها النووي. واستمرت هذه السياسة العقابية حتى تاريخه، حيث استفادت الإدارة الأمريكيّة من فرصة تأثيرها ونفوذها في مجلس الأمن، وتقديم تنازلات للدول النووية مقابل موافقتها على السياسة العقابية هذه.

وبسبب قدرات إيران الاقتصادية ووصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات، وإصرار الشعب الإيراني وصموده ووقوفه إلى جانب قيادته وامتلاك إيران العديد من الصداقات والعلاقات الدولية، تمكنت هذه الأخيرة من الوقوف في وجه الإجراءات الأمريكيّة وإضعاف مفعولها، وإظهارها على أنها بلا جدوى، وتأتي من باب ذرّ الرماد في العيون. وقد توهمت الولايات المتحدة أنها تستطيع بإجراءاتها هذه عرقلة البرنامج النووي الإيراني، ومسيرة التطوير التي بدأتها إيران ودفعها من ثمّ إلى الاستسلام والتخلي عن أوراقها التفاوضية، والتراجع بالتالي عن مواقفها المتصلبة.

وفي المقابل، وضعت الإدارة الأمريكيّة -وخلال فترات حكم «ريغان كلينتون» وبينهما حكم «بوش الأب»- سيناريوهات ردعية عدة، تمحورت جميعها حول فرض العقوبات والضغوط الدبلوماسية، ذلك أن الولايات

المتحدة كانت منشغلة بحربي الخليج الأولى والثانية وباتخاذ الإجراءات العسكرية والسياسية التي تسمح ببناء القواعد العسكرية وحشد الأساطيل وتمتين النفوذ الأمريكيّ في مياه الخليج، بهدف محاصرة إيران عسكريًّا وإرباكها.

ولم تكن إيران وحدها المستهدفة بهذه الإجراءات؛ بل إن الولايات كانت مشغولة بالإجراءات المتخذة بحق العراق بعد فرض العقوبات الصارمة عليه، إلى درجة الاختناق وبلوغ الأمر مرحلة حرمان العراقيين من لقمة العيش وحبة الدواء، وهي إجراءات تهدف من وراءها الولايات المتحدة إلى تأليب العراقيين على قيادتهم وإيصالهم إلى وضع معيشي واقتصادي انهياري، يصبحون معه في وضع يدفعهم إلى قبول أيّ إجراءات عسكرية أمريكيّة احتلالية أو تقييدية تؤثر في صنع القرار أو تصادره. والسياسة نفسها حاولت، ولم تزل الولايات المتحدة، تطبيقها في المسألة الإيرانيّة.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت نوعًا ما في إرباك الداخل العراقي وضعضعة دفاعاته وأسباب صموده، فإنّ الأمر كان مشكوكًا فيه في الحالة الإيرانية وهو ما أخّر أو جعل مستيحلًا أمر تحقيقه، نظرًا إلى الاختلافات في التركيبة الاجتماعية وظروف الحكم وعلاقة الشعب بقيادته وأسباب هذه العلاقات والدولة التي نسجتها إيران مع دول عدة والتجارب والخبرات التي شكلت الذاكرة الإيرانية، وطريقة تفكيرهم وإيمانهم، وقيم الثورة التي وجدت في المثل الإيراني أسمى حالات تطبيقها وديناميتها.

وبصورة عامة، فقد وصفت سياسة الولايات المتحدة هذه تجاه إيران والعراق بسياسة الاحتواء المزدوج نظرًا إلى التشابه بين الأهداف والشعارات التي صاغتها بشأنهما، وإذا كانت الظروف والأوضاع تختلف بين هاتين الدولتين، فإنّ الأهداف والدوافع هي ذاتها بالنسبة إليهما، وكذلك الشعارات

والاتجاهات، فالعراق متهم بأنّه يمتلك أسلحة الدمار الشامل ويهدد السلم والأمن الإقليميين، ويشكل خطرًا على دول المنطقة. وإيران تملك برنامجًا نوويًا يهدد دول المنطقة والسلم العالمي، ولذا كانت كلّ من الدولتين هدفًا لرقابة الوكالة الدولية للطاقة، وهو إجراء يهدف إلى جانب العقوبات الاقتصادية، وقف برامج الدولتين التسلحية في حدودها القائمة، وكذلك برنامج إيران النووي وعدم إتاحة الفرصة أمامه كي يتطور وينمو، ويتحوّل بمعنى: إبقاؤه ضمن حدود المستوى الذي وصل اليه، ولجم تقدمه بفعل عاملي الرقابة الدولية والحضارة الاقتصادية والسياسية المفروضة من قبل الدول النووية.

وفي جانب آخر، وحيث شهدت الإدارة الأمريكيّة تحوّلًا جذريًا في الإيديولوجية والأهداف والأدوات مع مجيء إدارة «بوش» الابن، أخذت السياسة الأمريكيّة طابعًا محافظًا صارمًا ونزعة تعصبية تقوم على أسس لاهوتية متزمّتة دوافعها صراع الحضارات والإيديولوجيات والعداء للتوجهات الدينية المناقضة. وجاءت أحداث 11 أيلول 2001 لتعزز تعمق النزعة الدينية للإدارة الأمريكيّة، وليصبح العالم وفق منطق إدارة «بوش» «إما معنا أو ضدنا»، فترسّخت الاستراتيجيات التي تنزع الشك عن حقيقة الأهداف الأمريكيّة وتؤكد صحة التحليلات والأوصاف التي رشقت بها أهداف الإمبراطورية الأمريكيّة منذ نشأتها (سبقت الإشارة إليها في مباحث سابقة) ولأربعة قرون خلت، فإذا بهذه الأهداف تعيد إنتاج نفسها في قوالب جاهزة من العصبية والأصولية والسلفية الأمريكيّة المتزمتة.

وعليه، فقد صاغت إدارة «بوش» مفاهيم الحروب الاستباقية والوقائية واستراتيجياتها، واعتمدت كلّ الوسائل والأساليب التي تقوّض الإرهاب وتستأصله، دون الأخذ بالاعتبار عدد الضحايا وأنواع الأسلحة وكمياتها

وأحجامها ودرجة تدميرها، ولا يمنع منها ما يستبيح الأخلاق وكرامة الإنسان وحريته وحقوقه ضمن إطار «الإرهاب المشروع»، وكانت كذلك شعارات «محور الشر» والدول المارقة «والآوية للإرهاب والداعمة له». وعلى هذا الأساس، احتلت أفغانستان وبعدها العراق وربما تتجرّأ حتى على ضرب إيران واحتلالها إذا تمكنت.

وهكذا، وبعد أن فرغت إدارة «بوش» من احتلال العراق، حوّلت أهدافها باتجاه إيران متخذة من برنامجها النووي ذريعة للتصويب باتجاهها وبشكل متصاعد، وذلك عبر التهديد بالتدمير وإرجاع إيران إلى عصر التخلف، إذا لم توقف برنامجها النووي وتعمل على تفكيك مفاعلاتها النووية.

وفي الوقت نفسه، أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مهمة تغيير النظام، وبأي شكل وبأي ثمن، معتبرة أن النظام هو السبب في تأجيج روح العداء ضدّ أمريكا والغرب، وأن هذا النظام يعمل على إنتاج السلاح النووي بهدف تدمير دول المنطقة أو ابتزازها مع إمكانية أن يصل هذا السلاح إلى أيدي القوة الإرهابية، والتي سوف تعمل على تدمير أمريكا عندما تمتلك القنبلة النووية، ولذا علينا تدمير جذور الإرهاب بتدمير البرنامج النووي الإيراني. ولم يكن «بوش» بحاجة لتشجيع إسرائيل ودعمها والتي تجمعها بإدارته أهداف العداء للإسلام وللتوجه العربي ولكلّ ما يقف في وجه مشاريعها التوسعية. وهكذا، فإنّ ضرب إيران عسكريًّا يعني في الأساس إنهاء برنامجها النووي.

إن ضرب إيران عسكريًّا معناه القضاء على النظام واجتثاث جذوره ولو تطور الأمر إلى احتلال الجمهورية الإسلامية، وذلك على الطريقة العراقيّة، وهذا يفترض تأليب الشعب ضدّ قادته عن طريق تجويعه وضرب لقمة عيشه، وتصوير الأمر على أنه من نتاج سياسة قادة إيران التهويلية. وإلى جانب هذه

الخطوات كانت الولايات المتحدة تتخذ من الوكالة الدولية للطاقة غطاء أو وسيلة شرعية، ومنتظرة أن تكون تقاريرها مقدّمة لشتى أنواع الخطط العسكرية والتي تراها الولايات المتحدة طريقها السليم لاسترجاع إيران والإمساك بها من جديد، ثم سلبها خيراتها.

إنّ تعدّد الخيارات هذه يعني عدم الاستكانة لنتائج أي منها على الرّغم من تشابهها في الأهداف وليس في النتائج والتداعيات والتعيينات، وهذا سرّ تجاذبها وتضاربها في الغالب، وهنا تطرح إمكانية وصول الدور الأمريكيّ إلى نقطة تجد فيها الولايات المتحدة نفسها وسط متاهة يعرف أولها لكن لا تدرك سبل الخروج منها. ومن حمأة هذه التجاذبات وتعدّد خياراتها هل تجد الولايات المتحدة نفسها مدفوعة لقبول إيران كما هي والتعامل معها كدولة مستقلة ذات سيادة وقوة إقليمية فاعلة في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، ويصبح الدور الإيراني واقعًا لا يمكن تجاهله أو القفز فوقه. فحين تتعدد الرهانات وتتراجع قيمتها وتكثر الأوراق في يد لاعب واحد، ويطول زمن الانتظار فمعنى ذلك أن فرص الربح قليلة في ظلّ تلبد أجواء المحيط بالغيوم الدكناء وتناقص أعداد اللاعبين أو تخلّفهم عن اللعب.

المطلب الثالث: الدور الأوروبي والروسي والصيني

1- الدور الأوروبي

حين تتحرك أوروبا في اتجاه إيران أو تنشغل في مسألة إيرانية معينة، فهي تتعرف على طريقة «أم الصبي» أو بأسلوب العاشق الذي يبقى على حبه الأوّل، مهما تناوبت على عواطفه أهواء وأهواء، فقبل أوروبا لم يكن لأمريكا وجود في إيران، حتى «وإن تسللت إليها، فقد كان ذلك خفية عن أوروبا أو مزاحمة لها واستغلالًا لخلاف مع الحكم. على أن الوجود الأكثر تغلغلًا حصل بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن تمكنت بريطانيا وفرنسا، فكان التمكن الأمريكيّ والانقضاض على إيران تنفيذًا لسياسة «آيزنهاور» بملء الفراغ.

ولقد خبرت أوروبا عن كثب معنى أن يكون لها موطىء قدم في منطقة الشرق الأوسط، والتمتع بنفط إيران والغوص في مياه الخليج الدافئة». كما إنّ طمع أوروبا كانت نتائجه الغزوات لاستلاب خيرات الشعوب المستعمرة والتربع فوق اقتصادها، وأول الجاثمين فوق تراب إيران منذ أن بدأ العصر الاستعماري الحديث، فهيمنت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا على دول الشرق الأوسط بما فيها إيران ودول الخليج النفطية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ليتحول بعدها الوجود الأمريكيّ في إيران من حضور خجول إلى تواجد فاعل وقابض على كلّ شيء تحت شعار ملء «الفراغ».

ومع ذلك كلّه، وعلى الرغم من الإنهاك الذي أصاب دول أوروبا بفعل الحرب، بقيت أعينها شاخصة اتجاه الخليج، فهي تعرف قيمة تلك المنطقة مثلما تعرف قيمة الوقود فيها والتنافس على خيراتها وموقعها، فالعلاقات الدولية في النهاية هي علاقات مصالح بمجمل تشعباتها الاقتصادية والسياسة والعسكرية والإثنية. وعليه فحين تبادر أوروبا إلى حراك ما في

الشرق الأوسط فمعنى ذلك أنه عليك البحث عن مصلحتها في ثنايا هذه التشابكات وتقاطعاتها المرتقبة.

وفي المسألة الإيرانية، فإنّ أوروبا لم تتلكأ في اقتناص أيّ فرصة تعيد لها حضورها المسلوب في الخليج، وتقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة في إبرام الاتفاقات التي تدخلها في صلب المشاريع التنموية الإيرانية، ومنها البرنامج النووي، الأمر الذي دفعها للدخول في خضم المنافسات الضارية التي قادتها أمريكا في سبيل إبعاد كلّ دخيل عن مجالها الذي أحاطت به برنامج إيران النووي، وإن سجلت بعض الخروقات من قبل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا، حتى إذا اندلعت الثورة الإسلامية عام 1979 وما تلاها من حرب إيرانية-عراقيّة ذهبت تلك العقود أدراج الرياح مع رحيل موقعيها أو بفعل ضغوطات الولايات المتحدة وتهديداتها، بهدف منع إيران من تطوير الخيار النووي أو امتلاكه.

وهنا تكمن المفارقة فقبل اندلاع الثورة كانت الولايات المتحدة تضغط لمنع الدول الأوروبية من ولوج ميدان برنامج إيران النووي بدافع احتكاري تنافسي، وكي تتفرد هي وحدها بجني المشاريع التنموية الناتجة من التعهدات والاتفاقات البنائية والتجهيزات التشغيلية، للمفاعلات النووية الإيرانية، وبعد اندلاع الثورة وتحول إيران إلى الجهة المعادية لأمريكا استأنفت الولايات المتحدة ضغوطاتها على الدول الأوروبية لمنعها من تقديم المساعدات الفنية والتطويرية للبرنامج النووي الإيراني، ولكن هذه المرة كان الهدف الأمريكيّ مناقضًا كليًّا، ففي الحالة الأولى كان الهدف إحيائي وتنموي للبرنامج، أما في الحالة الثانية فقد كان الهدف لجم البرنامج النووي الإيراني أو إقفاله وفي حالة الحرب العراقيّة-الإيرانية شجعت على تدميره. وهذا الهدف استمرّ بعد ذلك وما زال قائمًا حتى تاريخه.

هذا على مستوى الديباجة التوضيحية للدور الأوروبي الانفعالي في مقاربته العلائقية بالواقع الإيراني. أما على مستوى التوصيف الإجرائي لطبيعة الدور الأوروبي في مسألة الخيار النووي الإيراني وفق مساراته المتداولة والدينامية، فإنّ هذا بدأ يشهد أول انبعاثاته في العام 1992، والذي بقي يتراوح ضمن أطر التبادل النقدي للإجراءات والمواقف والأهداف التي بقيت عليها إيران في خطواتها التنموية لبرنامجها النووي، وما تقابل به إيران النقد الأوروبي لهذا البرنامج عن خيارها هذا، والذي يدخل ضمن سيادة الدولة وحقوق شعبها وتطوير قدراته. في الوقت الذي أخذت فيه الأوضاع في منطقة الخليج طابعًا دراماتيكيًا عنفيًا، وكان من الطبيعي أن يطال المشهد الإيراني في الكثير من تداعيات هذه المستجدات، والتي ستطاول حكمًا برنامج إيران النووي المتنازع عليه ومحور التجاذبات الإيرانية-الدولية.

وبقيت المسألة النووية الإيرانية في دائرة تجاذب المواقف والتساؤلات والاستدلالية عن وجهة البرنامج النووي الإيراني، دون أن تتوقف الضغوط الأمريكيّة عن التأثير في القرارات الأوروبية لدفعها نحو مواقف سلبية وذلك حتى العام 1997 عندما بدأ الرئيس الإيراني «محمد خاتمي» باعتماد سياسة انفتاحية في اتجاه الغرب وبداية مرحلة الحوار الأوروبي الإيراني، والذي تمخّض عنه توقيع عدد من الاتفاقات مع الشركات الفرنسية التي أرست علاقات إيرانية-فرنسية عابرة للمقاطعة والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة، وذلك على أثر الزّيارات التي قام بها «محمد خاتمي» لعدد من الدول الأوروبية، والتي وجدت فيها هذه الدول سانحة ما انقطع إلى سابق تجلياته في النفوذ وصناعة القرار وتقاسم الخيرات، وبصورة عامة العودة إلى ممارسة دور القوة الإقليمية الفاعلة، وليس لها من سبيل إلى ذلك حاليًا سوى الملف النووي

الإيراني، هذا الصراع الأمريكيّ-الإيراني المتأجّج والمفتقر إلى القوة الثالثة التي بإمكانها لعب دور الأطفائي أو شرطي السير.

لقد سعت أوروبا للعب دور مستقل في المجابهة الأمريكيّة-الإيرانية من أجل الحصول في النهاية على حصة جيدة في لعبة تقاسم الحصص، باتخاذ طريق وسط بين حدين، فهي تريد الحصول على مكاسب جديدة مع الحفاظ على المكتسبات القائمة بإيهام إيران أنها غير معادية لبرنامجها النووي، وفي الوقت نفسه يؤكد لأمريكا أنها متضامنة مع مواقفها ومع ما يجمعها بها من سياسة دولية ذات توجهات ديمقراطية ومعادية للإرهاب، ولكلّ ما يسيء إلى الحضارة الغربية.

غير أنها، ومهما كانت شدّة حساسيتها للنفوذ الأمريكيّ في الشرق الأوسط وتعاظم قوتها التنافسية معها واتخاذ خطوات مستقلة عن الموقف الأمريكيّ وإظهار بعض الودّ لإيران، فهي تعمل، في الحقيقة، بمنطق الدول الكبرى التي يهالها أن تجد قوة إقليمية إسلامية تعطل سياساتها الاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط، وتتخذ في موازاتها مواقف وخطوات تهديدية ومربكة لمشاريعها الإقليمية والدولية، من خلال تحول إيران إلى دولة مكتفية بذاتها ومالكة للتوازن الاستراتيجي الإقليمي، وفارضة نفسها كقوّة إقليمية مؤثرة ووازنة.

وعليه، وفي معرض تأديتها دور الأطفائي أو شرطي السير واتخاذها دور المقرب لوجهات النظر وتحقيقًا لاستراتيجيتها التفاوضية والتي تقوم على قاعدة تقديم الحل السلمي الدبلوماسي على الحلّ العسكري، فقد هدفت الدول الأوروبية (الترويكا الأوروبية: بريطانيا-فرنسا-ألمانيا) من خلال دورها التوفيقي هذا لتحقيق ثلاثة أهداف:

1- المحافظة على العلاقات الأوروبية الإيرانية والمصالح المتبادلة بين الفريقين، والتي ترجع في أصولها إلى سنوات غابرة واتفاقيات قديمة سابقة للوجود الأمريكيّ في إيران، والتي أبرمتها الدول الأوروبية من خلال اتخاذها المواقف المستقلة والمتمايزة عن أميركا؛ ولذا، فقد هدفت الدول الأوروبية من خلال دورها هذا للمحافظة على تلك العلاقات والمصالح التي ترعاها والعمل على تحقيق امتيازات واتفاقات جديدة.

2- صيانة وتدعيم استقرار المنطقة (منطقة الخليج) كهدف استراتيجي يؤدي إلى المحافظة على مصالح الدول الأوروبية، ويضمن استمرار تدفق النفط إلى الأسواق الأوروبية، وهو ما يكفل النمو المتواصل لاقتصاداتها ويجنبها مخاطر الكساد والبطالة وهبوط الأسعار، وعلى الاستقرار السياسي والأمني للخليج ما يعني إيجاد الأسواق الضرورية لتسويق إنتاجها وعدم احتكار أمريكا هذه الأسواق، سيما وأن التوتر العسكري سيؤدي حتمًا إلى تزايد القوى العسكرية الأمريكيّة وزيادة القواعد والمزيد من السيطرة والنفوذ على أنظمة الحكم وصناعة القرار.

3- العمل على منع أي توتر عسكري وانتقاله إلى مرحلة الاشتباك الفعلي، والذي لا يمكن التنبؤ بنتائجه بما في ذلك استخدام السلاح النووي مع ما يستتبع ذلك من توريط سائر القوى الفاعلة في المنطقة وسائر دولها، وإرباك السلم العالمي واستقراره وتدمير الاقتصاد. كما إنّ أوروبا تدرك أن هذه الحرب ليست حربها ولا هي من صنعها، وبالتالي لا يفترض أن تتحمل مخاطر أخطاء غيرها ونتائجها، في ظلّ سياسة القطب الواحد والنظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا وتصنع مشاكله.

لقد انحصر الدور الأوروبي في ما يتعلق بالمفاوضات مع إيران بشأن

برنامجها النووي بثلاث دول فُوِّضَت بالملف النووي الإيراني من قبل مجموعة الدول الأوروبية وهي فرنسا وبريطانيا وألمانيا، والتي بدأت نشاطها التوفيقي ابتداء من العام 2002 وتحديدًا بعد أن أعلن أعضاء المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية في مؤتمرهم الصّحافي الذي عقدوه في واشنطن في 14 آب من عام 2002 تفاصيل موثقة عن برنامج إيـران النووي في موقعين هما: «نطنز» «وأراك»، غير الموقع الذي أشارت إليه إيران في أصفهان في العام 2000.

وبذلك أصبحت إيران مستهدفة دوليًا بنتيجة الضغوط الأمريكيّة، وقد انحصرت المطالبة الدولية بالطلب المتكرر من إيران بأن تلتزم بما وقعت عليه سابقًا على معاهدة حظر الانتشار النووي وأن تبقي برنامجها النووي في حدود إنتاج الطاقة السلمية وأن تخضع مفاعلاتها النووية للرقابة الدولية، وهي النقطة التي انطلقت منها الترويكا الأوروبية، وكان الردّ الإيراني على هذه الدعوات بأن إيران تمارس حقها الواضح في إكمال دورة الوقود النووي، وفي الوقت نفسه فهي ليست مصممة على إنتاج السلاح النووي، وقد ساوت إيران بردّها هذا بين حقها في المحافظة على تطور شعبها، وعدم رغبتها في امتلاك القنبلة النووية، وهذه الردود بقيت ثابتة في جميع مفاوضاتها وتصريحاتها وإعلاناتها وحتى تاريخه.

وكانت أحداث 11 أيلول 2001 قد أرخت بآثارها على العالم بأسره، ودفعت بأوروبا لتمديد موقفها الحازم في مسألة انتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن تلقي للجميع باعتراضاتها وحساسياتها كافة في اتجاه السياسة الأمريكيّة الدولية، وأن تجعل من قضية الإرهاب ومحاربته هدفًا أولويًا، وبذلك فإنّ اندفاعة أوروبا التفاوضية سوف تنطلق بشكل ينسجم مع المستجدات الدولية ومع توجّهات الولايات المتحدة العدائية للدول التي اعتبرتها داعمة للإرهاب،

وإيران من ضمنها، وفي مطلق الأحوال ومهما كانت ظروف الحراك السياسي الذي تمخضت عنه السياسة الأوروبية في تلك الفترة ودوافعه التاريخية، فإنّ الترويكا الأوروبية تصرّفت في المسألة النووية الإيرانية انطلاقًا من الأسس والقواعد التي درجت على اعتمادها الدول الكبرى تاريخيًّا، وعلى وفق نوازعها المصلحية والاستعمارية. وعلى هذا الأساس ـومهما كانت الدوافعـ فإنّ الطابع التنافسي والتعارضي بين دينامية المصالح وتنافر وجهات النظر يبقى بارزًا ولا يمكن بالتالي تجاوزه.

لقد سعت الدول الأوروبية أولًا لإقناع الولايات المتحدة بضرورة اعتماد الخيار الدبلوماسي في المسألة النووية الإيرانيّة، وقد اشترطت الإدارة الأمريكيّة للقبول بهذا الخيار أن تقبل الترويكا الأوروبية بحصر مجال المفاوضات في إطار واحد لا يقبل التجزئة ولا الاختراق، وهو الإيقاف الكامل والدائم لأنشطة إيران النووية والهادفة لتحقيق دورة الوقود الكامل، بهدف منع إيران من بلوغ مرحلة إنتاج السلاح النووي مستقبلًا. وهو ما وافقت عليه الترويكا الأوروبية مشترطة أن يتم تقديم الحوافز لإيران مقابل تراجعها عن برنامجها النووي هذا، مع الإبقاء على جدول العقوبات المقرّر دوليًّا[1].

استفادت الترويكا الأوروبية من حالة الضياع وتخبط الخيارات الأمريكيّة، والتي تراوحت بين رفض الولايات المتحدة للتفاوض مباشرة مع إيران والتعامل معها وعجزها عن تغيير النظام وتشكيل معارضة قوية، وعدم حماسة الدول الأوروبية وروسيا والصين لفرض عقوبات شاملة على إيران، حيث دفع هذا الواقع المربك الإدارة الأمريكيّة للقبول باقتراحات الترويكا

(1) New york tunes, 42005/3/.

الأوروبية، باعتماد الخيار الدبلوماسي وصناعة مبادرة تتضمن اقتراحات تراها الترويكا جديرةً بتحقيق أهداف الولايات المتحدة، وإغراء إيران بالموافقة على تجميد برنامجها النووي[1].

وفي المقابل، قدّمت الترويكا الأوروبية سلسلة من المكافآت والحوافز تناولت تقديم الدعم الفنّي للإيرانيين من أجل تطوير قدراتهم النووية السلمية في مجال إنتاج الطاقة عن طريق تزويد الإيرانيين بالمعدات والتجهيزات اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي يعمل بالماء الخفيف، بهدف إنتاج الطاقة الكهربائية، كما أعرب الأوروبيّون عن استعدادهم لتقديم ضمانات من أجل تزويد إيران بالوقود اللازم لتشغيل محطات توليد الكهرباء. والتعهد الأهم من قبل الأوروبيّين كان إعلانهم الاستعداد لمنع إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن في حال قبولها بالعرض الأوروبي ومبادرتهم لإنهاء الحصار الدولي عليها وإنهاء عزلتها الدولية، والسعي المتواصل من أجل إدخالها إلى منظمة التجارة الحرّة، وإقناع الأمريكيّين برفع الحواجز التي وضعتها بوجه إيران والتي تحول دون انضمامها إلى هذه المنظمة[2].

غير أن تغيير الأسلوب الأمريكيّ في التعاطي مع الشأن الإيراني لم يكن يعني التسليم بفشل الخيار العسكري الأمريكيّ؛ بل إنّ الخلافات بين الترويكا الأوروبية والإدارة الأمريكيّة، ومعها إسرائيل، بقيت متأججة، ولم يكن القرار الأمريكيّ بإعطاء فرصة للمفاوضات سوى مناورة تكتيكية وفق إعلان بعض قادة الإدارة الأمريكيّة تهدف إلى كسب التأييد العالمي في حال رفضت

---

(1) International Herald Tribune, 22004/12/.

(2) مهدي محمدي، كيف تنظر إيران إلى اتفاق باريس.

إيران مقترحات الترويكا، وهذا يعني أن الخلافات بين الإدارة الأمريكيّة والترويكا الأوروبية تبقى قائمة، وهي خلافات ترتبط بأسباب إيديولوجية وتاريخية وسياسية. فالترويكا الأوروبية تعتبر أن البرنامج النووي الإيراني هو سبب المشكلة، وأن الدبلوماسية تضعف النظام الإيراني وتحرمه من ورقة شد العصب الإيراني عن طريق استغلال العداء للغرب، مضافًا إلى المطالبة الأوروبية بضرورة تفهم أسباب إيران الأمنية[1].

وفي المقابل، ترى الولايات المتحدة أن النظام الإيـراني هو المشكلة في الأساس، وأن الخيار الدبلوماسي معناه الاعتراف بالنظام الإيراني، وإحباط المعارضة الإيرانية وإضعافها. وإن القيادة الإيرانية لا تميّز بين النظام ومصالحها الإقليمية وحقوق شعبها؛ بل إن كلّ شيء في إيران متداخل ومتلاحق ومتساو في الأهمية، وتعمل جميعها بهدي التعاليم الإسلامية، فرجال الدين هم أنفسهم القادة، والدستور مشتق من الإسلام وكذلك الحياة السياسية، كما إنّ العقوبات المقترحة يجب أن تأخذ بالاعتبار عملية الفصل بين الشعب والنظام وزعزعة الثقة بنظام الحكم وبقادته[2].

وعلى الرّغم من تلك الخلافات، فقد أخذت الترويكا هواجس الولايات المتحدة بالاعتبار وكذلك هواجس إيران، وباشرت مفاوضاتها مع الفريقين. وهي وإن كانت تمثل الاتجاه الغربي مع الافتراض أن تكون هي والولايات المتحدة طرفًا واحدًا، فقد بدت المفاوضات وكأنها تقوم على ثلاثة أطراف وليس طرفين، فهي من جهة تفاوض الولايات المتحدة وتعمل على حماية مصالحها وعلى تأمين الحضور الأوروبي في المسألة، ومن جهة ثانية تجاوز إيران وترغب في الحصول على امتيازات ونفوذ في منطقة الخليج أيضًا، بمعنى أن الترويكا

(1) International Herald Tribune, 2/ 2/ 2004.

(2) Financial times, 9/ 2/ 2005.

تحاور الطرفين لتقرّب وجهات النظر بينهما دون أن تهمل مطالبها الإقليمية ومصالح اقتصاداتها ودورها الإقليمي والعدواني التاريخي والراسخ، وبصفتها دول كبرى واستعمارية ولها تطلعات استقلالية عن السياسة الأمريكيّة، وهو ما عملت على تجسيده عبر إقامة الاتحاد الأوروبي كقوة دولية قطبية تسعى إلى إعادة إحياء سياسة التطبيق بحلولها محل القطب السوفياتي البائد.

وتوصّلت الترويكا الأوروبية إلى إنجاز اتفاقية مع إيران في شهر أيلول عام 2003 سميت «اتفاقية طهران»، ثم أبرمت مع إيران اتفاقية باريس التوضيحية لاتفاقية طهران، وذلك في تشرين الثاني عام 2004، ثم اتفاقية ثالثة أكثر شمولية بتاريخ 5/ 8/ 2006، وقد اشترطت الولايات المتحدة للموافقة على هذه الاتفاقيات إحالة إيران إلى مجلس الأمن في حال فشلها. أما لجهة إيران فإنّ أهدافها كانت أكثر ذكاءً وحنكة، فهي قد رسمت لدبلوماسيتها أهدافًا عدّة تتمحور حتى في مجملها حول الأهداف التي صاغتها لنفسها والتي بنت لأجلها المفاعلات النووية. وعليه، فإنّ الأهداف الإيرانية من خلال عملية التفاوض تتركز في النقاط الآتية:

1- إظهار مصداقيتها بما سبق وأعلنته بأنّ الدبلوماسية هي الحلّ الأمثل لإقناع دول العالم بنواياها السلمية وتوجهاتها الانفتاحية، وتفضيلها الحوار مع الدول الكبرى. وتجنبها التصعيد وتهديد الاستقرار الإقليمي.

2- اللعب عبر عامل الوقت، والإفساح في المجال أمام المفاوضات وتفضيلها كسب المزيد من المهل قبل الإجابة عن المقترحات من أجل إنجاز دورة الوقود النووي، واستكمال بناء مفاعلاتها النووية، كما إنّها تأمل من خلال المماطلة اللعب على عامل تغيير القيادة الأمريكيّة،

والمجيء بإدارة جديدة أقلّ تصلبًا.

3- التخفيف من ضغوط الدول الحليفة والصديقة لإيران، والمحرجة أمام الولايات المتحدة وتقوية مواقفها في الدفاع عنها، ومنع تعرضها لضغوطات أمريكيّة بسبب مواقف إيران المتصلبة. فالموافقة الإيرانية على التفاوض تعني بالنسبة إليها صحة ما تذكره من أن برنامجها النووي هو سلميّ في الأساس.

4- تحقيق المزيد من القوة من خلال إنجاز دورة الوقود النووي، واستكمال بناء القدرات العسكرية، والوصول بالتالي إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي يؤهلها للعب دور القوة الإقليمية الأساسية في المنطقة، ويحقق لها بالتالي موقعًا متقدمًا في لعبة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وهذا لا يتأمن لها إلا عن طريق إطالة عمر المفاوضات والدخول في حالة من التهدئة الإقليمية.

5- إحداث شرخ في العلاقات بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة التي تفضل الخيار العسكري على الدبلوماسي، وفرض المزيد من العقوبات على إيران وهو ما تعارضه الدول الأوروبية، وتفضل اللجوء إلى المفاوضات، سيما وأن الولايات المتحدة لا تحبذ كثيرًا أن يكون للدول الأوروبية أيّ مكاسب في منطقة الخليج.

تضمّن الاتفاق الذي وقع بتاريخ 16 تشرين الثاني عام 2004 من قبل دول الاتحاد الأوروبي مجمل المقترحات التوفيقية والتي اعتبرتها شاملة ومنظمة لمعظم النقاط الخلافية والتصادمية، لبحث حوافز اقتصادية وتكنولوجية لإيـران، وأخذ هواجسها الأمنية بالاعتبار مقابل تجميدها عملية تخصيب اليورانيوم وإخضاعها برنامجها النووي للبروتوكول الإضافي التابع لمعاهدة

حظر انتشار السلاح النووي، وللمراقبة الدائمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

أشار المقترح الأول إلى ما تضمنته معاهدة حظر انتشار السلاح النووي لجهة تكريس الطاقة النووية لسدّ احتياجات الدول من الكهرباء والأبحاث وسائر القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى الطاقة في عملية تسيير المرافق الإنتاجية. كما إنّ دول الاتحاد الأوروبي ترى أنه من الضروري إقامة إطار من التعاون بين إيران والاتحاد الأوروبي بهدف تقديم الخبرة والمشورة بشأن إجراءات السلامة والتقيّد بالمواصفات النووية والأمنية التي تقتضيها شروط السلامة، ومنع انتشار الإشعاع النووي، وإقامة مركز للأبحاث النووية بقوة 27 كيلووات يهتم بمعالجة كميات اليورانيوم المخصبة والمستوردة ومادة ديوكسيد اليورانيوم التي اشترتها إيران من الصين والأرجنتين، والإشراف على مراكز إنتاج المياه الثقيلة.

وتطرقت المقترحات أيضًا إلى مسألة استكمال دورة الوقود النووي وامتلاكها، وهذا يفترض وقف إيران برامج تخصيب اليورانيوم، وإنتاج اليورانيوم الخام والاكتفاء بشراء اليورانيوم المخصب من الخارج، وتحت رقابة دول الاتحاد الأوروبي وإشرافها، وإرسال اليورانيوم الخام والوقود المستنفذ إلى روسيا من أجل تخصيبه ثم إعادته إلى إيران وبكميات يتمّ الاتفاق عليها. أما المقترح الرابع فيتناول الجانب الفني للبرنامج، بمعنى أن الدول الأوروبية تشرف على الكادر الفني الإيراني من علماء وخبراء وفنيين لنواحي إعدادهم وتدريبهم والتعرف على كيفية عملهم وخبراتهم وحمايتهم[1].

فسّرت إيران المقترحات الأوروبية بأنها تعني الإيقاف النهائي لبرنامجها النووي ووضعه نهائيًّا تحت رحمة الدول الأوروبية بشكل مباشر وتحت رحمة

(1) Le Figaro, 18/ 11/ 2004. www. My times.com/ والموقع الإلكتروني

الولايات المتحدة بشكل غير مباشر، ذلك أن الترويكا الأوروبية وضعت إيران أمام خيارين لا ثالث لهما، فإمّا القبول بوقف دورة الوقود النووي مقابل الحوافز التي قدمتها أوروبا، أو الاستمرار ببرنامج استكمال دورة الوقود النووي، وتحمل العقوبات الدولية مقابل ذلك وقرارات الإدانة الناتجة من إحالة ملفها إلى مجلس الأمن. وعليه، وأمام تعنت إيران، ومماطلتها في الردّ على المقترحات الأوروبية، عمدت الترويكا إلى تشديد مقترحاتها وجعلها أكثر شمولية عن طريق صياغة مقترحات جديدة اعتمدتها بتاريخ: 5/ 8/ 2006[1].

في هذه الأثناء كانت إيران قد علقت عملية تخصيب اليورانيوم بشكل طوعي طوال فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية، أي من عام 2003 وحتى العام 2005 كبادرة حسن نيّة، غير أنها أعلنت في شهر حزيران عام 2005 أنها بصدد إحياء نشاطاتها لتخصيب اليورانيوم ورافضة مجموعة الحوافز التي قدمتها الترويكا الأوروبية، أبلغت إيران قرارها بالرفض في شهر تموز 2005 مقابل إيقاف برنامجها النووي، ما يعني رفضها المقترحات الأوروبية. حيث استأنفت فعلًا عملية تخصيب اليورانيوم في شهر آب من العام 2005، وقد ضغطت الولايات المتحدة في الوقت نفسه على الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إحالة ملف إيران إلى مجلس الأمن الدولي وذلك بتاريخ 15/ 3/ 2006.

ومع مجيء الرئيس «أحمدي نجاد» إلى السلطة في إيران في العام 2005، بدأت العلاقات الأوروبية الإيرانية مرحلة من التشنج الكبير بسبب الطروحات النارية التي أطلقها تجاه إسرائيل، وتحديدًا في موضوع «الهولوكوست»، مفنّدًا المزاعم الإسرائيلية بشأن هذه المحرقة، الأمر الذي أثار غضب الأوروبيين

(1) Robert Litwak, **Dilemas of Regime Change**, p9 -25.

وهو ما استوجب عقد اجتماع سريع لدول الاتحاد في برلين، تبنّت خلاله وجهة نظر الولايات المتحدة التي تعتبر أن إيران تواجه العالم بأسره بقرارها تخصيب اليورانيوم، أعقبه اجتماع آخر بحضور الولايات المتحدة وروسيا والصين.

وبنتيجة هذا التجاذب، تقرر تحويل الموضوع الإيراني إلى مجلس الأمن، وعلى الأثر عقد مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اجتماعا طارئًا في 5 شباط 2006 حيث وافق 27 محافظ من أصل 30 على إرسال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، ونزولًا عند رغبة روسيا ومسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية اتفق على منح الدبلوماسية شهرًا آخر دون أن يغير ذلك شيئًا في الموقف الإيراني، والذي أبقى على قرار الاستمرار في تخصيب اليورانيوم وامتلاك دورة الوقود النووي، وانتهى الأمر بالوكالة الدولية للطاقة النووية بإحالة إيران إلى مجلس الأمن[1].

وهكذا، دخل الموضوع الإيراني منعطفًا جديدًا تحولت فيه أوروبا إلى قوة مساندة للموقف الأمريكيّ ومعادية لتوجهات إيران النووية، ما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة كي تضغط باتجاه مجلس الأمن وتصدر قرارًا يوسع من مروحة العقوبات الدولية على إيران في دفعها إلى التخلي عن برنامجها النووي. ولم تكن روسيا والصين بعيدتين عن هذا التوجه حيث نجحت الولايات المتحدة في كسب تأييدهما لرزمة العقوبات التي فرضها مجلس الأمن.

2- الدور الروسي

يتميّز الدور الروسي عن غيره من دوري أوروبا وأمريكا في اتخاذه اتجّاهين متناقضين بشأن البرنامج النووي الإيراني: فهي من جهة أدّت دور الحليف

(1) Finantial times, 10/ 12/ 2005; www.whitehouse.gov.

والصديق والمساعد والداعم بقيامها بنسج علاقات تعاونية مع إيران في مجالات الطاقة النووية وتنمية الاقتصاد في قطاعات عدة. ومن جهة ثانية، فإنّ روسيا، باعتبارها دولة كبرى، لا يناسبها مطلقًا أن تجد إلى جانبها دولة نوّوية تؤهلها إمكاناتها المتنامية لتأدية دور إقليمي وازن في منطقة الشرق الأوسط. لقد سعت إيران ابتداء من منتصف الثمانينات لإعادة بناء مفاعلاتها النووية التي دمّرها الجيش العراقي، غير أن الولايات المتحدة لم تتوان عن زيادة الضغط على كلّ من ألمانيا وأسبانيا وإيطاليا وبولونيا لمنع شركاتها من القيام بمهام إعادة بناء مفاعلات إيران النووية، وتزويدها بالأجهزة والموادّ النوّوية المخصبة.

وإذا كانت قد نجحت بمنع هذه الدول من تنفيذ رغبات إيران، فإنّ روسيا استغلت هذه الأجواء الضاغطة، وتوصلت إلى عقد اتفاق مع إيران في آذار عام 1995 لإكمال مفاعل «بوشهر» ولبناء مفاعلين آخرين، ذلك أن روسيا كانت بحاجة إلى عملات صعبة بالدولار بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1990، غير أن الاتفاق المذكور تعرّض للفشل بسبب الخلاف على طريقة التسديد والتوقيت، ثم عاودت إيران اتصالاتها بروسيا وتوصلت إلى عقد اتفاق جديد في بداية العام 1993 يهدف إلى إحياء اتفاق موسكو، إلا أن هذا الاتفاق لم ير النور حتى شهر آذار من العام 1995 وبتعديل أساسيٍّ قضى بأن يتمّ تنفيذ العقد تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، وفي مهلة أقصاها أربع سنوات تدرّب خلالها روسيا 15 خبيرًا نوويًّا إيرانيًّا في السنة، وتبني وحدة لإنتاج الغاز النووي القاذف لتخصيب اليورانيوم[1].

تعرضت روسيا لضغوط كبيرة من إدارة الرئيس الأمريكيّ «كلينتون»،

(1) مفكرة الإسلام، 1/ 4/ 2007، www.islamonline.com

لوقف تعاونها مع إيران في مجال الطاقة النووية، وقد تجاوبت حينها روسيا مع ضغوطات الولايات المتحدة حين طلبت من إيران عام 1998 الموافقة على نقل نفايات البلوتونيوم النووية من مفاعلات «بوشهر» النووية إلى روسيا لتخزينها في منطقة سيبيريا، غير أن إيران تمكنت من دفع روسيا إلى التخلي عن طلبها هذا، واستمرت روسيا في علاقاتها التعاونية مع إيران حتى أحداث 11 أيلول 2001 وإطلاق التهم الأمريكيّة بحق إيران بعد الكشف عن برنامجها النووي التسلحي، حيث بدأ تحول روسيا نحو مسايرة مواقف الترويكا الأوروبية، وكذلك الولايات المتحدة، إلى جانب اعتبارات أخرى سياسية واقتصادية واستراتيجية. وعليه، فإنّ ثمة دوافع سياسية واقتصادية واستراتيجية كانت تقف وراء الأهداف الروسية الحقيقية في دعم البرنامج النووي الإيراني وتقوية موقع إيران، ومنها:

1ـ وقوع إيران مباشرة جنوبي روسيا وتقاسمهما إلى جانب دول أخرى مياه بحر قزوين، ما يعني أن المصالح الاقتصادية والعسكرية متداخلة إلى حدّ ما، كما إنّ موقع إيران يتداخل من الناحية الاستراتيجية مع مكونات هذه الاستراتيجية وضروراتها.

2ـ تحول روسيا إلى مصدر أساسي للسلاح العسكري بمختلف أنواعه ما يعني تأمين حاجة روسيا للعملة الصعبة، وتحديدًا بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي، وفي الوقت نفسه تشغيل الصناعات الروسية وربط عملية التسلح الإيراني بالعتاد الروسي مستقبلًا ولعقود متتالية.

3ـ تأمين وصول روسيا إلى مياه الخليج الدافئة عن طريق ربط البلدين باتفاقيات تمنح روسيا امتيازات معينة تؤمن هذا الحضور.

4ـ فتح باب التعاون بين روسيا وإيران في مختلف المجالات والميادين

الاقتصادية.

5- استفادة روسيا من خلال التعاون النووي مع إيران من لعبة المصالح الدولية، وتحقيق التوازن الدولي وصناعة القرار وتقاسم مناطق النفوذ.

6- الاستفادة من موقع إيران المؤثر وإمكاناتها السياسية لجهة نفوذها في جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة -في طاجكستان مثلًا- وتأثيرها في الحد من قوّة طالبان في أفغانستان، وأرمينيا ضدّ أذربيجان، مضافًا إلى لعب دور التخفيف من عداء الشيشان ضد روسيا.

7- توافق إيران وروسيا في معارضتهما لتوسع حلف الناتو في اتجاه الشرق، ومقاومة هذا التوسع ووقوفهما معًا في وجه سياسته المتعلّقة بهما.

8- التحكم مستقبلًا بنشاطات القدرة النووية الإيرانية ونموّها، ومنع تحولها إلى قدرة عسكرية تؤثر في لعبة التوازنات الاستراتيجية، وتهديد الأراضي الروسية نظرًا إلى تداخل الحدود بينهما، واحتمالات تحول إيران إلى دولة معادية لروسيا، أو تأثرها بنتائج أيّ حرب نوويّة قد تقع مستقبلًا بين إيران وأيّ دولة معادية لها.

هذه الوقائع التي تربط بين دوافع روسيا في التعاون مع إيران لتطوير مفاعلاتها النووية وبنائها وأهدافها المرسومة شكلت طبيعة الدور الروسي في نشاط البرنامج النووي الإيراني وبنائه، والذي لم يكن يتم بمعزل عن الظروف والحراك السياسي الدولي، سيما وأن روسيا لا تعزل نفسها عما يجري دوليًا، وعن ارتباطها بالدول الأوروبية والولايات المتحدة بأعمال مشتركة واتفاقات وتفاهمات حول العديد من القضايا الدولية، والتي ربطت المعالم الروسية بمعالم باقي الدول الكبرى، سيما وأنّ روسيا تشكل عنصرًا أساسيًا وفاعلًا في السياسة المشتركة التي ربطت روسيا بغيرها من دول مجموعة الثماني التي تهيمن على السياسة الدولية وتصنع قراراتها.

وبذلك، فإنّ روسيا، وعلى الرّغم من استفادتها من موقعها المؤثر دوليًّا في لعبة تقاسم المصالح وتنمية اقتصاد أعضاء مجموعة الدول الثماني واحترام كلّ دولة لمصالح الدول الأخرى من هذه المجموعة؛ فإنّها مدعوة أيضًا للحفاظ على السياسة المشتركة مع هذه الدول في مسألة الحفاظ على التوازن الدولي وعدم الإقرار بمصالح الدول الأخرى الاستراتيجية، كما إنّ روسيا لا يناسبها مثل باقي الدول الكبرى أن تجد على حدودها قوة نووية ذات إمكانات تهديدية ومقلقة تتقاسم معها النفوذ في منطقة آسيا الوسطى، وتفرض نفسها في لعبة التوازن الإقليمي، وهذا ما دفع روسيا إلى الموافقة والعمل على إخضاع عملية بناء المفاعلات النووية الإيرانية وتطويرها وتجهيزها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة الدائمة.

إن التحليل المشار إليه لا يعني أن روسيا قد سلمت بالطروحات الأمريكيّة تجاه إيران بشكل مطلق، فهي بقيت ترسم لنفسها سياسة خاصة تأخذ بالاعتبار مصالحها المشتركة مع أميركا، وضرورات التعاون الدولي، دون أن تدخل عمليًّا في الاندفاعة الأمريكيّة واحتمالاتها، وهذا ما يفسر لجوءها أحيانًا إلى طروحات إعطاء الفرص للدبلوماسية الدولية والاتصالات بإيران عن طريق أطراف دولية وسطية. ما يوحي بأن روسيا ليست مستعدة لمنح الولايات المتحدة الفرص التي تعزز نفوذها الدولي. لقد حاولت الولايات المتحدة عقد صفقات عدة مع روسيا ابتداء من العام 1995 للحد من تزويد إيران بالأسلحة ولجم البرنامج النووي الإيراني، وقد وفقت في الضغط على روسيا لوقف تسليح الجيش الإيراني دون أن تتمكن من التأثير على البرنامج التعاوني بين روسيا وإيران في مجال بناء المفاعلات النووية الإيرانية وتطويرها

نظرًا إلى حجم الصفقة التي حصلت عليها روسيا[1].

وبصورة عامة، فإنّ الدور الروسي يبقى محكومًا بعاملين يتجاذبانه، فمن جهة تخشى إيران أن يكون الطرح الروسي يهدف إلى احتواء إيران من قبل روسيا والهيمنة عليها لاحقًا، وجعل البرنامج النووي الإيراني رهينة في يدها. ومن جهة ثانية، تحاول روسيا اتخاذ سياسة مستقلة عن أوروبا وأمريكا وإثبات دورها المؤثر في السياسة الدولية والمحافظة على مصالحها الدولية والإقليمية، دون أن يؤثر ذلك على موقعها المهمّ في السياسة الدولية وضمن مجموعة الثماني وسياسة حفظ السلام العالمي والاستقرار الدولي.

3- الدور الصيني

أسفرت زيارة الرئيس الإيراني «هاشمي رفسنجاني» إلى الصين بتاريخ 15/ 9/ 1992، عن توقيع اتفاق يقضي بتزويد إيران بمفاعلين نووين بطاقة تبلغ 300 ميغاوات في منطقة «بوشهر»، ذلك أن الصين مثلها مثل الدول الكبرى الصناعية الأخرى، تحتاج إلى مصادر الطاقة لصناعاتها الفنية التي تنمو بشكل متداخل، كما إنّ الصين تبحث عن أسواق التصريف لإنتاجها، سيما وأن الصناعات الصينية دخلت في مجال المنافسة العالمية بسبب رخص أسعارها وتمتعها بمواصفات الجودة والتقانة، كما إنّ توجه إيران نحو الصين كان يهدف للحصول على أنواع السلاح الصيني، وتحديدًا الصواريخ، والذي أثبت فعاليته وتفوقه على باقي الأسلحة التي تستوردها إيران، مع الإشارة إلى أن إيران كانت خاضعة للحصار الاقتصادي الأمريكيّ وسياسة منع تصدير السلاح إليها بعد انتصار الثورة الإسلامية.

---

(1) Itar tass press agency, 20 /12 /2005.

وعليه، فقد كانت الحاجات متبادلة بين إيران والصين وبالتالي فإنّ التبادل التجاري بينهما يصبح واقعًا ضروريًّا، كما إنّ الصين بتعهدها بناء مفاعلات نووية لإيران كانت تهدف للحصول على موقع معيّن في السياسة الإيرانية بعدما فرضت الولايات المتحدة المزيد من الضغوطات على الدول النووية الحليفة لها، لعدم تزويد إيران بالخبرة والتجهيزات النوويّة. ولم تسلم الصين من هذه الضغوط على الرّغم من حالات التنافس والعداء التاريخي بينها وبين الولايات المتحدة. وكان على الولايات المتحدة كي تنجح بضغوطاتها هذه أن تلجأ إلى سياسة المكافآت التقليدية بحيث يتم تقديم التكنولوجيا الأمريكيّة للصناعات الصينية، والتي تحتاجها المصانع الصينية مقابل أن توقف الصين تعاونها مع إيران في مجال الطاقة النوويّة.

وعليه، فقد خضعت الصفقة الإيرانية-الصينية للعديد من التعديلات والتغيرات نتيجة هذه الضغوط لجهة تغيير مواصفات المبيعات الصينية لإيران، فقد استُبدِلَت المفاعلات المنوي تشييدها، والتي تعمل على تحويل اليورانيوم المخصب إلى «هكسا كلورايد» بمفاعلات أخرى تنتج المياه الثقيلة. وهكذا، فقد قدمت الصين لإيران مساعدات وتجهيزات ومعدّات خاصة بالمنشآت النووية ابتداء من العام 1995، مضافًا إلى تطوير التجهيزات العائدة للمفاعلات المقامة في منطقة «أمنهات» ابتداء من العام 1996. ولم يتوقف الأمر على الضغوط الأمريكيّة فقط؛ بل إن إسرائيل دخلت على خط هذه الضغوطات، ونجحت في ثني الصين عن تصدير مجمّع تحويل اليورانيوم إلى إيران، مضافًا إلى التكنولوجيا النووية الأخرى، وذلك على إثر زيارة رئيس وزراء إسرائيل «بنيامين نتنياهو» إيران في شهر آب عام 1997[1].

---

(1) Qenters gency,17/8/1997.

وقد نجحت الولايات المتحدة أخيرًا في حمل الصين على وقف التعاون النووي مع إيران؛ حيث أعلن وزير خارجية الصين بتاريخ: 21/ 10/ 1997، أن بلاده لن تتمكن من الاستمرار في برنامجها التعاوني النووي مع إيران وبيعها التكنولوجيا النووية التي تحتاجها، وهو ما أكده رئيس الولايات المتحدة «كلينتون» بتاريخ: 25/ 10/ 1997[1]. كما نجحت الولايات المتحدة في دفع الصين إلى إلغاء صفقة بيع مئات الأطنان من مادة «أسيد هيدرو كلورايد» والتي تستخدم لإنتاج الطاقة النووية، وفق ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكيّة بتاريخ 28/ 3/ 1998. غير أن الصين لم تستطع إقناع الغرب بأنها لم تبع كمية كبيرة من هذه المادّة لإيران خلال السنوات السابقة. وبصورة عامة، فإنّه من المؤكد أن الولايات المتحدة لم تفسح المجال أمام أيّ دولة لتقديم المساعدات لإيران في مجال الطاقة النووية.

4- موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

أ- جدلية الأمنيات والروح الاستعمارية

هيمنت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية هواجس استخدام الأسلحة النووية العسكرية ومخاطر ذلك، ومقدار الضرر الذي قد يتسبب به الاستخدام العشوائي للقنبلة النووية والصواريخ البالستية القادرة على حمل رؤوس نووية، وتمادى الأمر إلى درجة التسابق إلى امتلاك الترسانة النووية والتي لم تقف حدودها على الكرة الأرضيّة فقط؛ بل وصل موضوع التسلح إلى استخدام الفضاء الخارجي من أجل تحقيق استراتيجية الردع النووي، والتي قامت على عملية إحصائية لمقدار الدمار الذي يمكن أن تلحقه دولة نووية كبرى بدولة

---

(1) www.white house, org/ octobre 1997.

أخرى دون الأخذ بالاعتبار إمكانية القضاء على الجنس البشري وجميع مظاهر الحياة على الكرة الأرضية، قبل أن تفرغ جميع المخازن من محتوياتها من الأسلحة النووية المتنوعة. ولم يكن خطاب الرئيس الأمريكيّ «دوايت آيزنهاور» الذي ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 كانون الأول عام 1953 سوى مجرد إعلان نوايا أو من قبيل تلاوة فعل الندامة لما اقترفته الأيدي الأمريكيّة بحق الشعب الياباني[1].

وسواء كانت القدرة النووية لدولة ما ذات استهدافات سلمية طاقوية أم استهدافات تسلحية تدميرية أم ردعية شاملة فإنّه قد يشق على أيّ منظمة، ومهما كانت قدرتها وكفاءاتها، أن تضع حلًّا لمسألة نووية تنازعية للأسباب الآتية:

1- احتكار القرار الدولي من قبل دولة واحدة أو قطب واحد يجعل القدرات النووية لجميع الدول رهائن بين أيدي قادتها، ووفق تصنيفات تلك الدول وموقعها في لعبة التحالفات الدولية. وغاية الأمر، أن مستقبل أيّ دولة ومستقبل مرافقها رهن بالعرض الذي تطلقه تلك الدول في سياسة الدولة المستهدفة واتجاهها، فإذا كانت حليفة للدول الكبرى اعتبر برنامجها النووي سلميًّا ولا تخضع بالتالي للرقابة الدولية، وإذا كانت عدّوة فإنّ برنامجها النووي هو تسلحي وعدواني، حتى إن وضع الدولة نفسها قد يتغيّر بين ليلة وضحاها من دولة حليفة في برنامج نووي سلمي إلى دولة مارقة وببرنامج نووي تسلحيّ وتدميري، كما إنّ الأمر لا يستوجب أن تتبدل أحوال الدولة من حليفة إلى ثورية تغييرية لتصبح مارقة؛ بل يكفي أن يتحول قائد

---

(1) News weak times,12 /12 /1957.

الدولة نفسها من صديق إلى عدوّ مع بقاء النظام نفسه ليصبح الخيار النووي لهذه الدولة عدوانيًا تدميريًا، يتوجب إخضاعه لرقابة الدولة الصارمة ولشتى أنـواع العقوبات. فإذا كانت تلك الـدول مطيعة وخضعت لسياسة الدولة الكبرى تعفى من العقوبات والرقابة الدولية دون أن يتغير موقعها النووي.

2ـ سيطرة الدبلوماسية السريّة في العلاقات الدولية وسياسة لعب الأوراق، وتسلسل المراحل والغلبة السياسية وتناقض الأهداف بين معلنة وخفية ضمن إطار لعبة المصالح، الأمر الذي يدفع بالمنظمات الدولية الرقابية كي تدفع من رصيد مصداقيتها وموضوعيتها وعدالة توجهاتها. بمعنى أن ينتظر قادة الـدول الكبرى من هذه المنظمات إصدارها التقارير والقرارات التي تتلاءم مع سياسة هذه الدول وأهدافها؛ ليس أكثر، فقد تسمح للدولة الدبلوماسية كي تأخذ مكانها في الأزمـة، وفي الوقت نفسه يجري التحضير لعمل عسكري عابر للحوار المفتوح.

3ـ سيطرة الدول الكبرى على نشاط الأمم المتحدة وقراراتها وتجييرها لمصلحة أهدافها، حيث تستغل الدول الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة، الجانب التمويلي لعمل الأمم المتحدة ونشاطها، وبالتالي التزامها باتباع سياسة تلك الدول تحت طائلة قطع الإمدادات الماليّة عنها، والأمر نفسه يحدث بالنسبة إلى سائر المنظمات الدولية ومنها الوكالة الدولية للطاقة الذريّة إلى درجة التشكيك بقرارات هذه الهيئات ومصداقيتها عند اتخاذها قرارات لا تتلاءم مع مصلحة هذه الدول الكبرى الممولة.

4ـ أظهرت التجارب الدولية أن الهدف الذي تصوب نحوه دولة ما ليس هو الحقيقة بعينها؛ بل توجد أهداف أخرى. فسلاح الدمار الشامل في العراق والذي يشكل أحد الأهداف الرئيسة للحملة الأمريكيّة على العراق واحتلاله لم يكن موجودًا ولن يكون كذلك، ثم يظهر الهدف الحقيقي الذي كان في السيطرة على نفط العراق وإحكام الطوق على دول الخليج وتهديدها مباشرة وليس بالواسطة (عن طريق إسرائيل) دون العودة إلى مجلس الأمن للحصول على قرار دولي يبرر الغزو الأمريكيّ للعراق.

وهكذا، فقد أطلق «آيزنهاور» نداءه الشهير لاستحداث الطرق التي تسمح بتخصيص الموادّ الانشطارية لخدمة المساعي السلمية للبشرية، بحيث توضع الطاقة النوويّة في خدمة المتطلبات الزراعية وتوفير الطاقة الكهربائية.

ومن أجل تحقيق هذا الحلم وضبط الاستخدام السلمي للطاقة النوويّة، اقتُرح وجود هيئة دولية رقابية واستشارية فنية هي «الوكالة الدولية للطاقة الذريّة»، وهي هيئة تعمل تحت إشراف الأمم المتحدة ودعمها. فأخذت على عاتقها لائحة حفظ المواد الذريّة والانشطارية، والعمل على منع استخدام هذه الموادّ في إنتاج الأسلحة النووية مضافًا إلى المهام الأساسية في صياغة الاتفاقات التي تتضمن الضمانات التي تحول دون إنتاج السلاح النووي، وعدم استخدام المواد والمعدات والمنشآت والمعلومات التي تقدمها الوكالة وسائر الخبرات في أغراض عسكرية، ودعوة الدول المنتجة للطاقة النووية إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتناول مسألة الإجراءات الوقائية للحيلولة دون تسرب الإشعاعات النووية، والشروط الفنية الواجب توفّرها في أجهزة الطرد المركزي، وتخزين المواد الانشطارية وحفظ النفايات النووية، كما تحدّد

بنود الاتفاقيات الموقعة من الأطراف، وطرق قيام الوكالة بمهمات المراقبة والتفتيش وإلزامية القرارات التي تصدر عنها[1].

فقد ميّزت الوكالة منذ إنشائها بين فئتين من الدول النووية، الأولى تضمّ الدول الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي (سابقًا)، الصين، فرنسا، وبريطانيا) وهي الدول التي أجرت تجارب نووية قبل إنشاء الوكالة والتي تحتكر في الأصل الأسلحة النووية بمختلف أشكالها وأحجامها وأنواعها، أي قبل 1 تموز 1968، أما الفئة الثانية فتضم باقي الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، ولكن تساعدها الوكالة مستقبلًا في امتلاك الطاقة النووية السلمية، أو الحصول على قواعد التكنولوجيا النووية السلمية.

وبموجب المادّة الثالثة من المعاهدة التي يتّم التوقيع عليها من قبل جميع الدول، فإنّ العمل بمقتضى الضمانات المرفقة بهذه المعاهدة مفروضة من قبل الوكالة، وهي تقضي بأن تراقب الوكالة بصورة دائمة النشاط النووي للدول الموقّعة على المعاهدة وغيرها من الدول التي تقوم بتحضيرات لامتلاك الطاقة النووية، وذلك بهدف منع هذه الدول من تحويل الطاقة النووية لديها من طاقة سلمية إلى إنتاج للسلاح النووي أو المعدات النووية المتفجرة الأخرى. وبصورة عامة، فقد دخلت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النوويّة حيز التنفيذ اعتبارًا من 5 آذار 1970.

ألحق بنظام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكول إضافي عرف باسم (برنامج 3+2) والذي ظهر إلى حيز التطبيق في العام 1997، وقد تضمن هذا البروتوكول مزيدًا من الضمانات والإجراءات الاحتياطية وتوسيع نطاق الضمانات المنصوص عنها في المادة الثالثة من النظام الأساسي للمعاهدة،

---

(1) www. Iaea.org.

بحيث تشمل هذه الضمانات مجالات أخرى تابعة للبرنامج النووي، سواء تحت الأرض أم فوق المواقع النووية (المواد مثلًا) للتحقق من إمكانية وجود آثار للموادّ الإشعاعية المتسربة من النشاط النووي. كما فرضت هذه الضمانات الذاتية أن تقدّم كلّ دولة موقعة على البروتوكول الإضافي تقارير سنويّة للوكالة حول كلّ النشاطات النووية والموادّ المستخدمة والمنتجة وأنواعها وتحولاتها وجميع المعلومات المتعلقة بالمراحل التي قطعتها الدولة في مشروعها النووي والأجهزة المستخدمة في عملية التخصيب، وإجراءات السلامة المعتمدة وكيفية مواجهة الحوادث الطارئة والاحتياطات المتخذة بصددها.

ب- مأزق الوكالة الدولية للطاقة النووية

الإشكالية الإضافية التي تطرحها الأهداف التي أنشئت من أجلها الوكالة تكمن في صدقية هذه الأهداف والمبررات الأخلاقية لوجود الوكالة، فقد تضمنت بنود إنشاء الوكالة أحكامًا يسمح بموجبها للدول النووية التي أجرت تجارب لاختبار نشاطاتها النووية بأن تحتفظ بوضعيتها النوويّة التي كانت قائمة قبل عام 1968 أو أن تسعى إلى نزع أسلحتها بالتدريج مع مرور الوقت، الأمر الذي يؤدي وفق أمنيات «آيزنهاور» إلى التحول نحو البرنامج النووي السلمي، وإخضاع برامجها أيضًا للرقابة الدولية، سيما وأنّ المعاهدة لم تتضمن إعفاءات معينة لأيّ دولة نووية مهما كان حجمها. وبالمثل، فإنّ هيمنة الدول الكبرى، وتحديدًا الولايات المتحدة، على نشاط الوكالة وحركتها سوف يؤدي إلى وضعها بتصرف الإدارة الأمريكيّة على قاعدة القياس بنشاط مجلس الأمن وحركته الذي يتم تسييره عمليًا من قبل الولايات المتحدة، فإذا كانت المنظمة الأم مسيّرة، أيعقل ألا تكون امتداداتها، ومنها الوكالة الدولية للطاقة

الذرية، مسيرة أيضًا، عملًا بقاعدة أن الفرع يلحق الأصل وينهل منه؟

ولم يسجل التاريخ المعاصر أن منظمة دولية ما قد استهدفت بقراراتها العقابية أو الردعية أو الرقابية دولة صديقة أو حليفة للولايات المتحدة أو كانت عرضة لحملات عدائية أو زجرية عقابية أو نقدية مثلما تم أو يتمّ مع الدول التي تناصب الولايات المتحدة العداء أو لا تأتمر بأوامرها، وليست الوكالة الدولية للطاقة الذرية ببعيدة عن هذه الحقيقة. فقد انحصر عمل الوكالة الدولية للطاقة ونشاطها وجدولها في ثلاثة أماكن عالمية اعتبرتها الولايات المتحدة معادية لها ومقوّضة للسلم العالمي واستقرار العالم، وهي كوريا الشمالية والعراق وإيران، أما باكستان والهند وهما دولتان نوويّتان أيضًا، فإنّ تعامل الوكالة معهما كان حالة استثنائية، ولم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذريّة من دخولهما على الرّغم من إجراء باكستان تجارب نووية عام 1998، وهو مؤشر على تحولها إلى دولة مالكة للسلاح النووي.

وإذا كانت باكستان قد سمحت بزيارات خجولة استطلاعية للوكالة خلال التسعينات، فإنّ ذلك كان يتم بموجب اتفاقيّات سميت «اتفاقيات شرف»؛ حيث أدّت الوكالة دور الضيف أو السائح الذي يزور معالم أثرية لدولة ما. أما الهند (منافسة باكستان أو عدوتها التقليدية)، فهي دولة نووية بكلّ معنى الكلمة وخارجة من الرقابة والتفتيش من قبل الوكالة. وتبقى إسرائيل حالة خاصة وهي الدولة النووية التي كانت من أوائل الدول الشرق أوسطية التي امتلكت الطاقة النووية والسلاح النووي تحديدًا، وهي الدولة الوحيدة في العالم العصيّة على رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتفتيشها، وهي إلى جانب باكستان والهند من الدول التي لم توقع حتى تاريخه على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النوويّة.

إذًا، بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية نشاطها بشكل عملي ابتداء من منتصف التسعينات وتحديدًا من العام 1994 بعدما كُشِفَ عن برنامج العراق النووي بتلفيق وتحريض من قبل وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكيّة، وعلى الأثر أجرَت الوكالة عمليات تفتيش مكثفة في سائر الأراضي العراقيّة أعلنت بعدها أن برنامج العراق النووي قد توقّف، وأن العراق في العام 1997 ليس فيه أيّ مؤشرات على وجود نشاط نووي على أراضيه وهي حقيقة لم تكن لترضي طموحات أمريكا العدوانية؛ لأنها كانت في ذلك بحاجة لذريعة تمكنها من ضرب العراق ثم احتلاله وهو ما أثبتته سنوات ما بعد احتلال العراق عام 2003 حيث تُوِّج الأمر بتقديم اعتذار من قبل الرئيس «بوش» للشعب الأمريكيّ علمًا أنه لا ينقص الاستخبارات الأمريكيّة وما تملكه الولايات المتحدة من تكنولوجيا تجسّسية متطورة أيّ معلومات أو وسائل للتحقق من امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، غير أن الأمر لا يعدو كونه مجرد حجة أو تبرير (وفقًا لسياسة التبريرات الوهمية التي تعتمدها الولايات المتحدة عند مباشرتها أعمالها العدوانية)، وقد أثبتت الوقائع اللاحقة أن العراق بخيراته ومخزوناته النفطية كافّة كان الهدف الحقيقي لغزوة الولايات المتحدة وليس أسلحة الدمار الشامل التي لا يملكها.

أما في حالة كوريا الشمالية، وعلى الرغم من انضمامها إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1985، فإنّها عادت وانسحبت منها عام 1994 على أثر التجاذبات التي وقعت بينها وبين الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإصرار هذه الأخيرة على القيام بتفتيش معمق لموقعين نووين، وهو إجراء كاد يتسبب بحرب بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في حزيران عام 1994[1].

---

(1) سكون ريتر، استهداف إيران، ص81ـ90.

تعمل الوكالة الدولية للطاقة الذريّة وفق خطين متباينين: الأول هو تلقائي ذاتي يستند إلى طبيعة إنشاء الوكالة وما يتضمنه قانونها الأساسي الموقع عليه من جميع الأطراف والذي يعطي الحق لمفتشي الوكالة بالتحرك تلقائيًا عند بلوغها أنباء عن قيام دولة ما باعتماد الخيار النووي وامتلاك التكنولوجيا النووية، حيث تقوم بأعمال التفتيش الفنية وترفع تقريرها إلى مجلس الأمن، كما تتلقى الوكالة تقارير سنوية من الدول التي باشرت ببناء مفاعلات نووية لإنتاج الطاقة السلمية. وفي مطلق الأحوال، فإنّ زيارات مفتشي الوكالة وفق هذا الخط لا تعدو كونها روتينية استطلاعية تؤدّي فيها الوكالة دور الضيف المهذب أو السائح الشغوف.

أما الخط الثاني، وهو الأخطر فيتم بموجب قرارات تصدر عن مجلس الأمن وبناءً على ما تثيره إحدى الدول الأعضاء في المجلس حيث تأخذ تقارير الوكالة في هذه الحالة طابعًا أكثر دراماتيكية تهديدية من قبل المجلس، وتصعيدًا متواصلًا إلى حين تتوقف الدولة ـ موضوع الملاحقة ـ عن الاستمرار في برنامجها النووي أو تصنعه تحت إشراف رقابة الوكالة المباشر[1].

وأظهر هذا التحليل أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعيش مأزقًا بنيويًا وإجرائيًّا يؤثر على موضوعية قراراتها ويفقدها سلطة الـرّدع الزجري أو السلطوي؛ بل إنه حريٌّ بنا القول إنّها أداة في يد الدولة العظمى الوحيدة بفعل المفعول الرجعي لقراراتها واضطرارها في كلّ مسألة أن تنظر إلى الخلف كي تحدد وجهة هذه القرارات ودرجة حدثها وتوقيف إعلانها. فالخط الأول يفيد أن الوكالة مكلّفة بالاستطلاع وتقديم المساعدات الفنية المتواصلة، الأمر الذي يفترض تأمين عملية تمويل سنوية ومستمرة، والمشكلة هنا أن الولايات

---

(1) Financial Times,19 /9 /1995.

المتحدة هي المموّل الأول والرئيسي لكلّ نشاطات الوكالة مثلما يحصل بالنسبة إلى الأمم المتحدة وسائر فروعها، وهذا يعني المزيد من الارتهان والسيطرة للولايات المتحدة. ذلك أنه وفق القاعدة التجارية فإنّ الممول يملك النفوذ مثلما يملك أسباب وجود الهيئة ومصيرها المستقبلي.

إشكالية أخرى تنتصب في وجه الوكالة الدولية وهي عملية التقرير في شأن المرحلة التي بلغتها التكنولوجيا النووية لأيّ دولة حتى يصح القول إنّها باشرت أو سوف تباشر في إنتاج السلاح النووي، أو أنها امتلكت بالفعل السلاح النووي. مضافًا إلى الطابع السري والتمويهي الذي تعتمده الدولة النووية، وعدم الكشف عما تملكه من عتاد نووي ومـوادّ انشطارية وهي مقومات تدخل في باب السرية العسكرية المطلقة، وهذه السريّة قد تكون سببًا في انتصار جيش ما أو انهزامه. وهو أولًا وأخيرًا أمر سياديّ لا تملك أيّ دولة أو منظمة أخرى حقّ الكشف عنه أو الدخول إلى خفاياه إلى درجة اعتبار أن الكشف عن جانب معيّن من البرنامج السري هو بمثابة خيانة تستوجب العقاب. كما إنّه لا يخفى لما لهذا الجانب السري من أي برنامج تسلحي من إجراءات وتدابير احترازية، حتى إنّ نجاح دولة ما في إخفاء برنامجها النووي أهم من امتلاك هذا السلاح واستخدامه.

لقد شكّل يوم 14 آب من عام 2002 نقطة البداية في الاشتباك الإيراني- الدولي والممثل بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، فلم تكن تعرف الحدود التي تفصل بين نشاط حركة مجاهدي خلق والمؤسسات الأمنية الأمريكيّة أو درجة التداخل بينهما، حيث كشفت مجموعة من المعارضين الإيرانيين الذين ينتمون إلى حركة مجاهدي خلق في مؤتمر صحفي عقدوه في واشنطن في التاريخ المشار إليه أعلاه عن وجود مفاعلات نووية لم تصرح عنها إيران وفق ما تفرضه

عليها أحكام الوكالة الدولية للطاقة النووية، وهو حدث أفسح المجال أمام الولايات المتحدة ليدفع بالوكالة إلى المواجهة والدخول إلى عمق البرنامج النووي الإيراني من باب التكّليف الشرعي الدولي في شكل يضع الوكالة أمام مسؤولياتها وفق الضغوط الأمريكيّة وبتوجيه منها. وقد وجدت الوكالة نفسها متبنية للاتهامات التي ساقتها الإدارة الأمريكيّة وملتزمة بالعمل بموجبها واعتماد الضغوطات نفسها التي تطلقها الدوائر الأجنبية[1].

ولم يكن أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذريّة «محمد البرادعي» مسؤولًا فقط أمام مجلس الأمن لناحية رفع التقارير وتوضيح جوانب القضايا النوويّة الخلافية في العالم واستعراض منجزاته التفتيشية؛ بل إنه مسؤول كذلك أمام مجلس الشيوخ الأمريكيّ؛ فهو وقف بتاريخ 27 كانون الثاني عام 2003 بناء على استدعاء في هذا الشأن ليناقش مع أعضاء المجلس قضيتي «كوريا الشمالية» و«العراق» وما توصلت إليه الوكالة بشأن أسلحة الدمار الشامل لهاتين الدولتين، وأبلغ «البرادعي» المجلس أنه ينوي السفر إلى إيران لمراقبة المنشأتين النوويتين في «نطنز وأراك» اللتين أشار إليهما أعضاء المجلس الوطني للمقاومة (مجاهدي خلق) في مؤتمرهم الصحافي في واشنطن في شهر آب عام 2002. كان هذا في الجانب الأمريكيّ.

أما في الجانب الإسرائيلي، فإنّ تحليلات المراقبين الدوليين كانت تشير دائمًا إلى أن الاتصالات لم تنقطع مطلقًا بين الوكالة والاستخبارات الإسرائيلية، وأن هذه الاتصالات زادت بشكل ملفت بين شهر آب عام 2002 وشهر شباط عام 2003 وعقدت لقاءات على أرفع المستويات بين قياديين في الاستخبارات الإسرائيلية ونائب المدير العام للوكالة «غولد سميت» ورئيس قسم العمليات

---

(1) Financial Times, 15 /8 /2002.

المسؤول عن الملف الإيراني في الوكالة «أولي هينونين» بتفويض من «البرادعي»، تبادل الفريقان خلالها المعلومات حول النشاط النووي الإيراني حيث تولّى الجانب الإسرائيلي مهمة إقناع مفتش الوكالة بأن المفاعلات النووية الإيرانية تحضر لإنتاج السلاح النووي.

وزود الإسرائيليون مفتشي الوكالة بمعلومات ووثائق عن أماكن التنقيب عن اليورانيوم في إيران، ومعلومات إضافية تتعلق بإدخال أجهزة الطرد المركزي إلى المفاعلات النووية الإيرانية واختبارها في هذه المفاعلات بعد إدخال كميات من اليورانيوم المخصب إلى هذه الأجهزة، وتولى الإسرائيليون أيضًا مهمة تكذيب ما سبق وأعلنه الإيرانيون من أن المنشآت النووية التي أثارها الإسرائيليون والأمريكيّون في منطقة «أبي علي» في طهران ليست سوى مصنعًا للساعات بقسم شركة «كالا إلكتريك»، وبذلك تكون الوكالة قد حُشرت بين قوتي ضغط الأولى تمثلها إسرائيل التي تدعي أنّ إيران تنتج السلاح النووي الذي يشكل انتهاكًا لبنود معاهدة منع انتشار السلاح النووي، والردود الإيرانيّة التي تؤكد سلمية برنامج إيران النووي[1].

عززت التطورات اللاحقة دور الوكالة في إيران وشكّلت الاتفاقية الأوروبية-الإيرانية الموقعة في شهر تشرين الأول عام 2003 آلية دفع للوكالة في اتجاه تحقيق المزيد من الرقابة وحملات التفتيش على المنشآت النووية الإيرانية، ووجدت الوكالة نفسها في خضم هذه الوقوعات مرغمة على التوفيق بين الإلحاح الأمريكيّ المتواصل لإحالة إيران إلى مجلس الأمن من قبل الوكالة، وبين حقيقة الواقع النووي الإيراني. وهكذا، استمرّت الوكالة بالمطالبة المستمرة بأن تظهر إيران المزيد من التعاون مع مفتشي الوكالة أم تواجه العقوبات الدولية.

(1) سكوت ريتر، استهداف إيران، ص104-106.

وقد تأججت حمّى المطالبة الدولية بوجوب انصياع إيران للمقررات الدولية عندما خرجت إيران على الاتفاق المذكور بسبب توسع مطالب الأوروبيين، حيث عمدت الدول الأوروبية إلى تهديد إيران بإحالة ملفها إلى مجلس الأمن والأمر نفسه حصل من قبل الوكالة، وهنا أسقط في يد الولايات المتحدة التي وجدت الجميع يعتمد توجهاتها وخياراتها ويشاركها هواجسها، وكتعبير عن حسن نواياها ورغبتها في التعاون وافقت إيران على عقد اتفاقية «باريس» في تشرين الثاني عام 2004 مع الترويكا الأوروبية وأيّدت الوكالة هذه الاتفاقية، وكان من نتيجتها وقف إيران نشاطها النووي في مجال تخصيب اليورانيوم بدءًا من تاريخ 22 تشرين الثاني عام 2004 وطوال فترة المفاوضات.

وعلى الرغم من بقاء عامل التوتر متأججًا بين إعلان إيران أكثر من مرة نفيها استئناف عمليات التخصيب ومواجهتها بتهديدات الوكالة، إلى أن تفجر الموقف في شهر آب عام 2005 بإعلان إيران أنها قررت استئناف عمليات التخصيب. فقد أعلن رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية «محمد خاتمي» في شباط عام 2003 أن إيران قررت الاستفادة من التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، وأنها تستخرج اليورانيوم الخام من منطقة «ساغند»، وأن عمليات تحويل «أوكسيد اليورانيوم» إلى سادس فلورايد اليورانيوم أوشكت على الانتهاء، بعدما أنجزت إيران بناء المنشأة المخصصة لهذه العمليات بالقرب من «أصفهان»، وأنّ إيران عازمة على إنجاز دورة الوقود النووي وامتلاكها (1).

وأثار خطاب «محمد خاتمي» هذا حفيظة كلّ من أمريكا وإسرائيل على السواء بإطلاق العنان لحملاتها الإعلانية وتفسيراتها التي تفتقر للمنطق، حيث تولتا توضيح نوايا إيران وأهدافها المبطنة عن طريق إطلاق الأكاذيب

---

(1) وكالة بناء فارس، 9/ 2/ 2003.

المبرمجة والمقارنة بين نشاط إيران ونشاط كوريا الشمالية من أجل استخراج البلوتونيوم من الوقود المستنفذ وإخلالها بالاتفاق المبرم مع روسيا والذي ينصّ على إعادة الوقود المستنفذ إليها من أجل تخزينه في سيبيريا. ولم تتوقف هذه الإعلانات عند حدود الشرح الإيهامي لتفاصيل برنامج إيران النووي؛ بل انتقلت إلى تحديد مهلة أقصاها نهاية عام 2005 لتوصّل إيران إلى امتلاك السلاح النووي وتشكيل ترسانتها النووية وفق البرنامج المرحل على ثلاث خطوات أولها استخراج اليورانيوم الخام من «ساغند» وتخصيبه في منشأة «ناتانز» وإنتاج المياه الثقيلة في «آراك»، وقد تولى التحليل هذه المرة أحد أعضاء المجلس الوطني للمقاومة المعارض «علي رضا جعفر زادة» في مؤتمره الصحفي الذي عقد بعد أيام من مؤتمر المعارضين الإيرانيين في واشنطن بتاريخ 14 آب 2002[1].

في حمأة هذه الأجواء الضاغطة التي جعلت من الوكالة الدولية للطاقة الذريّة قاربًا تتقاذفه التيارات الأوروبية والأمريكيّة والإسرائيلية ليصطدم بالصخر الإيراني، توجه «البرادعي» مع فريقه من مفتشي الوكالة إلى إيران بتاريخ 21 شباط عام 2003 حيث أبلغهم المسؤولون الإيرانيون بخطط إيران في إنجاز دورة الوقود النووي والمخصصة للأغراض السلمية في إنتاج الطاقة الكهربائية وغيرها من النشاطات الإنسانية البحتة. كما طلب المسؤولون الإيرانيون من أعضاء الوكالة تقديم المساعدة الفنية لإيران في سبيل تطوير القدرات النووية الإيرانية السلمية، ومؤكدين على شفافية أهداف إيران النووية وخططها.

أما الرد الدولي للوكالة فانحصر بالطلب من إيران التوقيع على البروتوكول

---

(1) صحيفة الأهرام، 22/ 8/ 2002.

الإضافي قبل مباشرة أي عمل تعاوني أو رقابي من قبل الوكالة والسماح لمفتشي الوكالة بزيارة المنشآت التي لم تعلنها إيران (نطنز وأراك) وأثيرت في المؤتمر الصحفي للمعارضة الإيرانية، وكان الردّ الإيراني بأن إيران لا تمانع توقيع البروتوكول في مرحلة لاحقة ووفق تطور المفاوضات[1].

صُعق مفتشو الوكالة عند رؤيتهم أجهزة الطرد المركزي المستخدمة في تشغيل المفاعلات النووية الإيرانية والتي هي من أوروبا وهي إحدى المفارقات التي سيطرت على طريقة تكوين البرنامج النووي الإيراني وعمله وتطوره ونشاطه، فالولايات المتحدة كانت المؤسس والمحتكر لهذا البرنامج ثم شاركت في تدميره ودخلت دول أوروبية على خط الإنشاء والتطوير والتجهيز ولربما كانت تمادت في عملها ودعمها لولا الضغوط والإغراءات الأمريكيّة، ثم إن الولايات المتحدة حجبت الأموال والعتاد العسكري عن الجيش الإيراني وسمحت للشركات الأمريكيّة في الوقت نفسه ببيع إيران قطع الغيار.

وتسمح الولايات المتحدة لدول حليفة لها بامتلاك الخيار النووي، وتعاقب دولًا أخرى على امتلاكها هذا الخيار، وتطالب بتطبيق معاهدة حظر الانتشار النووي، وإذا كانت أوروبا قد موّلت ولربما لا زالت تموّل البرنامج النووي الإيراني، فلماذا تدخل في جدال ونقاش مع إيران وتشارك في توقيع العقوبات عليها؟ والمفارقة الأهم في هذا المجال تكمن في الحملات العدائية والإعلامية التي شنتها الولايات المتحدة وإسرائيل، وتحديدًا كلّما باشر مفتشو الوكالة بحزم أمتعتهم للسفر إلى إيران في مهمات تفتيشية، ناهيك عن الاتصالات المتكررة التي يقوم بها مسؤول الاستخبارات الإسرائيلية ولتزويد الوكالة بالمعلومات والإحصاءات والخرائط التي تكشف أسرار البرنامج النووي الإيراني.

---

(1) صحيفة كلّيهان، 22/ 2/ 2003.

واللّافت في الأمر توقيت هذه الحملات وحجم المعلومات المقدمة، الأمر الذي يوصي بوجود خرق لنظام الوكالة وطريقة عملها وتدخل في شؤونها، أو على العكس من ذلك، فإنّ نشاطات الوكالة توحي بأن ثمّة رابطًا عضويًا بين الأهداف التي أنشئت الوكالة من أجلها والأهداف الدولية (أمريكا وإسرائيل) اللتان تعتقدان أنّ الوكالة وجدت لخدمتهما وتحقيق طموحاتهما.

فعندما قدمت إيران كلّ المعلومات المطلوبة عن برنامجها النووي بشفافية عالية وإدراك كبير لواجباتها التي تضمنتها بنود معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل واعتبرتها الوكالة مفيدة، إلى درجة أن طلبات الوكالة توسعت وانتقلت إلى مراحل متقدمة من البرنامج النووي الإيراني وطريقة عمله، وتطور هذا العمل، والدخول إلى عمق البرنامج للتحقق من طريقة عمله، ومصير الموادّ التي تمّ استيرادها من الخارج وتحديدًا من الصين، والتسلسل الزمني لكلّ النشاطات البحثية والتطويرية التي أجريت، ولها علاقة بإيصال أجهزة الطرد المركزي إلى مرحلة التشغيل، وبرامج إيران الخاصة بالتخصيب بواسطة الليزر وإنتاج المياه الثقيلة.

وقد أشار محللون دوليون إلى أن الوكالة استغلت شفافية إيران للضغط عليها مستعينة بالمعلومات الاستخبارية التي قدمت لها من إسرائيل، وقد تطور الأمر إلى حدّ الطلب من الإيرانيين زيارة منشأة «بايلوت» لتخصيب اليورانيوم في «نطنز» لأخذ عينات من البيئة المحيطة والهوائية والأرضية لعرضها في مختبر «سيبرزورف» في «فيينا» ومعالجة هذه العيّنات عن طريق الأشعة السينية وغيرها من التقنيات بهدف التحقق من وجود آثار للبلوتونيوم في أدنى جزئيات البكتوغرام من اليورانيوم[1].

(1) سكوت ريتر، استهداف إيران، ص105_110.

وبالفعل، أخَذ مفتشو الوكالة عيّنات من البيئة المحيطة بمنشأتي «بايلوت» «وجابر بن حيان» ثم زاروا منشأة «كاسوي»، وتمكنوا من إنجاز المهمة التي وضعوا خطتها بعناية على الرّغم من طابع الحذر أحيانًا من قبل الإيرانيين وبروز عقبات منعت مفتشي الوكالة من دخول أماكن اعتبرتها إيران غير ذات جدوى نظرًا إلى إهمال استخدامها أو إقفالها نهائيًا أو احتوائها تجهيزات غير قابلة للاستخدام.

وإذا كانت هذه الأقسام غير قابلة للتفتيش بطبيعتها، فإنّ مفتشي الوكالة المدفوعين لإجراء تحقيقاتهم استنادًا إلى معلومات سرّبتها إسرائيل، وضعوا أنفسهم في حالة من الريبة القائمة على التنازع المحوري لصوابية المعلومات والمحكومة بأحقية الدولة المستهدفة، بأن تقيم ساترًا من سرية نشاطاتها ذات الطابع العسكري أو الاستراتيجي السيادي بمختلف مكوناته التقليدية والنووية هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، تبرز النوايا العدوانية التي تستند أساسًا في ديناميتها إلى المعلومات التي تجمعها وكالات الاستخبارات عن طريق أيّ وسيلة تحقق لها الدخول إلى خفايا أسرار الدولة المستهدفة. فالمعلومات التي كانت تقدمها إسرائيل لمفتشي الوكالة لم تكن من أجل خدمة أهداف الوكالة نفسها بقدر ما كانت تهدف للتحقق من صحة هذه المعلومات واعتبارها مدخلًا للوصول إلى المزيد من كشف الأسرار العسكرية الإيرانية مباشرة، وعدم الاكتفاء فقط بالصور التي تلتقطها الأقمار الاصطناعية، مضافًا إلى اعتبارها طريقة مثلى لإدخال الجاسوسية عن طريق المفتشين إلى قلب النشاط الإيراني الاستراتيجي، وانكشافه بصورة يقينيّة مفيدة لمراكز أبحاثهم المخططة.

لقد وصف المحللون الدوليون واقع المقر الرئيسي الذي تجري فيه الوكالة الدولية للطاقة الذريّة تحليلاتها وتقييماتها واستنتاجاتها في فيينا السويسرية بصورة دراماتيكية مقلقة ومربكة تدفع إيران وغيرها من الدول المستهدفة بنشاط الوكالة إلى الحذر المطلق في الكشف عن أسرارها الاستراتيجية، والتي تشكل صمام الأمان لسيادة الدولة، ومنع اختراقها من قبل الأعداء، باعتبار أن الجاسوسية هي الركن الأساسي الذي يقوم عليه انتصار الدولة وصمودها في وجه المؤامرات أو انهزامها سياسيًّا وعسكريًّا.

ذلك أن العالم يشهد العديد من التقلبات على صعيد عدم انتشار الأسلحة النووية والمليء بالبرامج السرية لإنتاج الأسلحة، وعمليات التصنيع المحظورة والشبكات التي تنشط في السوق السوداء، ويسود في العاصمة النمساوية، حيث مقر الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، دائـمًا مناخ معيّن من عمليات التجسس تصل إلى سفارات كلّ من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وفرنسا باستمرار وفي العاصمة السويسرية فرق من الدبلوماسيين الذين يتجولون في ممرات مقر الوكالة وردهاته، ويجرون لقاءات مع الموظفين بصوت خافت، يناقشون فيها العمليات التي تجريها الفرق التابِعة للوكالة في مختلف أنحاء العالم، والتي تتعلق بالأنشطة النووية.

وأصبحت النشاطات التي تقوم بها السفارات مناسبات مثالية لتبادل المعلومات بطرق غير رسمية ليس فقط بين فريق معنّي بالنشاطات وبين الوكالة الدولية وحسب؛ بل وبين الأجهزة الاستخبارية المتنوعة نفسها، بحيث باتت «دائرة الكوكسفيل» في فيينا شبيهة بتلك الدائرة التي كانت في موسكو، حيث كان الجواسيس والدبلوماسيون من مختلف أنحاء العالم يقيمون الصداقات في

ذروة الحرب الباردة، في مسعى للحصول على أقل قدر ممكن من المعلومات دون أي مصدر يمكنهم الوصول إليه»[1].

يفيد هذا الوصف الدراماتيكي الواقعي في الاستنتاج والتقرير والإجابة عن التساؤلات التي طالما تردّدت على ألسنه المتابعين للملف النووي الإيراني في بحثهم عن الأسباب التي تدفع بالإيرانيين للتعامل بحذر مع طلبات مفتشي الوكالة والتقدير بعناية فائقة للحساسية للمجالات والخيارات التي تسهل عمل مفتشي الوكالة وتؤمن الحماية في الوقت نفسه لمنظومة الأسرار العسكرية والتكنولوجية الاستراتيجية، والتي شكلت أهم أسباب صمود إيران ومنعة نظامها وتحقيق توازنها الاستراتيجي في المنطقة، والتي تجهد أجهزة المخابرات الأمريكيّة والإسرائيلية لسبر أغوارها لضرب النظام من الداخل في حال عجزت عن ضربه من الخارج.

غير أن الواقع المتشابك الذي أوقع الوكالة في حيرة من أمرها، بين أن تكون ملتزمة بالموضوعية والنزاهة والطابع الاستقلالي المفترض لعملها، والضغوط التي تتعرّض لها من قبل أعداء إيران (أمريكا وإسرائيل) لم يمنع أمين عام الوكالة من الإشادة بأجواء التعاون والشفافية والانفتاح التي أبدتها إيران في إجابتها عن جميع الأسئلة والاستفسارات التي طرحها المفتشون، وفي عدم عرقلة الزيارات المفاجئة التي يقوم بها المفتشون إلى المنشآت النووية الإيرانية[2].

وعلى الرّغم من الأجواء الإيجابية التي عكستها تصريحات «البرادعي» هذه وضمنها تقريره المقدم في شهر أيلول عام 2005، فإنّ أسباب الحذر والريبة التي

---

(1) سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد، ص120ـ171.

(2) صحيفة الأهرام، 7/ 11/ 2005.

بقيت مهيمنة على تفكير مفتشي الوكالة ونشاطاتهم، والتي عززتها المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية الموجهة وغير البريئة، وجعلتها ترزح تحت ثقل الضغوط الأمريكيّة المثقلة بجملة التطورات المؤيدة منها لتوجهات الإدارة الأمريكيّة ودوافعها العدائية، والمثيرة في الوقت نفسه لهذه العدائية ولديناميتها التحريضية والمسببة كذلك لزيادة التوتر الإسرائيلي والمحرّكة للهواجس الإسرائيلية في استدعاء أفكار الإلغاء والإبادة والمحو عن الخارطة.

فقد أعلنت إيـران في شهر آب عام 2005 استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم بعد رفضها المقترحات الأوروبية في صدد اتفاق باريس والتي قدمت لإيران بتاريخ 5 آب عام 2005، حيث كانت إيران قد أعلنت أنّ وقف تخصيبها اليورانيوم هو مؤقت ومرهون بفترة المفاوضات الأوروبية-الإيرانية، أعلنت وقفها لبعض أنواع التخصيب (تخصيب غاز اليورانيوم) واستعدادها لتقديم أيّ ضمانات للتأكد من أن الوقود النووي الناجم عن عمليات التخصيب لن يستخدم في أيّ أنشطة عسكرية، وهو ما رفضته الترويكا الأوروبية، ثم أبلغت إيران الوكالة الدولية للطاقة الذريّة قرارها باستئناف عمليات التخصيب في مفاعل «أصفهان»، كما طلبت من مفتشي الوكالة نزع الأختام والشمع الأحمر عن منشأة «أصفهان» وتنظيم محضر بنتيجة هذا الإجراء بما يتوافق وأحكام الشرعيّة الدولية[1].

وجـاءت الانتخابات الإيرانية التي جـرت في شهر تمـوز عـام 2005 وحملت إلى سدّة الرئاسة في إيران شخصية فذة مغمورة بالإخلاص لتعاليم الثورة الإسلامية ولمؤسسها، وقد أشبعت بأسباب العداء للولايات المتحدة والكراهية لإسرائيل وصقلتها تجربة انتصار الثورة وما تلاها من احتلال

(1) سامح راشد، السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد، ص170-171.

السفارة الأمريكيّة وإنزال العلم الإسرائيلي عن السفارة الإسرائيلية، ورفع العلم الفلسطيني مكانه، وجملة الأحداث الدراماتيكية التي تتالت طوال عقدي الثمانينات والتسعينات وحتى منتصف العقد الحالي. أحدثت هذه الوقائع جميعها دويًّا صاخبًا في دوائر القرار الأمريكيّ والإسرائيلي ورفعت من مستوى عدائيتهما تجاه إيران لتصبح كلّ الخطوات اللاحقة متواليات تعصف بالتهديدات والمخططات التدميرية والإجراءات العقابية والتحريضية لهذا النظام الإيراني الذي ازدادت تدابير حصاره حدّة.

في هذه الأجواء الضاغطة والملبّدة، صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتاريخ 24 أيلول عام 2005 قرار مجلس أمناء الوكالة، أدانت فيه انتهاكات إيران لمعاهدة منع انتشار السلاح النووي دون أن يشير إلى مسألة نقل ملفها النووي إلى مجلس الأمن، أو إلى تحديد سقف زمني لذلك، في خطوة فسرت على أنها فرصة أمام الجهود الدبلوماسية لتحقيق خرق في جدار هذه القضية مع إبقاء القرار حافزًا لإيران لبذل المزيد من التعاون والشفافية مع الوكالة، والحيلولة دون استئناف عمليات التخصيب[1].

وعليه، فقد أسقط في يد الولايات المتحدة باعتبار أن التقرير قد أشار إلى مخالفات إيران وعدم التزامها بموجبات الشفافية، وإبلاغ الوكالة بكلّ تفاصيل برنامجها النووي ولعلها المرة الأولى منذ إثارة قضية الملف النووي الإيراني التي تجد فيها الولايات المتحدة نفسها متفقة مع الدول الأوروبية في كيفية التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية باتجاه التصعيد لمواقف أمريكا والدول الأوروبية، وإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بهدف فرض عقوبات على إيران بعد أن كانت الدول الأوروبية تعارض

---

(1) صحيفة الأهرام، 26/ 9/ 2005.

فرض العقوبات في المرحلة السابقة، تجنبًا لآثار التصعيد خشية الأضرار بمصالحها الاقتصادية والتأثير سلبًا على استقرار المنطقة، الأمر الذي قد يفتح الطريق أمام العمليات الإرهابية.

في بداية العام 2006، عرف الملف النووي الإيراني درجات التصعيد من قبل الترويكا الأوروبية والولايات المتحدة في تصميمهما على إحالة إيران إلى مجلس الأمن، بذريعة استئنافها لتجارب التخصيب ومنكرة لالتزاماتها تجاه الوكالة وتحديها للإرادة الدولية. فأصدر مجلس محافظي الوكالة الدولية قراره الثاني بعد اجتماعه الذي عقد في شباط عام 2006، وقد وصف هذا القرار بأنه شديد اللهجة باعتباره أشار للمرة الأولى إلى أنّ إيران تشكل حالة خاصة وشاذّة نظرًا إلى تقصيرها المتكرر وانتهاكها المتواصل للالتزامات التي تعهدت بها بتوقيعها على الضمانات الواردة في معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ومطالبين إياها في هذا القرار بضرورة بذل المزيد من الشفافية وتعليق جميع أنشطتها النووية، بما في ذلك أعمال البحث والتطوير.

واللّافت في الأمر توصل مجلس المحافظين إلى قناعة بانعدام الثقة في نوايا إيران في مجالات إنتاج المواد الانشطارية وتطويرها وتخلفها عن اتخاذ إجراءات السلامة. كما طلب مجلس المحافظين من أمين عام الوكالة «محمد البرادعي» وضع تقرير حول مدى تنفيذ إيران لقرار الوكالة، ليصار إلى مناقشته في جلسة مجلس المحافظين في شهر آذار من العام 2006 ليتمّ بعدها إرسال التقرير مع قرار المجلس إلى مجلس الأمن[1].

وبالفعل أحيل ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن بطريقة رسمية، ولأول مرة في تاريخ إيران النووي أخذ طابعًا دوليًا سياسيًا وأمنيًا، بعد أن كان يقتصر

---

(1) وكالة ايرنا الإيرانية، 12/ 3/ 2006.

الأمر على الجانب التقني والتخصص القانوني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والنشاط التجسسي والتهديد المرتكز إلى عامل القوة وسياسة الأحلاف وحماية المصالح وتقديم الإغراءات من الجانب الأوروبي والأمريكيّ والإسرائيلي. ولم تنفع أفكار «البرادعي» التخفيفية في لجم اندفاع الولايات المتحدة في مجلس الأمن عن طريق مندوبها «جوثولنون»، وهو من المحافظين المتشددين الذين يناصبون إيران عداء شرسًا. وقد اقترح «البرادعي» في تقريره وجوب السماح لإيران بإجراء بعض عمليات التخصيب في حدود إنتاج الطاقة السلمية. ثم أزمة الثقة التي أثارها قرار مجلس المحافظين مبالغ فيها وغير مبررة؛ إذ هي تستند فقط إلى بعض الإجراءات التحفظية الإيرانية. غير أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا لم تبد أي اهتمام نحو مقترحات البرادعي[1].

قدرت وكالة الصحافة الإيرانية «إيرنا» أن عدد الزيارات التفتيشية التي قام بها مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية هو 1600 زيارة، بمعدل ثلاث زيارات تفتيشية في اليوم الواحد، الأمر الذي يفيد أن إيران كانت متعاونة إلى أقصى الحدود، بعكس مزاعم مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، علمًا أن البرادعي أشار في تقاريره إلى وجود هذا التعاون. وهو رأي لم يكن يتوافق مع طموحات أمريكا وإسرائيل ونواياهما، اللتين هالهما أن تكون تصريحات «البرادعي» وفق رغباتهما[2].

---

(1)New York times 28/ 02/ 2006.

(2) وكالة ايرنا، 14/ 2/ 2006.

الفصل الثاني
المسألة الإيرانية وإشكالية الشرعية الدولية

المبحث الأول
الروابط القانونية للإشكالية

المطلب الأول: النصوص القانونية الأممية

1- وظيفة الأمم المتحدة

شكّلت قضية حقوق الإنسان الأساس النظري والقانوني الذي بنيت عليه سائر القوانين والشرائع والمواثيق الدولية، ونظّمت من أجلها البنى والمؤسسات والصروح والروابط التعاقدية، وأزيح الستار عن سائر التجارب الإنسانية وإرهاصات الخبرات والسوابق التاريخيّة المؤلمة وارتكاسات الحروب والنزاعات والتصادمات والتحوّلات التي مرّت بها الإنسانية وتسببت بصورها المؤلمة والمثقلة بالعذابات والقهر والاستئصال والإلغاء والإخضاع والاستغلال والعبودية والانتهاكات بشتّى أشكالها كالتمييز والاغتصاب والبتر والاضطهاد، وحدّث بلا حرج، لتغدو كونية الحقوق الإنسانية حتمية تاريخية ينبغي مراعاتها والاهتمام بها تيمّنًا بوحدة الآلام وتشابه المعاناة ووحدة المشاعر والأحاسيس وتشارك القلق والخوف.

فالمسألة أوّلًا وأخيرًا هي وحدة الحقوق وسموّها على ظروف المكان

والزمان، والمسألة أيضًا تكمن في الاعتراف بأنّ الإنسان هو غاية الكون ومنه تنطلق الأشياء وإليه تعود، ولذا، فحقوق الإنسان هي مقدّسة!

ومن أجل إنقاذ الأجيال من ويلات الحروب التي تجلب على الإنسانية أحزانًا لا يمكن وصفها، وتأكيد الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وتساوي الرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها بالحقوق، ومن أجل تنمية الرقيّ الاجتماعي ورفع مستوى حياة الإنسان وحريته، تنادت شعوب الأمم المتّحدة في 26 حزيران 1945، لتوحيد جهودها في جوّ من التّسامح والرغبة في العيش بسلام وحقّ الجوار والمحافظة على السلم والأمن الدوليين وعدم استخدام القوة المسلحة في المصلحة المشتركة.

وبذلك، تكون معاهدة الأمم المتحدة المتوخاة واقعة تحت عناوين حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أنيط بهيئة الأمم المتحدة مهمة اتخاذ التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم والتذّرع بالوسائل السلمية وفقًا لمبادىء العدل والقانون الدولي لحلّ المنازعات الدولية التي قد تؤدّي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

وأنيط بالهيئة أيضًا مهمة تطوير العلاقات الودّية بين الأمم وتنميتها وفقًا لقواعد التساوي في الحقوق بين الشعوب وفي تقرير المصير واحترام هذه القواعد. مضافًا إلى حلّ المسائل الدولية عن طريق التعاون الدولي، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا دون تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.

إن ما سبق ذكره من أهداف ومقاصد ورغبات تعمل لها هيئة الأمم المتّحدة يجب أن يتمّ وفق المبادئ الآتية:

1ـ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء.

2ـ تنفيذ أعضاء الهيئة التزاماتهم بحكم العضوية على أساس حسن النية.

3ـ فضّ المنازعات الدولية بين الأعضاء بواسطة الوسائل السلمية حتى لا يتعرّض السلم والأمن والعدل إلى الخطر.

4ـ امتناع أعضاء الهيئة جميعًا عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة بشكل يتعارض ومقاصد الأمم المتّحدة.

5ـ امتناع الأمم المتّحدة عن التدخل في الشؤون الداخلية السياديّة لدولة ما، وعدم قيام الدول باستغلال ميثاق الأمم المتّحدة لحلّ مشاكلهم مع أيّ دولة[1].

إذًا من أجل الإنسان الكوني وجدت الأمم المتّحدة ومن أجل رقيه وتقدمه وسعادته كان الهدف الأخلاقي الذي تنادى قادة العالم من أجله، ومن أجل إعلاء قيمة الإنسان وحياته ووجوده دون تمييز في العرق أو الجنس أو الدين، واستطرادًا دون تحيّز بين الأمم والشعوب كبيرها وصغيرها، الغنية منها والفقيرة، المتقدمة أو النامية أو السائرة في طريق النموّ أو المتخلّفة.

واستفادت الأمم المتّحدة عند إنشائها من التجارب المؤلمة للحروب والمحن التي مرّت بها الإنسانية وشكّلت مأساتها، والتي هي أولًا وأخيرًا من صنع الإنسان، ووليدة أطماعه ونزعته الاستئثارية والاستحواذية والإلغائية، فالتاريخ الإنساني حافل، ومنذ بدء الخليقة، بشتّى أنواع الصور الدمويّة والمأساوية، والتي تعيد تكرار نفسها في كلّ يوم، إلى درجة أنّه لم يخل صباح ولا مساء من عبور حادثة مؤلمة طالما تسببت باندلاع حرب أو نزاع أو قطيعة.

(1) ميثاق الأمم المتحدة، الديباجة

فكان لا بدّ من صرح دولي ينظم علاقات الدول في ما بينها على قواعد قانونية تنظيمية تهدف إلى دفع قادة الدول إلى الالتقاء لحلّ نزاعاتهم بالطرق السلميّة والوديّة، وعدم اللجوء إلى القوّة من قبل المنظمة الدولية هذه إلا بعد استنفاد الطرق والوسائل السلمية التفاوضية كافّة، وعندما يستشعر هؤلاء أنّ السلم والأمن الدوليين أصبحا فعلًا في خطر، وأن النظام الدولي ككلّ قد وضع في خانة التهديد والتقويض والفوضى.

وعليه، فإنّ طوباوية الأهداف والغايات التي قامت عليها فكرة التضامن الدولي وتنظيم العلاقات الدولية وقيام الأمم المتّحدة بنتيجتها، اصطدمت بالواقع المؤلم الذي تسبّبت به أطماع الدول الكبرى ونهمها في سلبها خيرات الدول الأخرى وسط نفوذها في أقاصي الأراضي في تسابق لاحتواء الدول والأنظمة ومحو وجود بعضها وإقامة دول أخرى مكانها، واستباحة السيادات ومراكز العبادة والأعراض ورموز الشعب وكياناتها ومراكزها المقدسة، واستخدام شتى الوسائل من تهديد وقمع واغتيال واعتقال ونفي وإبادة وارتكاب المجازر وتأجيج الفتن وتقسيم الدول وتحويل الإمبراطوريات والاتحادات والدول المكتملة إلى دويلات وكيانات وإمارات تفتقر إلى المقومات الأساسية للعيش بكرامة وللأمن ووسائل الحماية والصمود بوجه الأزمات والنزاعات والانقسامات الداخلية والنزاعات العرقية والإثنية والسياسية والاقتصادية.

وقامت الدول الكبرى بكلّ هذه الإرباكات والمآزم والأوضاع المؤلمة لتبقي على الدول جميعها رهينة في أيديها، تمارس عليها نفوذها وتخضعها لسلطتها وهيمنتها وحمايتها، وتبقيها محتاجة لعطاءاتها وأسباب بقائها وتقدّمها ونموّها. وعند الرفض تصبح هدفًا لعدوانها وإضعافها واضطرابها ثم تفكّكها.

ولدت الأمم المتحدة اذًا، كفكرة جميلة. غير أن أفراحها الموعودة تلك كانت مجرد أضغاث أحلام، ولم تحمل أيامها التالية ما وعدت به من فرص تحقيق السلام والعدالة والمساواة ورقي الشعوب وتأمين سعادتها ومنع الحروب وسيادة الحق وإنهاء الظلم والتخلف والتشدد والآلام وإنشاء الحكومة الدولية التي تجعل من الكونيّة وسيلة للرقيّ بالإنسان وتحقيق سعادته وصيانة مستقبله في عالم يخلو من النزاعات وأسباب الفرقة والتدمير والإساءة والقلق.

غير أنّ احتفالية نيويورك لم تكن عدمية إلى أبعد الحدود؛ بل سمحت الدول لتلك المنظمة الواعدة يومًا ما، بأن تقيم احتفالاتها السنوية، وأن تصبح حائط مبكى للدول الأعضاء عندما يلتقون سنويًا في اجتماع عادي يحضره قادة جميع الدول الأعضاء، حيث يدلون بآرائهم وملاحظاتهم واقتراحاتهم ويلقون الخطب ويتصافحون ويأخذون الصور في مشاهد استعراضية ثم يغادرون نيويورك على أمل اللقاء في العام القادم.

هكذا تبدو منظمة الأمم المتحدة في الوقت الحاضر مثلما كانت عليه خلال الحرب الباردة وفي أوقات التأزم الدولي وحروب الدول المشتعلة والمتنقلة على مستوى القارات، حيث كانت تكتفي هذه المنظمة بتوجيه النصائح وإبداء الاستياء والتمني على فرقاء النزاعات والحروب وقف النار وحماية المدنيين وتأمين كلّ احتياجاتهم ومصالحهم، وفي أقصى الحالات إرسال القوى المسلحة للفصل بين المتنازعين في المناطق التي تجد الولايات المتحدة فيها أنّ مصلحتها ومصلحة حلفائها تقتضي ذلك وليس أكثر! فمجلس الأمن لم يرسل القوات الدولية إلى العراق وإلى أفغانستان والضفة الغربية أو غزة لوقف الاستيطان، وإلى الكويت يوم احتلها العراق، ولا إلى إقليم دارفور وغيرها من بؤر التوتر والمناطق الساخنة... بينما أرسلت هذه القوات بإيحاء من الولايات المتحدة

إلى المناطق التي أصبحت الأوضاع فيها تشكل خطرًا مباشرًا على مصالحها ومصالح حلفائها، وأبقت على مهام الأمن فيها إلى قوى ترتاح لها وتتوكل بحماية النظام الدولي بديلًا عنها.

2ـ استنتاجات

وعليه، كيف يبدو المشهد الدولي الحالي انطلاقًا من المأزق الدولي الذي تعيشه الدول التي اتحدت في المنظمة الدولية منذ خمس وستين عامًا مليئة بأقسى أنواع الحروب وأشدها فتكًا بعد الحرب العالمية الثانية في ظلّ انتشار أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها وقوتها وتمركزها التي هددت، ولا تزال، الوجود البشري وبقاء الحياة بعد أن أضحى واقع البشرية في مأزق كبير وفق ما يأتي:

1ـ الأجيال التي ولدت بعد الحرب العالمية الثانية لم تزل تعيش ويلات الحروب وأحزانها العصيّة على الوصف، دون أن تتمكن المنظمة الدولية من إنقاذها والتخفيف من آلامها وأحزانها ومآسيها، سيّما وأن الأسلحة المستخدمة في هذه الحروب أصبحت أشدّ فتكًا وأكثر تدميرًا بشكل لم تعرفه الحروب في النصف الأول من القرن الماضي وقبل ذلك أيضًا، باستثناء قنبلتي «هيروشيما وناكازاكي» النوويتين. وارتكبت كذلك حروب الإبادة الجماعية بتمويل وتجهيز وغض الطرف من قبل أكثر من دولة عظمى، ولم تتوقف الحروب الدينية والعرقية والإثنية والإلغائية والاحتوائية والاستباقية والوقائية وكلّ الأشكال الابتكارية والتجديدية والحروب الإفتائيّة، وحروب المخابرات والتي بلغ عددها جميعًا 65 حربًا[1].

(1) رجب بو دبوس، الأمم المتحدة... أمل وإحباط، ص176ـ180.

2- والأجيال تلك لم تشهد حتى تاريخه أثرًا من إيمان المنظمة الدولية بحقوقها الأساسية وتجسيدًا لمقولة تأمين كرامة أفرادها وتحقيقًا للمسلمة المفترضة بأن حقوق هؤلاء متساوية وفق مبادئ العدل والقانون الدولي ووصايا الأديان السماوية وحقوق الإنسان الكونية والعابرة للطوائف والمذاهب والعرق والجنس ومستوى الحياة. ليس هذا فقط؛ بل إنّ المنظمة الدولية نأت بنفسها عن تبيان الأحوال والظروف والمتغيّرات التي تجعل من مسألة إحقاق العدالة والإيفاء بالالتزامات المترتبة على توقيع المعاهدات والاتفاقيات والعهود كما مصادر القانون الدولي (الأعراف، المسلّمات، العادات الدولية، الأديان السماوية، التصرفات الدولية، أدبيات المهنة، إسهامات الحضارات، السوابق الدولية، قوانين الطبيعة، والقوانين الوصفية...).

3- وهذه الأجيال انتظرت مبادرات الأمم المتحدة ونشاطاتها في ما يتصل برقيها الاجتماعي وتقدمها ورفع مستوى حياتها، ولم تجد سوى وعودًا براقة تأتيها على شكل هبات طارئة، فكان من نتيجتها أن التفتت إلى مصلحتها الوطنية والقومية، وقررت أن تتكل على نفسها كي تمتلك التكنولوجيا والتقانة وصولًا إلى اكتفائها الذاتي، فيما الأمم والمجتمعات التي انتظرت الأمم المتحدة واتكلت عليها لم تحصد سوى الريح وخيبات الأمل فجلست على قارعة الطريق تنتظر الحافلة التي لم تأتِ أبدًا؛ بل جاءتها القنابل والدبابات والجيوش الجرارة وسقطت أشدّ السّقوط ولم تعش في سلام وحسن جوار ولم تعرف التسامح، مثلما لم تعرف غير القوّة سبيلًا لحلّ خلافاتها.

4- وكان أن حلمت تلك الأجيال أن ترى الأداة الدولية يومًا ما، وقد

ركزت جهودها ونشاطاتها على السّير في الشأن الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب نحو أفق أفسح، وهي ضمن حرية أرحب وبقيت تلك الأحلام مجّرد أحلام، وليس أكثر!

5- وهكذا، فالمساواة في السيادة التي تحدثت عنها موادّ الميثاق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اعتبرت أساسية وغير قابلة للإهمال أو التنازل أو الأضرار أو الاحتواء، فقد استباحت الدول الكبرى والدول الحليفة لها أو المدعومة منها سيادات الدول الأخرى وتعرّضت لاستقلالها ودمّرت بنيانها ومقدساتها واستقلالها ونهبت خيراتها وثرواتها ومعظم مكتسباتها وإسهاماتها الحضارية ورموز مجتمعاتها وقيمها وسلامة أراضيها.

6- أما تنفيذ الأعضاء التعهدات التي التزموا العمل بموجبها عند توقيعهم على شروط العضوية وارتضوا منطوقها وطلباتها وموجباتها، فلم تكن محلّ احترام ولا مراعاة، وقد تناسى هؤلاء تلك الالتزامات والتعهدات وتنكر بعضٌ منهم لما وقعوا عليه، ووصلت الوقاحة بهم والاستخفاف إلى حدّ مطالبة الدول المستهدفة بعدائيتهم بوجوب تنفيذها التزاماتها الدولية تحت طائلة العقوبات والاقتصاص منها دون أن يرفّ لهم جفن على ما تنكروا له من التزامات أو ما امتنعوا هم عن تنفيذه، أو ما امتنعت الدول الحليفة لهم عن تنفيذه أيضًا. فالدول الكبرى تملك السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل ومختلف أنواع الأسلحة التدميرية والفتاكة وتزوّد حلفاءها بالتكنولوجيا النووية، وفي المقابل تطالب الدول الأخرى بأن تمتنع عن حيازة هذه التكنولوجيا ولو لأهداف سلمية وأن تلتزم بقبول رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة.

7- ولدت الأمم المتّحدة على قاعدة أو مبدإ فضّ النزاعات الدولية بين الأعضاء بالطرق الدبلوماسية خشية تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، وقد أثبتت التجارب أن الولايات المتحدة مثلًا لم تلجأ إلى الخيار الدبلوماسي في فضّ المنازعات لغايات غير بريئة (استمالة الرأي العام، إرضاء الحلفاء تجنبًا للإحراج أو اللوم، استنفاد الوقت في ظلّ التحضير للعمل العسكري)، ذلك أن الولايات المتّحدة لم ترض بسهولة النزول عند رأي الترويكا الأوروبية لتقديم الخيار التفاوضي إلّا تحت الضغط والإحراج الأوروبي وكسبًا لمودّتهم ودعمهم لاحقًا، علمًا أنها قد أثقلت موافقتها هذه بالعديد من الشروط والإملاءات. وعندما احتلت أفغانستان في العام 2002 وبعدها العراق في العام 2003، فإنّ الخيار التفاوضي كان في حكم النسيان إن لم نقل في حكم الاستبداد.

3- إشكالية السيادة الوطنية

لا تتوقف قضية التنازع القانوني لإشكالية السيادة على المأزق التناقضي للنصوص الميثاقية والمهمّة فقط؛ بل تتعداها إلى مسألة أشدّ تناقضًا وأكثر وقعًا إلى درجة تهديده مبدأ الحماية الدولية ككلّ بعد أن أصبحت القطبية الثنائية أثرًا سالف الذكر وحلًّا من حلول الزمن الغابر، وتحوّلت المرجعية الدولية إلى قرار يختال في أروقة البيت الأبيض.

فقد سبق المشرعون الدوليون عصرهم في ارتكاب نقيصة التناقض والبلبلة في ما يتصل بمسألة السيادة وكأنهم كانوا على موعد مع مستجدات العصر وإفرازاته العلمية والتحديثية والتي تجسدت في ظاهرة العولمة وامتداداتها في

تجاوزها حدود الدول السيادية وتصوير العالم بأسره على شاكلة قرية كونية منزوعة الحدود ومشرّعة الأبـواب، بمعنى أن قضية الوطنية أو الإقليمية أو المناطقية وحتى القاريّة قد أزيحت ووضعت على الرّف لصالح الكونية والشمولية العابرة لحدود الدول وقومياتها وشعوبياتها ودياناتها وقوانينها الوضعية. وكان لا بدّ من أن تصبح صروح الأمم المتحدة مجرد أروقة أو منابر للخطب والتصريحات الإعلامية.

وتتابعت سلسلة التناقضات لترخي بظلالها على نشاط المنظمات الدولية وحركيتها وتتسبب بإرباكها. فقد طرحت إشكالية التناقض بين مفهومي العولمة (كظاهرة علمية وتكنولوجية لخدمة الاقتصاد) والعالمية (أساس تكوين الأمم المتحدة المناقضة للفردية والإقليمية التنافسية بمعنى العدائية) وتعارض المنطلقات والأهداف وطريقة العمل لكليهما في ظلّ التشابه الكوني والتنظيمي الشمولي الذي يرعاهما ويشكّل مداهما الإجرائي والتطبيقي. فالعولمة تقرّر أن العالم أصبح محكومًا وخاضعًا لنمطية محددة وضابطة للعلاقات الدولية والعالمية، بينما تنطوي العالمية على التفاعل بين الدول والشعوب في سياق تكامليّ وتفاعليّ حرّ. العولمة تفترض الجبرية والإملاءات، أمّا العالمية فتعني التعاون والتكامل على كلّ المستويات والمجالات التي تهمّ العالم[1].

وكان العالم قد بدأ يشهد ولادة النظام العالمي الجديد الذي قررته الولايات المتحدة الأمريكيّة على خلفية انقراض القطبية الثنائية، والتي استتبعت الهيمنة على منظمة الأمم المتحدة بطريقة حصرية وتطويعها لخدمة مصالحها الخاصة، وتجاوزها حيث تقتضي المصلحة الأمريكيّة ذلك بشكل يضعف مرتكزات المنظمة ويهمش دورها ويعطل قراراتها ويعطل مبرر وجودها كهيئة عالمية تنفذ

(1) عدنان السيد حسين، «تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لدورة 1997»، ص 31ـ35.

إرادة الشرعية الدولية وتحمي قوّتها. وهذا يعني بروز قوة دولية جديدة وبديلة تحقق قيادة العالم وتلعب فيها الولايات المتحدة دور القائد الموجّه على قاعدة أنّ من يملك القوة يستأثر بقيادة العالم حيث تتحكم الانتقائية والخصوصية في طبيعة عمل المؤسسة البديلة التي تتجاوز الدور المعهود للمنظمة الدولية.

وهنا يدلي المتشائمون بدلوهم في إشارة إلى إمكانية إلغاء منظمة الأمم المتحدة أو تحويلها إلى صرح دولي للهو والتلاقي وتبادل الأفكار والرغبات؛ ذلك أنّ الولايات المتحدة في الزمن الراهن قد حكمت العالم وتحديدًا الدول الثمانية في تكتل اقتصاديّ في الشكل وسياسيّ في الجوهر، وفي سياق دوري للقاء؛ حيث يجتمع قادة هذه الدول لاتخاذ قرارات في شتى المواضيع الدولية ويتخذون القرارات قبل دخولهم إلى جلسات مجلس الأمن لتقرير التوصيات أو القرارات النافذة[1].

لم يقضِ هذا الجانب التشاؤمي من التفكير الدولي المغرق في اليأس والقنوط وتقاعس الهمة على دافعية إطلاق الصرخات والدعوات إلى إعادة النظر بمستقبل المنظمة العالمية، وإثارة المخاوف من غيابها واستقالتها من مهام إدارة الأزمات أو حلّها لفشلها في صيانة السلم العالمي وحماية الحقوق والدفاع عن المظلومين والفقراء ومنع الاعتداءات المسلحة.

أثيرت هذه الإشكاليات وسُوّقَت الحلول لها ومقترحات تطويرها من على منبر الأمم المتحدة خلال احتفالية المنظمة في الذكرى الخمسين لتأسيسها والتي أقيمت عام 1995 في مقرّ الأمم المتحدة، مضافًا إلى الاحتفالات الرسمية في معظم الدول الأعضاء، وقد اقتصرت التوجيهات على إبداء الرغبات وإصدار الطوابع البريدية والتذكارية في هذه المناسبة، ويبدو -ومن خلال المناقشات

---

(1) عصام سعد، العولمة جدل الرأسمال والسياسة، ص129 ـ 131.

واستعراض إنجازات الأمم المتحدة وتوقع مستقبلها- أن وظيفة هذه المنظمة قد تحوّلت عمليًّا وفعليًّا في أقصى الحالات إلى متعهدة لمشاريع حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة الأمراض والأوبئة، وإغاثة الشعوب التي تعيش ويلات الحروب والزلازل والبراكين والفيضانات والإبادة والطرد والاقتلاع، ومعالجة مظاهر الفقر وأسبابه. وكأن الأمم المتّحدة قد حصرت نشاطها في الأعمال الخيرية والاجتماعية وتنظيم الاحتفالات وجولات الخطابة[1].

المطلب الثاني: مأزق مجلس الامن

يشكل مجلس الأمن أحد أهم الأجهزة التي تدير المنظمة الدولية وتحتكر قراراتها الدولية وتعطل دورها الأممي الذي يفترض أنه سيقيم يومًا ما العدالة الدولية ويحقق ديمقراطيتها ويحمي حقوق جميع الأمم في جوّ من المساواة والعدالة ووفق قواعد الشرعيّة الدولية التي تقيم قوة الشرعية وليس شرعيّة القوة. ولولا دعم الدول العظمى الخمس وإرادتها (الاتحاد السوفياتي سابقًا، الولايات المتحدة الأمريكيّة، بريطانيا، فرنسا، الصين) لما وجدت أساسًا منظمة الأمم المتحدة وأبصرت النور بعد الحرب العالميّة الثانية.

وإذا كانت هذه الحقيقة تنتسب إلى جملة المسلمات التي ترعى العلاقات الدولية.

وإذا كانت الدول العظمى الخمسة قد شكّلت الأساس الكولونيالي (الاستعماري) للهيمنة الدولية في القرن العشرين، إذا لم نبتعد تاريخيًّا أكثر من ذلك وإلى عصور استعمارية أولية.

(1) تقرير الآمين العام للآمم المتحدة، الدورة الحادية والخمسون، آب 1996.

واذا كانت جملة الحقائق المسلّمات تؤكد أن ما تقرره تلك الدول، وما تقصده حقيقة ليس من قبيل الأعمال الخيرية الصافية البريئة (وكرمى لوجه الله)، فإنّ سلسلة هذه المسلّمات تقودنا إلى الاستنتاج؛ بل إلى التقرير أن هذه المنظمة لم تكن لتنشأ لو لم يجد فيها هؤلاء الكبار، قادة الدول العظمى المنتشين بانتصارهم في الحرب العالمية الثانية، والذين رفعوا أنخابهم في تلك الاحتفالية الكونية، لو لم يجدوا في ذلك الصرح الأممي خدمة لمصالحهم، وغطاء شرعيًّا وقانونيًّا لجدلية تقاسمهم مناطق النفوذ ومواقع الثروات، والاستراتجيات المرسومة أو التي سترسم لاحقًا طالما أن قيادة العالم تعني إدارة ثرواته وأسواقه التجارية وسياسة الاستثمار.

فهل سيكون من المتوقع أن نجد يومًا ما مؤسسة أو منظمة دولية تعيق تحقيق رغبات هؤلاء الكبار وأطماعهم؟

وإذا كان مجلس الأمن قد صيغ على شاكلة الحكومة العالمية التي أنيطت بها مهمة إدارة العالم، فإنّ هذه الحكومة التي ولدت وهي مقيّدة لم تكن تعطى حرية التصرف والمبادرة إلا حينما كان يراد لها أن تخدم مصالح الكبار الذين يمسكون بناصية هذا المجلس. كان ذلك في زمن الثنائية القطبية (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة)، أما بعد العام 1990، فإنّ مجلس الأمن أصبح في خدمة القطبية الواحدة (الولايات المتحدة الأمريكيّة)، وكان على الولايات المتحدة أن تقدم المكافآت إلى الأربعة الكبار الآخرين لتتفرّد بإدارة العالم وتحظى بتحقيق أهدافها وأهداف حلفائها.

وإذا كانت اللعبة الدولية هي لعبة مصالح فهل من المتوقع أن يخرج مجلس الأمن على هذه القاعدة ويتعطّل مبرر وجوده، وإذا كان صحيحًا أن الديموقراطية هي إحدى أهداف ولادة الأمم المتحدة ومبرراتها بدليل المساواة

في العضوية في الجمعية العمومية (تساوي الأصوات وانعدام التمييز وأهميّة الوزن الدولي لكلّ عضو من الجمعية العمومية)، فإنّ تلك الديمقراطية قد أطيح بها في مجلس الأمن لإسقاط الإجماع في قراراته، كون الديمقراطية تنافي مبدأ الإجماع الذي لا يتحقق إلا عندما تتلاقى مصالح الخمسة الكبار وليس عندما يتحقق أو يتم استشعار الخطر على الأمن والسلم الدوليين.

فقد نصت المادة الثالثة والعشرين من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة على أن يتألف مجلس الأمن من خمسة عشر عضوًا مقسومين إلى فئتين غير متوازيتين في الأهمية والإجراء والتقرير وديمومة العضوية، فالفئة الأولى الممتازة تضمّ الدول العظمى دائمة العضوية. أما الفئة الثانية فهي منتخبة من الجمعية العامة وتضم عشرة أعضاء غير دائمين، يراعى في انتخابهم التوزيع الجغرافي العادل ومدى مساهمتهم في حفظ السلم والأمن الدوليّين، وتحقيق مقاصد الهيئة الأخرى، ويتمتع كلّ عضو في المجلس بصوت واحد، كما إنّ لكلّ دولة مندوب واحد أيضًا.

ويباشر مجلس الأمن عمله ووظيفته في حفظ الأمن والسلم الدوليين الذي عهدت به إليه الجمعية العمومية، على أن يقوم بعمله هذا بوحي من مقاصد الأمم المتحده ومبادئها، (المادّة 24 من الميثاق) مع إلزامية قبول قرارات المجلس وتنفيذها من قبل إعطاء الأمم المتحده (المادّة 25).

وإذا كانت المادّة 27 من الميثاق الأممي قد أعطت لكلّ عضو في مجلس الأمن الحقّ بصوت واحد بغض النظر عن حجم الدولة والعضو في المجلس وأهميتها، فإنّ الفقرتين 2 و3 من المادة نفسها ميزت بين نوعين من القرارات عند التصويت في المسائل الإجرائية، حيث يلزم الأمر تأمين موافقة تسعة أعضاء للموافقة وفق قاعدة الأكثرية. أما في المسائل الأخرى، فإنّ الأمر

يفترض موافقة تسعة أعضاء (قاعدة الديمقراطية) شرط أن يكون بينها أصوات الأعضاء الدائمين مجتمعة (إعادة تعطيل الديمقراطية) على قاعدة الشيء ونقيضه.

ومن ضمن المهام والصلاحيات التي قررتها المادّة 24 من الفصل الخامس الميثاقي، فقد أبيح لمجلس الأمن وفق منطوق الفصل السابع من الميثاق الأممي صلاحية اتخاذ التدابير في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وقد أحيطت تفاصيل هذا الفصل بالكثير من الأهمية والمهمّات كونها وضعت في أيدي الأعضاء الخمسة الدائمين وتحديدًا الولايات المتّحدة فرصة التلويح بمواده الزجرية أو القمعية أو التمويلية. وجعلت الدول التي لا تسير في ركبها عرضة لتطبيقاتها والتلويح بمضمونها كلّما استعصت على أوامرها وطلباتها، واستشعرت بنفسها القوّة والقدرة على الاستغناء عن عطيّاتها ومساعداتها أو الانتفاع منها. ولطالما مثلت تلك الصلاحيات التي يعمر بها الفصل السابع الميثاقي دور العصا التي تلوّح بها الولايات المتحدة لإخضاع الدول أو المنظمات أو المجتمعات التي تتعارض إجراءاتها وخطواتها مع مصالح الكبار وأولياء النظام العالمي الجديد.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد ابتليت بهذا المجلس وتحملت تبعات انحيازه وتنكره لمقاصد الميثاق الأممي ومبادئه، مثلما تحملت تبعات استضعافها وتهميشها وتحويلها إلى مجرد قاعة محاضرات وجمعية خيرية تعنى بالشؤون الإنسانية الإسعافية والتفريغية وضروب التعزية والمواساة وتهدئة الخواطر والمشاهد الاستعراضية على خشبة المنابر الفولوكلّورية، فإنّ الاعضاء العشرة الذين يكملون تعداد أعضاء المجلس ليبلغ خمسة عشر عقدًا يظهرون وكأنهم «الكورس» الذي يجهد نفسه حتى لا يخرج على الإيقاع أو ينسى مقطعًا من الأغنية.

فقائد الفرقة «المايسترو» معروف واللحن يتمّ دومًا ترداده وإتقانه باستمرار كي لا يبعد العازف عن النوتة الموضوعة. فالمسألة ليست في التمييز ولا في القرارات الإجرائية وليست في عدد الأصوات ولا في مسألة العضوية أو رئاسة المجلس الدورية، المسألة تكمن في الإدارة الدولية وتطبيق العدالة ليس فقط في التعامل مع القضايا والنزاعات وطريقة إدارتها ورسم الحلول لها؛ بل في الطابع الديمقراطي الذي يؤطر لطريقة حلّ النزاعات ووصف الوقائع على حقيقتها وإيجاد الحلول المناسبة لها في جوّ من الموضوعية الانعتاقية والتنزه عن الكراهية وحبّ الاستغلال والهيمنة وخدمة المصالح.

فقد أناطت المادّة 39 الميثاقية بمجلس الأمن سلطة التقرير في ما إذا كان ثمة تهديد للسلم قد وقع أو تمّ الإخلال به، ووصف طبيعة هذا التهديد والنطق بالتوصيات المناسبة ليس وفقًا لطبيعة الواقع فقط؛ بل ما يناسب منها أصحاب النفوذ أو الكفّة الراجحة والتقرير أخيرًا عن نوعية التدابير الواجبة لحفظ الأمن والمستمدّة من أحكام المادّتين41 و42 من الميثاق الدولي، وهذا يعني أن القرار المتخذ وفقًا لأحكام المادّة 39 هو قرار حصري من ألفه إلى يائه، وليس لأي جهة أخرى أو جهاز من أجهزة الأمم المتّحدة أن تشارك في ذلك أو تناقش أو يكون لها وزنٌ مؤثرٌ أو تبديليٌّ، والأمر لا يحتاج للكثير من التفصيل والشرح في كيفية بناء الأحلاف واستمالة الدول والمشاركة في صناعة قرارها وتهديدها وإجبارها على الموافقة سيّما عندما تصبح الحقيقة قوامها أنّ الولايات المتحدة مثلًا هي مربط فرس معظم الدول، والرصيف الأوحد لشحن بضاعتهم وتوزيعها.

وافترضت المادّة 40 أن المنازعات الدولية ستكون من صنع الدول غير الدائمة في مجلس الأمن أو المنتمية للجمعيّة العمومية حيث سيؤدّي مجلس الأمن دور الحكم أو المصلح أو الأطفائي فقط بمعنى أن دوره سيكون دورًا

تحكيميًّا وتوفيقيًّا وليس أداة هيمنـة واحتلال وقمع وإلغاء، في ما يظهر الواقع أن ما من نزاع دولي إلا وكانت إحدى الدول العظمى دائمة العضوية طرفًا فيه أو محرّضًا أو داعمًا أو حاميًا. وهذا ما ينزع عن مجلس الأمن طابع التوفيق والتجرّد والموضوعية وعدم الانحياز، فقد أناطت هذه المادّة بمجلس الأمن وقبل اتخاذ تدابيره وفقًا للمادة 40، أن يدعو المتنازعين لاتخاذ ما يراه ضروريًّا ومستحسنًا من تدابير مؤقتة.

ولأنها لم تكن اليد مطلقة في القضية الإيرانية، ولأنها اصطدمت بالدول العظمى الأخرى التي ارتبطت مع إيران باتفاقيات اقتصادية وعسكرية، ولأنها عجزت عن السيطرة على قرارات مجلس الأمن وأخذه إلى تطبيق مقتضيات المادّة 42 الميثاقية بدفع وتحريض من إسرائيل. فقد رضخت الولايات المتحدة لضغوطات الدول عليها في المادّة 41 من الفصل السابع، وتمكّنت الولايات المتحدة من إقناع الدول المعترضة على العقوبات مفضلة الخيار التفاوضي كحلّ أكثر إيجابية ومضمون النتائج.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد نجحت في نقل الملفّ النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فقد ظهر أنها أرادت بذلك ضبط التعاملات كافةً مع إيران بواسطة مجلس الأمن، وإحراج هذه الدّول بالضغط عليها لقطع علاقاتها بإيران والامتناع عن تزويدها باليورانيوم المخصب واستئناف بناء المفاعلات النووية الإيرانية، وعلى الرّغم من إصدار البيانات عن الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، والتي لم تؤكد قيام إيران بالتخصيب العالي لليورانيوم، وامتلاك دورة الوقود النووي، وأبقت على إدانتها إيران.

واعتبرت المادة 42 من الفصل السابع أكثر المواد الميثاقية جدلًا وأعظمها سلاحًا في يد الدول العظمى الدائمة العضوية وتحديدًا الولايات المتحدة

الأمريكيّة. ذلك أن ميثاق الأمم المتحدة سمح لمجلس الأمن، عندما يرى أن التدابير المتخذة بموجب المادّة 41 ليست كافية ولم تف بالغرض، أن يستخدم القوة المسلحة التي يراها مناسبة من أجل حفظ الأمن الدولي وإعادته إلى نصابه، وقد أكملت المادّة 43 بالتفصيل الضرورات اللوجستية التي يتطلبها تنفيذ مقتضيات استخدام القوى المسلحة وموجبات أعضاء الأمم المتحدة تجاهها في تأمين الجنود والقادة العسكريين والسّماح بمرور القوى المسلحة على أراضيها واستخدام موانئها ومطاراتها بموجب اتفاقات ملحقة تعقد بين مجلس الأمن والدّول المقدمة لتلك التسهيلات والمشاركة في القوى المسلحة.

وأضافت المواد 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50 خطوطًا تفصيلية أخرى متصلة باستخدام القوى المسلحة، من وضع وحدات جويّة فورية لاستخدامها في الحالات الطارئة ووضع خطط عسكرية لاستخدام القوات المسلحة وتشكيل هيئة أركان حرب لإدارة العمليات العسكرية المختلفة وطريقة تشكيل هذه الهيئة وكيفية مباشرتها عملها بالتعاون مع اللجان الفرعية، وما ينتج من استخدام القوى المسلحة من أضرار تجاه الدول غير المستهدفة التي تتأثر نتيجة استخدام هذه القوّة.

أمّا المادّة 51 من الميثاق التي أعطت الحقّ لأعضاء الأمم المتحدة في مباشرة استخدام حقّهم في الدفاع عن النفس في حالة الاعتداء المسلح على أراضيها إلى أن يباشر مجلس الأمن اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين بمقتضى سلطته. وبذلك تكون هذه المادّة قد أفسحت المجال أمام الدول التي تملك حقّ القوّة بأن تعمد إلى استخدام قوتها المسلحة تحت ستار الدفاع عن النفس الذي يتسع مدى تفسيراته وتحليلات مقتضياته وظروفه وفقًا لما يتناسب مع أهداف الدولة المالكة والمتمسكة بحق القوّة وطموحاتها.

إن ما يعيق عمل مجلس الأمن القانوني -الديمقراطي والقانوني- المتجرّد لنواحي تهيئة ظروف اتخاذ القرارات العادلة والمنزهة عن الغايات والأهداف يكمن في اسلوب التعاطي الدولي خلف الكواليس. وفي ما اتفق على تسميته واعتماده بالدبلوماسية السريّة، بمعنى أن الاتصالات المسبقة بكلّ المنظمات من مكافآت وتبادل النفوذ والتنازل عن بعضها والوعود باتفاقات وامتيازات اقتصادية وسياسية وبغضّ النظر عن سياسات معينة تقوم بها إحدى الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن هي المفضلة، والتي تؤمن صدور القرارات الدولية بطريقة سهلة ووفق رغبات الدولة العظمى أو حلفائها المفضلين.

وبصورة عامة، فإنّ قرارات مجلس الأمن هي في النهاية أداة شرعية وقانونية تستخدمها الدول دائمة العضوية لتحقيق أغراضها وأغراض حلفائها إن كان على صعيد استخدام القوّة وفرض العقوبات وإخضاع مرافق الدول المستهدفة بالعدوان ومقوماتها الأساسية للرقابة الدولية أي بإطلاق حركة مجلس الأمن وقيامه بوظيفته (حالة الملفّ النووي الإيراني)، أو بلجم هذه الحركة وتعطيل دوره عندما يتعلق الأمر بمصالح الدول الحليفة الأساسية لها (حالة الملفّ النووي الإسرائيلي وأعمالها العدوانية وامتلاكها الأراضي اللبنانية)، فالمسألة أولًا وأخيرًا مسألة تقدير ووصف قانوني وسياسي للوقائع والحالات والتصرفات وفق الفرصة القانونية التي أمنتها للولايات المتحدة المادّة 39 من الميثاق وأباحت لها حرية التقدير في ما إذا كانت دولة معادية لها تهدد مصالح الولايات المتحدة وليس غير ذلك، أو تهدد مصالح حليفتها إسرائيل، واستطرادًا حرية تقدير شكل الرد المناسب وقوته بغض النظر عن الأهداف الحقيقيّة المقرّرة.

إذاً، عندما نتحدث عن هيمنة مجلس الأمن على المنظمة الدولية، فإنّنا نقصد بذلك هيمنة الولايات المتحدة (رائدة النظام العالمي الجديد) على المنظمة الدولية والطابع الجدلي الذي يتحكّم بعلاقتها بمجلس الأمن يفسح في المجال لإبداء الكثير من الامتعاض والنقد لغياب الدور الحقيقي للمنظمة ولمجلسها الأمني، ويطرح بالتالي حملة تساؤلات عن جدوى وجود مؤسسة تتنكر لمقاصد إنشائها والأهداف التي توخّتها الدول من تكوينها، والتي تألمت من ويلات الحروب، وانتظرت أجيالها كي تنعم بالسلام وبالمستقبل الواعد وبالأمن بعد أن عجزت الدول العظمى عن التوفيق بين أطماعها الخاصة وأطماع حلفائها ومتطلبات السلام والأمن الدوليين، فكانت الغلبة للعامل الأول وفق المنطق الاستعماري المكيافيللي المرافق للسلوك السياسي للدول الأعضاء والذي أطاح على مرّ القرون ولم يزل بمبادئ العدالة والمساواة وشرعة حقوق الإنسان الأساسيّة.

المبحث الثاني
الدور الأمريكيّ في الانحياز الدولي

المطلب الأول: مشهدية الدور الأمريكيّ

1- ازدواجية المعايير

لم تكن الأنخاب التي رفعت في احتفالية 26 حزيران عام 1945 وحدها نذير بؤس للأجيال الثلاثة التي تعاقبت منذ العام 1945 هي التي وضعت البشرية جمعاء في حقبات التهديد الدائم والقلق من المستقبل المجهول، والذي كان يذكرهم في كلّ مرة بويلات الحروب السابقة التي قتلت الملايين وتسببت بإعاقاتهم وفقرهم وتيتمهم ومجاعاتهم.

فلم تكد تتوقف المدافع ويختفي أزيز الطائرات وقنابلها وبلاغات القيادات العسكرية المنذرة بوقوع الحروب، حتى اندلعت حربٌ من نوع جديد كانت تضع البشرية كلّ يوم في صورة الحرب وتداعيتها المرتقبة. وكان الأمر لا يحتاج لأكثر من كبسة زر كي يتحول العالم إلى ركام وتفنى البشرية. تلك كانت ارتكاسات الحرب الباردة مع جميع متطلّباتها واستعداداتها وأدواتها وخططها الجاهزة التي تنتظر فقط إعلان الحرب، وقد تلتها كذلك حروب أخرى أقل منها في حجم القوات وأنواع سلاح واتساع رقعتها غير أنها كانت تضع العالم

كذلك في حالة من الذعر والتوتر الشديدين حتى آخرها في الزمن المعاصر مع التهديد الغربي لإيران على خلفية برنامجها النووي.

ومنذ نشأتها في القرن السادس عشر رفعت الولايات المتحدة جملة شعارات سياسيّة واجتماعية ودينية أطلقت عليها صفة القيم الأمريكيّة، وجعلتها هدفًا تسعى إلى تحقيقه وتغلّف بها أهدافها المبطنة أو أهدافها الحقيقية. وإذا كانت الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة تحسب حساب الناخب الأمريكيّ وتعمل على كسب ودّه وصوته، فقد أضافت إلى أهدافها المعلنة العديد من التبريرات والدوافع المتناسبة مع الخطة الموجودة لتنفيذ الاستراتيجيات الجاهزة على الدوام.

ذلك أن الولايات المتحدة قد خصصت لكلّ نقطة في العالم دائرة أو قسمًا أو مكتبًا (وفقًا لأهمية المنطقة ومدى اتساعها وتأثيرها في السياسة الدولية)، مهمتها المراقبة الدائمة لسير العمل وطريقة إدارة الحكم وسائر النشاطات والبنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في الدولة أو الإقليم أو المنطقة أو المؤسسات والأحزاب والجمعيات الفاعلة في الدولة نفسها، وهذا يعني وضع العالم بأسره تحت المراقبة والمعاينة الميدانيتين. ولا يقتصر الأمر على عملية المراقبة هذه؛ بل يتعدّاها إلى إعداد الخطط العسكرية والسياسية والاقتصادية (استراتيجيا متكاملة) المسبقة وجعلها عند الطلب في الحالات الطارئة والاضطرابات المفاجئة، أو وضعها على نار حامية واتخاذ الاستعدادات والتحضيرات كلّها بانتظار نقطة الصفر لبدء التنفيذ.

إن العرض الذي نقدمه في هذا المجال يشير إلى الجهوزية التامّة لدى الإدارة الأمريكيّة لاتخاذ الوضعيات الاشتباكية المتنوعة من تدخل ودعم وتحريض

ومبادرة وتدريب وتقديم معلومات استخبارية واستشارية وإرسال بعثات، والأهم من ذلك كلّه تجنيد المنظمة الدولية بكلّ أجهزتها ومكاتبها لخدمة الغرض المنشود، وتحريك الدبلوماسية ضمن السياق العام الهادف لدعم التحرك وتأمين نجاح أهدافه.

ذلك أنّ التحكم بالقرار الدولي الصادر عن مجلس الأمن وجعله فصلًا من فصول المسرحية وأحد متمّماتها هو في يد المحرك والمتحكم وصاحب النفوذ الأمريكيّ الذي يتمتع بالوكالة الحصرية لإنتاج هذا القرار وتسويقه عندما يقتضي الأمر تغطية الخطة الأمريكيّة بالمشروعيّة الدولية القانونية، أو تعطيل عمل المجلس ولجم تحركه عندما تكون الإدارة الأمريكيّة غير خافية لإمكانية صدور القرار وفق رغباتها، أو أن تكلفة صدوره سوف تكون باهظة ولا تتناسب مع سعر الكلفة والربح المتوقع من التسويق والتوظيف والتداعيات. حيث توجد وحدة متماسكة ومتضامنة في الموضوع والأهداف والسلوك والإجراء والسيناريو واللاعبين والإدارة والأدوات والإنتاج والإخراج والنتيجة المتوخّاة.

اذًا، نحن أمام خيارين في وظيفة القرار الدولي ومجلس الأمن تبعًا للخيار الأمريكيّ وأهدافه المتصلة، ذلك أن مجلس الأمن بهيمنته على الأمم المتحدة بفعل صلاحياته الواسعة وقوة أعضائه الدائمين قد خضع بدوره لهيمنة القوى العظمى وتحديدًا الولايات المتحدة. وعليه، فالتأثير الأول للسياسة الأمريكيّة الممسكة بزمام القيادة وأسباب بقاء المنظمة الدولية واستمرارها ببناها كافة من موظفين ونفقات ومشاريع، حيث تمارس الإدارة الأمريكيّة نفوذها على مجلس الأمن عن طريق عملية التأثير في القرار الدولي والذي قد يأخذ اتجاهين متعاكسين.

فمن جهة تقحم الولايات المتحدة مجلس الأمن في اتخاذ القرار الدولي عندما ترغب في توريط أعضاء هذا المجلس وتحديدًا دائمي العضوية بهدف إلزام هذه الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عنه من حملات عسكرية زجرية أو فصل قوّات أو إجراءات عقابية أو حصار بحريّ وجويّ وبريّ وفق منطوق المادّتين 41 و43 من الميثاق الأممي. فقد سبق وأظهرنا كيفية تعامل مجلس الأمن مع الملف النووي الإيراني والتأثير الذي مارسته الولايات المتحدة من أجل نقل هذا الملفّ إلى مجلس الأمن بعد أن فشلت في إلزام أو دفع الدول الكبرى إلى مشاركتها بتطبيق العقوبات على إيران وفق قانون «داماتو» الصادر عام 1996.

وأظهرت هذه الإجراءات التأثير الأمريكيّ على السياسة الإيرانية ووضعتها في مواجهات دراماتيكية مع الدول الصديقة والحليفة على السواء ومع الشركات الأمريكيّة التي رأت في العقوبات الأمريكيّة ضررًا يصيبها نتيجة فقدانها امتيازات استخراج النفط الإيراني وتسويقه، ومبالغ كبيرة من الأرباح استفادت منها الشركات الأخرى التي لم تلتزم بتطبيق العقوبات؛ وبعد أن تمكّنت من نقل الملفّ الإيراني إلى مجلس الأمن عام 2005 بتوصية من مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة أصبحت العقوبات تصدر بموجب قرارات دولية ملزمة لجميع أعضاء الأمم المتحدة وكان أولها القرار 1737، الذي صدر بتاريخ 23/ 12/ 2006، وآخرها القرار 1929 تاريخ 9/ 6/ 2010؛ حيث التزمت العديد من الدول بالعقوبات الواردة في هذا القرار وأن بقيت دولٌ أخرى خارج إلزامية هذا التطبيق بحكم ارتباطاتها بإيران وحاجتها إلى السوق الإيراني وإلى إمداداته النفطية.

ومن جهة ثانية، فإنّ الولايات المتحدة تمنع مجلس الأمن من مناقشة قضيّة دولية أخرى، وإصدار القرارات التي ترى فيها إضرارًا بمصالحها وبنفوذها أو بمصالح حلفائها ونفوذهم كي تجنبها أيّ نتائج سلبية على مشاريعها وسياساتها المعتمدة، وقد ظهرت ممارسات الولايات المتحدة في هذا الإطار في مناسبات أو نزاعات دولية عدة، ولم تشعر الولايات المتحدة بالإحراج في اعتماد هذه الآلية حتى ولو كانت في مواجهة الأزمة نفسها مع دولتين إحداهما معادية لها والأخرى حليفة، عملًا بما اتفق على تسميته بازدواجية المعايير. ففي المسألة النووية الإيرانية دفعت الولايات المتحدة مجلس الأمن إلى تبني عقوبات عدة ضد إيران تحت عنوان امتلاك إيران دورة الوقود النووي، فيما تفرض على مجلس الأمن الامتناع عن مناقشة المشروع النووي الإسرائيلي أو إحالته إلى مجلس الأمن ووضعه تحت مراقبة الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة وإصدار أيّ بيان يدين امتلاك إسرائيل السلاح النووي، وعدم توقيعها على معاهد حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّ سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين مدينة بصورة مطلقة لحقّ النقض «الفيتو» الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية. وبالتالي، فإنّ إحجام مجلس الأمن عن تطبيق مبدإ العدالة والمساواة بين الدول والشعوب أساسه استناد هذا الحق في التصويت إلى شرعية القوة «أي سياسة الأمر الواقع»، المبنية على قاعدة أو مسلّمة اختلال الموازين الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية. وكان من نتيجة ذلك انقسام العالم بين أغنياء وفقراء، بين دول الشمال ودول الجنوب، وبين دول متخلّفة ودول متقدمة، دول تملك سلاحًا نوويًّا ودول أخرى خيارها النوّوي هو خيار سلمي[1].

---

(1) سعيد الجهاني، دعوة لتحرير الأمم المتحدة.

وأفرزت، تبعًا لذلك، تصنيف الدول بين مؤيدة للإرهاب أو معادية له بعد أحداث 11 أيلول 2001، ودول «محور الشر» ودول ديمقراطية ومحبة للسلام، ودول مارقة أو دول منظمة يسود فيها القانون والحرية، وأخيرًا دول تعتمد الإيديولوجية الدينية التعصبيّة والمحافظة ودول علمانية تعتمد التسامح والانفتاح والتعاون الدولي.

اذًا، عندما تقول الولايات المتحدة إنّ دولة ما هي إرهابية وتهدد السلم العالمي، فمعنى ذلك أنه يتوجّب على سائر الدول أنّ تقول نعم وإلا اعتبرت معادية للغرب وللديمقراطية وللسلام العالمي ولا بد من معاقبتها وتأنيبها ومحاصرتها. وأخيرًا احتوائها أو تدميرها بحجة عدم الامتثال للقرارات الدولية، وبالتالي فإنّ الدولة المستهدفة عندما تقرر الدفاع عن سيادتها وحقوق شعبها بعكس إرادة الولايات المتحدة تكون قد وضعت نفسها في خانة العداء لها.

وهنا نصبح أمام سيادتين متناقضتين، سيادة دولية تمثلها الولايات المتحدة وتدافع عنها وسيادة وطنية تصبح محققة ومشروعة ومصانة عندما تحالف أمريكا وتنصاعُ لإرادتها، وتصبح غير مشروعة ومستباحة وموجبة للتقويض عندما تعارض سياسة الولايات المتحدة وتسير في ركب الدول المعارضة لتوجهاتها ومصالحها ونفوذها العابرة للحدود وللسيادات وللقوانين الدولية والوضعية ولحقوق الشعوب. وهذا ما يحدد فعلًا جوهر ازدواجية المعايير أو سياسية الكيل بمكيالين.

فالسيادة في مفهوم الإدارة الأمريكيّة، أيّ إدارة على الإطلاق، هي سيادة القيم الإمبراطوية التاريخية، وسيادة المصالح وامتداداتها الدولية التي تتجاوز الشرعيّة وتناقضها أحيانًا كثيرة.

وهذه السياده تمتاز بالثبات والديمومة، وقد أحيطت في الغالب بهالة من القدسيّة والروحانيّة والطوباويّة، والتغيير الذي ينتابها أحيانًا يكمن في الأدوات والخطط والتوقيت والشعارات والتبريرات والأهداف المعلنة.

وهذا لا يعني أنّ سيادات الدول الأخرى الحليفه للولايات المتحدة أو الصديقة هي مستباحة أيضًا وغير قائمة ومعترف بها من قبل أمريكا عمليًّا وتاريخيًّا؛ بل إنّ سياسة الولايات المتحدة تجاهها تشوبها الشكوك والباطنيّة والقلق الدائم وانعدام الثقة في الغالب، وإذا كانت هذه الدول تعاون الولايات المتحدة وتؤيدها أحيانًا وتدعم مخططاتها، فإنّ الواقع يبيّن معدل التعارضات والتصادمات في أكثر من مشهد تاريخي، فالعولمة وإن أصبحت حقيقة واقعة ومفروضة، فإنّها لم تستطع تقويض كلّ التكتلات والوقائع السياديّة والحضاريّة والقوميّة والنفسيّة الّتي تتحكم بدوافع الشعوب ومنطلقاتها وعقائدها وتجاربها وما تختزنه ذاكرتها ونوازعها النرجسيّة والإيمانيّة.

فالولايات المتحدة لم تكن راضية عن وجود شريك لها أو منافس دولي يعادلها قوّة ونفوذًا وتهديدًا، فقد أفرزت الحرب العالميّة الثانيه منتصرين عدة ومنهم الاتحاد السوفياتي الذي لم يقل عن الولايات المتحدة شأنًا في النزوع نحو السيطرة والنفوذ والاستعمار والاستحواذ والدفاع عن المصالح والتوسّع خارج حدوده ونتج عن هذه الجدلية التعارضية نشوء نظام دولي يقوم على القطبية الثنائية التنافسية والتصادمية، وأفرزت ما اتفق على تسميته بالحرب الباردة والتوتر الدائم والاستعداد المتواصل للحرب مع وقف التنفيذ، واعتماد استراتيجيات حرب المخابرات والجاسوسية واستباق الهيمنة والنفوذ ثمّ تسوية القضية والنتائج كي لا يصل الأمر إلى درجة المواجهة الحقيقية، حيث أقيم بين الإمبراطوريتين أداة اتصال دائم بين الإدارتين (السوفياتية

والأمريكيّة) وشبكة اتصال مفتوحة (الخط الأحمر أو الساخن) لتسوية النتائج وعدم إيصال الوضع إلى درجة التفجر الكوني التدميري.

وكي تضمن الولايات المتّحدة نجاح سياستها المنحازة هذه، كان عليها أن تضمن عدم معارضة حلفائها وأصدقائها وشركائها التجاريِّين لقرارات مجلس الأمن ومسوداته المحررة. فقد لجأ إلى سياسة مبادلة المصالح ومناطق النفوذ وتقديم المكآفات النقدية والاقتصادية والسياسية أحيانًا في جلسات من الفولوكلورية تتخلّلها عروض مسرحيّة وتبدّل السيناريو التبريري والتمويهي المناسب وصياغته، حيث يجري تبادل المنافع ومقايضة الخدمات والمصالح بين الدول دائمة العضويّة على حساب الدول الأخرى داخل ردهات مجلس الأمن وغرفه السوداء، والتي تتحول إلى ما يشبه غرفة مقاصّة سياسيّة[1].

2- مسوغات الهيمنة الأمريكيّة ودوافعها

أ- الانتشار الكوني

على الرّغم من حداثة عهدها في التاريخ الإنساني، حوالي أربعة قرون، وعدم انتسابها إلى هيكلية الحضارات الإنسانية التراكمية وتنوع الأصول العرقية والديمغرافية والإثنية والدينية والثقافية والقومية، فقد تمكنت الولايات المتحدة من أن تصبح القوة المركزية العظمى والفاعلة والمؤثرة في جميع الأحداث العالمية الكونية منها والإقليمية، وإن كان حضورها الفاعل والجاثم على المسرح الدولي قد بدأ عمليًّا بعد انتهاء فترة الانغلاق والانكفاء الأمريكيّة ودخولها إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الثانية وتحديدًا ابتداء من القرن الماضي.

---

(1) معن بشور، الشرعية الدولية، منشور على الموقع الإلكتروني بتاريخ: 10/ 12/ 2005.

وعلى الرغم من أن الأمريكيّين لا يشكلون سوى 6٪ من مجموع سكان العالم، فقد أثبتوا فعالية آلات التدمير التي في حوزتهم وما يملكونه من طاقات عسكرية، الأمر الذي يشير إلى عدم وجود أي بقعة في العالم في مأمن من أسلحتهم، وهم في الوقت نفسه يملكون القدرة على تدمير كلّ أنواع الحياة على الأرض[1]. إلى درجة أن بإمكانهم أن يقرّروا مصير الجنس البشري وأن يحكموا عليه بالموت أو الحياة، ولكن هذه الإمبراطورية التي لا سابق لها والتي تمسك بيدها نير الإنسانية تمتاز بشراهة عجيبة، وبقناعة طالما أعربت عن افتخارها بها وهي أنّ الولايات المتحدة قد أوكل إليها مهمّة أداء رسالة إلهية تخوّلها اجتياز جميع الحواجز الجغرافية.

وعلى الرّغم من محاولات بعض الأمريكيّين الدفاع عن الطموحات الأمريكيّة وتبريرها بالتكليف الإلهي، ونقل التكنولوجيا إلى الدول المتخلفة، ورفع مستواها التعليمي، وتقديم المعونات والتبرعات والمساعدات الإنمائية والصحية والاجتماعية، ودعم الشعوب المقهورة، ونشر الديمقراطية، ومكافحة الفساد، ونصرة الحلفاء، والدفاع عن الوجود الإسرائيلي. إلّا أنهم يتراجعون أمام الواقع الإمبريالي والاستعماري الذي تجسده الولايات المتحدة، فليس ثمة ما يبرر أو يخفي طموحاتها الاستعمارية أو الإمبرياليّة وتوجّهاتها الكونيّة على صعيد الأهداف الخفيّة والطموحات الواقعيّة والأساليب الاستعمارية المستخدمة.

فقد وزعت الولايات المتّحدة الأمريكيّة قواعدها العسكرية على جميع أصقاع الأرض ابتداءً من نهاية الحرب العالمية الثانية وصولًا إلى الفضاء الخارجي، وقدّمت الإعلانات إلى زبائنها من حكومات وسياسيين وأنزلت

---

(1) www.blogopot.com

العقوبات الاقتصادية والسياسية، ثم استخدمت قواتها العسكرية ضدّ البلدان المتمردة على سياستها، ووفقت بجيش من الاستعماريين العاملين في مؤسّسات وأجهزة وجمعيّات وبعثات، وسيطرت على الوكالات الدولية وأجهزة الإعلام، وأقامت مراكز الاستخبارات والجاسوسية وتدخلت في الحياة السياسية للدول، وموّلت الانقلابات وحركات المعارضة والعصيان وأجّجت الحروب بين الدول وزرعت الفتن والانقسامات، وفكّكت الدول الاتحادية والمكوّنة من أعراق عدّة، ودفعت بالمؤسسات المالية والاقتصادية إلى الافلاس، وقدّمت الهبات والقروض للدول المفلسة أو المدينة وربطتها بسياستها عنوة، وأقامت أنظمة الحكم الموالية لها. وأصبحت مشاركة في صنع قرارات العديد من الدول الحليفة لها[1].

وعليه، فإنّ أولى مسوّغات الهيمنة الأمريكيّة على الأمم المتحدة تأتي من النصّ الإنشائي والتنظيمي للأمم المتحدة، حيث جعلت الولايات المتحدة من مجلس الأمن وفقًا لهذا النص أداة ممتازة في خدمة مصالحها. وهذا ما يظهره عدد الحصارات المفروضة تحت عنوان حفاظها على هذا البلد أو ذاك مقابل التساهل مع بلدان أخرى حليفة لها. والوضع في هذا المجال أشبه بعلاقة الولايات المتحدة بعصبة الأمم التي أنشئت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، والتي اعتبرها الأمريكيّون بنية وفية للمشروع المتأصل في الحلم الأمريكيّ، بمعنى أن عصبة الأمم يجب أن تكون متطابقة مع نظام عالمي قائم على المبادئ الليبرالية، والذي أعطى لأمريكا الحقّ بالدفاع عن النظام العالمي واستخدام السّلاح ضدّ كلّ دولة معتدية.

(1) Claud Julien, **L'Empire American,** p15 - 17.

فإدانة الحرب لفرض الليبرالية ترمي في الحقيقة إلى إدانة كلّ إمبريالية مناوئة للولايات المتحدة، وكان من نتيجة ذلك خفض كميات الأسلحة، وأنيط بها وحدها تبعًا لذلك التدخل ضدّ مسبّبي الاضطرابات. والأخطر من ذلك أيضًا قدمت أنظمة عصبة الأمم للولايات المتحدة فرصة سانحة مفادها أنه لا يمكن لأي بلد الدفاع عن نفسه في مواجهة الأمريكيّين أنفسهم[1].

وبالقياس، وعملًا بما درجت عليه العادات والأعراف الدولية والاتفاقات المعقودة، فإنّ الأمم المتحدة تتعامل مع الهيمنة الأمريكيّة عليها من خلال هذا المنطق المترسخ في أذهان الأمريكيّين.

ب- شرعيّة القوة

ثاني هذه المسوّغات يتأتّى من منطق الواقعية السائدة في العلاقات الدولية والمفروضة بطريقة قهرية، والتي تقوم على مسلّمة «شرعية القوة» ومنطقها التبريري، ومقولة: «قل كلمتك وامشِ ولا تنظر بعدها خلفك»، وبغضّ النظر عن النتائج المفيدة التي قدمتها لحلفائها ودورها الفاعل بإعادة الاستقلال إلى هذه الدول.

بعد إسهامها الأساسي والحاسم بتحقيق النصر في الحرب العالمية الثانية، فإنّ الولايات المتحدة قد حفرت عميقًا في مخيّلة العالم بلجوئها الدائم إلى الإفراط باستخدام القوة، متجاوزة أحيانًا حجم الخطر الذي يهددها والأضرار التي ألحقها بها العمل العدواني، ذلك أنها تتبع دائمًا سياسة إيقاع الخوف في قلوب أخصامها دون أن تكترث أو تنظر إلى الخلف لتشهد نتائج أعمالها العدوانية أو تنتظر كسب ود الآخرين وجني رضاهم، عملًا بالقاعدة

(1) Michel Bugnon, **L'Amerique Tat Alitaine**, p186 -187.

الميكيافيللية التي تقول: «من الأفضل أن يخافك الناس وأن تكون مرهوبًا على أن تحظى بالمحبّة»[1].

واتبع زعماء الولايات المتحدة نهجًا متشددًا طائشًا يرمي إلى إقامة إمبراطورية خوف أمريكيّة أكثر هولًا مما يمكن أن يدركه أيّ إرهابي، وهكذا، بالتعهد بنزع أسلحة الخصوم كلّهم، ونشر القنابل، وإلغاء الحظر عن استخدام الأسلحة النوويّة التكتيكية، وإدخال الخوف في قلوب الأعداء والأصدقاء على السواء لإخضاعهم، تحوّلت فجأة منارة الديمقراطية التي كانت تحظى بأشد الإعجاب في العالم إلى متعهدة حروب تثير أشدّ المخاوف في العالم (2).

وبالمثل، فالمنهجية الأمريكيّة ليست محلّ نقاش أو تشكيك، كما إنّها مفروضة بحكم الواقع إلى درجة أن القوّة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأمريكيّة قد قزّمت بنية العالم؛ حيث إن الولايات المتحدة هي الأمة الوحيدة التي تمارس دور الشرطي في العالم من خلال خمس قيادات عسكريّة عالمية، وتبقي أكثر من مليون جندي في أربع قارات، وتنشر مجموعات حاملات الطائرات القتالية لمراقبة كلّ المحيطات، وتضمن بقاء إسرائيل وكوريا الجنوبية، وتحرّك عجلات التجارة الدولية، وتملأ قلوب وعقول كوكبٍ بأكمله بأحلامها ورغباتها. فالولايات المتحدة ليست القوّة العالمية الوحيدة فحسب؛ بل إنها وبقوّتها ترشد وتوجه الإجماع العالمي.

ج- مسوّغات التمويل

توَّج العام 1946 توالي المحاولات الهادفة لإيجاد صرح دولي تتلاقى فيه إرادات الدول مجتمعة، مضافًا إلى تحقيق تعاون سلمي بينها يقضي على الحروب

---

(1) نيقولو مكيافيللي، المير، ص143

(2) Michel Bugnon, **L' Amerique Tat Alitaine,** p78 -79

ويحقق السلام العالمي، فقد سبق للرئيس «روزفلت» أن طرح إنشاء مثل هذه المنظمة لأول مرة في قمة الثلاثة الكبار «روزفلت وستالين وتشرشل» في طهران في تشرين الأول عام 1943، والذي تمّ كردّ على طرح الفكرة في مؤتمر مالطا عام 1945. وكتعبير عن حسن نواياها ورغبة منها في إنجاح هذه المنظمة ودفع مسيرتها، أعلنت الولايات المتحدة عن نيتها دعم إنشاء المنظمة بمبالغ تصل إلى 22٪. أعلنت اليابان أنها تتحمل نسبة 19.6٪ من قيمة الميزانية تليها ألمانيا بنسبة 8.7٪. ولا تدخل في حسابات هذه الحصص مساهمات الولايات المتحدة في نفقات قوّات حفظ السلام الدولية (الغيمات الزرقاء)، والتي تتعدّى أحيانًا النّسب الأساسيّة المقرّرة لميزانية الأمم المتحدة.

فقد بلغت نسبة مساهمة الولايات المتحدة في نفقات القوّات الدولية المنتشرة في العالم 26.8٪ من نفقات قوات حفظ السلام التي بلغت 3.9 مليار دولار عام 2005 أي ما قيمته 1.45 مليار دولار. وإذا أضفنا قيمة هذه المساهمة إلى ما دفعته لميزانية الأمم المتحدة 2005 تصبح قيمة المبالغ المدفوعة من قبل الولايات المتحدة 1.441 مليار دولار من مجمل نفقات الأمم المتحدة البالغة 5.7 مليار لعام 2005، وتصبح نسبة مساهمة الولايات المتحدة منها 25.3٪[1].

لقد استقرّت الآراء الفقهيّة والقانونية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة على أن تقرر الجمعية العمومية النسبة المئوية للنصيب المقرر لكلّ دولة من الدول الأعضاء في الميزانية استنادًا إلى منهجية محدودة تتراوح بين 0.001٪ كحدّ أدنى و22٪ كحدّ أقصى و5.51٪ كحدّ أقصى لأقل البلدان نموًّا، وفي العام 2002 بلغ النصيب المقرّر للبلدان الـ 43 التي تساهم بالحدّ الأدنى 11.104 مليون

(1))- Johaa Maravchith, **The Future of the United Nation**.

لكلّ منها في حين بلغت مساهمة الولايات المتحدة للعام نفسه 283.076 مليون دولار.

واعتبر الناتج القومي والإجمالي المعيار الأساسي المعتمد لتجديد نصيب كلّ دولة عضو في الأمم المتحدة لتقرير نسبة مساهمتها في ميزانية الأمم المتحدة وهي الآلية التي تقوم بها الجمعية العامة لتحديد هذه النسبة، وقد خضعت هذه الآلية لتقديرات عدة بعد الأخذ بالاعتبار الديون الخارجية للدول الأعضاء وانخفاض دخل الفرد فيها، وهي مؤشرات حدّدت لاحقًا قيمة المساهمة وفقًا لقدرة الدولة العضو على الإيفاء بالتزاماتها المالية؛ وعليه، فإنّ البلدان الأكثر ثراءً تدفع مبالغ أكبر والبلدان الأفقر تدفع مبالغ أقل بصفة عامّة، مع وجود بعض الاستثناءات لهذه القاعدة، فالبرازيل مثلًا تدفع أكثر من أيّ دولة دخل الفرد فيها مرتفع على الرّغم من انخفاض دخل الفرد البرازيلي بشكل كبير غير أنّ ناتجها القومي هو أكثر ارتفاعًا.

وقد استقرّت الحسابات المعتمدة حاليًّا، وابتداء من العام 2001 على تحديد النسب المقررة لنصيب كلّ دولة عضو من المساهمة في الميزانية العامة للأمم المتحدة على مؤشر يقوم على اعتماد الناتج القومي الاجمالي لتحديد هذه المساهمات، خلافًا لما اتُّفِق عليه في العام 1974؛ حيث حدّدت الجمعية العامة نسبة 25٪ مثلًا كحدّ أقصى للمساهم الواحد بمعدل 25٪ وهو المعدل المفروض على الولايات المتحدة والذي وصل إلى 27٪ بعد احتساب ما تدفعه حينها من مبالغ لتغطية نفقات قوات الطوارئ الدولية المنتشرين في أكثر من بؤرة توتّر. وقد جاء تحديد نسبة 22٪ كحلّ في مصلحة الولايات المتحدة، كما إنّ المطلوب من الولايات المتحدة مع الدول الغنيّة الأخرى تغطية فروقات مساهمات الدول الفقيرة التي تعجز عن دفع المساهمة المقررة بشأنها.

وتأتي اليابان في المرتبة الثانية بعد الولايات المتّحدة في نسبة المساهمة والتي تصل إلى 19.7٪ للعام 2002 أي 218.4 مليون دولار، ثم ألمانيا 1.9854 مليون دولار، وفرنسا 6.516٪ تعادل 72.4 مليون دولار، بريطانيا 5.579٪ أي 62 مليون دولار، فإيطاليا 5.104٪ أي 56.7 مليون دولار، فكندا 2.5791٪ أي 28.6 مليون دولار، فأسبانيا 2.539٪ أي 28.2 مليون دولار. وتشير هذه الأرقام إلى أن مجموع ما تدفعه دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 5 دول تقدم ما نسبته مجتمعة 35٪ من ميزانية الأمم المتحدة.

وعلى الرّغم من ذلك، تواجه الأمم المتحدة أزمات مالية متكررة ناتجة عن إحجام بعض الدول عن تسديد المساهمات المفروضة عليها؛ حيث تخلفت 54 دولة عن دفع المتوجّبات عليها، والتي بلغ مجموعها 239.4 مليون دولار للعام 2001.

وقد وصلت قيمة المبالغ المستحقة على الدول الأعضاء إلى 830 مليون دولار عام 2009، منها 772 مليون دولار مستحقة على الولايات المتحدة وحدها وفق ما أعلنت « أنجيلا كينغ» مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة، وأضافت أنّ العجز في ميزانية القوات المكلّفة بمهام حفظ السلام (القوات الدولية) وصلت إلى 2.1 مليار دولار حتى العام 2009 بسبب تأخر الدول عن دفع مساهماتهم المالية في ميزانية هذه القوات، وبذلك تكون مجاميع المساهمات المتأخرة من العام 2010 هي 3.1 مليار دولار من ضمنها ميزانية الأمم المتحدة العادية وميزانية قوّات حفظ السلام. والعجز الكلّي هذا مرده إلى تخلف الولايات المتحدة عن دفع ما يتوجّب عليها.

وبحكم موقعها العالمي المؤثر ودورها في قيادة النظام العالمي الجديد وإمساكها بقرارات مجلس الأمن، فقد وجهت إلى الولايات المتحدة تهمة

إضعاف المؤسسة الدولية. بهدف التقليل من دورها ووضعها في حالة من التهديد الدائم والحاجة إلى المعونة المالية واستمرار دورها على قاعدة: «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم»؛ حيث تبقى الأمم المتحدة موجودة كواقعة لا يمكن إنكارها لكن دون تأثير في السياسة الدولية وتحديدًا في قضايا حفظ السلام، على أن تبقى المهام الأخرى الإنسانية تحديدًا أنشطة ومفعلة، وهي النشاطات التي تقوم بها مجالس ومنظمات متخصصة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، منظمة اليونسيف، منظمة اليونيسكو، محكمة العدل الدولية...).

إذًا، تهدف الولايات المتحدة من خلال دورها المالي في المساهمة المالية بميزانية الأمم المتحدة إلى تحقيق هدفين متكاملين: فحين تُعرِض عن دفع متوجباتها المالية تحقق هدف إبطال مفعول الهالة الدولية التي أُسبغت على الأمم المتحدة عند إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية وأهميتها في نظر دول العالم وشعوبها، والتي حلمت بها الشعوب الضعيفة والمقهورة والدول التي تتعرّض للعدوان بشتى أنواعه حيث تجد الولايات المتحدة نفسها محرجة عندما تكون الدولة المعتدية حليفة لها، فتتجنب بذلك صدور قرار عن مجلس الأمن يربك هذه الدولة أو يعرّضها للإدانة وتتحمل هي النتائج، وحتى لو صدرت هذه القرارات بموافقة الولايات المتحدة، فإنّ لهذه الأخيرة القدرة على لجم مجلس الأمن ومنعه من متابعة التنفيذ، والتبريرات الأمريكيّة جاهزة لمنع الاحالة مجددًا إلى مجلس الأمن.

ففي الحرب العراقيّة-الإيرانية (1980-1988)، اكتفت الأمم المتحدة بإصدار البيانات التي تدعو إلى وقف إطلاق النار وحماية المدنيين دون غيرها من القرارات التي لا تصب في مصلحة الأهداف المبطنة للولايات المتحدة. وكذلك الأمر في الصراع العربي-الإسرائيلي؛ حيث يمنع مجلس

الأمن عن إصدار القرارات الدولية التي تتعارض مع المصلحة الإسرائيلية. وحتى لو صدرت، فإنّ مفعولها يبدو معدومًا وغير ذي أهمية.

وفي القضية الإيرانية، وبعد أن تمكنت الولايات المتحدة من إحالة الملفّ الإيراني إلى مجلس الأمن، جنّدت الإدارة الأمريكيّة قواها الاقتصادية والمالية والسياسية لتأمين إجماع دولي يؤيد قرارات العقوبات الدولية ضدّ إيران، مستخدمة في ذلك المكآفات المالية الاقتصادية ومناطق النفوذ لكسب تأييد الدول دائمة العضوية بعد أن فشل قانون «داماتو» بتحقيق غاياته في إجبار الدول على فرض العقوبات على إيران والامتناع عن التعامل تجاريًّا واقتصاديًّا وتكنولوجيًّا معها.

إذًا، وبفعل المسوغات الأمريكيّة التي سبق استعراضها أطبقت الولايات المتحدة على المنظمة الدولية إلى درجة القول إن الشرعية الدولية هي شرعية أمريكيّة وعلى الأقل شرعية دولية أمريكيّة؛ الأمر الذي يفيد أن غياب منظمة الأمم المتحدة هو غياب للمرجعيات القضائية الدولية جميعها بما فيها مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية، وهذا ما يمكن اعتباره غيابًا قاطعًا، أو التقرير أن الأمر يتعلق بغياب القرار الدولي العادل والموضوعي الذي يتجاوز مبادىء الأمم المتحدة ومقاصد الهيئة وفق النصوص الأساسية التي اتفق عليها في العام 1945.

فعندما تعلق هذه المبادىء وهذه المقاصد فمعنى ذلك غيابًا كاملًا للهيئة على الرغم من قيامها بالأعمال الإنسانية سيما وأن هذه الأعمال تقوم بها منظمات دولية متعددة أخرى (الصليب الأحمر الدولي، الهلال الأحمر الدولي، منظمة حقوق الإنسان، ...) ولا تختلف منظمة الأمم المتحدة عن هذه المنظمات سوى بقدر إعطائها وإعطاء أجهزتها حصانتها وطريقة تنظيمها والجانب السياسي المعطل الذي تتمتع به.

وهنا يصح التساؤل عن مبرر بقاء الأمم المتّحدة وجدواها الوجودي، فإذا كانت الولايات المتحدة ستفيد العالم وتحل مشاكله وتفرض قوانينها عليه وتنشئ القوات الموكلة بتطبيق هذه القوانين، فلماذا إذًا تبقي على المنظمة الدولية والتي سوف تعيق أو تربك حراكها السياسي؟ وإذا وافقت معظم دول العالم على النظام العالمي الجديد، ألا تصبح عندها المنظمة الدولية مجرّد مسرح لأخذ الصور التذكارية «وكافيتريا دولية» لراحة القادة وترفيههم والمشاركة في المآدب؟

المطلب الثاني: طرق حل النزاعات

1- السند القانوني «للمشروعية»

حدّدت الفقرة الأولى من المادّة الأولى من ميثاق الأمم المتّحدة المنشأة بتاريخ: 26حزيران 1945 مقاصد الهيئة ومبادئها وهي: حفظ السلم والأمن الدوليين وفقًا لمبادئ العدل والقانون الدولي، وأكملت الفقرة الثالثة من المادّة نفسها على أساس احترام حقوق الإنسان الأمر الذي يعني المساواة في الحقوق بين الشعوب والحق في تقرير مصيرها.

وافترضت الفقرة الثانية من المادّة الثانية من الميثاق حسن النية في الوفاء بالتزامات العضوية، وتلتها الفقرة الثالثة بوجوب خفض المنازعات بين الأعضاء بالوسائل السلمية، ثم الفقرة الرابعة التي أوجبت عدم اللجوء إلى التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة، والفقرة السابعة التي تمنع الهيئة من التدخل في الشؤون الداخلية حيث تفيد هذه النصوص بأن للمنظمة الدولية هدفين متكاملين:

حفظ السلم والأمن الدوليين وإنماء التعاون الدولي على قاعدة المساواة، بما يتضمّنه الأمر من نفي للانتقائية والاستنساب في التعاطي مع المسائل الدولية حتى لا تشعر الدول الأعضاء أنها مستهدفة في استقلالها وسيادتها لمصلحة الدول المعتدية وليس لمصلحة السلم العالمي.

كان ذلك في أساس وجود الهيئة ومبرر تشكيلها كردّ على المآسي التي تعرضت لها البشرية جرّاء اللجوء إلى القوة وقيام كلّ دولة بتحقيق العدالة وفق شهواتها ومصالحها الخاصة بشكل يؤدي إلى انهيار الدول الضعيفة أو المستهدفة لغايات اقتصاديّة أو سياسية أو انتقامية بمعزل عن وجود الهيئة أو باستخدامها كغطاء يخفي النوايا السيئة والأهداف الخفيّة للدول المعتدية.

أما في الإجراء أو التنفيذ، فقد أناطت المنظمة لتحقيق مقاصدها ومبادئها تلك بمجلس الأمن لينوب عنها في حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي أحاطته الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية بضوابط وقيود واحتياطات تسهل عملية أحكام سيطرتها على هذا الجهاز الذي سيتحكم لاحقًا بمجريات الأحداث وإدارة العالم، وأهمها التعاطي مع مسألة المنازعات لنواحي الوصف والإدارة والتقدير والنتائج.

وهكذا، وفي خضم الاحتفال الذي خيّم على لقاءات «سان فرانسيسكو» فوَّض قادة الدول الخمس الكبار أنفسهم، بدفعهم المنظمة الدولية لارتكاب هذه الخطيئة حيث أعطت للخمسة الكبار المنظمة الهجينة حريّة التقدير في ما إذا كان الاحتكاك الدولي سيثير نزاعًا، والتقرير في ما إذا كان استمرار هذا النزاع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الداخلي (المادّة 34 الميثاقية).

وأنعمت المادّة 37 الميثاقية في التفويض لمجلس الأمن أن يرى ما اذا كان استمرار النزاع من شأنّه أن يعرّض حفظ السلم والأمن الدوليين للخطر، وبما

يراه مناسبًا من شروط ومخارج لحلّ هذا النزاع، وأن يقرر ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع يشكل عملًا من أعمال العدوان، وأن يوصي أو يقرر التدابير الواجب اتخاذها في هذا الإطار (المادة 39 الميثاقية). كما أباحت المادّة 41 الميثاقية لمجلس الأمن حرية التقرير في ما يجب اتخاذه من تدابير عقابية والطلب إلى أعضاء الأمم تطبيق التدابير المتخذة من قبل الدول دائمة العضوية. وحدّدت المادّة 42 الميثاقية سلسلة الإجراءات المتخذة بموجب المادّة 41 ولا يميّز بين المادّتين سوى الأدوات أحيانًا (إجراءات قانونية أو استخدام القوة العسكرية) وحجم الأضرار وطبيعتها (مباشرة أو غير مباشرة)، غير أن ما يجمع بينهما هو أكثر بكثير مما يفرقهما؛ فالاستهدافات ذاتها (عقابية، تدميرية للاقتصاد والمؤسسات، إجراءات عسكرية، واجتماعية وسياسية، حصار متعدد الأوجه، احتواء النظام وتغييره).

وحول امتهان السيادات وانتهاك أراضي الدول ومجالاتها الجوية ومياهها الإقليمية وفتح الحدود وتعليق الدفاعات وأشكال الحماية، ألزمت المادّة 43 الميثاقية جميع الدول الأعضاء تقديم التسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدوليين من حقّ المرور وتوظيف القوات المسلحة، من أجل مساعدة القوات الدولية وتسهيل تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وفق اتفاقيات تعقدها هيئة أركان هذه القوات العاملة بغطاء من مجلس الأمن على أن تكون هذه الاتفاقيات من قبيل عقود الإذعان التي تتقدم فيها إرادة الفريق الأقوى على غيره من الفرقاء. سيّما وأن هيئة الأركان هذه مؤلفة أساسًا من رؤساء. أركان الدول دائمة العضوية ومن ينوب عنهم وفق المادة 47 الميثاقية، ولهذه الهيئة صلاحية توجيه القوات المسلحة وفق الاستراتيجية الموضوعة من قبلها.

وكي لا تفلت أيّ ناحية أو مجال أو مرفق أو نشاط (مهما كان نوعه أو توجهه) أحكمت الدول دائمة العضوية وتحديدًا الولايات المتحدة قبضتها على الدول التي سيتم تصنيفها عدائية وتصبح مستهدفة، بأن سهلت على الدول دائمة العضوية إنشاء تنظيمات أو وكالات ـ الوكالة الدولية للطاقة الذرية...ـ وتوجيهها، مهمتها معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين ـ حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل...ـ (المادّة 52 الميثاقية).

ولضمان موضوعية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن وتحقيق مبدأي العدالة والمساواة بين الدول وعدم انحيازه أو التأثير في قراراته تشترط المادّة 27 ميثاقية أن يمتنع من كان طرفًا في النزاع عن التصويت على القرارات المتصلة بهذا النزاع، دون تمييز بين الدول الأعضاء سواء أكانت دائمة العضوية أم غير ذلك، مؤسسة للمنظمة أم غير مؤسسة، فقيرة كانت أم غنية، ما يعني انتفاء وجود استثناءات.

2ـ جدلية الطموح والواقعية

إن السؤال الذي يطرح في هذا المجال يذهب إلى تلك المرحلة التي تأججت فيها مشاعر القادة الكبار، وإلى الظروف التي هيّأت، مثلما كانت جرت العادة، إعادة رسم الخارطة الدولية بتأثير من دينامية الاستحواذ وصرف النفوذ وإثبات العظمة، وجعل كلّ شيء قبض إرادة الخمسة الكبار ومشيئتهم ورهن إشارة الولايات المتحدة التي تدرك دومًا وبكفاءة عالية، كيفية إشعال الأزمات وإدارتها وتحويل مجراها وفق أهوائها ودافعية عشقها لتصميم النموذج الأمريكيّ وإشباع نهمها لحبّ السيطرة والتفرد والدفاع عن المجال الذي لا يعرف الحدود ولا الاستكانة.

وتفترض هذه النزاعات وتلك الميول إزالة الحواجز أو العوائق من أمام إشباعاتها المتنوعة تجنبًا لمأزم الجرح الزجي وإرباكاته الذي قد يصيب الشخصية الأمريكيّة صاحبة الرسالة الخالدة «والتكليف الإلهي الحصري» الذي لا ينافسه تكليف آخر، ولا يهدّد «ولايتها الكونية التفردية»، بديناميتها الاستعمارية الاستحواذية النشطة التي تقوم على قاعدة ومسلمة: ما لنا لنا وحدنا، وما لك لك ولنا».

فقد أوجدت تلك الروحية الاستعمارية الاستحواذية -وعلى مرّ العصور- ذلك التعارض الوجودي القلقي بين تطلعات روّاد العالمية وطموحاتهم المنبثقة من الآلام والحروب والمآسي، والواقعية الغرائزية المتأصّلة في تفكير الدول الكبرى وديناميتها «الافتراسية» ونهجها.

إن مجرد التمييز بين نوعين من العضوية في مجلس الأمن (دائمة وغير دائمة) تبطن التفافًا واعدًا على تلك الطموحات التي شغلت صفحات الديباجة والمقاصد والمبادىء المدرجة في الأولى والثانية الميثاقيتين.

فليس ثمة ما يجمع بين العبارات المفعمة بالإنسانية الواردة في الديباجة والمادتين الأولى والثانية الميثاقيتين والمزيفات بالنوايا الطيبة والرقيقة والمشاعر الإنسانية الصافية والوجدانية والطموحات الإصلاحية التي ترقى بالإنسان إلى المراتب السامية والمنزهة. والعبارات التسلطية والاستكبارية التي أوردتها النصوص التنظيمية لمجلس الأمن، والتي تؤكد سيطرة الدول الخمس الكبار في إطباقها على المنظمة الدولية وجعلها قاصرة على إدارة العالم ومعدومة الأهلية، ولا بدّ عندها من إيجاد إطار دولي آخر يتولى مهامها التنفيذية والإدارية والتقريرية.

ذلك أن الديباجة أوردت عبارات إنقاذ الأجيال وأحزان كبيرة، الإيمان بالحقوق، كرامة الفرد، حقوق متساوية، تحقيق العدالة، احترام الالتزامات،

الرقي الاجتماعي، رفع مستوى الحياة، الحرية، التسامح، السلام وحسن الجوار، عدم استخدام القوة المسلحة، ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (الديباجة).

وأكملت المادّة الأولى بعبارات حفظ السلم والأمن الدوليين: قمع أعمال العدوان، وفقًا لمبادئ العدل، إنماء العلاقات الودية، تعزيز السلم العام، تحقيق التعاون الدولي، تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مرجعية الهيئة لتنسيق أعمال الأمم، المساواة في السيادة، حسن النية في الإيفاء بالالتزامات، ففي المنازعات بالوسائل السلمية، الامتناع عن التهديد باستعمال القوة، عدم تدخل الهيئة في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء (المادة 2 الميثاقية).

وفي المقابل، جعلت النصوص التنظيمية من مجلس الأمن سلطة فوق المنظمة، ومن الدول دائمة العضويّة سلطة أوليفارشية تحتكر القرار الدولي وتعبث بمصير الشعوب والدول على قاعدة تقاسم النفوذ، وتقاسم الأسواق وقبلها تقاسم مصادر الثروات، ولا يبقى أمام الدول المتوسطة والصغرى سوى البحث عن سند دولي يقيها أطماع الدول الكبرى بعدما عجزت الأمم المتحدة عن تشكيل هذا السند وانعدام وجود كتلة عدم الانحياز» وتأثيرها وغيرها من التكتلات الإقليمية أو القارية. وعليه، فقد ضجّت المواد الميثاقية المحددة لتشكيل دور مجلس الأمن وموقعه بعبارات التسلط والزجر في ما يمكن وصفه بالسلطة الأبوية التي تحابي فرعًا على حساب فروع أخرى، فالموادّ: 34، 37، 39، 41، 42، 43، 52، اشتملت على عبارات حرية التقدير والتقرير، وأن يرى، وبما يراه، وأن يقرر، والطلب، وإلزام، وإنشاء، وتوجيه، وهي عبارات تناقض توجهات المنظمة ومقاصدها ومبادئها والتي قامت على قواعد الودّ والاحترام والمساواة والعدالة.

فمهما يكن الأمر لا تستطيع الدول دائمة العضوية أن تنفي عن سياستها أهداف السيطرة وتقاسم النفوذ والاحتلال وإخضاع الدول واحتواء أنظمتها وتفتيت كياناتها، وتحريض فئاتها الشعبية بعضها على بعض. ولم يظهر تاريخ هذه الدول تقديمها المساعدات والتبرعات على سبيل الإحسان ولقاء لا شيء، طالما أن العلاقات الدولية هي علاقات مصالح ونفوذ، كما إنّ التاريخ لم يسجل لدولة كبرى تقديمها مساعدات لدولة محتاجة إذا كانت هذه الأخيرة تناصب دولة كبرى العداء، وكذلك فالمنظمات الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والزراعية التي تقوم بمهام إنسانية، إنما تفعل ذلك لتعوّض ما خرّبته الدول دائمة العضوية بطريقة مباشرة (الأعمال العدائية والتدميرية)، أو غير مباشرة لقوى المعارضة وتأجيج الفتن (التمويل والتجهيز والدعم والعقوبات).

وعليه، فعندما تسيطر الدول دائمة العضوية وتحديدًا الولايات المتحدة على مجلس الأمن، فمعنى ذلك أنها ستتولى هي فعلًا إدارة النزاعات الدولية وتقرير مصيرها، فهل يمكن التحدث بعدها عن تحقيق العدالة والمساواة وعدم الانحياز؟ سيما وأن التاريخ ووقائع الأحداث تشير إلى استحالة اندلاع أيّ نزاع في العالم دون أن تكون للولايات المتحدة يد في تأسيسه أو تحويله وتدريب فرقائه أو تحريضهم أو تأمين الملجإ إليهم.

ووفق إشكالية التناقض بين الطموح والواقعية، فإنّ المادّة 27 تقدم صورة تأكيدية لهذا الواقع المربك والمحرج في أن المنظمة الدولية واستنادًا إلى الاستنسابية المتعمدة في تطبيق أحكام الشرعية الدولية. فإنّ النزاعات الدولية في معظمها تشير إلى حقيقة كون إحدى الدول دائمة العضوية طرفًا في النزاع المعروض على مجلس الأمن ولا مانع يحول دون اشتراكها في التصويت على القرار المتّخذ بشأنه (المادّة 27 الميثاقية، الفقرة 3).

وعملًا بقاعدة الموضوعية في فضّ النزاعات من أجل تحقيق العدالة، استقرّ رأي الشرعيِّين والفقهيِّين الدوليِّين على وجوب التفريق بين النزاع الذي يوجب تطبيق المادّة 27، فاستخدام القوة، والموقف الذي قد يؤدي إلى نزاع في حال استمرار كونه يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين (المادّة 34 الميثاقية)، وقد استفادت الولايات المتحدة من هذا التفسير الفقهي واعتبرته مخرجًا للحالتين وتجنبًا للإحراجات والإمعان في الاستنسابية والانتقائية.

فعندما تكون المسألة معروضة على مجلس الأمن ولا ترغب الولايات المتحدة في عرضها عليه، فإنّ الوصف الذي يعطى لها، يكون من قبيل الموقف أي موقف الشرعية الدولية والمنظمة العالمية من هذه المسألة لاستصدار القرار الدولي الملائم للتوجهات الأمريكيّة، حتى إذا تحولت المسألة إلى نزاع يكون الموقف الدولي قد سبقه، ولا يلزم بعدها استصدار قرار جديد؛ بل إن الجهود الدولية تنصب في هذه الحالة على اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لتحويل القرار الدولي من إطار الموقف بحكم القانون إلى إطار النزاع بحكم الواقع، وبذلك تضمن الولايات المتحدة حقّها بالتصويت.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد عملت في بعض النزاعات على إحالة القضية إلى مجلس الأمن، فإنّ القصد الأمريكيّ كان يتركز على نية إقحام المنظمة ومعها جميع الدول في النزاع لضمان شمولية تنفيذ القرارات الصادرة وتحديدًا بموجب المواد: 25، 41، 43 الميثاقية. وبصورة عامة، فإنّ الإحالة إلى مجلس الأمن توصّف المسألة على أنها موقف (موقف المنظمة من المسألة) يهدف إلى إقحام هذه المنظمة في المسألة وتحويلها إلى نزاع بين المنظمة والطرف الآخر محلّ النزاع، فالمسألة أولًا وأخيرًا مسألة تقدير وتقرير من قبل مجلس الأمن أي من قبل الولايات المتحدة.

ويظهر التناقض بشكل جليّ في مسألة الملف النووي الإيراني، والذي تولت الولايات المتحدة مسؤولية إحالته إلى مجلس الأمن ابتداءً من العام 2006، بعد أن حوّلته الولايات المتحدة من خلاف ثنائي بينها وبين إيران إلى نزاع بين مجلس الأمن وبين إيران، ويظهر الانحياز في هذا النزاع بشكل لا يشوبه الغموض أو التعمية. فقبل العام 2006 كانت المواجهة مكشوفة بين الولايات المتحدة وإيران، والتي حكمها قانون «داماتو» الذي فرض العديد من العقوبات على إيران ابتداءً من العام 1996، كما إنّ الأعوام الفاصلة بين تاريخي 1979 و2006 شهدت العديد من المواجهات والحملات العدائية.

وشهدت الأعوام التي سبقت العام 2006 العديد من المواجهات العسكرية والحملات التهديدية والتحريضية، ورسم الخطط العسكرية (السيناريوهات المحتملة)، والتحضيرات اللوجستية والتسلحية، الأمر الذي يعني أن وصف المسألة بأنها مسألة نزاع لا يرقى إليه الشك أو النفي، وهو ما أفسح المجال أمام الولايات المتحدة كي تشارك بالتصويت في مجلس الأمن وتمارس نفوذها بشكل مباشر وفاعل، كما إنّ التدخلات الدولية من قبل الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين وضغوطاتها لإفساح المجال أمام الجهود الدبلوماسية لم تستطع تغيير الموقف الأمريكيّ الذي بقي محصورًا في إطار التوجهات العدائية للولايات المتحدة وإصرارها على النيل من إيران وتقويض قواها واحتواء نظامها الإسلامي وتوجيه الضربات العسكرية مباشرة أو بواسطة حليفتها إسرائيل.

ولا يتوقف الانحياز الأمريكيّ عند هذا الحدّ، فحريّة التقدير والتقرير واحتكار القرار الدولي ومسألة التفسير القانوني الملائم لها في ما يتعلق بالنصوص القانونية المنظمة لعمل مجلس الأمن، كانت تتوسع وتتمادى استنادًا

إلى آلية التعسف باستعمال الحق «مكّنت الولايات المتحدة من تأمين المصالح والأهداف الإسرائيلية وصيانتها، ومنع مجلس الأمن من إدانتها ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية واتخاذ الخطوات الزجرية ضدّ إسرائيل نتيجة الاعتداءات الموجّهة ضدّ الفلسطينيين والدول العربية المجاورة، والأهم من ذلك منع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من تفتيش البرنامج النووي الإسرائيلي، ومطالبة إسرائيل بالتوقيع على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل والبروتوكول الملحق بها، مقارنة بالإجراءات المتخذة بحقّ إيران على خلفية برنامجها النووي.

سيطرت المزاجية السياسية، والتي تقوم على أسس استراتيجية واقتصادية بالمطلق، على قرارات مجلس الأمن لتلافي الاندفاع والانهزام في الدور الذي لعبته الأمم المتحدة ومجلس أمنها، فالتجارب الأمنية متعددة والأمثلة تكاد تتجاوز أصابع اليد في الطريقة التي تعاطت فيها الأمم المتحدة مع النزاعات الدولية بتأثير من سياسة الدول دائمة العضوية ومصلحتها الوطنية والتي غالبًا ما جعلت هذه المنظمة تدفع من رصيدها ومن احترامها حين لا تريد الدول العظمى لها الدور الفاعل. وفي المقابل، أعطتها سلطة وهمية (في أحوال نادرة) في أماكن لا تريد الولايات المتحدة أن يكون لها أي دور حفاظًا على حياة جنودها وصونًا لمصالحها.

فقد تأخرت الدول دائمة العضوية كثيرًا قبل أن تدفع بقوات حفظ السلام الدولية للفصل في النزاع بين الصّرب والبوسنة الذي اندلع عام 1992. بحيث أصبح تدخل هذه القوات محفوفًا بالمخاطر لاستحالة إطفاء نار الحرب المندلعة، ولم تتمكن معها القبعات الزرقاء من وقف المجازر وحملات الإبادة بحق المسلمين، دون أن تحسب الدول العظمى (روسيا والولايات المتحدة) إمكانية تأثير هذه الحرب على السلم العالمي.

فقد وصف موقف كلّ من روسيا والولايات المتحدة بالتسويف وعدم الاكتراث وفقًا للأهداف التي ترعى استراتيجية كلٍّ من هاتين الدولتين، ودفع المنظمة لإعلان عجزها وعدم قدرتها على التدخل، الأمر الذي يفسح المجال أمام حلف الأطلسي للتدخل وإدارة النزاع. فقد بلغت تكاليف إرسال القوات الدولية عن الأيام الثلاثة الأولى 5 ملايين دولار أمريكيّ، الأمر الذي سيضع القوات الدولية في موقف صعب مستقبلًا إن لم تسارع الدول الكبرى لإنقاذ وضعها المالي.

إن العجز الذي وقعت فيه المنظمة من النّاحيتين اللوجستية والمالية أساء إلى هذه المنظمة وحطَّ من قدرها، وقد شكلت هذه التجربة إساءة جديدة للمنظمة أضيفت إلى سابقاتها وتحديدًا بعد العام 1995 عندما بدأت الولايات المتحدة بإقامة النظام العالمي الجديد بقطب واحد، على أن يكون هذا النظام هو البديل عن المنظمة حيث تتحول الولايات المتحدة إلى قوة وحيدة تدير سائر النزاعات الدولية، بمعنى إبقاء المنظمة عاجزة دائمًا وعرقلة نشاطها، على أن تستخدمها الولايات المتحدة كغطاء لسياستها حيث تدعو الحاجة لذلك، فتتحوّل القوات الدولية في أكثر من مكان إلى مجرد شهود على ما يجري ويقتصر دورهم على كتابة التقارير ورفعها إلى مجلس الأمن.

فالمفارقة التي تفرض نفسها في هذا الإطار هي أنه عندما تضافرت مصالح الدول في حرب الخليج ألصق بالأمم المتحدة دورٌ فاعلٌ في هذه الحرب واعتبرت ملاذًا للدول المحبة للسلام وضمانًا للسلم والأمن الدوليين؛ حيث كان القرار رقم 749 الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ: 17/ 11/ 1992 موقفًا جيدًا ومعتبرًا، وأدّت بذلك المؤسسة الدولية دورًا فاعلًا. في حين أن الدول الأوروبية وروسيا والولايات المتحدة تعاطت مع الأزمة الصربية من موقع

تضارب المصالح وعدم توافر الأجواء السياسية الملائمة والحساسية الدولية، بمعنى أن انعدام وجود المصلحة المشتركة لإدارة النزاع، انعكس سلبًا على موقع المنظمة ونشاطها.

وعليه، ونتيجة تقاعس الولايات المتحدة عن رفد المنظمة بالأموال اللازمة وتضارب المصالح بين الدول الكبرى بشأن المسألة الصربية؛ حيث ظهر جليًّا القصد الفعلي للولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية في إفشال مهام الأمم المتحدة في هذا النزاع لمصلحة إقحام حلف شمالي الأطلسي في ضرب العرب والسيطرة على يوغوسلافيا السابقة، الأمر الذي يضع قوّات الأطلسي على مقربة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق وروسيا في آن.

والأمر نفسه حصل في الصومال في العام 1993 عندما أرسل مجلس الأمن قوات دولية لتأمين حماية القوافل التي تغيث المدنيين، وقد أظهرت هذه العمليات تدخلًا أمريكيًّا واسعًا دفع المنظمة إلى الوقوع تحت تأثير القوة الكبيرة التي وظفتها الولايات المتحدة في إعداد الجنود الموجّين بهذه المهمة؛ فقد بلغ عدد الجنود 30 ألف جندي من بينهم 28 ألف جندي أمريكيّ الأمر الذي وضع هذه القوة تحت إمرة الولايات المتحدة. وقد تحوّلت قوّة الأمم المتحدة في ما بعد إلى قوة تقوم بدور الشرطي.

لقد أرجع العديد من المراقبين فشل مهمة الأمم المتحدة في الصومال إلى دورها المنحاز في النزاع القائم، فقد أعلن «موهن ماهاسي» أن مهمة الأمم المتحدة في الصومال قد فشلت بسبب عدم حيادها وقيامها بزج قواتها في النزاع وتدخلها في الشؤون الداخلية للصومال بضغط من الحكومة الأمريكيّة، ذلك أن وجود أهداف خفية لدور الأمم المتحدة في الصومال قد انعكس سلبًا على أداء المنظمة.

وعليه، فإنّ نشاط الأمم المتحدة وحراكها مرهون بمدى تطابق مصالح

الدول العظمى سلبًا أو إيجابًا، كما إنّ فعالية هذه المنظمة تتوقف على أهمية النزاع القائم ومدى التصاقه بمصالح الولايات المتحدة، ذلك أنه عندما تكون مصالح الولايات المتحدة مهدّدة تزداد فعالية المنظمة وتأمين تحويلها، وعندما تبتعد المصلحة الأمريكيّة أو يصبح النزاع غير مهدد لهذه المصلحة يجري تعطيل المنظمة والنأي بها عن هذه الأزمة تجنبًا لمطالبة الولايات المتحدة بدفع مستحقاتها للمنظمة، كما إنّ المنظمة تصبح بلا أثر عندما تشعر الولايات المتحدة بعجزها عن تأمين الإجماع حول القرار الذي يصدر عن مجلس الأمن خدمة لمصالحها (احتلال العراق عام 2003). أما عندما رأت أن الإجماع يسهّل تأمين هذه المصالح بادرت إلى استصدار القرار الدولي (حالة احتلال أفغانستان عام 2002، قرارات العقوبات الدوليّة ضدّ إيران).

3- مقاربة دور المنظمة الدولية في الحرب الباردة وبعدها

لم تعمر فرحة العالم طويلًا بولادة منظمة الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ولم تبصر تلك الأحلام الوردية التي جرت صياغة مدلولاتها في ديباجة الميثاق ومقاصد المنظمة ومبادئها، فلم تكد تنتهي تداعيات اللقاءات الاحتفالية حتى صدم العالم مجدّدًا وعادت صور المواجهات الدولية ونتائجها لترتسم في الأذهان مستدعية صور الرعب والتدمير المنهجي لمعالم الإنسانية.

فقد انقسم العالم بعد سنتين من إعلان النصر وإطلاق المنظمة الدولية بين حلفين أو قطبين الأول منهما بقيادة الأمم المتحدة والثاني بقيادة الاتحاد السوفياتي، ووضع العالم معهما في أجواء انقسامية وتصادمية، ولم تسلم أوروبا من هذا الانقسام الذي طاول الدول نفسها مثلما طاول الأقاليم والمناطق والقارات، ووضع أنظمة الحكم في معظم الدول تحت رحمة الرضى الذي تمنحه

إحدى الكتلتين لهذا النظام أو لذاك، لجهة استمراره أو انقلابه. والأهم من ذلك كلّه، فقد أدى الأمر إلى انقسام العالم إلى كتلتين لإيجاد حالات من التوتر والقلق والكراهية والتهديد بين الدول وأوصل الكرة الأرضية في أحيان معيّنة إلى حافة الانفجار والتدمير، وكأن الأمر كلّه يتوقف على كبسة زر «واحدة» ليبلغ النزاع حدّ الانفجار النووي في ما عُرف بالحرب الباردة».

وهكذا، فقد أعطى الانتصار الذي حققه الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، فرصة الهيمنة على العالم وتقاسم النفوذ، كما وجدت الولايات المتحدة أهمية مميّزة وهيمنة إضافية مربحة نظرًا إلى ما أسهمت به من ترجيح كفة الحلفاء وتحقيق النصر، كما كان لخروجها من هذه الحرب بأقل الخسائر والأضرار ونجاة أراضيها ومرافقها ومصانعها من الدمار، بسبب بعدها عن أرض المعارك، الأثر الكبير في بقائها قوة اقتصادية وماليّة ضامنة لإعادة بناء أوروبا وغيرها من دول العالم وهو ما أعطاها أهمية وتأثيرًا بالغين، وكذلك المنظمات الدولية (مشروع مارشال).

وكان لنقل مقر الأمم المتحدة من «جنيف» إلى نيويورك كنتيجة من نتائج هذا التأثير أثرًا معنويًّا مارست من خلاله الولايات المتحدة دورًا أساسيًّا كونها ستحتكر فرصة منح تأشيرات الدخول للوفود والرؤساء المشاركين في نشاطات الأمم المتحدة. وبقيام القطبية الثنائية في هذه المرحلة، أصبح الأمن الجماعي -وبدافع من حالة النشوة بعد الحرب- مهددًا، وأضحى العالم مجرد نكرة ووضعت المنظمة الدولية في موقف حرج من حالة من التعطيل الدوري نظرًا إلى كثرة استخدام «حقّ الفيتو» في تلك المرحلة بعد النتائج السلبية للحرب الباردة، نتيجة انقسام العالم بين كتلة شرقية وأخرى غربية، وقيام الأحلاف العسكرية (حلف الأطلسي وحلف وارسو) وتجمع دول العالم بين هاتين

الكتلتين، حيث لم يسلم مجلس الأمن من الشلل بعد أن أصبح حلّ النزاعات في أيدي القلة الأوليغارشية «المتحكمة بمفاصل الأحداث وديناميتها». ولم يكن للمنظمات الإقليمية الإنقاذية أو الإصلاحية أي دور أو تأثير في تغيير الواقع أو حماية أعضائها (منظمة دول عدم الانحياز) وتشكيل القوة الثالثة أو القطبية الثالثة لفشلها في منافسة القطبين الآخرين وجعل بعضها في منأًى عن تأثيرهما.

وشهد العالم في هذه الفترة أزمتين كبيرتين أوشكتا على إيصال العالم إلى حافة الانفجار وهما الأزمة الكونية عام 1962 والصراع العربي-الإسرائيلي عام 1973، وخلق ما عرف «بتوازن الرعب». حيث وقفت الأمم المتحدة موقف المتفرج في هذين النزاعين على الرغم من إصدارها القرارات التي لم ترق إلى مرحلة التنفيذ وبقيت حبرًا على ورق (القرارين 242 و336)، غير أن ما أنقذ العالم من الانفجار وتجنب الحرب لم يكن الدور الجامع للمنظمة الدولية وأجهزتها المتخصصة؛ بل كان بفضل توازن القوى والرعب النووي أوجده النظام الدولي التقليدي وقام على أساسه نظام القطبية الثنائية، وإن كان من فضل يسجل لهذا النظام في تلك المرحلة فهو أنه قلل من عدد الحروب والنزاعات ومنع العالم من الدخول في حرب شاملة نظرًا إلى التأثير الذي كانت تمارسه الدولتان الكبيرتان، في لجم الدول المنضوية في كلا الجبهتين.

وإذا كان صحيحًا أنّ النزاعات الدولية خلال فترة الحرب الباردة لم ترقَ إلى مستوى التهديد الحقيقي للسلم والأمن الدوليين نظرًا إلى عملية الضبط الصارمة من قبل الدولتين العظميين وفضّ النزاعات وفق الطريقة البراغماتية، فإنّ النتيجة كانت غياب المنظمة الدولية عن اقتراح الحلول لهذه النزاعات، وهو ما طبع السياسة الدولية بهذا الطابع في ظلّ النظام الدولي التقليدي ثنائي

القطبية خلال الحرب الباردة وحتى العام 1989 تاريخ انهيار الاتحاد السوفياتي.

فانطلاقًا من ذلك العام أصبح العالم محكومًا بنظام دولي جديد يقوم على القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة، وتحوّلت المنظمة الدولية إلى دمية تحركها الإدارة الأمريكيّة وفق مشيئتها ووجهة مصالحها. فالقرارات تصنع في المطبخ الأمريكيّ ويتمّ ترتيبها خلف الكواليس بطريقة تضمن الإجماع الدولي عليها عند التصويت، وتصبح المناقشات في مجلس الأمن مجرّد أرقام وتواريخ وعروض مسرحية تمتلئ بها صفحات السجلات الأممية «وأرشيفها».

فقد تمّ في هذه الفترة استغلال دور الأمم المتحدة من قبل الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة، وبشكل حصري، وذلك عن طريق استخدام قوات حفظ السلام الدولية بشكل لم تشهد مثيلًا له السنوات الاثنان والأربعون التي اصطبغت بها الحرب الباردة مثلما اصطبغت بالأهداف المتناقضة بفعل تناقض السياسات وتصادمها، بعكس أحداث السنوات التي لم ينقطع تواليها منذ العام 1995 وحتى تاريخه، وذلك في أكثر من بؤرة توتر عالمية (هاييشي، الصومال، الشرق الأوسط...)، وكونها أصبحت دمية في يد الولايات المتحدة، فقد تحولت قوات حفظ السلام الدولية إلى غطاء تعمل من خلاله قوى أمنية معينة وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول بمعنى تحوّلها من قوات فاصلة بينها إلى قوات فاصلة مكوّنات الدولة الواحدة، (جمهوريتا، يرغوسلافيا الاتحادية) وهو تطور يختلف عمّا كان سائدًا خلال الحرب الباردة، مضافًا إلى تأمين المنظمة الدولية حماية قوافل الإغاثة في أثناء الحروب الأهلية أو النزاعات بين الدول (الصومال).

واللافت أيضًا في مهام القوات الدولية تحوّل هذه المهام من عمليات مراقبة لوقف إطلاق النار إلى تشعب في هذه المهام وتوسع في عمليات حفظ السلم عن طريق الحملات المتتالية ونزع السلاح (والتي كانت من مهام الدول سابقًا

وليس من مهام المنظمة)، والإشراف على الانتخابات (أنغولا، السلفادور)، والدفاع عن حقوق الإنسان (هاييتي) والتحقيق في انتهاكات هذه الحقوق وتدريب القوات المسلحة وإصلاح مرافق معينة ورعاية اللاجئين. وبصورة عامة، فقد زادت الرحلة التي أعقبت الحرب الباردة في عدد مهمّات قوات حفظ السلم مقارنة بفترة الحرب الباردة. حيث كان يُعطِّل عمل المنظمة بسبب كثرة استخدام حقّ النقض «الفيتو».

وللتدليل على الفارق بين عمل المنظمة الدولية خلال الحرب الباردة وما تلاها، والتأكيد على أهمية هذه المنظمة في زمن القطبية الثنائية، فإنّ حقّ النقض «الفيتو» يوضح هذا الفارق ويحقق التمايز في الأهمية، ذلك أن التوازن الذي أحدثته الثنائية القطبية جعلت زعيمة كلّ قطبية تقف عند حدٍّ معين دون تجاوزه خشية تصادمها مع القطبية المضادّة التي تلوح لها برفع اليد سلبًا عند أي تصويت في مجلس الأمن، حيث شكل نظام التصويت «الفيتو» سلاحًا يضاهي أي سلاح استراتيجي آخر. ولأن زمن الحرب الباردة كان زمن تكديس السلاح على أنواعه، فقد أضيف إلى ترسانات القطبين سلاحًا ارتكاسيًّا آخر، غير أنه في زمن القطبية الأحادية أصبح نادر الوقوع والاستخدام بفعل العدمية التي نالت من الخصومة الكونية وجعلته بلا أثر وبلا جدوى بعد أن استباحت الولايات المتحدة السيادات المعولمة كلّها واستبدل حقّ النقض «الفيتو» بالدولار وببقعة نفوذ.

فمنذ إنشاء المنظمة وحتى تاريخ انهيار القطبية الثنائية عام 1989 استخدم الاتحاد السوفياتي حقّ النقض «الفيتو» 118 مرّة منها 79 نقض في السنوات العشر الأولى من عمر المنظمة بينما لم تلجأ روسيا الناشئة حديثًا إلى هذا الحق سوى مرتين فقط: الأولى لمنع مجلس الأمن من إصدار قرار يدين المجازر التي ارتكبها قادة حرب البوسنة، والثانية بعد أن منع الصرب مندوب الأمم المتحدة

من زيارة البوسنة، وذلك طوال الفترة الفاصلة بين العام 1995 وحتى تاريخه.

وفي المقابل، استخدمت الولايات المتحدة هذا الحق 87 مرة منها 32 مرة صوتت فيها إلى جانب بريطانيا، وبلغ عدد «الفيتوات» التي استخدمتها الولايات المتحدة بعد العام 1995 تسع فيتوات منها سبع فيتوات لمصلحة إسرائيل وضدّ القرارات التي تدين الاعتداءات والمجازر الإسرائيلية بحقّ المواطنين المدنيين العرب. وبلغ عدد المرات التي استخدمت فيها أمريكا حقّ النقض «الفيتو» لمصلحة إسرائيل وحدها سبع مرات. كما استخدمت بريطانيا هذا الحق 30 مرة وفرنسا 18 والصين خمس مرات.

تظهر هذه الأرقام أهمية وجود القطبية الثنائية في مسألة إدارة النزاعات وتحقيق التوازن الكوني الاستراتيجي على الرغم من تعليق نشاط المنظمة الدولية وتعطيل فعاليتها، وازدياد نشاطها المنحاز والمقيّد في غياب العدالة والمساواة وحرية القرار وموضوعيته في ظلّ سيادة الشرعية الدولية المنتقصة وسياسة الكيل بمكيالين لصالح الأهداف الأمريكيّة وحلفائها واسيادها.

اذًا، لم تقم المنظمة الدولية بمهامها الأصلية وفق طموحات الميثاق الدولي والذي يمثل في الأساس طموحات القادة المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، ولم تشهد المبادئ والمقاصد والديباجة المنمّقة بأبهى العبارات أيّ وجود لها أو تماسّ مع الأزمات وبؤر التوتر الدولية، سوى عبارات المواساة والتعزية واللباقات التي لا تؤخر ولا تحلّ أيّ نزاع. ففي زمن القطبية الثنائية لم تتكمن المنظمة من مباشرة مهامها لاصطدام قراراتها بجدار «الفيتو» الذي كانت تتحطم عليه هذه القرارات على الرغم من إيجابيات هذه الآلية التقريرية.

وبعد الحرب الباردة عطلت ضغوطات النظام العالمي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الدور الحقيقي والمنتظر والطموح للمنظمة، حين تحوّلت

إلى أداة قمعية أو جهازًا تنفيذيًّا للسياسة الدولية الأمريكيّة، حتى خيِّل لبعضٍ أن المنظمة لا تفترق في شيء عن المؤسسات الأمريكيّة (الكونغرس، الخارجية، الشرطة، القضاء، الهايد بارك) سوى بجنسيات الأعضاء وأمانة السرّ والموظفين، واضطرار الوفود إلى طلب تأشيرات الدخول والمناداة على الوفود بأسماء دولها وأعلامها.

المطلب الثالث: الشرعية الدولية وسياسة الكيل بمكيالين

1- منبر المنظمة بين الطموح والواقعية

فرض النظام العالمي الجديد تغيّرًا جوهريًّا وأساسيًّا في طبيعة العلاقات الدولية، ونقلة نوعيّة في العقلية السياسية التي سادت طوال خمسة وأربعين عامًا (الحرب الباردة)؛ حيث باتت المعايير الدولية منذ العام 1995 مثقلة بنوازع السيطرة والاستفرادية التي تستحوذ على كلّ شيء، وتدفع بالدول الباقية إلى الانتظار أمام مكاتب الاستشارات الأمريكيّة طلبًا للحصول على الصفقات وعقود التلزيم والقروض بالدولار الأمريكيّ، فيما احتكرت الولايات المتحدة نشاط المنظمة الدولية بوكالة حصرية واستثنائية غير قابلة للعزل أو الاحتواء المتداول بسبب حضور المتعهّد المهيمن.

وإن كان لا بدّ من التكرار والعودة على بدء لجهة التذكير بمقاصد الهيئة وبمبادئها وطموحاتها من إنقاذ الأجيال من ويلات الحروب وصيانة الكرامة الإنسانية في أجواء من الحقوق المتساوية وتحقيق العدالة ورفع مستوى الحياة والعيش في سلام وحسن جوار وقمع العدوان في حمى القانون الدولي. فإنّ ذلك يأتي لأجل الإضاءة على ما لحق بالمنظمة من عجز وفشل خلال الحرب

الباردة التي خلقتها الكتلتان العظمتان، وإبعادها عن مهمتها التي وجدت من أجلها ابتداء من طبعة التسعينات على الرغم من قدرة استخدام حقّ النقض الفيتو.

وكانت أول أزمة تواجهها الأمم المتحدة تتمثل في سلسلة القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في أعقاب اجتياح الجيش العراقي الكويت، وكان أولها القرار رقم 660 الذي أدان الاجتياح العراقي وآخرها القرار رقم 688 (1) الذي سمح باستخدام القوّة ضدّ العراق لإخراج جيوشه من الكويت من قبل الدول الراغبة في المشاركة.

وجاءت نتيجة أول ثمرة من تعاون القوى العظمى في ما بينها بعد استحالة هذا الأمر في زمن الحرب الباردة، حيث أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات بسبب هذا الاجتياح جاءت جميعها مستندة إلى أحكام الفصل السابع من الميثاق، وبحكم صلاحياته التقديرية الواسعة وفق أحكام المادّة 49 من ميثاقه، التي أعطت هذه المادة مجلس الأمن صلاحية وصف النزاع وتحديد طبيعته بشكل أصبح معه أي نزاع داخلي من صراع بين الأقليات والأعمال الإرهابية واقتصاص الدولة من الفئات المعارضة وانعدام الديمقراطية والممارسة القمعية للحكام. فقد صدر القرار 688 في نيسان 1995 الذي يدين الممارسات العراقيّة ضدّ المعارضة الكردية، والذي اعتبره مجلس الأمن تهديدًا للسلم العالمي، ولعلها المرة الأولى في تاريخ مجلس الأمن الذي ينعقد في جلسة سريعة لمواجهة الموقف في حيوية لم يتعوّد عليها المراقبون الدوليون. غير أن هذه الحيوية سرعان ما أدخلت الريبة إلى قلوب هؤلاء بسبب القرارات المتتالية، والتي جاءت جميعها مستندة إلى الفصل السابع، أي أنها جعلت مجلس

(1) صحيفة الشرق الاوسط، 6/4/1995.

الأمن، المحكوم أمريكيًّا وبمباركة دولية، مطلق اليد في غياب الكتلة المناهضة التي كانت متمثلة بالاتحاد السوفياتي المنقرض، علمًا أن نزاعات كهذه لا تحتاج إلى منطوق الفصل السابع.

إن الصلاحية التي أعطاها ميثاق الأمم المتحدة في مادّته التاسعة والثلاثين لمجلس الأمن ووكيلته الحصرية المتمثلة بالولايات المتحدة في حرية تقدير ما إذا كان النزاع والعدوان يهددان السلم والأمن الدوليين، وغياب التحليلات والتفسيرات التي تقرر طبيعة هذه الوظيفة، جعل التفسير يستقرّ أخيرًا على أن كلّ عمل تقوم به دولة ما ضدّ دولة أخرى ويتّسمُ بالعنف ما يؤدي إلى قيام خطر من شأنه الإخلال بالسلم، أو كلّ عمل تقوم به الدولة بطريقة العنف ضد أقاليمها بما يهدد السلم العالمي. بمعنى أن وصف النزاع أو العنف المتداول بين الدول أو بين الدولة وجماعاتها الداخلية أصبح واسعًا ومطاطًا وبرسم الدول العظمى التي قد ترى في هذا العنف المتحقق تمديدًا لمصالحها، بمعنى أن الاستقرار العالمي هو في خدمة هذه المصالح وليس أكثر، طالما أن المادّة 39 قد أباحت التوسع في التقدير والوصف.

حتى الممارسات العنفية قُرِنَت بالأعمال التي تتعرض لها القوافل التي تنقل الإغاثة للّاجئين أصبحت من صميم اختصاص مجلس الأمن في تأمين القوات الدولية حماية قوافل الإغاثة؛ حيث صدر القرار رقم 794 بتاريخ 3 شباط، والذي قضى بإرسال قوات دوليّة إلى الصومال لمساعدة اللاجئين بعد أن تبين للمجلس أنّ الهجمات على قوافل الإغاثة هي عنفية وتهدد السلم العالمي[1].

والأمر نفسه حدث عندما أصدر مجلس الأمن قراره رقم 748 بتاريخ 31 اذار 1992 والذي أكد أن ما تقوم به ليبيا هو بمثابة تهديد للسلم والأمن

---

(1) صحيفة البيان، 4 شباط 1993.

الدوليين.

إنّ أوسع تفسير أعطى للأعمال العنفية التي تهدد السلم والأمن الدوليين جاء بعد أحداث 11 أيلول 2001، حيث اعتبر العمل الذي قامت به مجموعة محدودة ضد الولايات المتحدة عملًا إرهابيًّا يهدّد السلم والأمن الدوليين. وهو ما فتح الباب واسعًا أمام الولايات المتحدة كي تتهم الدول التي تعتبرها معادية لها بأنها إرهابية وتهدّد السلم العالمي، بعد أن اتهمت بامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتوجّب عليها بالتالي فتح مفاعلاتها ومراكز أبحاثها النووية أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة. وعليه، أصدر مجلس الأمن قرارًا رقمه 1441 يلزم العراق بالتعاون مع الوكال الدولية عن طريق تمكين المفتشين الدوليين من دخول مخازن الأسلحة والمفاعلات النووية، وقد أعطى التفسير الواسع لوصف حالة التهديد للولايات المتحدة صلاحية مهاجمة أفغانستان ثمّ العراق وتهديد باقي الدول التي اعتبرتها معادية لها وليس للعالم.

والغريب في الأمر والأهم في ذلك كلّه أن مجموعة محدودة هاجمت بعض المراكز التاريخية للولايات المتحدة سمحت لها باحتلال دولٍ معينة (أفغانستان، العراق، كوريا الشمالية، إيران...) وتدميرها وتهديدها عن طريق سوق التهم والافتراءات وابتكار التبريرات وأصبح تفجير طائرة أو اختطافها عملًا يهدد العالم. وعليه، أطلقت الإدارة الأمريكيّة شعار: «من معنا فهو ضدّ الإرهاب، ومن يقف ضدّنا فهو مع الإرهاب ويتحمّل النتائج».

وليس هذا فقط، فقد أعطت الإدارة الأمريكيّة لنفسها حرية استخدام أراضي سائر الدول وموانئها ومطاراتها لاحتلال أفغانستان والعراق وإقامة القواعد العسكرية أينما تشاء، مستبيحة في الوقت نفسه المحيطات والبحار تحت غطاء محاربة الإرهاب في خطوة اعتبرت عملية تصفية حسابات قديمة

وفرصة سانحة للاقتصاص من الدول التي تقف عقبة أمام تحقيق أهدافها الاستراتيجية، فوجدت الولايات المتحدة نفسها في حلّ مما أراده «روزفلت» وحلم به وتمناه، فلجأت إلى شتى أنواع الأسلحة من تدميرية وعقابية وتقويض مجتمعات واحتواء أنظمة الحكم ومحاكمة القادة وارتكاب المجازر واستخدام شتى أنواع الأسلحة التدميرية وما أوقعته من مجازر وأحدثته من أمراض ودمار.

جرى ذلك كلّه تحت عنوان الشرعية الدولية وعن طريق الأمم المتحدة التي امتنعت عن التدخل في نزاعات أخرى وتحديدًا الشرق أوسطية التي تسبب بها مرارًا العدوان الإسرائيلي دون أن تعمد الولايات المتحدة إلى مواجهته، حيث ارتكبت إسرائيل المجازر واحتلت الأراضي واغتالت القيادات ودمرت المرافق وانتهكت الحقوق دون رادع أو وازع من ضمير، وكأن ما تقوم به إسرائيل لا يهدد السلم والأمن الدوليين، ولا يعني بأيّ حال من الأحوال الولايات المتحدة الحريصة على الأمن والسلم الدوليين، وهذا ما دفعها إلى ممارسة حق النقض «الفيتو» ضدّ القرارات التي حاول أعضاء مجلس الأمن إصدارها بحقّ إسرائيل والتي بلغ تعدادها سبع مرات.

كما إنّ ما أقدمت عليه الجيوش الأمريكيّة من مجازر بحقّ الأفغان والعراقيين لا يدخل في قائمة الانتهاكات ضدّ الإنسانية التي تحرص الولايات المتحدة على حمايتها وترقيتها وإسعادها. هكذا، تتمّ مزاولة الشرعية الدولية وسياسة الكيل بمكيالين، والتي وجدت في الملفّ النووي الإيراني أسوأ تطبيق لها، استهداف إيران وحقوق شعبها وسيادتها ووضعها تحت التهديد الدائم ورسم المخططات التدميرية وإرجاعها إلى الظلمة وتعريضها لأشد أنواع العقوبات والحصارات لأنها سعت لتأمين بدائل الطاقة السلمية عن طريق الطاقة النوويّة

وإقامة المفاعلات النوويّة لأهداف سلميّة.

وفي المقابل امتلكت إسرائيل السلاح النووي منذ خمسينات القرن الماضي وامتنعت عن التوقيع على معاهدة حظر امتلاك أسلحة الدمار الشامل على الرّغم من مطالبتها بذلك كما إنّها لم تسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة بالدخول إلى مفاعلاتها النووية والتحقق من برنامجها النووي وما إذا كانت أهدافه سلمية بناءً على طلب الدول العربية، وكان آخرها رفض الوكالة الدولية للطاقة الذريّة الطلب الذي تقدمت به الدول العربية لإخضاع برنامج إسرائيل النووي للرقابة الدولية، والضغط على إسرائيل للتوقيع على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل في اجتماعها الذي عقد بتاريخ 24/ 9/ 2010[1].

لقد سمحت المنظمة الدولية لأحد أجهزتها الفاعلة وهي الوكالة الدولية للطاقة الذريّة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة انتقائية واستثاريّة وتقديرية وبمعاملة إيران على أنها معادية ومهددة للسلام، فيما ينظر إلى إسرائيل على أنها دولة محبة للسلام ومتعاونة وغير إرهابية، وليس هذا فقط؛ بل إن الوكالة نفسها وقعت تحت تأثير المخابرات الإسرائيلية في إعطائها المعلومات التي تشير إلى مواقع المفاعلات النووية الإيرانية ودفع الوكالة لإصدار التقارير التي تؤكد امتلاك إيران للسلاح النووي وتحويل برنامجها النووي إلى منتج لليورانيوم المخصّب الذي يدخل في تصنيع القنبلة الذريّة.

وعندما تأخر أمين عام الوكالة الدولية للطاقة الذريّة في إصدار مثل هذه البيانات رُشِق بالتهم ونُعِت بالانحياز، على أن لا يبرّأ من هذه التهمة إلّا عندما يصدر البيانات التي تؤكد امتلاك إيران السلاح النووي، الأمر الذي يفسح في المجال أمام إسرائيل لتنفيذ أحقادها وتدمير المرافق الإيرانية.

---

(1) Reuters info agency, 24 /9 /2010.

2- المنظمة بين استخدام القوة وحقّ الدفاع النفس

ذهبت مبادئ الأمم المتحدة الطموحة إلى حدود الطلب من أعضاء الأمم المتحدة اللجوء إلى الدبلوماسية لحلّ خلافاتهم بالوسائل السلمية، كما أضافت الفقرة الرابعة من المادّة نفسها إلى أن يمتنع أعضاء الهيئة جميعًا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضدّ سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأيّ دولة أو على وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة.

وتضمنّت المادّة 33 الميثاقية الآليات المتوجب اعتمادها في مساعيهم السلميّة لحلّ النزاعات سلميًّا عن طريق المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غير ذلك من الوسائل السلميّة.

وكي تحدّ من جموح الدول الكبرى المسيطرة على الأمم المتحدة وأجهزتها، والصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس الأمـن، فقد أوردت الفقرة للمراجعة من المادّة الثانية حدودًا لاستخدام القوة المستمدة من حرية تقدير خطورة النزاع وما إذا كان هذا النزاع يعرّض السلم والأمن، الدوليين للخطر، بأن وضعت شروطًا وحدودًا لهذه الاندفاعية على أساس أن الميثاق الأممي لا يسوّغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي أن يعرضوا مثل هذه المسائل كي تحلّ بحكم هذا الميثاق.

أمّا المـادّة 51 الميثاقية فقد جاءت واضحة المضمون والأهـداف ومعبرة عن مقاصد المنظمة ومبادئها في المساواة بين الشعوب في الحقوق والواجبات وحقّ تقرير المصير والمساواة في السيادة بين جميع الأعضاء واستخدام الإدارة

الدولية (المنظمة) في ترقية الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعًا. فقد أوردت هذه المادّة ما مفاده، أن ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقض الحقّ الطبيعي للدول، فرادى أم جماعات في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوّة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة على أن تبلغ الدول التي استخدمت هذا الحقّ مجلس الأمن بالتدابير التي اتخذتها لصيانة حقّها في الدفاع عن النفس.

إذًا، أعطت المنظمة الدولية لأعضائها الحقّ في الدفاع عن أنفسهم في مواجهة استخدام القوّة التي تلجأ إليها الدول سواء كانت فرادى أم جماعات، سيّما وأن هذا الميثاق قد فرض وجوب تسوية المنازعات بالطرق السلميّة، وذلك انسجامًا مع حق تقرير المصير والمساواة في الحقوق بين الشعوب، على الرّغم من إلزام أعضاء الهيئة ضرورة الامتناع عن استخدام القوّة في حلّ منازعاتهم.

وإذا كانت الموادّ الميثاقية قد أوصت بعدم استخدام القوّة في حلّ الخلافات بين الدول، فإنّ ظاهر الأمر يفيد وجود تعارض بين استخدام القوّة وحقّ الدفاع عن النفس، الذي سوّغته المادّة 51 الميثاقيّة، حيث بدا الأمر وكأنه استثناء لما ورد في المادّة 39 الميثاقية، والتي فرضت اعتماد الوسائل السلميّة في حلّ النزاعات، وحقّ الدفاع عن النفس هذا أباحته المنظمة للدول الأعضاء دون إطلاق أو بدون ضوابط بمعنى أن المادّة 51 وإن كانت قد جوّزت استخدام حق الدفاع عن النفس، فقد قيدت مباشرته واستمراريته إلى حين اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين. وهذا يفترض أن مجلس الأمن سوف يأخذ على عاتقه مهمة الدفاع عن الدول المعتدى عليها، والتي تدافع عن نفسها، بمعنى استمرارية حقّ الدفاع نيابةً عن الدولة المعتدى عليها وعلى قاعدة امتداد السيادة قانونيًّا.

وعليه، فحقّ الدفاع عن النفس لا يبدو مناقضًا للقانون الطبيعي (اعتبرته المادّة 51 حقًا طبيعيًّا)، والتي أوجبت السماح للأفراد بالدفاع عن أنفسهم حفظًا لحقهم في الحياة وعدم جواز الإساءة للكرامة الشخصية والبقاء على قيد الحياة والحفاظ على كلّ ما يتصل بالشخصية الإنسانية من أملاك وعائلة واعتبارات شخصية، وقيم اجتماعية ومشاعر وأحاسيس وممارسة حقوق. ومثلما جرت صياغة القوانين التي تحفظ وتشرع حقّ الدفاع عن النفس فقد نصّ القانون الدولي والمواثيق الدولية على صيانة هذا الحق وتشريعه وتطويره، قياسًا على الحقوق المشرّعة للأفراد.

وبالعودة إلى الإشكالية التي أثارتها المادّة 27 الميثاقية في فقرتها الثالثة، والتي أوجبت أن يمتنع من كان طرفًا في النزاع عن التصويت، بمعنى اعتباره في هذه الحالة طرفًا وليس حكمًا وعليه أن يتخلى عن صلاحياته الإجرائية من تصويت ومناقشة وتوجيه أسئلة ومذاكرة والتقرير بشأن التوصيف القانوني للمسألة المعروضة على مجلس الأمن، وبالتالي يمتنع هذا الطرف عن المشاركة في التدابير المتخذة في مجال تحمّل الأعباء والدفاع عن النفس الذي كانت الدولة العضو قد باشرته ثم أوكلت أمره إلى المنظمة الدولية.

وبالعودة إلى ما يعنينا في النزاع الإيراني-الأمريكيّ، وما يتصل بهذا النزاع من مواضيع مثارة ومحل نقاش، وإذا عكسنا ما سبق توضيحه أعلاه، فإنّنا نتوصل إلى إدراك الوقائع الآتية:

يتمحور النزاع أولًا بين قوانين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والولايات المتحدة الأمريكيّة ومعها إسرائيل، حيث تزعم الولايات المتحدة أنها تمثل المجتمع الدولي وتصون السلم والأمن الدوليين وهي التي بُعثت بتكليف آلهي كي تقيم العدالة على الأرض وتحقق سعادة البشر.

ومن هذه الزاوية ولأسباب ومزاعم عدّة، سيطرت الولايات المتحدة على

المنظمة الدولية وتحكمت بصناعة قراراتها وصادرت دورها وجعلتها قاصرة وعاجزة بمفردها عن إقامة العدل والسلم والأمن، وبيدها حياة أو موت المنظمة. والأهم من ذلك كلّه أصبحت المنظمة دمية في يد الإدارة الأمريكيّة ورهن إشارتها، وربطت الولايات المتحدة نفسها بنزاع تاريخيّ مع الجمهورية الإسلامية منذ العام 1989، وكان يصعب عليها تحمّل الإهانة التي منيت بها يوم طردت مع حلفائها من طهران وانتهى بذلك العصر الأمريكيّ من الحياة الإيرانية، فكان عليها أن تجد الفرصة التي تسمح لها بالانتقام من الجمهورية الفتيّة إيمانيًّا والعريقة حضاريًّا بعد أن وجدت من يقف في وجه مخططاتها ويعيق تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها، وأن ترى حليفتها إسرائيل وقد أصبح وجودها مهددًا برشقة من الصواريخ الرعدية والشهابية.

وصنّفت الإدارة الأمريكيّة إيران ضمن دول «محور الشرّ» والدولة المارقة والإرهابية. وعليه، ممنوع عليها أن تمتلك الأسلحة الاستراتيجية ولا النوويّة خشية أن تقع في أيدي الإرهابين فيتهدد مستقبل الولايات المتحدة وأمنها وحلفائها وتحديدًا إسرائيل، ولذا يجب وضع برنامجها النووي تحت الرقابة الدولية وبشكل دائم.

وفرضت الولايات المتحدة ومنذ العام 1989 سلسلة من العقوبات، والتي بدأت إفرادية-أمريكيّة أولًا، ثمّ عملت على تحويل هذه العقوبات إلى مجلس الأمن بعد نقل الملفّ الإيراني إلى المنظمة بهدف حشر الدول جميعها في تطبيق هذه العقوبات ومنعها من خرقها عبر العلاقات الدبلوماسية السريّة.

وكثرت التهديدات ورسمت الخطط ووضعت السيناريوهات التي تهدف إلى ضرب إيران ومنعها من إتمام مشروعها النووي وامتلاك دورة الوقود النووي بذريعة امتلاك السلاح النووي.

وفي المقابل، تؤكد إيران حقّها بالدفاع عن حقوق الشعب الإيراني، ومعها حقّه بتقرير المصير والوصول إلى مرحلة امتلاك دورة الوقود النووي لأهداف تأمين الطاقة البديلة، وإقامة التوازن الاستراتيجي الإقليمي وحماية سيادتها عن طريق امتلاك التكنولوجيا، وتطوير منظومتها التسلحية بالشكل الذي يضمن استقلالها ويؤمن الدفاع عن مصالحها وسلامة أراضيها.

وتستند الجمهورية الإسلامية في إعلان حقّها في الدفاع عن النفس على التجارب التاريخية والظروف التي مرّت بها إيران خلال عهد الشاهنشاهية والأجنبي والميول الاستحواذية التي قامت عليها أهداف الدول الغربية إلى جانب التدخل الدائم في الشؤون الإيرانية وتكبيلها بالاتفاقيات والعقود التي وضعت تحت ضغوط الاحتلال وهدفت إلى استغلال خيرات إيران، والتحكم بصناعة القرار الإيـراني، وشعرت إيران بأنها مهدّدة في مرافقها وقواها الأساسية وقيم الثورة الإسلامية من قبل الولايات المتحدة ومعها إسرائيل.

وهذا ما يجعلها تتشبث بحقوقها الطبيعية وتجهد كي تمتلك التكنولوجيا والتقانة وآليات السوق التنافسية وتمتن مرافقها الاقتصادية عن طريق الاعتماد على قواها الذاتية وتطوير سائر قطاعاتها الإنتاجية وصولًا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يجعل منها دولة عظمى تنافس الدول الكبرى وتضع نفسها على قاعدة المساواة مع غيرها من الدول المنتجة.

ووقفت إيران في وجه الانحياز الدولي وسياسة الكيل بمكيالين التي أظهرت النوايا العدوانية للولايات المتحدة وإسرائيل والغرب من تجاهل المنظمة الدولية، وتسخيرها ووكالاتها المتخصصة وأجهزتها المتعددة لخدمة المخططات الأمريكيّة، وتشريع السياسة العدوانية الأمريكيّة والتي تقوم على قاعدة «شرعية القوة»، غير أن العقوبات الكيدية التي قرّرتها الولايات

المتحدة وأرغمت الدول دائمة العضوية على تلبيتها، بإيران إلى اتخاذ الخطوات التي تمكنها من احتواء الأضرار والسلبيات التي قد تصيب اقتصادها وتؤثر في نموّه مضافًا إلى تنمية علاقاتها بالدول الأخرى وإقامة علاقات جديدة مع دول نامية ومتقدمة أخرى بهدف تحصينها ودفعها للوقوف في وجه العقوبات الأمريكيّة وسياستها المنحازة.

وبفعل مثابرتها وتصميمها وامتلاكها مقوّمات التطوير والنمو التكنولوجيين، تمكنت إيران من بناء قوّة عسكرية ضخمة ومتنوعة ومتطورة أعطتها الثقة بالنفس وجعلتها عصية، بفعل إيمانها وتمسكها بمعتقداتها وقيمها الثورية أيضًا، على الإضعاف والهيمنة والاحتلال والاحتواء والتدمير.

وعليه، جعلت إيران من حقها في الدفاع عن نفسها سلاحًا آخر يضاف إلى أسلحتها المعتمدة استنادًا إلى ما نصّت عليه المادة 51 الميثاقية؛ حيث جعلت من حقّها في الدفاع عن النفس والقوة التي تتمتع بها من خلال اكتفائها الذاتي حدثًا تاريخيًّا يسجل للجمهورية الإسلامية ويعطيها حضورًا دوليًّا باعتبارها قوة إقليمية وازنة ومقررة وغير قابلة للاحتواء أو التهميش أو الإخضاع.

ولأنّ الأمم المتحدة باتت صورية وجرى تعطيلها وإبعادها عن المثالية التي توخاها صناع السياسة الدولية المنتصرون في الحرب العالمية الثانية. فقد آثرت إيران ألّا تعقد الكثير من الآمال على هذه المنظمة الواقعة تحت هيمنة الإدارة الأمريكيّة وضغوطها في ظلّ غياب الثنائية القطبية لمصلحة القطبية الأحاديّة.

وكان على إيران أيضًا أنّ تباشر الدفاع عن حقوقها عن طريق الدفاع عن النفس دون أن تنتظر أيّ مبادرة من الأمم المتحدة لنجدتها واستكمال مهمّة الدفاع عنها، سيّما وأن مجلس الأمن المحكوم أمريكيًّا لن يكون في الجانب

الإيراني المعتدى عليه في أي حال من الأحوال. وعليه، سيكون على إيران أن تصنع استراتيجيتها على قاعدة الجمع بين قوّتها الذاتية وحقّها في الدفاع عن النفس، بمعنى أن القوة الذاتيّة تمثل أهم مقوّمات السلطان الداخلي للدولة ورمز السيادة والاستقلال السياسي.

هذه القوّة الناتجة من الاكتفاء الذاتي لم تدفع إيران إلى التفكير بالتوسع واحتلال الأراضي والإساءة إلى كرامة الآخرين والمسّ بحقوق الشعوب المجاورة؛ بل عملت على الحفاظ على السلام وحسن الجوار وفق مقاصد المنظمة الدولية ومبادئها، اعتبارًا من تاريخ انتصار الثورة الإسلامية عام 1989 حيث مارست حقّها في الدفاع عن النفس كأول تجربة لها خلال الحرب العراقيّة-الإيرانية في حين لم تكن هذه الحرب بمثابة اعتداء عراقي عليها؛ بل كانت أيضًا خليطًا من اعتداءات أمريكيّة وعراقيّة.

واستمرّت بعد ذلك في تنمية قدراتها الذاتيّة جاعلة من حقها في تقرير المصير والدفاع عن حقوق شعبها من الأولويات التي شغلت سياستها لمراجعة كلّ قوى الثورة وجهودها ونشاطها وديناميتها؛ حيث أعلت من شأن حقها في الدفاع عن النفس وصيانة الثورة وفق منطوق المادّة 51 الميثاقية، ومندرجات الحقوق والالتزامات التي وردت في متن القانون الدولي، كما جعلت من الالتزام المنصوص عليه في المادّة 33 الميثاقيّة لجهة حلّ المنازعات حلًّا سلميًّا، واعتماد الآليات الملحقة بهذه المادّة كوسيلة لحلّ المنازعات هدفًا كبيرًا لم تحد عنه طوال فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية التي لم تكن مساعيها التوفيقية تحظى بموافقة الولايات المتحدة الرافضة لأيّ اتصال بإيران، والمصرّة على إحالة ملفّها إلى مجلس الأمن والمتشبثة بوجوب تعليق إيران برنامجها النووي وإقفال مفاعلاتها النووية وإخضاعها للرقابة الدولية في كلّ ما يتعلّق ببرامجها التسلحية.

وبصورة عامة، تدرك إيران، وبقناعة مطلقة، أنها واقعة تحت ضغوطات انحياز الشرعية الدولية وسياسة الكيل بمكيالين في ظلّ عجز وفشل المنظمة الدولية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة وتديرها انطلاقًا من القواعد المعتمدة في إدارة النظام العالمي الجديدة، في الوقت الذي قامت فيه إيران بإيفاء التزاماتها كلّها تجاه المنظمة الدولية ووكالاتها المتخصّصة والطلبات التي فرضتها كلّ التنظيمات والمعاهدات الملحقة بها، ومنها الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة.

وفي المقابل، تنأى المنظمة بنفسها، وبدافع وتحريض من الولايات المتحدة، عن التعرّض للبرنامج النووي الإسرائيلي وعن منع إسرائيل عن التوقيع على معاهدة حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، وإخضاع برنامجها النووي لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة أسوة بباقي دول العالم، والتجارب الدولية المشابهة. حيث تضغط إسرائيل من أجل إبقاء إيران تحت التهديد الدائم من قبل المنظمة الدولية والدول العظمى وإرغامها على تعليق برنامجها النووي تحت طائلة تنفيذ غارات جويّة على مفاعلاتها النووية وتدميرها.

الفصل الثالث
بين ارتكاس المواقف وتحدياتـها الراهنة

المبحث الأول
موجبات المجابـهة

المطلب الأول: موقع القضية الفلسطينية في المجابهة

إن الاهتمام الكبير بالقضية الفلسطينية من قبل إيران الإسلامية ليس جديدًا؛ بل هو قديم ويمتد إلى أكثر من ثلاثة عقود، أي إلى بدايات انتصار الثورة من الناحية العملية والإجرائية، وإلى ما قبل ذلك بسنوات من خلال الخطب والمحاضرات التي كان يلقيها الإمام الخميني في منفاه القسري.

ولا يخرج الاهتمام الإيـراني بالمسألة الفلسطينية عن المبادئ والتعاليم الإسلامية التي أسست لمنظومة القيم الثورية الإيرانية، فالدفاع عن المضطهدين والمستضعفين كان من الشعارات الثابتة والإيمانية والعامّة، وكان حريًّا أن تكون معاناة الشعب الفلسطيني جزءًا من مسوغات العداء الإيـراني للدولة العبرية وحليفتها الولايات المتحدة، ودعـوة مفتوحة لتقديم شتّى أنـواع الدعم للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والمنظمات التي أخذت على عاتقها مهام مقاومة المحتل واسترجاع الوطن المسلوب.

إن انتصار الجمهورية الإسلامية للشعب الفلسطيني وتهديد وجود

إسرائيل ومستقبلها وضعها في مواجهة صعبة مع حليفة إسرائيل التقليدية ومعظم الـدول الغربية، وكـان على إيـران أن تجابه هذه القوى وتتصدّى لمشاريعها الإلغائية للوجود الفلسطيني، وهذا يعني أنه على إيران أن تقاتل على أكثر من جبهة.

السياقات التاريخية

قبل الثورة الإسلامية كانت القضية الفلسطينية غائبة عن الاهتمام الإيراني الشاهنشاهي؛ حيث كان شاه إيـران مرتبطًا بحلف تعاونيّ مع إسرائيل، وبعلاقات اقتصادية وسياسية واسعة أسست لتزويد إسرائيل بما تحتاجه من موارد الطاقة، وسوق واسعة لتصريف منتجاتها التكنولوجية والعسكرية والسلعية، وتقديم الخدمات على اختلافها وبشكل تفاضليّ مميز. غير أن انتصار الثورة الإسلامية أطاح بالعلاقات والامتيازات كلّها وأخرج إسرائيل من طهران خروجًا مذلًّا ونهائيًّا.

ولطالما عبّرت إيران عن عدائها للصهيونية داعية أمة الإسلام إلى اجتثاثها وتقويض وجودها، وقد وصفها مرشد الثورة الإسلامية بالغدّة السرطانيّة التي تنهش في جسم الأمة الإسلامية وتعمل على تقويض أركان الإسلام وهدم مقدساته. وعلاقة إيران بالقضية الفلسطينية ليست عابرة أو عرضيّة؛ بل هي إيمانية وتكليفيّة أرسى الإمام الخمينيّ أسسها وروحيتها، ودفع بالشعب الإيراني وقيادته إلى اعتماد ما أوصى به والسهر على متابعته.

فقد اعتبر الإمام «الخميني» أن إسرائيل اغتصبت أرض شعب مسلم، وهي ما زالت تقوم بجرائم لا تحصى بحقّ الشعب الفلسطيني، وأن سياسة الشاه في الحفاظ على علاقاته السياسية مع إسرائيل ودعمها اقتصاديًّا تناقض

مصالح الأمة الإسلامية. لذا، أنا أدعو باستمرار وبإصرار على وحدة حقيقية بين المسلمين في العالم لمواجهة أعدائهم وخاصّة إسرائيل، ولكن مع الأسف، لم تحاول الأنظمة التي تسلّمت زمام السلطة في البلاد الإسلامية أن تحقق هذا المطلب، وإنني آمل أن تجد هذه الدعوة في النهاية استجابة من قبل الأنظمة، وأنا من جهتي سأستمر على هذا النهج الوحدوي من أجل التصدي لأعداء الإسلام وعلى رأسهم إسرائيل[1].

وكان الإمام «الخميني» قد ألقى خطبته الشهيرة في جامعة النجف والتي قال فيها: «إسرائيل، التي هي عدوّة الإسلام والمسلمين، أحرقت أولى القبلتين وثاني الحرمين، إن إسرائيل هذه هي نفسها التي بعثت بخبرائها ليساهموا في إنجاح حفل تأسيس الملكية في إيران، ولهذه العدوة نفسها يذهب النفط الإيراني حيث اعترف بذلك وزير خارجية إيران عندما قامت إحدى فصائل المقاومة بعملية عسكرية ضدّ إحدى بواخر النقل الإسرائيلية»[2].

ومن أجل إعطاء توجيهاته صفة التكليف الشرعي قال: «أيها السادة، أوصلوا هذه الحقائق إلى الناس، أنشروا هذه الفضائح. لماذا النجف نائمة؟ ألسنا مسؤولين؟ هل واجبنا محصور بالدراسة فقط؟ أليس من واجبنا الاعتراض على ذهاب نفطنا إلى الدولة التي هي في حالة حرب مع الإسلام والمسلمين؟ أليس هذا الاعتراض من واجباتنا؟»[3].

على أن الاتهام الأكبر الذي وجهه الإمام الخميني وحمل أعنف روحيّة الكراهية لهذا الكيان العنصري والمغتصب تجلى في اتهام إسرائيل بعدائيتها وإجرامها بحقّ الإسلام وإهانتها لأقدس المقدسات عندما قال: «عليكم

(1) كتاب دروس في الجهاد، ص318_319.

(2) المصدر نفسه، ص140.

(3) المصدر نفسه، ص141.

أن تقولوا إنّ إسرائيل هي عـدوّة الإسـلام والمسلمين. إسرائيل هي محرّفة القرآن عندما تقول إنّ أساس المشاكل في الشرق الأوسط هو وجود التعاليم القرآنية»[1].

وعليه، فقد احتلت القضية الفلسطينية -وعلى الدوام- موقعًا مركزيًّا في الخطاب السياسي لقيادات الدولة الإسلامية الإيرانية منذ اندلاع الثورة وحتّى تاريخه. وقد حرصت هذه القيادات على افتتاح سفارة فلسطينية في إيران في الأيام الأولى لنجاح الثورة وإعلان الدولة الإسلامية فيها. وكان الاعتقاد السائد في الوطن العربي منذ ذلك التاريخ وحتى الآن أن قيام الدولة الإسلامية في إيران هو مصدر قوّة ودعم للقضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، وهي قضية العرب المركزية ومحور صراعات الشرق الأوسط وأسبابها المؤسسة.

وفي العام 1979 وبعد انتصار الثورة الإسلامية، أعلن الإمام" الخميني" تضامنه مع القدس الشريف داعيًا المسلمين إلى تخصيص الأسبوع الأخير من شهر رمضان من كلّ سنة للاحتفال بيوم القدس، والذي أصبح تقليدًا عالميًّا يحتفل به المسلمون في أنحاء العالم كلّه[2].

وعند اندلاع انتفاضة الأقصى بتاريخ 28 أيلول 2000 وما أعقبها من اجتياح إسرائيلي وحشيّ للأراضي الواقعة تحت إدارة السلطة الفلسطينية الوطنية لم يكن ردّ الفعل الإيرانّي أقل من سابقاته، مع تسجيل إيران موقفها من التسوية السلميّة بين الفلسطينيين وإسرائيل الذي سبق لها وأعلنته في حينه بعد توقيع الاتفاق في «أوسلو» عام 1993 لجهة تأكيد مصداقيتها في التعاطي

---

(1) المصدر نفسه، ص142.

(2) قناة العالم، 13 آب 2011.

مع هذه التطورات وصحة موقفها، والنظر إلى الاتفاقات على أنّها مجحفة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم كونها لا تعالج المسألة الفلسطينية في العمق، وتُبرز الطبيعة العنصرية للدولة العبرية، وبالتالي فإنّ مآلها النهائي سيكون الفشل[1].

فإيران تؤكد على الدوام أن الانتخابات الإسرائيلية لم تأتِ يومًا بحكومة معتدلة؛ بل إنها تقدم في كلّ مرة حكومة أكثر تطرفًا. ولذا، كان على إيران أن تدعم الحركات الفلسطينية الإسلامية وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي، وهما القوّتان الفاعلتان في الانتفاضة الفلسطينية، ولطالما انتقدت إيران السلطة الفلسطينية التي تكرر انتقاداتها لهاتين المنظمتين.

وحتى تاريخه لم توقف إيران دعمها للدول العربية التي تحارب إسرائيل، وللأحزاب والمنظمات التي تؤمن بضرورة إزاحتها من الوجود والقضاء عليها.

---

(1) صحيفة مختارات إيرانية، 22 ـ 24\8\2011.

المطلب الثاني: واقع القضية وآفاقها

مَثَّل موقف «أحمدي نجاد» ابتداءً من نهاية العام2005 ذروة العداء لإسرائيل بعد أن وصفها بالشيطان الأكبر، داعيًا إلى إزالتها من الوجود، ومشككًا في الوقت نفسه بالمحرقة اليهودية التي اخترعتها الصهيونية وعملت على استغلالها من أجل استدرار العطف الغربي عليها، وتبرير استيلائها على فلسطين وطرد السكان الأصليين منها وتشتيتهم في البلدان المجاورة، وهو تكليف إيماني دفعه لتقديم أنواع الدعم كلّها للدول والمنظمات التي تقاتل إسرائيل وترفض السّلام معها[1].

ولم يتأخر «أحمدي نجاد» عن رفد القضية الفلسطينية بالدعم الدولي عن طريق نقل هذه القضية إلى الساحة الدولية وإكسابها المزيد من الدعم والتأييد. فقد احتلت القضية الفلسطينية موقعًا متقدمًا على جدول أعمال قمة عدم الانحياز التي انعقدت في 30 و31 من شهر آب 2012 بحضور أكثر من مئة دولة، إلى درجة وصفها بأنها كانت قمة فلسطينيّة بامتياز؛ ذلك أنّ إيران أصرّت على أن تكون القضية الفلسطينية هي المحور الأساسي في قمة طهران، ونالت القضية الفلسطينية تأييد جميع المشاركين في القمة والاتفاق على طرحها في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة، على أن تستفيد القضية الفلسطينية من ترأس إيران لقمة عدم الانحياز للسنوات الثلاث القادمة، والتي ستعمل على إصلاح النظام الدولي بصورة عادلة يراعى فيها حقوق جميع الدول والشعوب[2].

---

(1) محمد عبدالله محمد، «من تصريحات نجاد بشأن المحرقة».

(2) حسين روبور، «القضية الفلسطينية».

وإلى جانب تصميم الفلسطينيين والقوى العربية الرافضة للوجود الإسرائيلي وإجرامه بحق القادة والمقاومين العرب والفلسطينيين على السواء دفع الدعم الإيراني القضية الفلسطينية إلى مستويات متقدمة على المستوى الـدولي، الأمر الذي فرض مسلّمة وجود الدولتين ورسم خارطة الطريق وهي مقدمات تؤكد أن القضية الفلسطينية لم تعد هامشية أو مهملة على صعيد العلاقات والمنظمات الدولية، وأصبحت بالتالي حقيقة يحسب حسابها على الصعد الاقتصادية والسياسية والأمنية كلّها وفق التفصيل الآتي:

1ـ تحوّلت القضية الفلسطينية إلى حالة شعبية عامة تحتضن الخيار الشعبي، وترفده بالقيادات والإمكانات وتؤمن له الحماية بوجه أعمال الاستهداف والتصفيات.

2ـ أصبح برنامج المقاومة واقعًا سياسيًا وميدانيًا لا يمكن تجاوزه على الصعد كلّها، الأمر الذي حقق مشروعية هذا البرنامج وواقعًا يصعب تجاوزه.

3ـ استطاعت المقاومة الاستمرار على الرغم من التحديات الشرق أوسطية، وهو ما أفشل مخططات العدو في إجهاض هذه المقاومة أو إضعافها.

4ـ انعكاس برنامج المقاومة على الكيان الصهيوني والتسبب بالخلافات بين القادة الإسرائيليين، وتشكيل عامل انعدام الثقة بقدرة إسرائيل على صيانة تفوّقها الاستراتيجي، وفرض شروطها في المفاوضات ورسم الحلول. والتجارب في هذا المجال عديدة ليس أقلها الاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان واضطرار الإسرائيليين إلى الانسحاب مرغمين في كلّ مرة سواء في العام 2000 أم في الهزيمة عام 2006 وفي

غيرها من الاشتباكات والأعمال الثأرية والعمليات الخاطفة، والمثلُ حدث في قطاع غزة حيث هزمت إسرائيل في العام 2008 ولم تستطع كسر شوكة المقاومة، وهو ما أسس لفرض واقع جديد قوامه فشل إسرائيل عسكريًّا وعجزها عن تحقيق أهدافها العنصرية، وإرغامها على القبول بشروط الفلسطينيين وعدم التنكر لحقوقهم.

المبحث الثاني
حقيقية نزعتي المجابهة

المطلب الأول: الطبيعة المؤسسة للنزعتين

ليس صحيحًا ما تعلنه الولايات المتحدة ومعها الدول الغربية وحليفتها إسرائيل من أسباب تدفعها لمواجهة إيران ومعاقبتها، كما إنّه ليس صحيحًا ما ترفعه الولايات المتحدة من شعارات تبريرية وتعمل على إقناع العالم به سواء عن طريق الترهيب أم الإغراء أم تقاسم النفوذ، فالمسألة أولًا وأخيرًا هي مسألة مصالح وهيمنة واحتواء، وبالتالي على الدول المستهدفة الخضوع والاستسلام والتخلي عن السيادة تحت طائلة اجتياحها أو زعزعة استقرارها الداخلي أو محاصرتها اقتصاديًا وسياسيًا.

وقد أدركت إيران هذه الأطماع اعتمادًا على تجاربها التاريخية، وعملًا بمبادئها السيادية والإيمانية والأخلاقية الملتزمة. وقد دفعتها تلك الأطماع للحفاظ أكثر على استقلالها وخيراتها ومصالح شعبها وحقوقه، وحقوق المستضعفين والمظلومين في بقاع الأرض كافة، ليس وطنيًا فقط؛ بل إقليميًا وعالميًا.

وعليه، فإنّ المجابهة الإيرانية ـ الأمريكيّة تأخذ المنحى التصادمي بين النزعة

الغربية للسيطرة على إيران والتدخل في شؤونها والنزعة الإيرانية الاستقلالية والضامنة لحقوق شعبها ومصالحه الحيوية.

من هنا، سوف نناقش في هذا المبحث طبيعة النزعتين الأمريكيّة والإيرانية اللتين تقفان خلف المجابهة الأمريكيّة-الإيرانية وذلك في مطلبين يبحث الأول منهما في الطبيعة التأسيسية لهاتين النزعتين ودوافعهما، بينما يتناول الثاني التبريرات الأمريكيّة التمويهية والأسباب التي تدفع إيران للوقوف في وجه المخططات الغربية ومجابهتها.

تظهر النزعتان الأمريكيّة والإيرانية قدرًا كبيرًا من التعارض والاختلاف في العديد من الأوجه والمكوّنات، كما تُبرز هاتان النزعتان تمايزًا واضحًا في الأهداف والنتائج والتداعيات. فليس ثمة ما يجمع بين الروح التسلّطية والاستغلالية والروح الإيمانية المنتصرة للمظلوم والمُستضعَف، ولا شبه بين من يسعى للتدخل في شؤون الدول بقصد نهب خيراتها ومن يسعى لمساعدة الآخرين على قاعدة الاحترام وحفظ السيادة ومن دون مقابل أو ثمن.

1- في النزعة الأمريكيّة الاستغلالية

لا تحتاج النزعة التسلطية الأمريكيّة ولا سلوكها الاستغلالي لعناء البحث والتدليل، بعد أن ملأت الحروب والاعتداءات صفحات التاريخ وكتب الاستراتيجيا ومراكز الأبحاث ومدونات الحروب.

وإذا كان التاريخ الأمريكيّ لا يتوغل كثيرًا في عمر الإنسانية كونه لا يسجل سوى نيِّف وأربعة قرون، فإنّ هذه الأعجوبة قد خاضت من الحروب ما يفوق عددها في القارات الأخرى أو في الإمبراطوريات المتجذّرة في التاريخ والمعمّرة على مدى العصور. فقد أعلن الرئيس «جورج بوش الابن» الحرب

رقم 241 على العراق بعد أن وصفها بأحد أضلع مثلث محور الشر وإحدى الدول المارقة (إيران، كوريا الشمالية، العراق).

وعدد الحروب هذا لا يعني على الإطلاق أنها كانت تستهدف خير البشرية ورفع مستواها الثقافي والاقتصادي، ولا يلغي عن الولايات المتحدة طابعها الاستعماري والاستغلالي والتسلّطي، سيّما وأن البشرية قد ذاقت من الإمبراطورية الأمريكيّة أقسى أنواع التدمير والهيمنة والعبودية، ولم تكن خيرات الدول المستهدفة بمنأى عن النهب والنضوب والاحتكار، كما كانت سيادات الدول وأراضيها عرضة للاجتياح إما في سبيل الهيمنة وإما من أجل الاستخدام والعبور، بمعنى أن الاجتياحات الأمريكيّة لم تكن لخدمة الشعوب ورفع مستواها؛ بل أسهمت في إفقارها وحرمانها من حقوقها الطبيعية والإنسانية[1].

فمنذ إعلانها الاستقلال في العام 1776 عزّزت الولايات المتحدة توجهها الإمبراطوري بإيديولوجيا صارمة دفعتها للنظر خلف أفقها المباشر، فقد رأى بنجامين فرانكلّين: «أنّ الولايات المتحدة ستكون مولّدة لمجتمع عالمي. فالمؤسسات والعادات والمبادئ الأمريكيّة مخصصة للتطبيق في كلّ مكان، باعتبار أن أمريكا النموذجية هي في رأي مواطنيها أعلى كعبًا من الأمم الأخرى كلّها، وهي بذلك مدعوة إلى ملء مركزها نهائيًّا[2].

وقد تلازمت هذه الوظيفة النموذجية للولايات المتحدة مع ضرورات التوسع جغرافيًّا، وهذا يعني تجاوز كلّ التصورات للأرض والحدود بما يتجاوز القانون الدولي ويتعارض معه. فلا حدود ثابتة للأرض القومية؛ بل

---

(1) جورج حجار، أمريكا في طور الرايخ الرابع، ص49.

(2) ميشال بوغنون، أمريكا التوتاليتارية، ص41ـ42.

حدودًا غامضة ومتحركة وقابلة للتوسع باستمرار. والكرة الأرضية المقسمة إلى دوائر مركزية، بدءًا من الأرض الأمريكيّة حصرًا والمتوسعة باتجاه الخارج، هي رهان على لعبة شطرنج عملاقة. أما طريقة سير هذا التوسّع فهي مرتبطة بثنائية الإيديولوجيا، نموذجية شبه صوفية غازية، من جهة، ومن الجهة الثانية، إزالة البنى السياسية والاجتماعية والثقافية لكلّ كيان غير أمريكيّ عبر تحرير السّبل التجارية[1].

ويصف «وولفوفيتز» أحد أركان الإدارة الأمريكيّة في عهد الرئيس «بوش» السلوك الأمريكيّ بأنه «سلوك بناء وقوة عسكرية كافية لردع أيّ أمة أو مجموعة أمم عن تحدي هيمنة الولايات المتحدة ونفوذها»[2].

لقد تسنى للولايات المتحدة حصولها على أسباب القوة والتفوّق كلّها، الأمر الذي مكّنها من تأسيس القدرات الذاتية الكفيلة بتسهيل طرق سيطرتها على الدول التي تجد فيها مصدرًا لتأمين حاجاتها من الموادّ الخام وأسواق التصدير والمواقع العسكرية، فعلى الصعيد العسكري يمتلك الأمريكيّون سلطة تدخل هائلة وقوة انتشار وقيادة بفضل الحلف الأطلسي، كما إنّهم يملكون الوسيلة لكي يفرضوا بالقوة مستلزمات سياستهم التوسعية عندما يريدون وأنى يشاؤون، وفوق ذلك لا تخفي الإدارة الأمريكيّة نيتها في اكتساب حصرية التسلح، فإذا بلغت مرماها صار لكلّ الأسلحة والأعتدة وقطع الغيار والتكنولوجيا العسكرية مورد حصري ومن ثم دفعها إلى مبايعة فعلية[3].

وتلجأ الإدارة الأمريكيّة إلى سياسة التمويه والغموض من أجل إقناع الدول الحليفة بصوابية توجهاتها، وإغرائها أحيانًا بالتقديمات والتعهدات

(1) المصدر نفسه، ص42.

(2) المصدر نفسه، ص224.

(3) المصدر نفسه، 248.

والامتيازات والعقود ودفعها اتجاه إظهار التعاون والمؤازرة، الأمر الذي يسهل أمامها الطرق والظروف الكفيلة بحماية جيوشها ومصالحها.

ومثلما كان الأمر عليه مع الاتحاد السوفياتي سابقًا، فإنّ الظروف نفسها تحتمل التكرار والإعادة. ذلك أن طغيان هدف السيطرة على الاستراتيجيات والمخططات الأمريكيّة وعلى الإيديولوجيا الأمريكيّة قياسًا على الحروب الأمريكيّة المتعددة وعلى مرّ القرون من تاريخ الولايات المتّحدة الأمريكيّة القصير، فإنّ ذلك ينبئ بأن الحروب الإيديولوجية المقبلة مع إيران سيبقى وازعها الأساسي هو السيطرة وإن تطورت فيها الأسلحة وتمددت الجبهات، وهو ما حدا بـ «ستيوارت شاسي» إلى اعتبار كلّ الحروب التي انخرطت فيها الولايات المتحدة غير إيديولوجية، باعتبار أنها كانت لغرض السيطرة وحسب. غير أن السيطرة هي جزء من خصوصية التفكير الأمريكيّ ومن مكوّنات الفكر السياسي الأمريكيّ. من هنا، فإنّ الاستراتيجيات الأمريكيّة المتواترة والتي سترفع شعار الديموقراطيّة ستتوخى السيطرة وليس إشاعة الديموقراطية بغية تحقيق المشروع الأبعد للاستراتيجيات الأمريكيّة في نظام عالمي «يوتوبي» أحادي الإيديولوجية اي إيديولوجية الولايات المتّحدة الأمريكيّة[1].

وعليه، فإنّ النّهم الأمريكيّ للتوسع واستعباد الدول والشعوب والتدخل في شؤونها الداخلية يُبرز حقيقة التوجهات الأمريكيّة وأهدافها الحقيقية في احتواء تلك الدول والسيطرة عليها طمعًا في خيراتها أو استخدامًا لأراضيها من أجل تحقيق تلك الأهداف .

فقد افتتحت الولايات المتحدة أعمالها الحربية بشكل فعلي في القرن التاسع

---

(1) هشام يونس، «الإيديوستراتيجيا الأمريكية»، ص116.

عشر، وابتداءً من العام 1819 عندما ضمّت إلى أراضيها ولاية «فلوريدا»، ثم أكملت في العام 1846 أعمالها الحربية عندما شنَّت حربًا على المكسيك بهدف ضمّ أراضي «كاليفورنيا ونيومكسيكو وأريزونا ونيفادا وأريزونا»، ونجحت في العام 1854 بإجبار اليابانيين عن طريق القوّة على فتح مرافئهم أمام التجارة الأمريكيّة.

وكرَّت بعدها سلسلة الغزوات وضمّ الأراضي من غزو «الفليبين وكوبا وهاواي وبورتوريكو وغوام» إلى جانب التدخلات في شؤون الدول «مثل الصين (حرب البوكسرز) وباناما وكوبا ونيكاراغوا والمكسيك وهاييتي»، ثم الاشتراك في حروب «إفريقيا الشمالية وأوروبا وغواتيمالا»[1]، والدخول في الحربين العالميتين إلى جانب الحلفاء طمعًا في اقتسام مناطق النفوذ معهم، ثم اعتماد سياسة ملء الفراغ بعد انسحاب «بريطانيا وروسيا وفرنسا» وخروجهم منهكين من الحرب العالمية الثانية، لتصبح القوة الفعلية القادرة على التدخل في شؤون الدول وشنّ الحروب وإخمادها وإسقاط الحكومات المناوئة لسياستها وتنصيب القادة الذين يخدمون مصالحها وينفذون إرادتها ويضغطون على الإرادة الحرّة للشعوب، واعتقال القادة الذين يقفون في وجهها أو نفيهم.

وشنّت أكبر الحروب بعد الحرب العالمية الثانية تحت عنوان مكافحة الإرهاب وأعطت لنفسها حقوق ملاحقة الإرهابيين واعتقالهم عن طريق احتلال الدول المتهمة بإيوائهم واستخدام أراضي الدول الأخرى وأجوائها ومطاراتها وقواعدها العسكرية وجميع مرافقها وإرغام الدول النفطية على تمويل نفقاتها العسكرية أو وضع يدها على الآبار النفطية مباشرة لتحقيق هذا الهدف، فكان احتلال الكويت بحجّة طرد الجيش العراقي من أراضيها في

(1) ميشال بوغنون، أمريكا التوتاليتارية، ص276.

العام 1991، واحتلال أفغانستان في العام 2002 بعد أحداث 11 ايلول عام 2001 بحجة محاربة القاعدة، واحتلال العراق في العام 2003 تحت عنوان تدمير أسلحة الدمار الشامل والقضاء على نظام «صدام حسين» الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، الأمر الذي مكّنها من تطويق إيران ووضعها في قائمة الدول المستهدفة بحجّة أنها دولة مارقة وتمثّل إحدى دول محور الشرّ لامتلاكها برنامجًا نوويًا يهدف لإنتاج السلاح النووي وتهديد الدول المجاورة والمصالح الغربية في الخليج.

وهكذا، فقد وضعت الولايات المتحدة العالم، ابتداءً من العام 1979 تاريخ انتصار الثورة الخمينيّة، على شفير الحرب ولم تزل حتى تاريخه مستهدفة ضرب إيران أو احتوائها وإعادة عقارب الساعة إلى الزمن الذي كانت تسيطر فيه على إيران وتستغل خيراتها وتنتهك حقوق الشعب الإيراني وتتدخل في شؤونها الداخلية وفي عملية صنع القرار الإيراني مثلما كان يحصل في عهد الشاه.

2- في النزعة الاستقلالية الإيرانية

إن ما يميّز إيران عن الولايات المتحدة يكمن في البعدين التاريخي والزمني اللذين يشكلان كلا المجتمعين ويحدّدان موقعهما وقيمهما على سلّم البشرية. فإيران ليست وليدة الصدفة وتجمع الإثنيات والأعراق والأصول التي استوطنت في الأرض الجديدة بحثًا عن الرزق وتجميع الثروات أو الأمان أو اللجوء المؤقت، والتي حملت معها مختلف أنواع العادات والقيم والأفكار والعقائد والانتماءات وطرق العيش والنظرة إلى الحياة بما تحمل هذه المكوّنات من تناقضات دفعت فئات المجتمع الأمريكيّ إلى البحث عن القواسم المشتركة حفظًا لسلم المواطن الأمريكيّ وأمنه وإيقاف دائرة العنف في الاتحاد الأمريكيّ ومنع تفككه.

وفي المقابل، نجد المجتمع الإيراني الذي صقلته التجارب والأحداث التاريخية على مرّ العصور والحقبات مشكّلةً الحضارة الفارسية العظيمة، والتي أفرزت الشخصية الإيرانية بما حملته من موروثات وإبداعات تراكمت منذ أربع وعشرين قرنًا دون أن تتوقف عن رفد الإنسانية بالمزيد من هذه الإبداعات، وهو ما ينفي عن المجتمع الإيراني صفة القواسم المشتركة والتسويات الظرفية. ذلك أن تلك الموروثات عملت على بناء النفسية الإيرانية الواحدة المشبعة بقيم الوحدة والدفاع عن أرض الأجداد وخيرات الشعب الإيراني وكرامته ووجوده واستقلاله، وصونًا للقيم الإيرانية الحضارية المتوارثة في أبعادها الثقافية والعلمية والدينية الإيمانية والنفسية.

إنّ المقارنة بين مكّونات المجتمعين الأمريكيّ والإيراني وإظهار جوانب الاختلاف بينهما تقود إلى الاستنتاج بوجود فوارق في الاتجاهات والدوافع والأهداف وبالتالي تناقض في النزعات والروحية والتوجهات، ذلك أنّ النزعة من الناحية النفسية ليست مستقلة عن طريقة التفكير ونمط الحاجات ونسق الشخصية ومركباتها ودافعيتها واتجاهاتها وارتباطاتها بجملة الموروثات والعادات والتربية والبيئة التفاعلية.

وعليه، فإنّ التوجهات المركانتيليّة والإمبرياليّة للمواطن والمجتمع الأمريكيّين أسّسا، من بداية القرن الثامن عشر وحتى تاريخه، لروحية الإدارة الأمريكيّة وحراكها بهدف التوسع والسيطرة على الدول والتدخل في شؤونها سعيًا لسلب خيراتها بعد احتلالها أو إخضاع قراراتها للمشيئة الأمريكيّة.

وفي الجانب الآخر تظهر النزعة الإيرانية في تجلّياتها الوطنية والحضارية والإيمانية كنتاج لجملة التحوّلات السياسية والدينية والدولية التي شهدها

المجتمع الإيراني في ظلّ وحدة الاتجاهات والنسق السلوكي للمواطن الإيراني، وإن كان المحللون والنقاد يدمجون بين التاريخ الإمبراطوري والإيماني للشعب الإيراني، وبين توسّع الإمبراطورية وانقباضها أو تقوقعها ضمن حدودها الحالية وتوسع نفوذها إقليميًا وسياسيًا واقتصاديًا واحتلالها موقعًا بارزًا على سلم التوازنات الإقليمية وصناعة القرارات الدولية.

وقد وعت إيران حقيقة الأطماع الغربية بخيراتها استنادًا إلى التجارب التاريخية وتعرُّض أراضيها لشتى أنواع الاحتلالات، وقيام الاستعمار على مختلف أنواعه بتنصيب الطبقات والقادة الذين لا هدف لهم سوى إرضاء الأجنبي وخدمة مصالح المستعمر وصيانة نفوذه.

ولم تمثل الثورة الإيرانية باكورة الحراك السياسي الوطني وحدها؛ بل سبقتها إلى هذا الحراك ثورات أو انتفاضات عدة كان على رأسها ثورة رجال الدين عام 1906 ضدّ الإقطاع والملكية الشاهنشاهية وداعميها البريطانيين، والتي سميت بالثورة الدستورية كونها أسست للدستور الإيراني الأول، والذي بقيت آثاره ظاهرة في الدستور الإيراني الحالي، كما كان لقرارات حكومة «مصدق» بتأميم المصالح الإيرانية وضعها في أيدي الإيرانيين ولخدمتهم وليس خدمة الأجنبي أعظم الأثر في تأسيس الروح الوطنية والاستقلالية للمواطن الإيراني، والتي أثمرت مقاومةً وتمردًا على الأوامر والأطماع الأجنبية. «فقد بقيت أفكار «مصدق» ومبادئه سائدة في عقلية الموظفين الإيرانيين الذين تولّوا المفاوضات مع الاتحاد لاستئناف إنتاج النفط، ولم يكن هؤلاء مستعدين للتنازل عن سيادة إيران وحصّتها العادلة من الربح الاقتصادي للنفط.

وهكذا، فاوضوا البريطانيين والأمريكيّين بكلّ صلابة، ونصّت الاتفاقية

على أن مرافق النفط الإيرانية تعود من حيث المبدأ إلى إيران وتملكها شركة النفط الوطنية الإيرانية[1].

غير أن الركائز الصلبة والأساسية للنزعة الاستقلالية الإيرانية وصيانة خيرات الشعب الإيراني ومصالحه وجدت أقصى قوتها ومكانتها من خلال التعاليم والمبادئ التي وضعتها الثورة الإسلامية الخمينيّة والمستمدة من الوصية التي صاغها «الخميني» وأوردها الدستور الإيراني في مواده وقدّسها الإيرانيون على قواعد التكليف والواجب الإلهي-الإسلامي. ذلك أن أهداف الثورة الإسلامية قد ركّزت في جانب مهمّ منها على أولوية بناء الاقتصاد الإيراني وفق الأطر التي تحقق اكتفاء إيران الذاتي والاستغناء عن الخارج وتؤمن منعة إيران وقوّتها وصيانة حقوق الشعب الإيراني بالاستقلال ومنع التدخل في شؤونه والتعرّض لمصالحه وثرواته.

فقد أعلن الإمام «الخميني» من النجف أن شاه إيران حطم اقتصادها وبذّر أرباح البترول من أجل شراء الأسلحة التي لها صفة الكماليات وبأسعار خيالية، وأن هذا الأمر سيعرض استقلال إيران للخطر، وأنّ سياسة شاه إيران المرتبطة بالدول الأجنبية تعرقل تقدم الشعب الإيراني وتطوره وتعرضه لخطر التدهور والتخلف[2].

وفي وصيته إلى الشعب الإيراني التي نشرت في شهر حزيران العام 1989 دعا الإمام «الخميني» القادة المواطنين الإيرانيين إلى الابتعاد عن قوى الشرق والغرب التي تحاول جرّهم إلى التبعية وتنبيط عزائمهم. ذلك أن الانجرار وراء

(1) هاني حبيب، النفط استراتيجياً وأمنيًّا، ص74.

(2) الإمام الخميني، حوار صحفي أجرته صحيفة لو موند الفرنسية، ونشر في مجلة معلومات، العدد 76، آذار 2010، ص20_21.

بهارج الغرب والشرق سيؤدي إلى الوقوع والارتماء بصورة كاملة في أحضان القوى الغربية والشرقية والخضوع المطلق والتبعية العمياء لتلك القوى، كما أكد على حماية استقلال البلاد ومصالحها وإقامة العلاقات الحسنة مع الدول التي لا تنوي التدخل في شؤون البلاد الداخلية وتجنب كلّ المسائل التي قد تؤدي إلى التبعية[1].

وهكذا، يظهر التصادم بين الولايات المتحدة وإيران كنتيجة حتمية للتعارض الإيديولوجي بين النزعتين الأمريكيّة والإيرانية وافتراقهما في جملة الاعتبارات والمكوّنات، والتي كوَّنت أجواء المجابهة والاستنفار الدائم، كون هذه الوقائع والاستعدادات طاولت قيم العدالة والمساواة والاستقلال التي عززتها الثورة الإسلامية، وعملت على حمايتها والاستبسال في الدفاع عنها بعد أن استشعرها الشعب الإيراني على أنها تمسّ بالشخصية الإيرانية وبكرامته وبوجوده، فالنزعة الأمريكيّة تعمل على احتلال أراضي الشعوب وتدفع في اتجاه المساس باستقلالها والتدخل في شؤونها ونهب خيراتها، فيما تعمل النزعة الإيرانيّة على حماية الحقوق والانتصار للضعيف والمقهور وتحرّض على صيانة استقلالها والدفاع عن أراضيها وتحقيق اكتفائها الذاتي.

يعتمد الخطاب الإيراني على وجهة النظر التي تقول إنّ الولايات المتحدة هي قوة الاستكبار الرئيسة في العالم، وإن الإمبرياليّة حيَّة ونشطة، وإن إيران تمثل قيم المساواة والأخلاق على النقيض من الولايات المتحدة التي في مسعاها إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط تميل إلى اسخدام القوة العسكرية الوحشية وتتغاضى عن اسخدام إسرائيل لها. وتبعًا لذلك، فإنّ القلق الأمريكيّ بشأن

(1) المصدر نفسه، ص61ـ62.

حقوق الإنسان في دول المنطقة، ومنها إيران، لا يعدو كونه قلقًا زائفًا ونفاقًا[1].

على هذا الأساس، قاومت إيران، ولم تزل، مشاريع الهيمنة للدول المعادية لها من إقليمية وغربية وأمريكيّة دفاعًا عن استقلالها وحقوق شعبها وخيراتها وكرامتها، بعد أن أصبحت المجابهة محصورة بين الخيارات الإيرانية الوطنية والأخلاقية والإيمانية والخيرات الأمريكيّة الهادفة لتقويض استقلال إيران والتدخل في شؤونها الداخلية ونهب خيراتها وتحويلها إلى دولة حليفة مسلوبة الإرادة والحريّة والقرار الحرّ.

المطلب الثاني: التبريرات الأمريكيّة والدفاع الإيراني المشروع

قدّمت الولايات المتحدة العديد من الحجج الواهية والتبريرات التمويهية والمزيفة سعيًا لإقناع حلفائها وأصدقائها ومواطنيها بصوابية توجهاتها وأهدافها لمحاربة إيران وتدمير قواها الذاتية عن طريق الحرب الاستباقية بعد أن أصبحت تشكل خطرًا داهمًا ومحققًا على الأمن والسلم الدوليين، وسابقة مؤكدة في رفض القرارات الدولية والتصدي للأمم المتحدة، كما تحوّلت عبر تهديداتها إلى عنصر إرباك للاستقرار الاقتصادي الدولي ومصالح الدول كبيرها وصغيرها والعلاقات التجارية بين الدول وهدوء الاسواق.

أما ردّ إيران، فهي تردّ وتؤكد على أنها تسعى للحفاظ على حقوق الشعب الإيراني ومصالحه واستقلال دولته ومصالح الدول الضعيفة والمظلومة في وجه الغطرسة الأمريكيّة التاريخية وانحيازها الدائم لإسرائيل على حساب الشعب الفلسطيني الذي سَلبت أرضه ودفع للعيش في الظروف السيئة واللّاإنسانية.

وعليه، فإنّ الولايات المتحدة وإيران يدافعان عن توجهاتهما كلّ من

(1) ريتشارد دالتون، «إيران ودبلوماسية الرقم الصعب»، ص56.

منطلقاته السياسية والاستراتيجية والإيديولوجية.

أ- أشاعت الولايات المتحدة أنها تقف في وجه إيران إلى جانب إسرائيل والدول الغربية للأسباب الآتية:

1- تهدف الثورة الإيرانية إلى تهديد حلفائها في المنطقة (الدول الخليجيّة) بتغيير طابعها الاجتماعي عن طريق تصدير الثورة إليها، وتقويض أنظمة الحكم الملكية القائمة فيها على الطريقة الإيرانية؛ حيث أطاحت الثورة الإيرانية بالحكم الملكي الشاهنشاهي، وأعلن الخميني أنّ الإسلام يناقض الملكيّة ويحاربها.

2- نعتت الجمهورية الإسلامية إسرائيل بأنها غدة سرطانية يتوجّب إلغاؤها من الوجود والقضاء عليها، وحرضت الدول العربية المجاورة والمنظمات الثورية على مقاومتها، وتعهدت بإمدادها بالسلاح والمال والتكنولوجيا وهي لم تتوقف حتى تاريخه عن القيام بهذا الدور.

3- حرّضت إيران ولم تزل تحرّض على الفتن المذهبية عن طريق دفع الأقليات الدينية للثورة على حكام الخليج وزعزعة الاستقرار في مجتمعاتهم.

4- أقامت إيران حكمًا إسلاميًّا محافظًا، وقيّدت الحريات ومنعت قيام النظام التعدّدي وزجت بالمعارضين في السجون وأعدمت عددًا منهم ونفت العدد الباقي، وهذه الإجراءات أضرّت كثيرًا بحقوق الإنسان وبالعدالة الإنسانية، وتسبّبت بظلم الشعب الإيراني ومنعته من التعبير بحريّة عن رأيه ومن انتخاب نوابه وفق إرادته الحرّة.

5- أنشأت إيران ترسانة عسكرية ضخمة وزودتها بمختلف أنواع أسلحة التدمير الشامل من صواريخ باليستية وصواريخ بعيدة المدى قادرة

على حمل رؤوس نووية مضافًا إلى الغوّاصات والمدمرات والطائرات الحربية، كما أنشأت جيشًا مدربًا بشكل جيد، إلى جانب فرق الحرس الثوري الضخمة والمزودة بعقيدة إيمانية صارمة وملتزمة أرستها تعاليم الثورة الإسلامية على صورة التكليف الشرعي الإلهي.

6- طوّرت إيران برنامجها النووي وامتلكت دورة الوقود النووي وأصبح بإمكانها تخصيب اليورانيوم إلى الدرجة التي تسمح لها بإنتاج السلاح النووي دون أن تأخذ بالاعتبار مناشدة دول العالم لها بإخضاع برنامجها النووي لمراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذريّة، كما تنكّرت لقرارات مجلس الأمن التي دعتها إلى وقف هذا البرنامج كونه يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر، كما لم تفلح معها العقوبات الدولية ولا المفاوضات التي رعتها وأدارتها دول الترويكا الأوروبية.

7- قوّضت إيران موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط وعملت على إقامة نظام إقليمي بديل تقوده هي وتهدد به سائر دول المنطقة وتفرض شروطها وإملاءاتها على الجميع، وتخلق الأجواء الاستراتيجية التي تجعلها تتحكم بمقدرات المنطقة وثرواتها وسياساتها وفق الأسس التي تخدم مصالحها وتؤثر على مصالح العالم.

8- خلقت الأجواء التي تساعد على نموّ الإرهاب والتعصب الديني بما يسمح للمنظمات الإرهابية بالتخطيط لعملياتها الهادفة لتقويض السلم العالمي.

9- السيطرة على الممرات الدولية التي تهدّد في حال إقفالها أسواق العالم ومراكز الإنتاج ومختلف التوازنات الاقتصادية واستقرار العمليات التجارية الأمر الذي قد يهدد اقتصادات معظم الدول ويدفعها إلى

إعلان الإفلاس.

ب- أما إيران، فقد كان موقفها مناقضًا ومستمدًا من قيم الثورة «الخمينيّة» ومن صلب التعاليم الإسلامية والتجارب التاريخية التي قاسى منها الشعب الإيراني على مرّ العصور، وهي لذلك تدعم وجهة نظرها في المجابهة بالأسباب الآتية:

1- لقد كانت خيرات إيران وثرواتها محلّ أطماع الدول الاستعمارية ولم تزل الأمر الذي عرّض إيران لأطماع الغاصبين وعَمِلَ على إضعافها من أجل السيطرة عليها واستغلال خيراتها.

2- تعمل الولايات المتحدة من أجل الانتقام من إيران بعد أن طُرِدت عنوة من أراضيها، وبالمثل تتصرف إسرائيل التي طردت هي الأخرى وحلَّت محلها فلسطين المقهورة.

3- عملت الولايات المتحدة على الدوام من أجل أن يكون ميزان القوى لصالح إسرائيل وهي للمرّة الأولى تجد في منطقة الشرق الأوسط دولة عظمى مثل إيران تطيح بميزان القوى هذا وتجعله يميل لصالح دولة معادية للتوجّهات الغربية، وتتصدّى للمشاريع الأمريكيّة والإسرائيلية على السواء.

4- أحبطت إيران سياسة الولايات المتحدة في الاحتواء المزدوج وأفشلت مخططاتها في تأليب الشعب الإيراني ضدّها وخلق المعارضة التي تعمل من أجل تقويض الداخل الإيراني، وصولًا إلى ضرب النظام والعودة بإيران إلى العهد الشاهنشاهي السابق.

5- تمكنت إيران من إيجاد التكتلات والمنظمات والأحزاب والدول التي تعارض الولايات المتحدة وتقف في وجهها وتعمل على إفشال

خططها، كما إنّها جعلت الوجود الأمريكيّ في منطقة الشرق الأوسط في وضع حرج، ووضعت بالتالي الإدارة الأمريكيّة في مواجهة المواطن الأمريكيّ المندد بسياسة حكومته المنحازة لإسرائيل.

6- برهنت إيران أن برنامجها النووي هو سلمي وأبطلت مزاعم الولايات المتحدة القائلة إن البرنامج الإيراني يهدف إلى إنتاج السلاح النووي

7- أفشلت إيران برنامج العقوبات الأمريكيّ أولًا والأممي ثانيًا، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة إلى اعتماد الخيار العسكري كبديل عمّا كان مخططًا له.

8- تمكنت إيران من البرهنة على أن أهداف الولايات المتحدة هي من أجل السيطرة على القرار الإيراني بقصد التدخل في الشؤون الإيرانية الداخلية حيث صمدت إيران في وجه هذا المخطط مدعومة بالقوى الشعبية التي انتصرت لاستقلالها من أجل حمايته والدفاع عن رموزه.

9- وجدت إيران أن الأهداف الأمريكيّة تمسّ بمعتقداتها الدينية والإيمانية والثورية وأنها تسعى لإرجاعها إلى الأزمنة الغابرة والممتلئة بأنواع الاضطهاد والتعسف والظلم والاستغلال، وهذه الصور جعلت الذاكرة الإيرانية في حالة توهج ودافعية للتصدي لأشكال الهيمنة والاحتلال.

10- أدركت إيران أن النظام الإقليمي الذي تسعى لتشكيله أصبح على قاب قوسين من التحقق وهو ما تسعى الولايات المتحدة لإفشاله، كما إنّ حضورها الإقليمي وتوازن قوتها مع إسرائيل في وضع ممتاز، وبات على الولايات المتحدة وإسرائيل العمل من أجل تقويض هذا التفوّق حتى لا يصبح الوجود الإسرائيلي في الشرق الأوسط مهددًا.

11ـ ليس البرنامج النووي الإيراني هو المقصود من الحراك العسكري الأمريكيّ؛ بل إن المقصود هو أمر آخر وأكثر فعالية بالنسبة إليها، المقصود هو الحضور الإيراني الفعلي والمقاوم للمشاريع الأمريكيّة، فالولايات المتحدة لا تقبل بأي دولة تعرقل أهدافها وتمنعها من تحقيق طموحاتها، وعملًا بأهدافها التقليدية فالولايات المتحدة ترى نفسها شريكة في خيرات الشعوب وجزءًا من خيراتها وحقّ من حقوقها طالما أنها أُرسلت من أجل إسعاد البشرية وتأمين راحتها وديمقراطيتها وتعليمها وحريتها، وهذه المسوّغات تدفعها للتدخل في شؤون الدول والحكومات بحيث تصبح مواضيع الاستقلال والسيادة والخصوصيات عناوين فارغة وغير ضرورية.

12ـ سيطرت الولايات المتحدة على مجلس الأمن وجعلته سلاحًا في يدها وباتت الدولة التي تخالف سياستها بمثابة الدولة التي تخالف الإرادة الدولية، وهذا الأمر يستدعي قيام الولايات المتحدة بمحاربته عملًا بالتكليف الأممي وأصبحت هي بالتالي الحامية للسلام العالمي ولأمن الدول، وإيران تمثل القطب الأكثر عدائية في هذا الشأن.

13ـ قامت خلافات بين إيران وحلفائها مع الولايات المتحدة حول تفسير بعض المفاهيم السياسية والتي جعلت منها الولايات المتحدة سببًا لشنّ الحروب واحتلال أراضي الدول مثل مفاهيم الإرهاب والعدوان والإبادة الجماعية والاضطهاد والمستضعفين والإدارة الذاتية وإقامة الأحلاف والجبهات والمؤتمرات، في الوقت الذي تصدّت فيه إيران للتفسيرات المنحازة من قبل الولايات المتحدة

وانحازت إلى جانب الدول والأشخاص والتنظيمات التي استهدفتها الولايات المتحدة.

إن هذه المقارنة التي نقدمها في هذا المجال تسمح لنا بتفسير حقيقة الصراع الذي يدور بين الولايات المتحدة وإيران من أجل تقرير الخلاصة النهائية لطبيعة هذه المواجهة بالقول:

إن المجابهة بين الولايات المتحدة وإيران هي في حقيقة الأمر صراع بين النزعة الاستقلالية لإيران والنزعة الاستغلالية للولايات المتحدة.

المبحث الثالث
الوضع الخليجيّ

المطلب الأول: السياقات الممهّدة

لا يبدو من الموضوعية بمكان أن ينسب التوتر الخليجيّ إلى إيران وحدها، أو أن يقال، مثلما يشاع دومًا، إن السبب يرجع إلى الطموحات الإيرانية ونوايا تصدير الثورة؛ بل إن معظم التوترات التي تشكلت في العقود الثلاثة الأخيرة لم يكن لإيران فيها أي طائل؛ بل إنها كانت محل استهداف وحصار دائمين (محاصرة الثورة) وضحية وسائل الإعلام الأمريكيّة الكونية والمنحازة إلى أبعد الحدود وتبريرات الإدارة الأمريكيّة المموهة.

ذلك أن الولايات المتحدة تقبل بإيران الشاهنشاهية «وتزودها بأحدث الأسلحة وتبني لها المفاعلات النووية وتزودها باليورانيوم المخصّب وبأحدث التكنولوجيات وتجعل منها شرطي الخليج وتبتكر الأساليب المرعبة لدول الخليج كي تبقيها في الحاضنة الأمريكيّة. بينما تعادي إيران الإسلامية وتهددها بالدمار كونها أرادت أن تحافظ على استقلالها وصناعة قرارها السيادي وصون حقوق شعبها والدفاع عن مصالحها ومنع الأجنبي من التدخل في شؤونها ونهب خيراتها، والأهم من ذلك أنها أرادت أن تحقق

اكتفاءها الذاتي وتطور قواها وتمتلك دورة الوقود النووي وتغيث المظلوم وتقاتل المستبد وتعيد الحقوق لأصحابها.

وإذا كان صحيحًا أن الدول الخليجيّة هي محلّ حسد الدول الأخرى لها لما تتمتع به من خيرات وما يحظى به الخليج من موقع استراتيجي، فقد تحوّلت هاتان الأهميتان إلى نقمة بالنسبة إلى دول الخليج، ذلك أن الدول الكبرى المشهود لها بقدرتها على الإمساك بالقرار العالمي وبكلّ توجهاته، لم تجعل هذه المنطقة مكانًا ينعم بالهدوء ولا يعرف الاستكانة أو راحة البال أيًا يكن التوجه العالمي، حتى وإن حلّ السلام في المنطقة فإنّ الهدوء لن يخيّم فيها ولو نبضت من آبار النفط الخليجيّة آخر قطرة، فإنّ الأهمية الثانية، أي الأهمية الاستراتيجية ستبقى مهيمنة بهواجسها واستقطاباتها وتشعباتها، فالبؤر الأكثر توترًا في العالم والأكثر جذبًا حاليًا ومستقبلًا والمتمثّلة في العملاق الصيني ستبقى ماثلة في أعين المخططين الاستراتيجيين الغربيّين، ولن يكون الخليج هامشيًا في هذا التنافس؛ بل سيبقى ماثلًا في عين العاصفة وفي مختلف تشظياتها.

فلئن كان تحوّل منطقة الخليج العربي إلى واحدة من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم مرتبطًا بالاكتشافات النفطية الكبيرة التي عرفتها دول المنطقة، ما جعل منها محطّ أنظار العالم وقواه المتنفذة فيه، إلا أن تنامي أهميتها الاستراتيجية في العقود القليلة المنصرمة قد ارتبط أيضًا بقدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافق هذه الدول ومحاولة النهوض سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا بالاعتماد على الطفرة الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للاستراتيجية الخليجيّة

حتى العام 1970 لم تكن بذور الاستراتيجيا الخليجيّة قد بدأت بالتشكل، ولم يكن بالإمكان التحدث عن استراتيجيا خليجيّة جامعة، وحتى الفكر السياسي الخليجيّ لم يبلغ مرحلة التجمّع بعد كي تظهر إلى السطح قيادة خليجيّة فاعلة ومؤثرة. فبعض المملكات والإمارات كانت على الدوام محلّ مطالبات بالضم، ولأسباب تاريخية، إلى دول سابقة التكوين والتنظيم في المنطقة الخليجيّة (إيران-العراق)، وكان الاستعمار البريطاني يقوم بدور «الرّسام الطوبوغرافي» لخرائط المنطقة والتقرير النهائي لشكل الدول وتأمين حضورها على الساحة الدولية والمرجع التحكيمي وفق المعايير الاستعمارية والمصلحية التي تتلاءم مع سياسته المعتمدة لمنطقة الخليج.

فقبل انسحاب بريطانيا من الخليج وتسليم القيادة لحليفتها الولايات المتحدة في العام 1971 حقّقت لإيران الشاه مطلبه التاريخي بملكية الجزر الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) بعد اجتياح هذه الجزر عسكريًّا متخليًا مرحليًّا عن مطالبته بإمارة البحرين التي كانت محلّ نزاع دائم بين مطالبة إيران بملكيتها وعدم تجاوب بريطانيا مع هذه المطالبة، تجاوبًا مع الرأي العام البحريني الذي كان يومها في معظمه معارضًا لضمّ البحرين إلى عرش الشاه الإيراني، والذي قام في الثلاثين من شهر تشرين الثاني عام 1971، أي قبل يوم واحد من انسحاب بريطانيا من الخليج باحتلال الجزر الثلاث، وبذلك تكون إيران قد أحكمت سيطرتها على الممرّات الحيوية للمنطقة وكرّس الشاه نفسه عمليًّا شرطيّ الخليج.

وفي 18 شباط عام 1968 بدأت نواة التحالفات الخليجيّة بالتشكل؛ حيث

تمّ الاعلان في هذا التاريخ عن قيام اتحاد فيدرالي بين أبو ظبي ودبي، وتضمّن الإعلان دعوة سائر شيوخ المنطقة إلى الانضمام إلى هذا الاتحاد حيث لقيت هذه الدعوى تجاوبًا سريعًا من حكّام إمارات البحرين وقطر والشارقة وعمان وأم القيوين ورأس الخيمة والفجيرة، وقد عقد المشايخ التسعة اجتماعاتهم يومي 25 و27 من شهر شباط 1968، والتي أسفرت عن صدور اتفاق دبي التعاوني والاتحادي بمعنى أنّ الحياة السياسية في منطقة الخليج بدأت مرحلة جديدة مختلفة كليًّا عن حياة الاشتباك الدائم بين الإمارات المتفرقة، والخلافات الحادّة بين العشائر وارتمائها في أحضان الاستعمار البريطاني الذي لم يكن يألو جهدًا لإذكاء سائر هذه الخلافات وتأجيج الفرقة بين أبناء هذه العشائر.

غير أن اتفاق دبي لم يعمر أكثر من أربع سنوات فبعد ثلاثة أشهر من إعلان «دبي» برزت إلى العلن خلافات تنظيمية وإجرائية عدة على خلفية ترؤس الاتحاد ومكان عاصمته والكتل التمثيليّة الوازنة وأسس اختيارها، وكانت البحرين وقطر وأبو ظبي ودبي محور هذه الخلافات.

غير أن الخلافات الرئيسية، والتي كانت تأخذ المنحى الاستراتيجي قد تركّزت على مسألة تحديد السياسة الخارجية للاتحاد لجهة تعيين شكل التهديدات الخارجية ومصدرها وكيفية مواجهتها وتقريرها ما بين التضييق والشمولية حيث كانت البحرين وأبو ظبي تؤيدان الوقوف ضدّ كلّ التهديدات فيما أرادت قطر ودبي عدم التوسع والإطلاق في هذا الاتجاه. وحيث حاولت دول خليجيّة أخرى (الكويت، السعودية، العراق) التوفيق بين شيوخ الإمارات التسعة. إلّا أن جهودها باءت بالفشل؛ حيث أعلنت البحرين، ولدوافع أمنية هجاسيّة، عن توقيع معاهدة مع بريطانيا في 15 آب 1971 مدته 10 سنوات، ونتيجة هذه الخلافات وفشل محاولات التوفيق

أعلنت الإمارات السبعة، بعد خروج البحرين وقطر، إنشاء «اتحاد الإمارات العربية المتحدة»، باستطاعته تحقيق اختراقات محدودة في اليمن والعراق وإقامة علاقات دبلوماسية فاعلة مع الكويت وإيران.

وقد تمحورت السياسة الإيرانية حتى نهاية حكم الشاه عام 1979 حول نقطتين: تحقيق انفراج في العلاقات السعودية الإيرانية والكويتية الإيرانية وإزالة عناصر التوتر في العلاقات بينهما، وتكليف الشاه نفسه مهمة التدخل في الاضطرابات الداخلية لدول المنطقة (مهمة شرطي الخليج)، والتي بدأها بتدخله في شؤون عمان الداخلية عام 1972 لقمع الانتفاضة المسلحة في ظفار، ومن أجل تحقيق الانفراج في العلاقات الإيرانية-الخليجيّة بادر الشاه إلى الانفتاح على السعودية والكويت حيث زار السعودية في 9 تشرين الثاني والكويت في 14 تشرين الثاني عام 1986.

غير أن المسألة الأمنية، والتي أربكت العلاقات الخليجيّة-الإيرانية بقيت مخيمة على هذه العلاقات وشكلت بالنسبة إلى البحرين هاجسًا فرض نفسه باستمرار على كلّ اجتماعات دول الاتحاد على خلفية مطالبة إيران بضمّ البحرين إلى السيادة الإيرانية، والطموحات الإيرانية التي هدفت إلى تكريس الشاه كشرطي للخليج وحاكمًا مطلقًا على مقدراته. وقد تمكنت البحرين من تحقيق إجماع خليجيّ حول ضمان سيادتها ودعمها في وجه الطموحات الإيرانية في ظلّ الدعم الذي حصلت عليه نتيجة المعاهدة البحرينية-البريطانية، وهو ما شكّل اللبنة الأولى في بناء الجدار الأمني التضامني في وجه الأطماع الخارجية والهواجس المحرّكة للعلاقات بين دول الخليج.

وبذلك تكون الهموم الخليجيّة قد تركزت في هذه المرحلة على مشكلات عدة بعضها كان أمنيًّا، وبعضٌ آخر لم يزل يرخي بظلاله حتى تاريخه. كما إنّ

هذه المشكلات كانت ذات منشأ داخلي (بين دول الخليج العربية)، وبعضٌ آخر يدخل في إطار العلاقات الإقليمية والعلاقات الدولية.

المطلب الثالث: النوازع والواقعية لتأسيس الاستراتيجية الخليجيّة

قبل تاريخ 16 كانون الثاني عام 1968 لم يكن في الإمكان التحدث عن استراتيجيا خليجيّة في منطقة الشرق الأوسط، حيث شكل إعلان «هارولد ولسون» رئيس الوزراء البريطاني في هذا التاريخ أمام أعضاء مجلس العموم البريطاني، نيّة بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج في موعد أقصاه نهاية العام 1971 صدمة «هلعية» شبيهة «بمأزم التخلّي» الذي يتسبب به عادة انقطاع الصلة بين الحاضنة ومن أوكل إليه أمر الحماية، وغياب السلطة الأبوية قبل إيجاد البديل وفقدان النموذج المحبب الذي طالما شكل الإشباع إلى الحماية والأمن الداخلي (داخل المنطقة وبين الإمارات والعشائر)، وراحة البال التي دفعت بإمارات الخليج للانصراف إلى أعمال البناء وتطوير البنى وتقوية الاقتصاد وإقامة المؤسسات والمرافق وتنمية القدرات الذاتية.

ذلك أن الإعلان البريطاني عن النيّة بالانسحاب من الخليج أدى إلى انكشاف المنطقة على المشكلات الاجتماعية والأمنية والعلائقية والمطالب السيادية والاقتصادية والتاريخية وحقوق الدول وتصفية الحسابات والطموحات الإقليمية بمختلف أشكالها من قيادة قرار وصنعه وتحقيق التوازن وتأدية دور الشرطي واستعادة ما سبق خسارته أو صودر أو سلب، والدفاع عن الحقوق التاريخية والاجتماعية والسياسية وإثبات القوة وفرض الرأي، والأهم من ذلك كلّه استشراء الباطنية والأهداف الخفية التي هدفت لتحقيق أكثر المكاسب وجعلها من الثوابت القهرية في التقليد السياسي لمنطقة

الخليج.

فالانكشاف الذي أحدثه الإعلان عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج حرّك الهواجس الخليجيّة ونقلها من ظلمة اللاوعي الجماعي إلى السطح وزاد من دينامية حراكها ومآزمها لتستحيل هواجسًا وهمومًا قابضة على مفاصل الحياة السياسية الخليجيّة ومعارجها المتشابكة وتقاطعات المصالح.

فقد تركّزت الهموم الخليجيّة في هذه المرحلة (1968ـ1971) حول مشكلات عدة بعضها قديم وبعضها الآخر لم يزل قائمًا، كما إنّ هذه المشكلات تتصل في جزء منها بالنسق الداخلي (بين دول الخليج وإماراته العربية)، والجزء الآخر يدخل في إطار العلاقات الإقليمية والدولية وبالقوى الفاعلة والطامحة للقبض على مقدرات الخليج وصنع قراره، وهذه الهموم هي:

1ـ هاجس الوحدة الخليجيّة كنقيض لحال التفتت والصراعات المستشرية بين المشيخات والعشائر التي فتكت بقوى إمارات المنطقة، وكادت تفتك بالشباب الخليجيّ حيث امتدت هذه الصراعات من «لحج» حتى حدود «المهرة» ومن «عدن» حتى «حضر موت» إلى مشارف «مسقط وعمان»، وكان على الإمارات الخليجيّة أن تأتلف في اتحاد يقيها الأخطار التي ستنجم عن انسحاب البريطانيين

2ـ انسحاب البريطانيين من الخليج وتعريض أمنه للخطر وانكشافه على الأطماع الخارجية بعد أن كانت بريطانيا تشكل مظلة أمنية لإمارات الخليج، ومثول الخطر السوفياتي الشيوعي في ظلّ تعاظم الحساسية لدى المشايخ لـهذا الخطر.

3ـ انشغال الأمريكيّين بحرب الفيتنام وعدم رغبتهم في ملء الفراغ وفق مبدإ «آيزنهاور»، ورفض الرأي العام الأمريكيّ في ذلك الوقت

التواجد العسكري والاكتفاء بتقديم مساعدات عسكرية واقتصادية مهمّة، الأمر الذي يفسح المجال للدول الحليفة لـها في منطقة الخليج للحصول على دعم آخر يمكّنها من الصمود وتبديد مخاوفها.

4- بروز تجاذبات عربية خليجيّة للسيطرة على القرار الخليجيّ وتحديدًا الدول التي تتمتع بقوّة اقتصادية وسياسيّة وبشرية ومكانة دولية (السعودية، الكويت، العراق) مقابل الإمارات والمشيخات الأقل قوّة وحجمًا ومكانة دولية. فالسعودية تطالب أبو ظبي بمنطقة «البريمي». والكويت لا تريد أيّ مطلب ولكن بالمقابل تريد من غيرها ألا يكون له مطالب معينة أو أي طموح. والسعودية على حساسية قديمة مع الكويت ولا ترغب في قيام دولة قوية غنيّة على ساحل عمان تسدّ المنافذ الشرقية على البحر وتبقي هذه الدولة تحت النفوذ السعودي كما إنّها لا تحبّذ تحوّل «أبو ظبي» إلى دولة ذات نفوذ في الخليج.

5- الخوف الدائم من فشل الاتحاد والذي ظلّ يخيّم على أجواء المؤتمرات الأربعة التي عقدت بين عامي 1968-1971 بسبب الخلافات المتواصلة بين الدول العربية على خلفية التضارب بالمصالح ورئاسة الاتحاد وعاصمته على الرغم من الجهود المبذولة من قبل جميع الأطراف لإنجاح عمليّة تشكيل الاتحاد.

6- الأهم من هذه الهواجس كلّها أو الأصح أن يقال إن أم الهواجس بالنسبة إلى الدول الخليجيّة هي إيران، فإيران الشاه «محمد رضا بهلوي» أعلنت وبشكل لا يقبل التمويه نيتّها ضمّ البحرين إلى سيادتها وهو حلم قديم بقي يراود الشاه ويثقل سلوكه العام دون أن

تتمكن إجراءاته التطبيقية من إخفاء أهدافه الحقيقية والتي كان يكتنفها الغموض وتناقض المواقف.

7- بروز قوتين إقليميتين متنافستين في تلك المرحلة من أجل السيطرة على الخليج وتمثّلتا بإيران الشاه ومصر «عبد الناصر»، وقد عززت هذه المنافسة إقدام بريطانيا على الانسحاب من عدن بضغوط من التيار الناصري والحركات اليسارية التي بدأت بالنهوض في المنطقة، وأضافت مخاوف جديدة إلى هواجس الحكام الخليجيّين الذين وجدوا أنفسهم أسرى الطموحات الضاغطة لشاه إيران وللتيار الناصري.

8- طموحات شاه إيران وسياسته التسلحية الواسعة وحركته الدبلوماسية وحصوله على الدعم الأمريكيّ الكبير تحت عنوان محاربة الشيوعية، والتي أوكلت اليه مهمة حماية الخليج من هذا الخطر لانشغال الأمريكيّين بحرب الفيتنام؛ حيث أعلن الرئيس الأمريكيّ «نيكسون» علنًا عام 1972 أن الشاه «محمد رضا بهلوي» سوف يكون شرطيّ الخليج ويحلّ محلّ البريطانيين المنسحبين من هذه المنطقة وقد تعاملت الولايات المتحدة مع الشاه على هذه القاعدة طوال عقد السبعينات وحتى السنتين الأخيرتين من الثورة، وتوقّف الدعم الأمريكيّ له عندما بدأت رياح الثورة الإسلامية «الخمينيّة» تهب على المنطقة.

9- تداعيات الحرب الباردة وإفرازاتها وكونية تأثيراتها، والتي لم ينجُ الخليج العربي من ضغوطاتها، سيّما وأنّ المنطقة بما تزخر به من ثروات ومواقع استراتيجية تحولت وجريًا على عاداتها إلى مركز استقطاب للدول كافة وللشركات العابرة للقارات ومتعددة الجنسيّة. وكان على الإمارات الخليجيّة ودولها وبتأثير من هذه الضغوطات أنّ تحدد

مواقفها من التنافس الدولي بين القطبين الكبيرين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكيّة) على اعتبار أن سياسة الحياد عاجزة عن تأمين الحماية لـهذه الإمارات بعد بروز التيارات اليسارية ووقوع المنطقة تحت تأثير التجاذبات الإقليمية والدولية والمحليّة أيضًا.

10- هاجس بناء قوة أمنية خليجيّة تأخذ على عاتقها مهمة حماية الإمارات العربية ودولـها مشكلة من جيوش هذه الامارات، ومسلّحة بأحدث أنواع الأسلحة كي يصبح بمقدورها تحقيق الأمن الذاتي والاستغناء مستقبلًا عن الحماية الخارجية، مع ما قد يخلقه تشكيل هذه القوة من حساسيات ونـزاعات محليّة حول قيادتـها ومركز قيادتـها وأماكن تموضعها وتحديد سياستها ومصدر تسلحها. وعود على بدء، لقد أراد حكام الخليج أن يحققوا مبدأ «آيزنهاور» بملء الفراغ الذي أوجده انسحاب البريطانيين ونزع المظلة من فوق رؤوس هؤلاء الحكام.

11- عمّقت المؤتمرات الأربعة التي عقدت على مدى سنة وثلاثة أشهر (من تموز 1968 إلى تشرين أول 1969) هذه الهواجس وزادت من حساسيّات المواقف بين حكام الخليج. ذلك أن هذه المؤتمرات -والتي باءت بالفشل- قد أسست لبدء الصراع القديم الجديد الذي كانت تحرّكه جملة الحساسيات القائمة بين العشائر أو بين زعمائها الذين طالما حرّكت خلافاتهم أفضليات الرئاسة وتزعم المؤتمرات وإثبات القوة وعراقة العشيرة ونقاوة دم أبنائـها.

12- تفشي ظاهرة الخـوف بين حكام الإمـارات التسعة والسعودية والكويت من نتائج سلاح النفط الذي استخدمته الإمارات والدول الخليجيّة ضد الولايات المتحدة وأوروبا عندما قرّر أعضاء منظمة

الدول العربية المصدرة للنفط (أوبك) في اجتماعهم الذي عقدوه في الكويت بتاريخ 1 تشرين الثاني 1973 قطع النفط عن أوروبا الذي ضمّ إيران في البداية ثم أعلنت انسحابها تضامنًا مع الولايات المتحدة ونزولًا عند طلب الرئيس الأمريكيّ» نيكسون «بشكل متدرج بنسبة 2٪ شهريًا، بشكل أوحى بربط أمن الخليج بالأمن العربي والدخول في مواجهة مع الغرب، الأمر الذي أثار غضب الغربيين وعلى رأسهم الولايات المتحدة وعزّز مخاوف الخليجيّين بعد ما وصلت تهديداتهم إلى مسامع الحكام، سيّما وأن هذه التهديدات تناولت نوايا الغربيين باحتلال المنطقة عسكريًّا وإدارة المنشآت النفطية وتدبير الفتن الداخلية وحركات العصيان وتهديد عروش الملوك والأمراء والسماح لإيران وإسرائيل بتحقيق أطماعهما[1].

ولم تكن التهديدات الغربية وحدها التي أثارت هواجس الخليجيّين؛ بل إن ما أربكهم وشكّل لديهم بذور عقدة الذنب ومشاعر الندم، إدراكهم أن سلاح النفط المستخدم كان سيفًا ذا حدّين، فمن جهة تسبب بأزمة دولية اقتصادية واجتماعية بتراجع النموّ الاقتصادي الأمريكيّ إلى حدود 7٪ وتعالي صيحات الغضب من قبل المواطنين وإحداث بلبلة في الأسواق العالمية نتيجة ارتفاع أسعار النفط وعجز الدول النفطية غير العربية عن سدّ النقص الناجم عن قطع النفط العربي.

ومن جهة ثانية، فقد أيقظت خطوة قطع النفط العربي أطماع الغربيين ولفتت أنظارهم إلى أهمية منطقة الخليج وتأثيرها على الدول الصناعية واستقرار العالم لاحتوائها على أكبر احتياطيّ نفطي في العالم، وهشاشة التدابير

---

(1) زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي، مبدأ كارتر، ص79_80.

الأمنية والحضور العسكري الغربي في منطقة الخليج، والذي سمح بتحقيق هذه الخطوة، الأمر الذي دفع بالحكومة الأمريكيّة إلى الانكباب على وضع الخطط والاستراتيجيات التي تؤمن الحضور الغربي العسكري في منطقة الخليج وتملأ الفراغ الذي تسبب به انسحاب بريطانيا وانشغال الولايات المتحدة بحربها في فيتنام. وقد أضاف الرئيس الأمريكيّ «نيكسون» بعضًا من هذه الهواجس عندما أعلن عدم قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن الخليجيّين نتيجة الإجراء الذي أقدموا عليه بتحريض من العرب المتطرفين ودفع الرأي العام الأمريكيّ إلى الإحساس بالغضب والاستياء وتفاقم مشاعر الكراهية للعرب (1).

إذًا، غلبت على منطقة الخليج في هذه الفترة، وحتى قيام الثورة «الخمينيّة» عام 1979، إرباكات التشظّي الخليجيّ بين تنافر النوازع الشخصيّة والعشائريّة، وطغيان المشاعر النرجسية بين الحكام وهواجس الاستحواذ وفرض النفوذ ومحاولات السيطرة الإقليمية في ظلّ الفشل المتمادي في محاولات جمع الشمل وتحقيق الأمن الخليجيّ الذاتي، وبروز المطامح التاريخية التي تهدد استقلال دول المنطقة، وانبثاق الحركات اليساريّة بتحريض أجنبي، ويقظة الروح الاستعمارية الرجعية ونزعتها لسلب خيرات المنطقة.

وعليه، لم يكن في الإمكان الحديث عن استراتيجية خليجيّة بالمعنى الحرفي والعلمي والمعجمي للكلمة لغياب المقوّمات وأسباب النشأة ودوافع التحقق، فليس ثمة موضوع واحد أو مسألة محددة أو هدف منشود يدفع لتأسيس خطة ثابتة تحمي مصالح المنطقة المشتركة وتؤمن صيانتها وتقدمها ووحدتها، فإذا كان مصير المؤتمرات التوحيدية فشلًا يؤسس لفشل جديد، واذا كانت النوايا

---

(1) Nison, **The Real war**, p87 - 89

والمصالح تتضارب إلى حدود التنافر ورفض الآخر، وإذا كان محور تفكير بعض الحكام الخليجيّين منصرفًا إلى توسل الحماية الأجنبية، وإذا كانت الميول والاتجاهات والأفكار والدوافع والاصطفافات والنوازع ذاهبة في كلّ اتجاه ووفق هندسيّات التوازي والاتجاهات المتعاكسة، فكيف يمكن الحديث عن استراتيجيا خليجيّة جامعة وتخطيط ناجح وآليات فاعلة وصولًا إلى نتائج تاريخيّة تحقق الوحدة والأمن والسيادة والاستقلال وحريّة الشعوب وتقدمها؟

المطلب الرابع: سياقات النظام الخليجيّ الجديد

لم تحمل الثورة الإسلامية «الخمينية» التي حققت انتصارها على النظام الملكي الشاهنشاهي التهدئة وراحة البال والسلام الداخلي؛ بل عمّقت المخاوف وزادت من ثقل احتمالات المواجهة، ورجع أصداء الخطابات الملهبة لمشاعر الهيمنة والاستحواذ وزعزعة الاستقرار وتقويض العروش، والتي عملت الصحافة والدعاية الغربية على تعزيزها والضرب على الوتر الذي يقضّ المضاجع ويحدث القلق. فما زالت خطب الإمام الخميني يتردد صداها على شواطئ الخليج، وفي أروقة المؤتمرات وفلذات القلوب وهمسات الحكام وسيرهم المتداولة.

وعندما انتصرت الثورة في العام 1979، وبدا للعيان أنّ زلزالًا حقيقيًّا قد وقع، وأن المنطقة على وشك حصول متغيّرات جذرية طوت بمفاعيلها صفحات من التاريخ الذي بأحداثه وتطوراته وتسلسله قرونًا من حاكمية السلالات المتعاقبة التي سميت الدول الإيرانية باسمائها إلى أن استقرّت على حكم الدولة البهلوية وانتهى بنهايتها عهد الملكية الإيرانية التي شكّلت

الأساس للإيديولوجيا الثورية الإسلامية في أبعادها النفسية، والسياسية والدينية والاقتصادية والدستورية.

إذًا، استدعت انتصارات الثورة جملة الخطابات والتصريحات والفتاوى والتوجيهات التي ميّزت فكر الإمام «الخميني» ونهجه ومعتقداته والتي كانت انطلاقتها في ربيع العام 1971 في الخطاب التاريخي الذي ألقاه في جامعة النجف، والذي دعا فيه إلى إقامة الحكومة الإسلامية العادلة والتي تقيم العدل وتزهق الظلم والفساد والأعراف وتقرب الحاكم من شعبه وتجعله يعايش أفراحه وأتراحه ويسهر على رفع مستوى معيشته، معتبرًا أنّ الملوك مثلهم مثل الكفار في طريقة عيشهم، أكل وشرب واستمتاع بمستوى الحياة التي تؤمن لهم إشباع ملذّاتهم، فيما تعاني الأمة من الفقر والحرمان وفقدان الموادّ الأساسية والعناصر الرئيسية للحياة، دون مبالاة بقواعد الحق وقوانين العدالة، قوانين الإسلام العظيم، والملوك الإيرانيّون يمثلون النموذج الحيّ لمفاسد الملكية وظلمها وانحرافها. وأساسًا، فالإسلام يعارض أسس الملكية؛ حيث إنّه جاء من أجل القضاء على صروح الملكية الممثلة لأبشع مظاهر الرجعية والتخلف.

وكان من الطبيعي -وبحكم التجارب والسوابق الماثلة في أذهان الحكام الخليجيّين- أن تتقاطع هواجسهم ومخاوفهم مع الطروحات الأمريكيّة والشعارات المعبرة عن كراهيتهم واشمئزازهم مما أخذت تتناقله وسائل الأعلام من تعرقات عدائية وانتقامية وإهانة لكرامة الأمريكيِّين وإساءة لسمعتهم بطردهم من إيران واحتجاز الدبلوماسيين الأمركيين في السفارة الأمريكية ورفع العلم الفلسطيني فوق السفارة الإسرائيلية في طهران. وروّجت الصحافة الغربية للعديد من الطموحات الإيرانية والمنقولة عن المسؤولين الأمريكيّين الذين يزعمون أن إيران تنوي تصدير الثورة الإسلامية

إلى دول الخليج تأتي بفئات شعبية معينة مناهضة للحكام الخليجيّين بهدف زعزعة عروشهم والانقلاب عليهم في سبيل إحكام السيطرة على الخليج بأسره وتشييع المنطقة.

وباندلاع الحرب العراقيّة الإيرانية أيقن الحكام الخليجيّون أن الاستقرار الأمني في منطقة الخليج أصبح مهزوزًا سيما وأن المنطقة أصبح مصيرها مجهولًا وقد فتحت أبوابها على احتمالات عدّة في ظلّ حشد الجيوش وزيادة مستوى التوتر. وجاءت حرب ناقلات النفط لتزيد من قلق الحكام وتضع الاستقرار العالمي في حال من الفوضى أيضًا، مضافًا إلى الغزو السوفياتي لأفغانستان عام 1979 واقترابه من مياه الخليج الدافئة.

أمام هذه الصدمات وانكشاف المنطقة أمنيًّا استفاقت دول الخليج من وضعها المأزوم بعدما استشعرت مخاطر تفرقها وحاجتها إلى إعادة لمّ الشمل وتوحيد الإمكانات وصولًا إلى تحقيق الأمن الذاتي، وتصحيح المسار الذي طبع المحاولات السابقة لتشكيل الاتحاد الخليجيّ بالفشل خلال عقد السبعينات وتناسي الخلافات الشخصية والعشائرية والسياديّة، وصولًا إلى صياغة استراتيجيا خليجيّة تقوم على تشكيل قوة عسكرية خليجيّة توحي بالثقة وتخفف من وقع الهواجس التاريخية والمخاوف من عاتيات الزمن.

وابتداء من العام 1979، تغيّرت صورة الخليج وانقشعت الرؤيا على مشهد الحشد الأمريكيّ للأساطيل والقوّة المتنوعة، واذا كان صحيحًا أن الولايات المتحدة قد انشغلت عن الخليج بحربها في فيتنام، فهي لم تقطع صلتها بالمنطقة؛ بل بقيت حاضرة وإن بشكل سرابي، في الوقت الذي أدّت فيه أجهزة المخابرات أدوارًا غير مكشوفة إلى جانب الدبلوماسية التي لم تهدأ وإن كانت قد فشلت مع أجهزة المخابرات في تتبع أثر الشيوعيين ومراقبة تحرّكهم، ولعلّ

الأمريكيّين قد وجدوا في شاه إيران وكيلًا عنهم مثلما وجدوا في حلفائهم البريطانيين، وحتى العام 1972، الشريك الذي يتقاسم معهم تبعات الأمن وصيانة المصالح المشتركة وتحقيق الأهداف نفسها.

كما عكفت الوكالة والأجهزة والمكاتب الأمريكيّة على جمع التقارير وإرسالها إلى واشنطن نتيجة التوسع في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب الوجود العسكري الخجول الذي لا يشكل بأي حال من الأحوال نوعًا من الطمأنينة لحكام الخليج.

المطلب الخامس: ملامح الاستراتيجيا الخليجيّة

ليس من الصعوبة في مكان أن يقع القارئ، وهو يتصفح كتب التاريخ العربي على مقومات الوحدة العربية، والتي بإمكانها إذا ما تحققت وتجسدت في البوتقة الأخوية، أن تؤسس لاستراتيجيا خليجيّة مشتقة من الاستراتيجيا العربية الكبرى، فاللغة واحدة وكذلك التراث والثقافة والدين والعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية وصلات القربى المتحدّرة من الأصول القبلية والعائلية الجامعة والتجاور في الموقع والتماثل في الأنظمة والمصير المشترك، وهذه كلّها مقوّمات أساسية لبناء الاستراتيجيا، أيّ استراتيجيا.

فإذا كانت الاستراتيجيات التي قامت بين دول عدّة في ظروف عرضية طارئة وضاغطة (الحربين العالميّتين) قد أسّست المصلحة السياسية وأحيانًا مرفقة بالمصلحة الاقتصادية، فإنّ الاستراتيجيا الخليجيّة هي أعمق من ذلك في حال تشكلها، ذلك أنّ الدوافع الوجدانية والعاطفية ووحدة الهموم وضغوط التقاليد والإيمان والاتجاهات الروحية هي أعمق أثرًا وأشّد وقعًا في نشأة الاستراتيجيات وبنائها وتنفيذها، حيث تصبح المصلحة السياسيّة محدودة

الأثر وإحدى المسلمات التي لا تقبل النقاش والمساومة أو التداول. وبذلك يصبح تشكيل مجلس التعاون لدول الخليج العربية إفرازًا لجملة المحرّضات المميزة للشخصية الخليجيّة، وتصفية لسائر الهواجس التي تؤرق الإنسان الخليجيّ وتهدئ من غلواء نوازعه وهمومه، وحاضنة بديلة تستدمج حاجات الخليجيّين إلى الحماية والشعور بالأمان والإحساس بالثقة وضغوطات القلق، الرمز الذي يجسده تضافر المشاعر والعواطف والتوجهات.

إن المشاكل والمعوقات التي أفشلت محاولات إقامة اتحاد خليجيّ عربي وفاقمت الخلافات الخليجيّة-الخليجيّة لم تعد مربكة ومحطّمة للجهود والأفكار التي بدأت تتبلور وتفرض حضورها في العلاقات بين دول الخليج العربية، فالشاه أصبح من التاريخ مع تهديداته وطموحاته وضغوطه، والنشاط القومي الناصري تراجع إلى حدود الإلغاء أو التلاشي، والحركات اليسارية بدأت بمراجعة مواقفها وتبديل أولوياتها، وخطر الشيوعية أصبح من الماضي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وتراجعت حدّة المواقف البحرينية بعد زوال خطر الشاه وثورة ظفار ثم القضاء عليه.

كما وسُوّيت الخلافات بين السعودية وقطر على منطقة «البريمي»، وهمدت حدّة التيران في اليمن، وتراجع الخطر العراقي الناجم عن مطالبة العراق بضمّ الكويت لانشغاله بالحرب العراقيّة-الكويتية. ذلك أن الهموم موزعة ومتشعبة، والأخطار متعددة والمواقف منها متعدّدة أيضًا، ولا اتفاق حول الأولويات ودرجة الأخطار، ولا اتفاق أيضًا حول مصادر تأمين الحماية، وكذلك فقد أخذت الميول الاستقلالية تثقل كاهل الخليجيّين وتباعد بين طموحاتهم. فالبحرين تتوجّس من إيران. والسعودية يقلقها الخطر الشيوعي والمدّ الناصري، والكويت مستنفرة في مواجهة العراق، مضافًا إلى الحساسيات

العشائرية والعائلية الداخلية مضافًا إلى التوتّرات التي أحدثتها ثورة ظفار.

وإذا كانت هذه الإرباكات وأسباب الفرقة قد خمدت، إن لم نقل اختفت، فإنّها، وعلى الأقل، لم تعد مؤثرة وفاعلة للأسباب التي استعرضناها أعلاه، وذلك بفعل عاملين أساسيين: انهيار الاتحاد السوفياتي وانتهاء سياسة القطبين الدّوليّين لمصلحة النظام العالمي الجديد، وتحوّل إيران من نظام الملكية الشاهنشاهية إلى نظام إسلامي ثوريّ محافظ بتوجيهات وشعارات وخطابات مختلفة كلّيًّا عن خطاب الحكام الخليجيّين في ظلّ العداء المفرط للغرب وللولايات المتحدة، الأمر الذي يعني انتقال المنطقة من مرحلة تعدّد التهديدات وتوزعها إلى مرحلة حصرية التهديد وتجمعه. وكذلك فقد انتقلت المنطقة من مرحلة الانكشاف الأمني وغياب التضامن إلى مرحلة الحضور الأمني والعسكري الدولي الحاضن للأنظمة والمهدئ للمخاوف والهواجس والمثبط في الوقت نفسه للطموحات المهدّدة لاستقلال الدول وصيانة حدودها.

واذا كان صحيحًا أن الأزمات الكبرى تخلق متغيرات بحجمها أيضًا، وتحوّل المستحيل إلى ممكن والمحظور إلى مسلّم به، فإنّ الصحيح أيضًا أن معوقات قيام الاتحاد الخليجيّ تحولت إلى تسهيلات مريحة جعلت قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمرًا ميسورًا وقابلًا للتحقيق.

وعليه، فإنّ الحديث عن استراتيجية خليجيّة فاعلة لا يفترق في شيء عن الحديث عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولإزالة إشكاليات الدمج بين المفهوم العلمي والمتداول والتحليلي للاستراتيجيا بالمعنى الأكاديمي، والتجسيدات العملانية والتطبيعية والإجرائية والتنفيذية لمكوّنات الاستراتيجيا الفعلية، والتي تحققت وبتنفيذ فكرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتفعيل دوره خلال الأعوام ما بين 1981 و1991، فإنّ الجانب

الاستراتيجي أو البناء الاستراتيجي لدول الخليج العربية يستشفّ بوضوح من خلال غلبة المنحى الأمني الذي طبع كلمات رؤساء الوفود الستّة (السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، عمان) في الدورة الأولى في 24ـ25 أيار عام 1988 والتي ركزت على مسائل الأمن والسلم والاستقرار في الخليج.

ذلك أنّ الدول العربية الخليجيّة قد توصلت إلى موقف موحد يتناول تحديد الهدف المشترك للدول الست والمصلحة الواحدة والمحورية (الأمن والسلم والاستقرار)، والذي سوف يستتبع تحديد الأدوات ورصد الإمكانات المالية والبشرية والخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف.

وقد عبر البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بتاريخ 25 أيار 1981 عن هذا الهدف بالقول: «إن أمن المنطقة واستقرارها هو مسؤولية شعوبها ودولها، ولها حق الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها ورفض التدخل الأجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية ووجود الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية».

إذًا، رسم البيان الختامي للدورة الأولى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الهدف الرئيسي الذي توحّدت حوله سياسات الدول الخليجيّة الست، وهو تحقيق الأمن الذاتي لدول المجلس والاستغناء عن أيّ دعم خارجي أو بالوكالة الأمر الذي يفيد بتعيين الهدف المشترك لهذه الدول، وهو ما يخالف مرحلة السبعينات؛ حيث إن الأهداف كانت متفرّقة ومتباعدة، وعندما تكون الأهداف متباعدة فالسياسات تكون أيضًا متباعدة وكذلك الأدوات وطرق الحماية، والسياسة الخارجيّة، ومصادر السلاح والخطط العسكرية، وما إلى ذلك.

وعليه، فإذا كان مجلس التعاون قد تناول بالاتفاق قضايا أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية، فإنّ الجانب الأمني يبقى هو المنتهى والفيصل في غمرة الأهداف المتعددة، وعليه يتوقف أمر تحقيق باقي الأهداف وصيانتها، فالقوّة الاقتصادية لأيّ دولة أو حلف لا تتحقق أو تصمد إن لم تستند إلى قوة عسكرية تدعمها وتؤمن لها ظروف الاستقرار، ذلك أنّ الاقتصاد لا يمكنه أن ينمو ويقوى ويستمر ويحقق نتائجه إن لم ترافقه أو تدعمه ظروف الاستقرار والحماية والأمن والطمأنينة.

وهكذا، فقد عكفت الدول الخليجيّة الست على وضع صيغة استراتيجية توافقية وجامعة تقوم على هدف تحقيق التوازن العسكري الاستراتيجي، مع دول المنطقة الأخرى (إيران والعراق تحديدًا)؛ حيث أدركت الدول الخليجيّة العربية أنّ وصولها إلى تحقيق هذا التوازن يقيها خطر الاعتداءات عليها والاستيلاء على خيراتها، كما يؤّمن لها حماية مصالحها وحقوق شعوبها ومكتسباتها.

إنّ البحث عن القوة العسكرية والانكباب على سياسات التسلح (مصادر ونوعية وكمية وتدريب وصيانة...) لم تكن من صلب اهتمامات المجلس ودوله عند تشكّله؛ بل إن هذه السياسات كانت قد بدأت منذ خمسينات القرن الماضي، وإن بشكل لا يتناسب مع الطموحات التي خيّمت على أجواء المجلس ومستقبله، والفارق ـ وبمعزل عن كميات السلاح ونوعيته ـ يبقى في استخدامات هذا السلاح وأهداف تواجده وعقيدة الجيوش العسكرية التي تحدّد وجهة استعماله، وفقًا لهواجس ومخاوف وتهديدات عدّة حدّدت طبيعة الأعداء الذين تسببوا بهذه الهواجس وسياساتهم وأهدافهم ومستوى خطورتهم على أمن الدول الخليجيّة العربية وسيادتها.

غير أن قضايا الأمن والسلم والاستقرار بعد قيام المجلس تعدّت ما هو راسخ ومعتمد ومتداول إلى مرحلة التنظيم والتخطيط والبحث والتطوير وفق الأسس المعتمدة في سائر الدول العصرية والمتقدمة والمدركة لواقعها وأهدافها ومصالحها والسلوك الواجب اعتماده نهجًا ومبادرة.

فقد ركزت نقاشات الاجتماعات وخلاصاتها التي عقدت في الدورة الأولى، وما تلاها من اجتماعات على الجوانب الاستراتيجية الآتية:

1ـ رصد الإمكانات المالية الضرورية لشراء السلاح المتطوّر والحديث، وتعيين كمياته الضرورية لتأمين الحماية وتشكيل قوة الردع الخليجيّة وتدريبها، وتحديد مصادره وإمكانية تنويعه وصيانته وتأمين قطع غياره.

2ـ أسباب ضعف القدرات البشرية لدول الخليج العربية وعدم تمكنها من تأمين عديد بشري متوازن مع جيوش الدول الخليجيّة الأخرى، حيث جرى البحث في التعويض عن هذا النقص عن طريق اللجوء إلى الترسانة العسكرية المتطورة عبر اقتناء الأسلحة المتطورة جدًّا من الناحية التكنولوجية، والتي تقوم على تقنية كثافة النيران بحيث يختصر كلّ سلاح عددًا معينًا من الأفراد.

3ـ التنمية المستمرة للقوات العسكرية الخليجيّة عن طريق التحديث المتواصل الأمر الذي مكّن الدول الخليجيّة العربية من الحصول على أفضل أنواع الأسلحة، وحافظ على الهدف الرئيسي من بناء استراتيجيا الأمن الجماعي وهو تحقيق التوازن الاستراتيجي الإقليمي المنشود.

4ـ اعتماد مخطط تنويع مصادر السلاح (فرنسا، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفياتي، بريطانيا، ألمانيا)، الأمر الذي يقيها من تبعات تقديم

التسهيلات العسكرية التي لم تتوانَ الدول الغربية وتحديدًا الولايات المتحدة عن طلبها، وهو ما يحدّ من حرية قراراتها ويلزمها بالتأني بمواقف سياسية معيّنة تنسجم مع الدولة المصنّعة للسلاح.

5- استقدام الفنيين الأجانب لإدارة الأسلحة المتطوّرة تكنولوجيًّا وصيانتها، وتدريب الفنيين الخليجيّين على إدارة هذه الأسلحة وصيانتها، وتدريب أفراد القوات المسلحة الخليجيّة العربية على استخدامها.

6- تخصيص المبالغ المالية الضخمة التي رصدت من سائر الدول الخليجيّة العربية وبلغت في العام 1984 على سبيل المثال، حوالي 71 مليار دولار، وهذا الرقم يعكس مدى اهتمام الخليجيّين بتحقيق توازنهم الاستراتيجي مع القوى التي اعتبروها معادية لدول الخليج العربية[1].

المطلب السادس: صعوبات تحقيق التوازن الاستراتيجي الخليجيّ

لم تستطع الدول الخليجيّة العربية تحقيق طموحاتها وأهدافها بإقامة التوازن الاستراتيجي الإقليمي مع إيران والعراق تحديدًا. مثلما لم تتمكن من تحقيق أمنها الذاتي بمعزل عن القوى الدولية المتواجدة قسرًا في مياه الخليج، للاعتبارات الآتية:

1- تكبيل عمليات بيع الأسلحة بالشروط الملحقة من قبل الولايات المتحدة والتي تسمح لها باستخدام هذا السلاح في العمليات العسكرية الأمريكيّة وقوّات التحالف الموجّهة ضدّ الدول والمنظمات التي تعتبرها الولايات المتحدة معادية لها، مثلما حصل في عملية عاصفة الصحراء

(1) Report of a Joffee center study group. 1992, www.Joffee centre study.com.

أو عام 1991 التي قامت بها الولايات المتحدة لإخراج الجيش العراقي من الكويت؛ ذلك أن الولايات المتحدة اشترطت على الدول الخليجيّة التي ابتاعت السلاح أن تضعه تحت تصرّف قواتها العسكرية لاحقًا وهو ما يدفعنا للاستنتاج بأن هدف بيع السلاح من قبل الولايات المتّحدة للدول الخليجيّة العربية لم يكن مجرد صفقة مالية توظيفية واستثمارية؛ بل إنه كان جزءًا من الاستراتيجيا الأمريكيّة المعتمدة في منطقة الخليج والذي أدخل تحت عنوان المشاركة في تحقيق التوازن أو التفوق العسكري الخليجيّ في وجه القوة العسكرية الإيرانية.

2ـ ضعف العديد البشري الذي تتسبب به ضآلة عدد سكان الدول الخليجيّة العربية قياسًا بدول الجوار الخليجيّة، وهو ما شكل نقطة الضعف الأساسية في تحقيق التوازن الاستراتيجي الخليجيّ والذي حاولت الدول الخليجيّة العربية تعويضه عن طريق اعتماد الأسلحة المتطورة التكنولوجية والمعتمدة على كثافة النيران والحركة اللوجستية السريعة، وهذه الاستراتيجية لم تثبت فعاليتها بصورة مطلقة (الحرب الفيتنامية مثلًا)، فقد بلغ تعداد القوات البشرية المسلّحة التابع لدول مجلس التعاون الخليجيّ العربي مجتمعة 205000 جندي في العام 1989، في حين بلغ عدد أفراد القوات المسلحة الإيرانية 604000 جندي وأفراد القوات المسلحة العراقيّة 1000000 جندي. علمًا أنّ عدد سكان الإمارات لعام 2005 يصل إلى حوالي 36 مليون نسمة بينما يصل عدد سكان إيران إلى 68 مليون نسمة.

وقد اعتمدت كلّ من إيران والعراق على سياسة التجنيد الإجباري واستخدام الاحتياطيّ البشري، والذي استفاد من تعاظم أعداد

السكان في البلدين، الأمر الذي لم يدفع الدول الخليجيّة العربية لاعتماد هذه الالية لصعوبة تطبيقها لأسباب اجتماعية واقتصادية تتعلق بالعادات والتقاليد المعتمدة وتحويل الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي يعطي المواطنين حقّ تقديم الخدمات المقابلة، فالمرأة لا يسمح لها بالعمل والاعتماد يبقى على العنصر الذكوري الأمر الذي يحرم الجيش الخليجيّ العربي من أهم مقوّمات قوته وفعاليته ويدفعه إلى الاعتماد على القوى المسلّحة الغربية. مضافًا إلى ما سبق ذكره بشأن ضعف القوى البشرية والسكانية.

3- إن عملية شراء الأسلحة لم تكن منسقة حيث تنوعت مصادر سلاح الجيوش الخليجيّة العربية وتعددت، وهو أمر أدى إلى إضعاف الفعالية القتالية للقوى المسلحة الخليجيّة العربية بسبب التفاوت في المستوى التقني والفني لهذه الأسلحة وتنافر مواطن الضعف والقوة تقنيًّا وتكنولوجيًّا، والتي تحدث فوضى وعدم انسجام في ما بينها. ولا تعطي الثقة والأمان بفعاليتها.

4- تثقيل اتفاقيات بيع الأسلحة للدول الخليجيّة العربية بالشروط الإضافية التقييديّة وتحميلها أعباءً تحدّ من قدرة دول مجلس التعاون على استخدامها بحريّة ووقف السياسة المقررة لهذه الدول، وذلك عبر اعتماد الأعداد الكبرى من الفنيين والخبراء العسكريين والذين أُضيفوا إلى الجنود الأجانب الموكّل إليهم القيام بمهام قتالية واستخدام الأسلحة التي تم بيعها للدول الخليجيّة العربية، وقد بلغ عدد الفنيين الأجانب في دول مجلس التعاون في عقد الثمانينات 15 ألف فني وخبير عسكري[1].

(1) Report of international institute for strategic studies 1984, www.Institute for strategic studies.Org

5ـ انكشاف بعض دول الخليج العربية أمنيًّا (السعودية مثلًا) بسبب مساحة أراضيها الشاسعة وعدم قدرة الجيش السعودي على تغطية جميع المواقع العسكريّة مضافًا إلى تنامي امتداد السواحل في المنطقتين الشرقية والغربية، واضطرارها لحشد عدد كبير من قواتها على الحدود مع اليمن لمحاربة الثوار الحوثيين. وهو ما أدى إلى إضعاف القوات الخليجيّة العربية على المستوى الإقليمي والدفع باتجاه الاستعانة بالحماية الأجنبية مع ما يؤدي ذلك إلى التأثير في صناعة أنواع الخليجيّ العربي.

6ـ إقامة العديد من القواعد العسكرية الأجنبية في دول مجلس التعاون ومراكز القيادة، ما جعل قضية السيادة الوطنية محلّ نزاع قانوني وسياسي، سيّما وأن إقامة هذه القواعد فرض على الدول الخليجيّة العربية إبداء المزيد من التعاون والتنسيق مع دولها وقادتها لأسباب لوجستية وأمنية، بمعنى أنّ القرارات العسكرية والمهام التنفيذيّة يفترض أن يتم الإعداد لها بالتعاون مع قيادة الجيوش الأجنبية.

7ـ دخول عامل الخيار النوويّ الإيراني واتهام إيران بامتلاك السلاح النووي جعل من مسألة التوازن الاستراتيجي أمرًا بحاجة لإعادة نظر بعد أن اختل هذا التوازن ووضع دول المجلس في حالة من الإرباك والخوف وعدم الطمأنينة، لعجزها عن امتلاك التكنولوجيا النوويّة وخشية من مسألة إدخال أسلحة الدمار الشامل إلى منطقة الخليج.

8ـ تفاقم الخلاف الأمريكيّ الإيراني على خلفية البرنامج الإيراني وضغط الولايات المتحدة لتعليق هذا البرنامج، وإحراج الدول الحليفة لها والصديقة من أجل الوقوف إلى جانبها في هذا الصراع، وتطبيق العقوبات الدولية عليها على خلفية عدم التصريح عن برنامجها النووي

وإمكانية امتلاكها السلاح النووي؛ حيث أطلقت الولايات المتحدة ومعها إسرائيل التهديدات بضرب المفاعلات النووية، والذي إذا حصل فإنّ الردّ الإيراني لن يكون سهلًا ولن تنجو عندها دول الخليج العربية من مفاعيل هذا الصراع وهذا ما سيضعها في موقف حرج فهي حليفة للولايات المتحدة وفي الوقت نفسه فهي تسعى لتسوية خلافاتها مع إيران. والحفاظ على استقرار الأمن في الخليج حفاظًا على المكتسبات الاقتصادية واستمرار تدفق النفط إلى مختلف بقاع العالم.

9- عدم توازن الاتفاق على المشاريع وإعطاء الاتفاق على البنى التحتية المتعلّقة باستراتيجيا الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون الخليجيّ ذات البعد الاستراتيجي، حيث يتم الاتفاق على المشاريع العمرانية والمدنية بشكل كبير والانـصراف عن تجهيز الموانىء والمطارات المخصصة للنقل ذات الصلة بالمخطط الاستراتيجي.

10- حروب الخليج المتتالية (اجتياح العراق للكويت، إخراج العراقيين بالقوّة من الكويت، ثمّ احتلال أفغانستان وبعدها احتلال العراق). حيث استدعت هذه المواجهات المزيد من حشد الأساطيل وتطوير القواعد العسكرية الأمريكيّة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمر الذي يحدّ من قدرة هذه الدول وحريّتها على استخدام قدرتها والضغوط عليها من أجل تنسيق برامجها مع الجيش الأمريكيّ لتجنب المواجهة، وأحيانًا وضع السلاح المتطور من طائرات وزوارق ورادارات ووسائل نقل تحت تصرف الجيش الأمريكيّ[1].

11- سيطرة إيران على الممرّات الحيوية للخليج وهو ما يبقي المنطقة

(1) www.islamonline.net. 13 /3 /2008.

في وضعية التحدّي الدائم والقلق المتواصل خشية وقوع صدام بين الجيش الإيـراني وجيش دول مجلس التعاون أو جيش إحدى الدوله، بمعنى أنّ حرية العبور عبر مضيق هرمز والممرات الداخلية المحكومة بالجزر المنتشرة في مياه الخليج تبدو محدودة وواقعة تحت تأثير الضغوطات الإيرانية وإمكانات وقوع اشتباك بين الجيش الإيراني والجيش الأمريكيّ.

12- تنامي فكرة أو نظرية الدمج بين أمن الخليج والأمن الدولي وعدم الفصل بينهما. وليس هذا فقط؛ بل إن نظرية أمن الخليج تعرّضت للذوبان في نظرية الأمن الدولي. وإذا شئنا التخفيف، فإنّ أمن الخليج أصبح جزءًا من الأمن العالمي. وعليه، يصبح التواجد الأجنبي تواجدًا شرعيًّا ولا يقبل المراجعة أو الاستئناف أو الاعتراض، حيث يصبح هذا التواجد مفروضًا ومرتبطًا بالأمن والاستقرار العالميين والذي هو هدف من أهداف الأمم المتحدة ورغباتها.

13- لقد كانت التجربة الأولى والاختيار العملي لفعالية مجلس تعاون الدول الخليجيّة العربية خلال الحرب العراقيّة الإيرانية وإفرازاتها من حرب الناقلات وغيرها، وأصبحت ناقلات النفط التابعة لدول مجلس التعاون خلال العام 1984 وغيرها من الناقلات هدفًا لقصف الطائرات وتدميرها، حيث وقفت الدول الخليجيّة العربية مكتوفة الأيدي وعاجزة عن تأمين الحماية العسكرية للناقلات على الرغم من الجمهورية العسكرية والتسلحية للقوة العسكرية السابقة للمجلس، الأمر الذي اضطرّ هذه الدول إلى رفع الشكوى إلى مجلس الأمن الذي

أصدر القرار رقم 552 بتاريخ 1 حزيران 1984 داعيًا أطراف النزاع إلى تجنّب قصف السفن البحريّة التجارية وطلب حماية الناقلات العربية من الولايات المتحدة عبر رفع العلم الأمريكيّ عليها[1].

خلاصة القول: إن الاستراتيجية الخليجيّة كانت مجرد حبر على ورق وعديمة الفعالية حيث لم يبق أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سوف تلحق الغطاء العسكري الأمريكيّ والغربي مقابل أن تتفرغ الدول الخليجيّة لأعمال التطوير والبناء والتحديث وتأمين الصفقات والتعهّدات للدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكيّة.

(1) www.un.Org.

الفصل الرابع
استنتاجات ختامية

1- مجابهة قيم لا مجابهة نووية

يبدو الصراع في منطقة الخليج بين إيران والولايات المتّحدة على أنه صراعٌ بين دولة تريد امتلاك دورة الوقود النووي للاستخدام السلمي والتطوير الداخل، ودولة تعمل على منع إيران من تحقيق وصولها إلى هذه المرحلة ودخول النادي النووي التي سوف تؤدي إلى امتلاك إيران السلاح النووي وتهديد المصالح الأمريكيّة مباشرة، وانتقال هذا السلاح إلى أيدي تنظيم القاعدة وضرب الولايات المتحدة به.

غير أن المجابهة الحقيقية في منطقة الخليج هي على غير هذا الواقع وأعمق بكثير مما هو ظاهر، ذلك أن هذه المجابهة تحصل بين منظومتين من القيم المتناقضة والمختلفة حضاريًا ودافعيًا ووجدانيًا وثقافيًا وتوجّهات وأهداف ونتائج وأدوات ورؤى وتحالفات واتجاهات وطريقة تفكير، وبمعنى آخر المجابهة هي مجابهة قيم لا أكثر ولا أقل. فقد أرست الثورة الإسلامية الخمينيّة جملة قيم ترسخت وتعمقت في نفوس الإيرانيين وعقولهم، وشكّلت بالتالي كابوسهم الإيماني في أسلوب حياتهم وسلوكهم وتفكيرهم وطاقاتهم الإحيائية. ذلك أنّ التقدم الهائل والسريع والصمود والصبر والإيمان والثقة بالنفس والتضحية والانتصار للمستضعفين والمظلومين والانحياز للعدالة ومحاربة الفساد والالتزام الشرعي المطلق والمتعلّق بالسلف الصالح، بما يفرض ذلك من موجبات التقليد والإيمان والتضحية والتفاني والانعتاق والتماهي واستدعاء الخبرة والتجربة والصورة الرمزية والتمثل والحماية.

وإلى جانب تلك القيم وكحامل لها، تبرز الشخصية الإيرانية. تلك الشخصية التي أنتجت- ومنذ عشرة قرون حضارة لا زالت أصداؤها

تتردد بين جنبات التاريخ الإنساني، والحضارة ليست وليدة الصدفة ولا نتاج لحظات اللهو؛ بل هي إسقاط لحاجات شعب معين أو شعوب عدة تجمعت من أصقاع الأرض في حيِّز جغرافي شكّل مصدر إشباع لحاجاتها التي عجزت مجتمعاتها الأهلية عن تأمينها، فلفظتها ودفعت بها إلى أطراف عالم جديد استقبلها بقوارب النجاة ودفع بها في خضم الأدغال المترامية.

ليست تلك حالة إيران ولا هي وليدة حضارتها الفارسيّة. فالشخصية الإيرانية أو الفارسية كما يحلو لبعضٍ تسميتها هي نتاج الجبلة التراكمية لسلسلة التجارب والخبرات والمحن والانتصارات والاحتفالات بأنواعها المعروفة على السواء، ووفق الدماء التي سالت دفاعًا عن وحدتها وسيادتها أو بسط تلك السيادة إلى المدى الذي استطاعت حراب المقاتلين أن تصله من أجل تصريف القوّة الإضافية التي عجزت حدود الإمبراطورية الفارسية عن ضبط اندفاعتها وحيويتها، أو ليست تلك حالة كلّ الإمبراطوريات التي كانت في زمن الفتوحات وعلى مرأى التاريخ؟

ولأنّ الحضارة في مفهومها العام، ليست سوى الثمرة التي انتخبها الإنسان في جهده المتواصل لتحسين ظروف حياته، فإنّ ارتباطها بالتاريخ هو ارتباط عضويّ ومفصليّ لأن التاريخ هو الزمن، والزرع لا يطلع إلا بفعل الزمن لعلة أنّ الزرع والحصاد لا يحصل في الوقت نفسه؛ بل يجب أن يفصل الزمن بينهما، وهكذا الحضارة فهي بحاجة إلى الزمن الذي يضاف إلى جهد الإنسان ووظائفه العقلية وإبداعاته وتراكماته وتجاربه وحيويته وخبراته ونظرته إلى الحياة وطريقة عيشه وتطوّر حاجاته وابتكار إشباعاتها وتركيبتها العضوية والفيزيولوجية

(تجارب وخبرات) وتخدم بقاءه وتطوره وسعادته وتحاكي نوازعه وهمومه وشقاءه وإرباكاته وهواجسه وإلا فقدت معناها وأسباب وجودها.

تختزن الشخصية الإيرانية في طيّاتـها ذكريات وصور لم تستطع التحوّلات التي تعاقبت أن تجعلها أقلّ تأثيرًا ورسوخًا؛ بل زادت من حدّة بريقها وسيطرتـها على السلوك المطبق على أرضية السياسة الدولية، وتشبه الأجيال المتوارثة في فيزيوناميتها وديناميتها السلوك الإلغائي للشخصية الفردية على السلم الإنساني، فالطفل يختزن التراث والمعلومات العامة والذوق والأخلاق التي يعتنقها قومه، ويجعلها نبراسًا لمستقبله لتصبح مهيمنة وآسرة بعد أنّ يعمل المجتمع على صقلها وصيانتها ضمن القالب الحضاري السائد والمرتقب والمأمول، وعندما يكبر ويشبّ ويشيب.

وتتعمق تلك التجارب والخبرات عبر نقلها إلى أجيال لاحقة ووارثة، وهكذا إلى آخر الزمن، ذلك كلّه تصنعه الحضارة الحيّة والعامرة والضاربة في التاريخ. والأثر أولًا وأخيرًا هو نفسيّ عميق الجذور وجامع، وهذا لا يعني مطلقًا أنّ الحضارات لا تزول كلّيًّا؛ بل على العكس، وحتى، وإن اندثرت ماديًّا بتجسداتـها المعمارية والـهندسية والأثرية، فهي مترسخة في الأذهان وفي جانبها المعنوي والإبداعي والإسهامي سيّما وأنّ الحضارات تتراكم وتتلاصق، تتأثر وتؤثر، وتتفاعل وتنصهر حتى في حالات التصادم والانقلابات عبر ثبات الحضارات.

واستمرار الحضارات مرهون بالظروف والتحولات الخارجية وظروف البيئة والجغرافيا وحيوية الشعب وتماسكه وقدرته على الصمود، وعلى هذا الأساس استمرت حضارات وتنامت وترسخت، وحتى لو تعرّضت للانحطاط والتقلص، فإنّ الجامع الروحيّ والنفسي ومكوناتـها الأساسية

والاعتبارية والإنسانية والمعرفية والإيمانية تعيد صياغتها من جديد وتصنع مستقبلها، والأمثلة على ذلك عدّة ومنها مثل الحضارة الفارسيّة[1].

وإذا كان صحيحًا أن أركان حضارة ما من رجال ونساء وأطفال قد ينحرف بهم الطريق أو يتجاوز طموحهم حدود الواقع والإمكان، ليتحوّلوا إلى عبّارة مخربين أمثال «كسرى وجنكيزخان وهولاكو وتيمورلنك وأشور» وغيرهم في الزمن الغابر والقديم، فهم على الأقل قد أحدثوا تغييرات وأقاموا شيئًا جديدًا وعلى الأقل كانوا نافعين بإحداثهم عامل التحريض العقلي والفكري الذي أسس لاحقًا لصروح العلم والتطور والنفع البشري من أجل إقامة عالم أفضل وأكثر إشراقًا. المهم أنهم أسسوا لفكرة الصراع الدائم من أجل التطوير والتحديث وعدم الاستسلام[2].

فصراع الحضارات ليس سوى النّتاج العلمي لتلك التراكمات القابضة على حتمية الاشتباك الدائم بين ركني الحضور الإنساني المأساويّ: الخير والشر، ولا يخرج صراع الحضارات عن هذه الحقيقة الآسرة والحتمية والنهائية. فالصراع أولًا وأخيرًا هو بين اتجاهين متناقضين قلّما توحّدا أو اندمجا، والغلبة في النهاية هي للحقيقة الصارخة التي لا تبقي ولا تذر.

أما الواقع الأمريكيّ، وإن ملكت الولايات المتحدة أسباب التطور والتقدم والثبات (الابتكار)، فإنّ هذا الواقع لم يرق إلى مرتبة الحضارة لافتقاره عوامل الزمن والانصهار النفسي والعمق الروحي، وتضافر الاتجاهات والجذور والمناهل الفكرية والأخلاقية والتأصيلية والدافعية السلوكية التي لا يمكن تجميعها إلا في حالات الإيمان ووحدة الخبرة والتجربة والتوق والتفاعل

---

(1) حسين مؤنس، الحضارة، ص13.

(2) المصدر نفسه، ص26_27.

والحاجات والإشباعات والبناء والصياغة الملتزمة والتفكير الإجرائي. فالمجتمع الأمريكيّ كونه حديث الولادة (عالم جديد) ينقصه عامل التاريخ (الزمن) ليمتلك سمة الحضارة، وهو بالتالي- وإن حاول صياغة باقة القيم التفاضلية أو تركيبها- فقد عجز عن إقناع العالم بصحّة وجودها وتجذّرها وضرورة تطبيقها، لأنّ الرسوخ وحتمية وديمومة التطبيق تستوجب الإقناع ولا شيء غير الإقناع لإنتاج العقيدة المستمرّة التي تفرض نفسها كحقيقة من خلال التطبيق وتلازم الفكرة مع نتائج تطبيقها.

فالقيم الأمريكيّة التي يعمل المجتمع الأمريكيّ على نشرها منذ أربعة قرون تمحورت حول قيم الديمقراطية والعدالة والحرية والتطور والإصلاح، وهي قيم أثبتت التجارب عدم تلازم منطلقاتها مع نتائجها ولو في أدنى درجات السلّم التراتبي، سيّما وأن التاريخ الأمريكيّ قد طبع بالحروب والمجازر والانقلابات واقتلاع الشعوب واستغلالها ونهبخيراتها وحماية المصالح والسيطرة على الاقتصاد وتسويق الإنتاج واحتكار الفوائد على الرغم من الإسهامات الصناعية والثقافية والتقنية والتمويلية والابتكارية، ذلك أنّ القبول بالآخر هو أعمق من ذلك وأبعد أثرًا وأكثر نفعًا هو ذلك الجانب الذي يقيم للاحترام وللاعتبار وللمساواة وللعدالة مراتب سامية وأكثر إنسانية، وعلى الأقل مصداقية الأهداف وتلازمها مع النتائج.

فالغرور والصلف الأمريكيّين لم يتراجعا يومًا من الأيام من الظهور والإثبات والتجلّي. بعدما غلبت على السياسة الأمريكيّة صفات التمويه والاستخفاف، كما لم تتراجع هذه السياسة عن صفات التعارض والتناقض بين الأهداف المعلنة والمروّج لها والأهداف الحقيقيّة والكامنة.

فالمجتمع الأمريكيّ هو مزيج من أعراق وإثنيات وثقافات وعادات

وتقاليد وأصول ومرجعيّات وأنماط طموحات ودوافع وسياسات وارتباطات وهواجس ولغات واتجاهات عدّة، ولم يحصل في التاريخ أنّ مجتمعًا يضمّ تلك التمايزات قد تمكّن من إنتاج حضارة جامعة. كما لم يحدث أنّ مجتمعًا معيّنًا قد توصل إلى ترسيخ وجوده لقرون لاحقة دون امتلاك مقومات التوافق والانصهار فكرًا ووجدانًا وتكيّفًا واستيعابًا واتجاهًا وحاجاتٍ وموقعًا وجوديًّا وطموحًا وتضحياتٍ وإيمانًا، أيّ مقوّمات التوافق النفسي بين مكوّنات المجتمع الأمريكيّ.

أضافت الإمبراطورية الأمريكيّة إلى قيمها المعلنة صفات القيادة والقيادة الحصرية للعالم من أجل إصلاحه وتصويب مساره. وقد أثبتت التجارب أن تلك القيادة لا تختلف في شيء عن ارتكاسات الحكم الديكتاتوري الذي لا يقبل النقاش أو المعارضة.

وإذا كان صحيحًا أن طريقة حلمها الديكتاتوري يختلف عن الأنماط المعروفة في النظم الديكتاتورية لنواحي التطبيق والمحاكمة والعقاب، فقد استفادت الولايات المتحدة من نهج التمويه والمواربة والغموض والجاسوسية وبرودة ردّات الفعل، والتي أعطت للسياسة الأمريكيّة المدعومة من مراكز الإعلام والدعاية قدرة الإقناع والتسويق والإفلات من المسؤوليّة والإحراج سيما وأن الولايات المتحدة تفرّق على المؤسسات الوطنية بسائر الدول، وحتى المعادية لـها المساعدات والـهبات والخبرات التي تنأى بـها عن النقد والكراهيّة والانتقام.

فقد هيأت الإدارة الأمريكيّة لسياساتـها المتداولة أسباب الإقناع والدعاية وسهولة التنفيذ وتأليب القوى المعارضة، عبر مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية التي تعنى برسم الاستراتيجيات والخطط التنفيذية وتصميمها،

وتقيم حولـها النقاشات والمؤتمرات، وتحصّنها بالنظريات والمفاهيم والأبحاث السابقة والتجارب والإحصاءات والاستفتاءات والتحاليل بطريقة توحي وكأنّ ما تقوم به هو من نتاج الحتمية التاريخية وتطور الأوضاع ومواجهة المستجدات وإيجاد الحلول لمشاكل العالم وكذلك الأدوات والوسائل وطرق التنفيذ، وبالتالي فإنّ صوابية الطروحات تؤكد ضرورة اعتماد التفاصيل والنتائج، وإلّا فإنّ الـدول تصنف في خانات الإرهـاب والفساد والمروق وانعدام الشفافية ومعاداة العالم.

يعطي «ماكس لرنر» صورة ناصعة لا تقبل النقض ولا الإنكار واصفًا تاريخ أمريكا بأكمله بأنه قد طبع بميل دائم نحو التوسع، تعطش للأرض، وتعطش للقوة، وتعطش للعظمة، وتعطش لكلّ جديد، وهي حاجات روت نفسها بنفسها، وإنه لمن الخفة أن يفكر المرء بأن قوة خارقة كهذه دفعت بحدودها إلى أطراف القارة يمكنها أن تقف جامدة عند شواطئ المحيط (1).

وتأكيدًا لانتفاء وانعدام الطابع الحضاري للإنجازات الأمريكيّة وسلوك المجتمع الأمريكيّ بما ينكر على الإمبراطورية الأمريكيّة إعطاءها صفة الحضارة بالمعنى المتعارف عليه أكاديميًّا وفلسفيًّا، فقد أورد «رونالد ستيل» مفهومه للإنجاز الأمريكيّ ونفي الصفة الحضارية للمجتمع الأمريكيّ والمعنى الإمبراطوري لتاريخها، فالإمبراطورية الأمريكيّة بمعناها القهري والمفروض قد ولدت بالصدفة يوم اكتشفها «كريستوف كولومبس» التائه يومها والهائم على وجهه وسط أمواج الأطلسي دون تحديد وجهة السير ولا المكان المقصود.

وهـذا يعني أن صفة الحضارة والإمبراطورية لا يمكن إطلاقها على الولايات المتحدة، لعلة أن الإمبراطوريات لا تنشأ بالصّدفة ولا خلال عارض

---

(1) Max lerner, **America Like Civilization**, p885 - 887.

لها مثلما حصل مع الإمبراطورية البريطانية، كما إنّ الإمبراطوريات لا تصنعها الإرادات المستمرة والمتعاقبة التي تتوارثها الأجيال وتعتمدها لتحقيق هدف بعيد المدى، فهي وإن قيّض لها قادة ورجال تميزوا بالدينامية والطموح لبناء الصّرح الإمبراطوري، فإنّهم عجزوا عن جعلها إمبراطورية حقيقية كسابقاتها في التاريخ، وبالتالي افتقرت للوصف الحضاري بالمعنى التاريخي القديم[1].

إذن، تقف المجابهة بين إيران والولايات المتحدة عند حدود الصراع السياسي والعسكري التقليديين، بين قوتين تتشابهان بمستوى التقانة والاحتراف التكنولوجي والإبداع العلمي، وتتمايزان بنقاط عدّة أقلها منظومة القيم وثبات الأهداف وتوحّدها والتصاق الهدف المرسوم بالنتيجة المرجوة ومصداقية المعلن وانعدام الاختلاف بين ما يقال وما يجري تطبيقه.

وليس صحيحًا أن يقال إنّ الصراع هو صراع حضارات لانعدام التكافؤ في هذا المجال، فنحن من جهة أمام حضارة حقيقية، ومن جهة أخرى أمام سياسات ومذاهب وأحزاب ومؤسسات وأنماط عيش ومراكز دراسات ونظريات يتم توظيفها وافتراض صحتها قبل أن تطبق واستراتيجيات متعاقبة منها الجدية ومنها الاحتياطية ومنها المستبعدة، وبرامج حكومية وثقافات متنوعة، وطرق عيش وخطط اقتصادية ومصادر إعلامية ودبلوماسية (مجموعة إيديولوجيات)، وعلى الأقل متحدرون من سلالات وحضارات متمايزة ومتناقضة ومختلفة المستويات والعصبيات بما يعني ذلك من تنوع المشارب والدوافع والحاجات والديناميات والطموحات والنظرة إلى الآخر.

وحتى بعد انتخاب الرئيس «أوباما» ذي الأصول الأفريقية وتهليل العالم للمستوى الإنساني والرقي المجتمعي للعالم الجديد العربي الذي استطاع أن

---

(1) Ronald Steel, **la poix Américaine**, p315 - 317.

يتعالى فوق اعتبارات التمايز الإثني وتناسي إرهاصات التمييز العنصري وتفوّق الأبيض ورفضه التعصبي للآخر، حتى في هذه الصورة الرومانسية التي فرضت نفسها في ضمير الفرد الأمريكيّ، فعلى الأقل أعادت على الرغم من نجاحها، إلى الذاكرة الأمريكيّة تجارب الرفض الإثني التي أتقنها الأمريكيّ الأبيض وحفظها في لا وعيه دون أن يتمكن من تصفيتها كليًّا.

وفي ذلك كلّه تذكير بالانحياز الأمريكيّ وتعصبه لأفكاره ونوازعه، والتي يطبقها خارج أمريكا أيضًا عبر تجليات سلوك العظمة وإثبات التفوق وضرورة سيادة النموذج الأمريكيّ على العالم بأسره حتى على الأوروبي الحليف في تلك الحتمية التاريخية الناجحة يوم هزم النموذج السوفياتي وانتصر النموذج الأمريكيّ من خلال النظام العالمي الجديد، نظام القطب الواحد.

هذه هي حقيقة المجابهة الإيرانية-الأمريكيّة التي تفترض ترويض الثورة الإسلامية وإعادتها إلى الحضن الأمريكيّ، ولتملك بعدها إيران ما تشاء من مفاعلات نووية وقنابل ذريّة على الرغم من أنوف الإسرائيليين، ولا يستبعد أن تكلّف مجددًا بحراسة منطقة الخليج وحراسة الشرق الأوسط بأكمله والعالم العربي أيضًا وربما أوروبا. فالمطلوب شيء واحد أن تقول إيران وتشهد أن الولايات المتحدة حليفتنا وصديقتنا وأن تبدي الحنين إلى أيام الشاه لا أكثر ولا أقل.

إذًا، على إيران أن تسحب قيم الثورة من التداول، وتحشرها في الخزانة الحديدية محكمة الإقفال، وترمي مفاتيحها في مياه الخليج، وعندها لا تعود إيران دولة مارقة ولا إرهابية وتنتفي صفة التهديد عن برنامجها النووي وامتلاكها دورة الوقود النووي والقنبلة الذريّة والصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية ومن مختلف الأحجام.

2- المزاوجة بين الشرع والإبداع التكنولوجي (القنبلة أو التكنولوجية النووية الإسلامية)

هذا الاستنتاج يجد بعده الزمني انطلاقًا من التاريخ الذي انتصرت فيه الثورة الإيرانية الإسلامية، والتي قلبت المجتمع الإيراني رأسًا على عقب، ونقلته من زمن العبودية والفساد في ظلّ حكم الشاه إلى العصر الإيماني المغرق في التمسك بالتعاليم الدينية وولاية الفقيه والانضباط المسلكي المحافظ والمتشدد حيال الضوابط الإجرائية والمسلكية والإيمانية وطرق مواجهة المسائل وكيفية إيجاد الحلول لها، والتي انبثقت جميعها من الدستور الذي اعتمد الإسلام والقرآن منطلقًا ونهاية.

وقد شكّلت إيران النموذج العصري والمتفرّد الذي يجمع بين القيادة الدينية الملتزمة والوظيفة العامة للدولة بمختلف مؤسساتها الدستورية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية والتربوية وفق القواعد التي تسمح لرجال الدين بإدارة شؤون الدولة مباشرة واتخاذ القرار والتنفيذ ومراقبة التنفيذ، بمعنى دمج الدين بالدولة وبالوظيفة العامة وبكلّ التفاصيل الاجتماعية، أي التطبيق والتجسيد الحقيقي لمفهوم الإسلام وأسباب بعثه: «دين ودنيا».

فقد سبقت دول إسلامية أخرى إيران في اعتماد الإسلام دينًا للدولة ولنهجها الاجتماعي والسياسي، كما سبقت إيران دول أخرى بأن تبوأ رجال الدين زمام قيادة الدولة وتضمين دساتيرها مبادئ الإسلام الفذّة وتحديدًا في الأمور الدينية الاجتماعية، وفي المراسم والمناسبات الوطنية والسلوك القيادي الاجتماعي، وهذا يعني وجود نمطين من التوسّط الديني في إدارة الدولة:

النمط الأول يقوم على فكرة اعتماد الدين الإسلامي ملهمًا لطريقة قيادة الدولة التي تملكها أسرة مالكة أو قيادي زمني تحت لواء السلطة الدينية.

والنمط الثاني يقوم على قاعدة تولي رجال الدين قيادة الدولة تحت لواء الإسلام والعمل بموجب التكليف الشرعي الضاغط والملزم، وهو الشكل السلطوي الذي كان سائدًا في الزمن القديم وقبل تطور الدولة إلى شكلها المعاصر، حيث التعقيد والتشعب في الوظيفة العامة وتوسعها وتجاوز وظيفة الدولة لدورها الداخلي إلى مجالات خارجية أكثر تشعبًا وتنافسًا وتجاوزًا لحدود السيادة الوطنية إلى القاريّة والنصف كروية وحتى إلى الفضاء الخارجي، وهذه التشعّبات والتحولات المرحلية لم تكن في صلب اهتمام الدول الإسلامية التقليدية المحكومة حصرًا من قبل رجال الدين.

والحقيقة المفارقة في المثل الإيراني تأتي من النموذج التفردي على المستوى العالمي، والذي يقوم على فكرة الجمع بين الدولة الدينية القرآنية قيادة وسلوكًا والمفهوم العلمي المعاصر للتطور الإنساني على المستوى الكوني، أي فكرة الجمع بين الإسلام الملتزم والتكنولوجيا النووية (دورة الوقود النووي)، أو ما اصطلح على تسميته بقنبلة الإسلام الذريّة، والتي تقوم على فكرة الجمع بين الإمامة والتكنولوجيا المعاصرة، أي الجمع بين الإمامة والتقانة. فقد جاء في دستور الجمهورية الإسلامية في إيران لعام 1989، ومن خلال الإيمان الأصيل للشعب الإيراني بحكومة القرآن العادلة الحقة بقيادة المرجع الديني الكبير «آية الله العظمى الإمام الخميني»، أن المبادىء التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية: الإيمان بالله الأحد وبالوحي الإلـهي وبالمعاد وبعدل الله وبالإمامة، وهي المبادئ الدينية والإيمانية الخمسة التي شكلت القاعدة الجامعة لمقوّمات الحكم الإسلامي في إيران (الجمع بين الإمامة والتكنولوجيا)، والتي

اختُصرت في المقّومين الأساسيين الآتيين:

أ-المقوم الديني الإيماني:

- بالله الواحد ولزوم التسليم لأمره.
- بالوحي الإلـهي ودوره الأساس في بيان القوانين.
- بالمعاد ودوره الخلّاق في مسيرة الإنسان نحو الله.
- بالإمامة والقيادة المستمرّة الضرورية لاستمرار الثورة التي أحدثـها الإسلام.

ب-المقوّم العلمي الإيماني:

بكرامة الإنسان وقيمته الزمنية، وحريته الملازمة لمسؤوليته أمام الله، وهو نظام يؤمّن القسط والعدالة والاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والتلاحم الوطني الذي يفرض:

- الاجتهاد المستمر من قبل الفقهاء جامعي الشرائط.
- الاستفادة من العلوم، والتجارب المتقدمة لدى البشرية، والسعي من أجل تقدمها.

وأضافت المادة الثالثة من الدستور نفسه فريضة علمية ضاغطة في فقرتيها الثالثة والرابعة، بالدعوة إلى توفير العلم والتربية مجّانًا لجميع الإيرانيين، وتيسير التعليم العالي وتعميمه (الفقرة 3)، وتقوية روح التحقيق والبحث والإبداع في كلّ المجالات العلمية والتكنولوجية وفي الثقافة الإسلامية عن طريق تأسيس مراكز البحث وتشجيع الباحثين.

وتفريقًا لواقعية المجابهة الإيرانية-الأمريكيّة، باستناد أحد جوانب الصراع على مسألة الفراغ الحضاري التي قال بـها الرئيس الأمريكيّ «دوايت آيزنهاور» أولًا في العقد الخامس من القرن المنصرم، بالدعوة إلى ملء الفراغ

الذي أحدثه انسحاب الاستعمار البريطاني من منطقة الخليج، وعرف يومها «بمبدإ آيزنهاور»، ثم أعاد الرئيس الأمريكيّ «جورج بوش الابن» كهدف أساسي لمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحته إدارة «بوش»، والذي بُني على قاعدة أنّ ثمة فراغًا في الشرق الأوسط ينبغي ملؤه، وهي النظرية التي أطلقها «آيزنهاور» بتاريخ: 15/ 9/ 1957 [1].

إذن، تستند تلك المجابهة إلى حقيقة تاريخية تحاول إثبات ذاتها عمليًّا، أي بالعودة إلى النطق الديني البرهاني الذي يؤكد فشل الإيديولوجية الغربية في ادعائها أنّ الإسلام والتعصب الديني يساهمان في تخلّف دول الشرق الأوسط وهذا التخلّف هو الذي أدى إلى ظهور الإرهاب والسلوك الديني التعصبي المعني بالإجرام والعقل الجاني، مقدرات العالم من أجل توفير الحرية والديمقراطية والمساواة وحكم القانون، التي ترفضها المجتمعات الدينية والإسلامية منها تحديدًا.

إن التجربة الإيرانية تقدم الدليل البرهاني على عدم جوابية الطروحات الغربية ومنها الأمريكيّة تحديدًا، والتي بدأت بالظهور الجدّي منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي علىّ أثر اشتعال الاضطرابات في منطقة الخليج وظهور ملامح الرغبة الأمريكيّة في السيطرة المباشرة على خيرات تلك المنطقة ومنع الدول الإقليمية من السيطرة عليها.

وعليه، فإنّ التجربة الإيرانية الراقية وهي التي أوصلت المجتمع الإيراني إلى مستوى متقدم من الرقي والتقانة والتكنولوجيا العصرية والنموّ الاقتصادي الهائل والحضور التنافسي الدولي، وهي الحقيقة الراسخة التي سمحت للقادة الإيرانيين بتصنيف إيران بالدولة الكبرى السابعة على مستوى التصنيف

---

(1) بسام العسلي، **الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم**، ص424.

العالمي، حيث أيّدت دول عدة هذا التصنيف ورسمت على أساسه علاقاتها بإيران على الصعد كلّها.

فقد تمكنت إيران المحكومة إسلاميًّا -والتي يلعب فيها رجال الدين دورًا تقريريًّا وتنفيذيًّا وتعمل بهدي الإمام المرشد وفتاويه- من امتلاك دورة الوقود النووي وإتقانها وأطلقت الأقمار الاصطناعية إلى الفضاء، وأقامت المصانع الضخمة لإنتاج الصناعات الثقيلة على مختلف أنواعها وأحجامها. كما نمّت اقتصادها بوتيرة نمو متسارعة ومرتفعة داجحت الأسواق العالمية بعد أن امتلكت التقانة وآليات السوق.

وإذا كان صحيحًا أنّ إيران كانت كذلك قبل الثورة الخمينيّة لجهة امتلاكها القوّة وإثبات الحضور الإقليمي، بفضل التوقّد العلمي والحضاري والدينامي للفرد الإيراني، ففي ذلك إنكار لدور الثورة الخمينيّة في استنهاض الهمّة والاندفاعية لدى الإيرانيين. وعلى العكس، فليس في ذلك إنكار للنبوغ الإيراني المتوارث والمنتقل عبر السلالات والصفات الجينية للأجيال وبفعل التحوّلات العضوية والفيزلوجيّة والنفسية التي أحدثتها وصقلتها التفاعلات الحضاريّة المتأصّلة والمعشوقة في الجسد والروح الإيرانيين.

غير أنّ الفضل الذي يسجّل للثورة الإسلامية في هذا المجال يكمن في عملية التمكين الإيماني والروحي للشعب الإيراني وحماية مكتسباته، ومحاربة الفساد الذي كان يذهب بجهود الإيرانيين وإنتاجهم لينفق على ملذّات البلاط الملكي ويوظف في خدمة الاستعمار، الأمر الذي كان أشبه بطعنة في ظهر الإيراني ليزيد في قهره وغربته عن بيئته حين يعلم أن ما ينتجه ويبدعه لن يكون ملكه ولا لمصلحته.

وحين انتصرت الثورة كانت المقوّمات الإبداعية لدى الشعب الإيراني

موجودة ومترسّخة ومتأصّلة في وجدان الإيراني وفي ذاكرته ونـهجه، ولا يحتاج الأمر سوى للقيادة الصالحة والمدركة والمؤمنة بقيم الشعب الإيراني ومثله العليا. وكذلك، فإنّ الأمر لا يحتاج إلى أكثر من تعميق الإيمان وانتشال الشعب من غربته ودفعه ليدرك حقيقة قدراته، ويتمثل حقائق دوافعه وإمكاناته وثقته بنفسه وبمستقبله الواعد والمنزّه عن المفاسد والاستغلال والقهر وخدمة الآخرين والخضوع لإرادتـهم.

وقد ابتليت الثورة الإسلامية الإيرانية بأعداء آخرين حوّلوا نـهضة إيران وإنجازاتـها إلى ركام، وأرجعوها إلى عصور الظلمة حين دمّروا بتحريض ودعم من العدوّ الرئيسي لثورتـها وهو الولايات المتحدة، وكان أن دفعت ثماني سنوات من التدمير والاستنزاف العبثيين لقدراتها وإمكاناتها.

وكان على إيران أيضًا أن تنهض من الرّكام لتضع حقيقة تفوقها وتطورها في فترة قصيرة امتدت لعشر سنوات فقط بقواها الذاتية وقدراتـها النخبوية وقياداتـها الملتزمة والمؤمنة. والمثل الإيراني لا يحتاج إلى الكثير من التوكيد والبحث للقول والاستنتاج، بأن ما أنجزته يجب أن يسجله لـها التاريخ وفي ذلك مفارقة ناصعة. فأوروبا المدمّرة بعد الحرب العالمية الثانية، لم تستعد نـهضتها وتطوّرها لولا مشروع «مارشال» الأمريكيّ الذي وضع في خدمتها مليارات الدولارات الأمريكيّة التي وفرت عليها سنوات عدّة من الاستعداد والعمل والكدّ حتى وصلت إلى ما وصلت إليه، ولم تكن يومها رازحة تحت نير الحصار والعقوبات وخطر التعامل وحجز الإبداعات وتنفيذ المؤامرات وفقدان المرشد لنهضتها في وقت مبكر، وهي معيقات ضاغطة واجهتها إيران بحزم وجد وجلد وتحمل وأنـاة ومثابرة وتصميم وشجاعة وثقة بالنفس وامتثال للفرائض واستماتة في النهج المؤمن والتضحية بالرزق والراحة والنوم

من أجل إعادة إيران إلى حضارتها وأصولها النفسية والدينامية المتوفرة.

تلك كانت الدوافع والأسباب والمحرّضات التي أنتجتها وصقلتها الثورة الإيرانية المؤمنة، وإلّا كيف تمكّنت إيران من دون «مشاريع مارشالية» أن تقفز باندفاعة هائلة لتصنع مستقبلها، وتصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتحقيق التوازن الاستراتيجي والقوة الإقليمية الوازنة، فتقف واثقة في وجه الكراهية المدمرة لوجودها وحضورها لولا تلك الثورة بتعاليمها وصدقيتها وترفعها التي دفعت بالإيراني معارضة وموالاة إلى حمايتها والدفاع عنها والتفاني في خدمتها والاعتزاز بنجاحاتها.

إذًا، وبمزاوجتها بين الإيمان والتكنولوجيا أثبتت إيران صدق هذا النهج ونجاحه وصلاحيته كنموذج يصلح للتطبيق والتمثّل والاستحواذ. ولعلها التجربة الفريدة التي أثبتت فشل المقولات الأمريكيّة من فراغ حضاري في الشرق الأوسط يتوجّب ملؤه لانتشال هذه المنطقة من تخلّفها وتأخرها. وهي مهمة ملقاة على عاتق الولايات المتحدة، لإحلال الأمن والديمقراطية والحرية بدل التخلف والتعسف والظلم والاستبداد وكم الأفواه التي أورثتها التعصبات الدينية والممارسات القمعية لرجال الدين والتعاليم الدّينيّة التي لا تعمل سوى لإرجاع المجتمعات إلى غابر أزمنة الظلام والجهل والفقر والبؤس.

وفوق ذلك كلّه، وأهم منها جميعًا، الإرهاب الإقليمي والدولي الذي لا ينشأ إلا من التخلف والفقر والجهل والتعصب الديني، وهي وقائع أوهمت بها الدول الغربية شعوبها وسائر دول العالم وبصوابية اختلال مصادر الإرهاب الحاضنة وبيئته، وهي «أفغانستان» والعراق، وبعدها يجيء دور إيران، وقد فات الولايات المتحدة أن تقنع شعبها وحلفاءها بأنّ سلب خيرات هذه الدول

بعد احتلالـها هو الذي يقضي على الإرهاب ويحقق السلام العالمي.

إذن، تبدو المجابـهة الأمريكيّة الإيرانية غير متحققة وغير مأمونة النتائج على الرغم من التحريض الإسرائيلي وجناح المحافظين في الإدراة الأمريكيّة لأسباب عدّة مشتقة من النتائج التي أحدثتها وأبدعتها وأفادت منها إيران في عملية المزاوجة بين الدين والتطور العلمي والثقافي والتكنولوجي، وهذه النتائج هي:

1ـ الصمود في وجه الأعداء ونواياهم التدميرية والاستحواذية والإلغائية لـمنجزات الثورة وحقيقة التفوق الإيراني ووصوله إلى مراتب الاكتفاء الذاتي والقوة الإقليمية الفاعلة وامتلاك دورة الوقود النووي.

2ـ النـهضة الصناعية الـهائلة والمتمثلة بتحول إيران إلى دولة كبرى لـها حضورها ووزنـها وقوتـها التي تجعل أعداءها متردّدين في مجابـهتها، والاقتصاص منها كلّما كان ذلك ممكنًا وميسورًا وسهل التنفيذ ويلقى الاستحسان من قبل الغرب، بعد أن تحوّلت إيران إلى دولة مصدّرة باقتصاد نام إلى أبعد الحدود والمستويات والمراتب، أي إلى مستوى الدول الكبرى.

3ـ تماسك السلطة وصمودها في وجه الضغوط التي هدفت إلى إحكام الخناق على الثورة وإفقار إيران ودفعها للاستسلام، مضافًا إلى تماسك المجتمع الإيراني بكلّ مكوناته وتلاوينه وحتى فئاته المعارضة، وهي حقائق دفعت الإدارة الأمريكيّة إلى التراجع عن مخططاتـها العدوانية بعدما خشيت أن يحتشد الإيرانيون معارضة وموالاة في جبهة واحدة مقاومة للنهج الأمريكيّ العدواني وهي حقيقة اعترف بها قادة الولايات المتحدة.

4- سلامة الإدارة وصوابية سلوكها وانعدام الفضائح والهزات السياسية والإرباكات الحكومية، وانهيار القيم التي اعتادتها باقي الحكومات والدول التي تدعي الديمقراطية والشفافية والشراكة في الحكم، وذلك بفعل الضوابط والقيود الصارمة والمشفوعة بشدة الإيمان وأنّ من يعمل فمن أجل السماء والآخرة ويوم الحساب، فالحساب هو في العالم الآخر والمسؤولية هي أمام الله وليس أمام البشر، وبوحي من هذه الحقائق وإلهاماتها يصعب على الإيراني بل يستحيل عليه ارتكاب المفاسد في الإدارة وفي السياسة لأنّ حسابه عسير.

5- المحاكمة الدائمة التي يمارسها ضمير الإيراني، والتي تمنعه من الطعن بسيادة إيران واستقلالها ومنعتها وحقوقها وقوتها وتماسكها، وهي مقوّمات تحرص عليها أغلبية القوى الإيرانية وتتمسك بها وتتضامن لحمايتها، ولا يعني ذلك أنّ الإيراني يتّخذ موقف الدفاع عن ثورته وإنجازاتها كسلوك سلبي يضعه في موقع المنتظر والحارس الذي يبقى في مكانه وخلف استحكاماته لمواجهة الأعداء؛ بل هو يتمثل الخطر ويستحوذه ليندفع في قفزات هائلة من التحدي في جهده المتواصل لتحصين الداخل الإيراني وتمتين منعته اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا واجتماعيًا وتكنولوجيًا دون أن يلتفت خلفه أو يشعر بالخوف وسط قرقعة طبول الحرب واستنفار الأساطيل وإطلاق التهديدات، وهذا لـم يهيّأ لإيران لولا تلك الينابيع الإيمانية الطاقوية والالتزام الفرائضي والتكاليف الإفتائية التي تُحدِثُ القفزات وتضع العجائب دون تردد أو الإحساس بالضعف والانهزام.

ذلك أن الإيراني الذي آمن أنّ رمال الصحراء الحارقة التي أودت

«بالمارينز» الأمريكيّين الذي أغاروا على إيران لتحرير الرهائن من السفارة الأمريكيّة وتحطّمت طائراتهم فوق تلك الرمال ليعودوا أدراجهم بعد فشل تلك العملية التي أسموها «مخلب النسر»، هذا الإيراني المؤمن أحس بفرح وبإيمان لا يوازيه إيمان آخر أنّ رمال الصحراء الحارقة تلك هي «جند الله» (1) الذين يدافعون عن إيران متأبطين الكتب السماوية في يد، وفي اليد الأخرى بندقية الجهاد وقلمًا وإزميلًا ومطرقة ومشغلة الحاسوب ومشرط الطبيب وآلة اللحام ومعول الحفر وحفارة التنقيب وعداد إطلاق الأقمار الاصطناعية ومصباح المناجم ومجهر الباحث وخوذة العالم النوويّ ومعطف الأستاذ الجامعي، في الأوقات التي يطلق عليها عادة تسمية «استراحة المحارب».

3- براغماتية مقابلة ومناقضة

أ- المشهد الأمريكيّ

تبني الولايات المتحدة سياساتها واستراتجياتها على خلفية إيديولوجية منضبطة ومتقنة ومجربة طوال عمر الإمبراطورية الأمريكيّة التي بلغت سنّ الأربعة قرون، وما يسجل للإمبراطورية الأمريكيّة في هذا المجال هو قدرتها الهائلة على ارتكاب الأخطاء واستيعاب النتائج والإسراع في استبدال القديم البالي بالجديد غير المجرّب، والأمر لا يحتاج إلى أكثر من دراسة تطلقها مراكز الأبحاث والاستراتيجيات التي تعمل على الترويج للاستراتيجية الجديدة بطريقة مقنعة ومبهرة.

ذلك أن التمويه والغموض الذي أتقنت الولايات المتحدة فنّ تطبيقه كفيل بأن يعفيها من المساءلة والمنازلة والمحاكمات وإذلال الشارع وإصدار القرارات

---

(1) خطبة الإمام الخميني، مصدر سابق.

الدولية، فهي القابضة على مفاتيح السوق ومداخل المحيطات وبوابات الفضاء الخارجي وخزائن المال العالمية ومطرقة القاضي وصولجان الأباطرة ومبخرة الكاهن وقناديل المنارات الهادية ومراصد الأحوال الجويّة وخرائط أدلاء السّائحين وقاطعة تذاكر السفر والنقل وحاملة مفاتيح الجنة ومفاتيح جهنم، فالأولى لحلفائها ومناصريها وعملائها، والثانية لأعدائها ولمن يقول لا أو لا يفهم الرسالة، وتلك حقيقة قاتلة.

فالولايات المتحدة على كثرة حلفائها وأعدائها، كون إمبراطوريتها هي كونيّة، لا تجد حرجًا في شيء ولا في عيب ولا في نقيصة أو خديعة أو جحود أو نكران جميل، فعدو اليوم يصبح صديقًا بل حليف الغد وبالعكس.

فلا شيء اسمه ثابت في القاموس الأمريكيّ، ولا يستطيع قائل ادعاء أنّ القيم الأمريكيّة المعلنة منذ أربعة قرون (الديمقراطية، الحرية، المساواة، الكائن السعيد...) هي ثوابت أطلقتها الولايات المتحدة منذ نشأتها ولم تزل ترعاها وتدافع عنها، وهذا ادعاء فيه كثير من الغرور والفرضيات وانعدام المنطق، ذلك أننا أثبتنا مثلما أثبت العديدون أنّ القيم الأمريكيّة هذه ليست سوى حصان طروادة وشعارات براقة جميلة وإغراءات تحاكي جميعها الغرائز الإنسانية وترضي دوافع الشعوب وقادتها وتعطي للإدارة الأمريكيّة كلّ ما تحتاجه من تهليل وتصفيق وطاعة واصطفاف وتبعية وقبول وترفع عن المساءلة واحترام وتقدير وصولًا إلى المرحلة النهائية وهي الاستحواذ والأسر العاطفي وحتى العشق الوجودي.

إن المراجعة المتأنية للسلوك الأمريكيّ وصناعة القرار وتداول السلطة وتوّزعها وطريقة التفكير تظهر فيها واقعية السياسة الأمريكيّة وهيمنتها على السلوك الأمريكيّ الرسمي وحياته الإجرامية، وهو ما اصطلح على تسميته

«بالبراغماتيّة الأمريكيّة» كحقيقة راسخة ومطبقة على الدافعية السلوكية الأمريكيّة والدينامية المحرّضة لإنتاج السلوك أو لجمه أو إلغائه أو تعديله أو إعادة صياغته أو تأجيله أو إطلاق اندفاعته أو تمويهه أو تغيير وجهته واتجاهاته، بما يفيد أنّ هذا السلوك يمتاز بالمرونة وبكونه لزجًا ما يسهّل على القادة الأمريكيّين حريّة التعاطي مع المسائل الدولية دون حرج أو تردد أو استصعاب فمن يملك قدرة وإمكانات التقرير والتعديل والإلغاء والإيحاء والإلهام والتصديق والرفض.

وتتجلى إيديولوجيا الواقعية أو البراغماتية الأمريكيّة في ازدحام الاستراتيجيات والسياسات المتحولة والمنفذة، أو التي هي قيد التنفيذ، والجاهزة عند الطلب والخاضعة لإعادة البحث، والتي يتمّ تأسيسها، والموضوعة تحت الدراسة والتقويم والغربلة وإعادة الصياغة، وقيد التجربة والمناورة. فلكلّ إدارة استراتيجياتها المتسلسلة والمتراكمة والمتنوعة حتى في الموضوع الواحد والقضية الواحدة والنزاع المعين، والتي يطلق عليها تسميات متعددة إلى درجة أنه أصبح يعزّ على الإدارة الأمريكيّة إيجاد تسميات جديدة بعد أن استنفدت كلّ التسميات.

على أنّ اللافت والمؤكد في زحمة الاستراتيجيات هذه أنها تخدم هدفًا واحدًا، تبنته الولايات المتحدة كونها تحمل في طياتها نوازع الروح الإمبراطورية التي تأبى أن تتحدد مساحتها بين دفتي الأطلسي والهادئ؛ بل إنها توسعت وتمددت أفقيًّا وعاموديًّا على مساحة البسيطة كلّها وأفلاكها إلى درجة أنك لن تجد مكبس إصبعٍ على الكرة الأرضية إلا وكانت للإمبراطورية الأمريكيّة فيه حفرة جعلتها مركز استحكام بهدف التوسع، كي تسلب خيرات تلك البقعة ولتسدّ بها نهمها وعطشها المستفحلين.

إذًا المسألة هي مسألة أخلاقيات ومسلك إنساني وضوابط الضمير والالتزام القانوني ومصداقية القول والفعل وشفافية الأهداف والمنفعة العامة وصيانة الحقوق وحماية الثروات والتوزيع العادل والقضاء على التمييز وشرف الوسيلة وسلامة النتيجة وترفّع القادة وإعلان الحقيقة واستبعاد الغموض والتمويه، فهل هذه مجلبة الواقعية الأمريكيّة أو البراغماتية؟ وهل تتلاقى هذه الاعتبارات القيمية مع سياسة التمويه والغموض والتحّول السريع وتبديل الأصدقاء بالأعداء، والعكس بالعكس؟

وهل للقيم الأمريكيّة المعلنة مكانًا لـها بين ما يناقض هذه المحدّدات من مثالب الإدارة الأمريكيّة؟

وهل تعمل الولايات المتحدة على بسط الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة من خلال استراتيجيات الاحتواء والحرب الاستباقية ومخلب النسر والفوضى الخلاقة والرصاص المصبوب، وملء الفراغ، واستراتيجية الدولار، والقوة الناعمة، والباب المفتوح، ومذهب مونرو، ومذهب رومان، ومذهب آيزنـهاور، والاحتواء المزدوج، والشرق الأوسط الكبير، والنظام العالمي الجديد؟

يقدم «توني سميث» صورة حيّة لحقيقة السلوك الأمريكيّ ودوافعه الحقيقية معتبرًا أنّ مباديء البراغماتية الأمريكيّة اللا أخلاقية عرفت ظهورها في التاريخ المعاصر في عهد الرئيس الأمريكيّ «ريتشارد نيكسون» (1969ـ1974) ووزير خارجيته «هنري كسنجر» الذي أعاد إحياء البراغماتية الأمريكيّة اللاأخلاقية والتي استدعت معها مبادئ «أيزنـهاور» التي أعلنها في خمسينات القرن الماضي[1].

---

(1) Smith Tony, **America is Mission**, p5 - 7.

ويكمل «ستيورات شاسي» رسم الصورة البيانية للسلوك الأمريكيّ ونهجها السياسي على المستوى العالمي بالإشارة إلى أن حبّ السيطرة الذي ألفته الإمبراطورية منذ نعومة أظفارها ثم صقلته ميول العظمة والبعث الالهي، إلى درجة هيمنة الميل للسيطرة على الإيديولوجية الأمريكيّة المعلنة، والتي أتقنت الولايات المتحدة فن تمويهه وتغليفه بالصور والبيانات البراقة والشعارات والقيم والمذاهب السياسية المتعاقبة، حتّى في صراعها الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة وما بعدها.

ذلك الصراع الإيديولوجي الذي أوهمت به الولايات المتحدة العديد من الحكومات المتوجسة من سيطرة الشيوعية لم يكن سوى الواجهة التي تخفي حقيقة النزعة الأمريكيّة القائمة على الميول للتوسع وحكم الآخرين وقيادة العالم واحتكار النفوذ، وهذه الإيديولوجية التي استمرت زهاء 40 سنة أفلحت في إحداث الهلع السياسي للطبقة الحاكمة، وفي هيمنة الشركات الكبرى على اقتصادات الدول، تلك الشركات التي امتلكت الأسواق وفرضت شروطها على الدول الكبرى وفرضت حتى السياسة الاقتصادية الملائمة لها، والدولة التي ترغب في صيانة اقتصادها وتأمين تطوره، عليها الالتزام بطلبات هذه الشركات وقيودها.

وفي رأي «شاسي»، فإنّ الحروب جميعها التي قادتها الولايات المتحدة مباشرة أو بالواسطة لم تكن إيديولوجية مثلما ادّعت؛ بل كانت حروبًا من أجل السيطرة والسيطرة فقط، وهذا ما يدفع عن الاستراتيجيات الأمريكيّة ادعاءات أصحابها بأنها استراتيجيات من أجل بسط الديمقراطية والحرية والعدالة التي تنأى الشيوعية بنفسها عن تحقيقها وتبنيها. ذلك أن السيطرة تمثل الجانب الأساس من التفكير الأمريكيّ والتي أعطت للسياسة الأمريكيّة صفة

الخصوصية والتمايز إلى درجة اعتبار أنّ حبّ السيطرة هذا هو عينه الإيديولوجيا وليس ثمة إيديولوجيا أخرى تحل محله أو توازيه اعتبارًا وحضورًا وهيمنة على التفكير الأمريكيّ.

ويؤكد «شاسي» في هذا المجال أن الاستراتيجيات الأمريكيّة المتواترة، والتي رفعت أو سترفع شعار الديمقراطية لن يكون لها هدف سوف تحقيق السيطرة، وسوف يؤدي توالي هذه الاستراتيجيات أيضًا إلى تحقيق المشروع الأكبر والأبعد للاستراتيجيات الأمريكيّة جميعها وهو النظام العالمي الأحادي الإيديولوجيا، العالم اليوتوبي، والنظام العالمي هذا سوف يطلق عليه تسمية إيديولوجيا الولايات المتحدة[1].

واذا عكسنا هذه الحقائق على المجابهة الإيرانية الأمريكيّة لتبيّن لنا أن المشروع النووي الإيراني ليس هو لب الصراع ولا سببه؛ بل هو شعار ترفعه الولايات المتحدة وتموّه به أهدافها الحقيقية التي تختصر التاريخ الإيراني وتقرّر أن الهدف الحقيقي هو السيطرة على إيران، وهذه المسلمة تجد حقيقتها في الحرب على العراق الذي اتهمه الرئيس «بوش» بأنه يملك أسلحة الدمار الشامل ويتوجب إخضاعه للقضاء على تلك الأسلحة، فيما أظهرت النتائج أن الهدف الحقيقي كان الاستيلاء على خيرات ذلك البلد وجعله مركز انطلاق نحو محطات أخرى، والانتقام من الصواريخ التي تساقطت على إسرائيل خلال حرب الخليج الأولى يوم اجتاحت الجيوش العراقيّة أراضي الكويت.

والدليل على ذلك أيضًا وعملًا بمبدإ البراغماتية وقدرة الولايات المتحدة على تحويل الأعداء إلى أصدقاء، فإنّه وبمجرد أن تعلن إيران أنها صديقة للولايات المتحدة ونيتها في فتح صفحة جديدة معها يصبح برنامجها النووي

---

(1) Chase stuort, **New republic**, p174 - 175.

غير مهدد للسلم العالمي وأن إيران هي فعلًا دولة سلمية وكذلك برنامجها النووي، عندها فقط يتمّ سحب قرارات مجلس الأمن وتزال كلّ الحصارات ويفرج عن أموالها في البنوك العالمية وتتلقى إيران المساعدات بدل العقوبات.

ب- المشهد الإيراني

مقابل البراغماتية الأمريكيّة اللاأخلاقية على حدّ وصف «توني سميت» لا تمانع إيران وصفها بامتلاك البراغماتية كأسلوب دفاعي عن حقوقها وحقوق شعبها وحقوق سائر القوى المقهورة والمضطهدة، وهذا ما يميزها عن البراغماتية الإيرانية التي تهدف إلى السيطرة وتضحي من أجل ذلك بمصداقيتها واحترامها وبأصدقائها وحلفائها وحتى بجنودها، أي «ميكيافيللية» حقيقيّة تقوم على قاعدة أن الغاية المنشودة تبرر الوسيلة المعتمدة، وبعدها لا تهم نوعية الوسيلة سواء كانت أخلاقية أم لا فالمهم هو الغاية المتوخاة أي السيطرة.

ومن أجل السيطرة تتم التضحية بالقيم الأمريكيّة وتصبح هذه القيم عناوين براقة تدافع بها عن مشاريعها وعن مشروعها الكوني، وتصبح هذه القيم مواضيع يعتمدها حلفاؤها ويدافعون بها عن علاقاتهم بالولايات المتحدة وعن أفعالهم المتحررة من هذه العلاقة التي تشعرهم بالإحراج ويندفعون للدفاع عنها بابتداع الإيديولوجيات والنظريات وكلّ الحجج.

مقابل البراغماتية الأمريكيّة إذًا اعتمدت إيران براغماتية من نوع آخر، واقعية مشتقة من السلوك الإيماني والأخلاقية الدينية التي لا تعترف بالمواربة والغموض والتمويه، وعندما تقول إيران إن الإسلام هو دينها وحكومتها هي حكومة القرآن العادلة الحقة، وقيادتها في يد المرجع الديني الكبير «آية الله

العظمى الإمام الخميني» (المادة الأولى من الدستور الإيراني)، كما إنّ الأسس الستة التي يقوم عليها نظام الجمهورية الإسلامية تتصدرها عبارات إيمانية بالله والوحي الإلـهي والمعاد وعدل الله والإمامة وكرامة الإنسان، ولم يثبت أن التطبيق كان مخالفًا لـهذا الإيمان، سيّما وأن السلوك الممارس يتمّ بوحي من الإرشاد الإمامي والشرعي والتكليفي (المادّة الثانية من الدستور الإيراني).

وعليه، تظهر الواقعية الإيرانية وتتجّلى ممارستها من خلال الوقائع الآتية:

1ـ الإدراك بأن النموذج الإيراني هو شيء جديد في المنطقة ولن يكون مقبولًا بفعل التركيبة الاجتماعية وتنوع مشاربـها في سائر دول منطقة الخليج والشرق الأوسط عامة، وهذا يعني أنّه على إيران أن تكون مستعدة لـهذه الحقيقة وواعية لـها ولاتخاذ الإجراءات والسياسات التي تثبت سلمية توجهاتـها وانفتاحها على الجميع من أجل مفاعيل الدعايات، وأعمال الفرقة التي تبثها الـدول الغربية وتغذي بـها الانقسامات لتحدث المخاوف في نفوس الشعوب في الدول المجاورة.

2ـ العمل على تأكيد نوايا قادة الثورة الإسلامية وإثبات عكس ما تروّج له دوائر الغرب من أن إيران تعمل على تصدير الثورة إلى دول الخليج العربية من أجل إثارة الاضطرابات الداخلية فيها وقلب أنظمة الحكم والتهويل على قادتـها، ولذا فقد أعلنت اتخاذ القرارات التي تسهم في تأكيد هذه الناحية وتعيد الثقة إلى العلاقات الإيرانية ـ الخليجيّة وتمتّنها بحيث يستحيل توتير هذه العلاقات مهما كانت الوقائع.

3ـ العمل بخطى واثقة وحثّيثه من أجل تقوية منعة إيران وفق الوقائع المتاحة وامكاناتـها الحقيقية، واعتبار أن مسألة الاكتفاء الـذاتي بالاستغناء عن الخارج هي مسألة يجب ألا تُهمَل لما لـها من نتائج جيدة

في الداخل الإيراني وخارجه، وأن القوة الذاتية هي أهم من العلاقات الدبلوماسية كونـها تأتي أولًا وعليها يتوقّف مصير تلك العلاقات ومستوى نجاحها.

4ـ ادراك إيـران أن العلاقات الدولية محكومة بمعايير القوة والكيل بمكيالين وانحياز الشرعية الدولية، وأن مجلس الأمن الذي تلجأ إليه عادة معظم الدول ومنها الدول الكبرى تسيطر عليه الولايات المتحدة بصورة مطلقة، وأن قراراته لن تكون بعكس التوجهات الأمريكيّة والمصلحة الأمريكيّة، وهي لذلك ترى أن يكون لجوؤها إلى هذا المجلس المنحاز سلفًا غير مأمول النتائج وغير صالح للفصل بصورة موضوعية وعادلة في الخلافات التي ستثيرها إيران.

5ـ ينتج ممّا سبق أن إيران ـوكي تحافظ على وجودها وقوتـها وتحمي حقوقهاـ عليها أن تثبت قوتـها وتحقق توازنـها الاستراتيجي في عالم يسوده منطق شرعية القوة وليس قوة الشرعية، وأن الحقوق تحميها القوى الذاتية وليس الشرعية الدولية، وهي لذلك انكبت على تقوية دفاعاتـها وسائر قواها الذاتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

6ـ أدركت إيران بواقعية حقيقيّة أيضًا أنـّها ومنذ الأسابيع الأولى لانتصار ثورتـها أصبحت مستهدفة وواقعة تحت ضغوط العقوبات وحجز الأمـوال ومحاصرة حدودها، من أجل إضعافها وإفشال ثورتـها وإعادتـها إلى الحضن الأمريكيّ.

7ـ اصطدمت الثورة الإيرانية ـوفي سنواتـها أو سنتيها الأوليين ـ بحقيقة أنـّها مقصودة في اقتصادها وبرنامجها النووي وحقول البترول وكلّ قواها الوطنية. وعلى هذا الأساس دخل الجيش العراقي الأراضي

الإيرانية ووجّه صواريخه وغاراته الجوية على كلّ المفاعلات النووية الإيرانية وحقول النفط وعاث فيها خرابًا وتدميرًا، ووجد أركان الثورة أنفسهم أمام حقيقة حجز الأموال المودعة في البنوك الأمريكيّة، ومنع تصدير قطع الغيار للجيش الإيراني بعقوبات باشرت الولايات المتحدة بصياغتها من أجل تدمير إيران وإعادتها إلى عصور الظلمة.

وبحكم الواقعية أو البراغماتية الإيرانية وبفعل حقيقة حاجتها لقطع الغيار تلك من أجل حماية مقدراتها اضطرت قيادة الثورة، وهي المحكومة بالعداء الأمريكيّ، إلى السعي لشراء قطع الغيار الأمريكيّة على الرغم من كراهية الثوريين الإيرانيين لكلّ أثر أمريكيّ، ما اضطرّت هذه القيادة إلى التعامل مع الشركات الأمريكيّة لشراء قطع الغيار عبر السوق السوداء.

8- أتقنت الإدارة الإيرانية فنّ التعامل الدبلوماسي مع الوقائع الدولية، والذي يقضي بإبرام الصفقات مع الدول الكبرى المناهضة للنفوذ الأمريكيّ، وعلى هذا الأساس تعاملت مع الصين وروسيا بهدف إجهاض قرارات مجلس الأمن، ووفقت بأكثر من مكان لإضعاف العقوبات على الرغم من مبادرة هاتين الدولتين للتصويت على قرارات العقوبات، حيث حوّلت تلك القرارات إلى وضعية القرارات غير القابلة للتنفيذ عندما جاءت الصفقات مناقضة لمنطوق القرارات الأممية.

9- تعاملت إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذريّة على قاعدة «لا يموت الذئب ولا يفنى الغنم»، ففتحت أبواب مفاعلاتها النووية أمام مفتشي الوكالة كي يتحققوا من صدقية ما أعلنته أكثر من مرة بأن

برنامجها النووي هو لأغراض سلميّة فقط. وقد تجاوزت إيران بذلك حقيقة الواقع الدبلوماسي الدولي الذي يغض الطرف عن مفاعلات إسرائيل النووية حيث كانت الولايات المتحدة تبطل مفعول أي قرار يتجه صوب إسرائيل التي تطالبها معظم الدول بالكشف عن برنامجها النووي والسماح لمفتشي الوكالة الدولية بدخول المفاعلات النووية الإسرائيلية كما طالبتها بضرورة التوقيع على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اذًا تجاوزت إيران بفعل واقعيتها الحقيقة المرة التي يعيشها عالم القطبية الواحدة الذي تؤدي فيه الولايات المتحدة دور «المايسترو»، بتأثير من لعبة المصالح التي أتقنت تداولها سيّما وأنها امتلكت معظم أوراق التفاوض مع الدول الكبرى الأخرى التي تعيش واقعًا اقتصاديًّا مؤثرًا يدفعها لمسايرة الأمريكيّ والقبول أحيانًا بطلباته، ومنها طلباته من إيران.

10- لم تكن علاقة الثورة الخمينيّة الناشئة حديثًا وخلال فترة «إمامة آية الله الخميني» طبيعية أو متهاونة على الرغم من انشغال إيران بالحرب التي باشرها العراق ضدّها، تلك العلاقة التي أرستها تجارب القهر والفساد التي ارتكبها شاه إيران «محمد رضا بهلوي» بدعم وتشجيع من الأمريكيّين الذين استغلوا خيرات إيران وسلبوها حقوقها وأمعنوا في ارتكاب العديد من الأفعال السيئة لسيادة إيران والمهدِّمة للانتصار الإيراني.

ولم يكن احتلال السفارة الأمريكيّة في طهران واحتجاز الرهائن الأمريكيّين فيها مدة 444 يومًا سوى نتيجة طبيعية لذلك التاريخ

الأسود الذي عاشه الشعب الإيراني بحقيقته القهرية والمرة وشكل ذاكرته المؤلمة وكراهيته المطلقة قيادة وأفـراد للحضور الأمريكيّ والغربي والإسرائيلي على السواء، واستمرّت العلاقة المتوترة بين قيادة الثورة والأمريكيّين بفعل دينامية الكراهية تلك حتى العام 1988 بوفاة صانع ثورة إيران الإسلامية وباني الجمهورية الإيرانية بشكلها المعاصر.

11- انشغلت إيـران خلال السنوات العشر التي تلت الحرب بإعادة بناء اقتصادها المهدم وكلّ قطاعاتـها الداخلية في مهمة شاقة ومرهقة مع ما رافق هذه الفترة من تطورات سياسية وعسكرية في منطقة الشرق الأوسط (اجتياح الكويت، طرد العراقيين من الكويت، بدء الحصار على العراق، اتفاقيات ومباحثات السلام في إسرائيل والدول العربية مدريد وأوسلو- ووادي عربا). ولم تكن إيران بعيدة عن هذه التطورات، كما إنّـها لم تكن بعيدة عن الحركات الاعتراضية والمقاومة للتسلط الإسرائيلي والأمريكيّ وممارسات القمع والتنكيل والتصفية والإجرام التي قامت بـها إسرائيل ولم تـزل.

فقد عملت إيران على دعم تلك الحركات المقاومة سياسيًّا وعسكريًّا وماديًّا التزامًا منها بتوجهات الثورة الخمينيّة والقيم التي رفعتها والتزمت بها شرعًا وتكليفًا. وقد ساهم هذا الدعم في زيادة التوتر ومضاعفة سلوكات الكراهية والرفض المتبادل بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة ثانية في ظلّ تنامي القرارات العقابية والتي بقيت حصرية خلال هذه الفترة أمريكيًّا وإن تجاوزت تأثيراتها وتداعياتها الإطار الأمريكيّ بموجب «قانون داماتو»، لتشمل الشركات الأمريكيّة في الخارج والشركات الأجنبية المتعاملة معها.

في العام 2000، بدأت مرحلة جديدة عالميًّا مع وصول المحافظين الجدد إلى الإدارة الأمريكيّة برئاسة «جورج بوش»، وقد أحدثت هذه الإدارة بما تلاها من تطوّرات زلزالية (11 أيلول 2001) انقلابًا جذريًّا في طريقة إدارة العلاقات الدولية تحت شعارات الإرهاب الدولي والدول المارقة والخارجة من القانون، تلك الشعارات التي فرضت مؤثراتها وأثقالها على طرق التفكير والإدارات الرسمية لسائر الحكومات والقيادات العالمية، وجعلتها مرهونة ومحكومة بهذه التطورات في ضرورات الإجابة عن أسئلتها المفروضة سلفًا وبطريقة قهرية أحيانًا وحصرية أحيانًا أخرى (مع الارهاب أو ضده)، دون السماح بالمواقف الوسطية، لأن الوسطية في رأي المحافظين الجدد معناها تأييد الإرهاب ومعاداة أمريكا.

وعليه، سلكت الإدارة الأمريكيّة طريق الإلغاء والاحتواء والاحتلال والمشاركة بصنع القرار، إن لم نقل صناعته أمريكيًّا بالمطلق (القرار الأفغاني والقرار العراقي) بعد احتلال هاتين الدولتين وإلغاء استقلالهما وسيادتهما. كما لم يكن مجلس الأمن بعيدًا عن الاحتلال الأمريكيّ وحصرية إدارته، بعد أن فرضت الولايات المتحدة نزعتها الاستحواذية على التوجه الدولي في جعله أسير حراكها السياسي والعسكري وأهدافها الاستعمارية وجعل البرنامج النووي الإيراني هدفًا من أهدافها الوصولية المؤدية إلى إعادة السيطرة على إيران، وضرب نظامها الإسلامي الذي بدا عصيًّا على الإخضاع والرضوخ بوقوفه في وجه الاستفراد الأمريكيّ لإدارة منطقة الشرق الأوسط مباشرة لصالح إسرائيل بطريقة أو بأخرى عملًا بقاعدة وحدة المصالح، والذي لم تتراجع إيران عن العمل لإفشاله وإعدامه أو على الأقل إعاقته واحتواء تداعياته واندفاعته.

فكيف تجلّت اذًا البراغماتية الإيرانية الملتزمة والمؤمنة:

أ- على الصعيد السياسي

طمأنة دول الخليج العربية إلى الأهـداف الحقيقية وتوجهات الثورة الإيرانية الإسلامية، وانتشالها من عالمها النرّجسي والوسواسي الذي غرسته الدعاية الغربية في أذهان وعقول القادة الخليجيّين وشعوبـهم مستغلّةً مؤثراته للحصول على القواعد العسكرية والامتيازات السياسية والاقتصادية، من قبيل تصدير الثورة وإثارة الأقليات الشيعية وتحريضها مذهبيًّا ضدّ الطبقة الحاكمة، وذلك عن طريق القيام بزيارات رسمية لدول الخليج تـهدف إلى ترطيب الأجواء وطمأنة قادتـها، حيث شرعت إيران بتطبيق هذه السياسة الانفتاحيّة مع وصول الرئيس «خاتمي» إلى السلطة عام 1997، الذي بادر إلى القيام بزيارات متلاحقة لعواصم الدول الخليجيّة بهدف شرح الأهداف الحقيقيّة للاستراتيجية الإيرانية وسياسة إيران الانفتاحية ورغبتها في إقامة أطيب العلاقات معها، والعمل معًا من أجل تأمين الاستقرار في منطقة الخليج والاتكال على القوى الذاتية لتحقّق هذا الـهدف.

وتوسّعت الواقعية الإيرانية لتشمل عواصم أوروبية وشرق أوسطية أخرى كانت نتائجها إيجابية لجهة تحسين صورة إيران خارجيًّا بعد أن شوّهت الدعاية الغربية هذه الصورة.

ولم يكن الحراك الإيراني مع «خاتمي» حراكًا وحيدًا على صعيد الانفتاح الإيراني على الخارج، فقد سبقه إلى ذلك سلفه الرئيس «رفنسجاني»، الذي أظهر في أكثر من مناسبة التوجه الإيراني السلمي والانفتاحي على الخارج حتى مع الدول التي تتعارض توجّهاتها مع التوجهات الإيرانية الإيمانية، والتي جرى تصنيفها إلحادية. حيث تمكّنت إيران بـهدي من واقعيتها الملتزمة من

نسج علاقات وثيقة معها، وتمكنت كذلك عن طريق هذه العلاقات من الردّ على العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها ومن ثم مجلس الأمن.

بعد أحداث 11 أيلول 2001، أعربت إيران عن وقوفها في وجه الإرهاب وندّدت بتلك الهجمات واعتبرتها غريبة عن تعاليم الإسلام وتوجّهاته ولم تمانع أيضًا في استخدام مجالها الجوّي من قبل الطائرات الأمريكيّة، كما عملت على إقفال حدودها أمام عناصر تنظيمي القاعدة وطالبان.

ولمواجهة الذرائع الأمريكيّة بشأن امتلاك إيران أسلحة الدمار الشامل وتهديدها السلم العالمي، لم تمانع القيادة الإيرانية في فتح مفاعلاتها النووية أمام مفتشي الوكالة الدوليّة للطاقة الذريّة والإعلان بصورة دائمة أن أهدافها سلمية بالمطلق ولإنتاج الطاقة الكهربائية، على الرغم من مشاهدة الولايات المتحدة تنحاز لصالح إسرائيل وتمنع مفتشي الطاقة الذريّة من الكشف على البرنامج النوويّ الإسرائيلي الذي لم تجد فيه إسرائيل حرجًا بالإعلان حينًا عبر مسؤوليها أنها تملك سلاحًا نوويًّا، والامتناع عن التعليق على اتهامها بامتلاك هذا السلاح وترك الغموض والتمويه يأخذان مجراهما في هذا المجال حينًا آخر، وهو ما أفسح المجال لإطلاق التحليلات بشأن امتلاكها السلاح النووي بشكل يحدث الرعب والهلع في نفوس أعدائها والتعاطي الأمريكيّ في هذا المجال لا ينقصه الدليل أو التحليل.

ب- على الصعيد العسكري

وبموازاة الواقعيّة السياسية لم تهمل إيران الجانب العسكري بالعمل المتواصل والدؤوب لتحقيق منعة إيران وصمودها. ولم تكتفِ إيران بعقد الصفقات مع الدول الأجنبية لشراء السلاح؛ بل عملت على تطوير هذا

السلاح وإعـادة إنتاجه، وإنتاج السلاح الذي يتناسب مع ظروف الحرب المتوقع اندلاعها في أيّ لحظة.

والاندفاعة الإيرانية هذه في مجال تطوير السلاح وإنتاجه وتكديسه تحققت بالنسبة إلى إيران على خلفية واقعيتها وخبرتـها وتجربتها التاريخية والمشتقة من قناعتها بأنـّها لن تكون بمنأى عن المؤامرات والفتن وتحريض الداخل الإيراني والنوايا العدوانية من الغرب وإسرائيل وأمريكا، هذه الواقعية دفعتها مع غيرها من الاستعدادات إلى العمل المتواصل لتحقيق الاكتفاء الـذاتي واعتمادها على نفسها، حيث لم تغب ذكريات الحرب العراقيّة-الإيرانية عن ذهن الإيرانيين ونوايا أعـداء إيـران التدميرية والإلغائيّة، والتي عززتـها تـهديدات أمريكا وإسرائيل بإعادتـها إلى عصر الظلمة.

وهكذا، وبفعل عملية التوازي بين 1354 السياسي والعسكري أصبحت إيران دولة عصرية وقوة إقليمية يحسب حسابـها بعد أن حققت توازنـها الاستراتيجي مع القوى الإقليمية دون أن تتهاون مع الاستفزازات التي تقوم بـها الولايات المتحدة وإسرائيل، كما إنّـها لم تتهاون مع الأعمال العسكرية التي تراها إيران ماسّة بسيادتـها الوطنية وبحقوقها المشروعة.

إنّ ما دفع إيران إلى أنّ تنكب هذه الحقيقة المجهدة والمسؤولة أمام شعبها يكمن في استيعابـها موضوعيًّا وعلميًّا الواقع السياسي العالمي المأزمي، والذي نتج من التجربة المؤلمة للطريقة التي بـها تدار الأزمات الدولية وسياسة الكيل بمكيالين التي ينتهجها مجلس الأمن، والانحياز الواضح الذي تظهره الدول الكبرى ضدّ إيران، والتغاضي الواضح عن الملفّ النوويّ الإسرائيلي. وهذه الحقيقة تعاملت معها إيران بواقعية موضوعية عملًا بقاعدة لعبة الأمم،

والتي تستند في سلوكياتـها إلى ضغوطات النفوذ أي صراع المصالح، والتي تعكسها عادة الدول الكبرى على الدول الأخرى وتمارس عليها ضغوطاتـها وإسقاطاتـها.

إنّ واقعيّة شرعية القوة التي أدركتها إيران واستفادت من تداعياتـها دفعت بـها إلى بناء قوّتـها الذاتية، والانصراف عن اللجوء إلى مجلس الأمن كونه مؤسسة أمريكيّة صرفة تدار على طريقة إدارة الشركات العابرة للقارات، بمعنى أن عنصر المنفعة هو الذي يتحكم بمستوى القرار ووجوده وفرضه. ومشكلة إيران في هذا المجال أنـها متعلقة بقيمها وتعاليمها الإيمانية، ولن تكون براغماتيتها بعيدة عن هذه القيم وهذا بخلاف البراغماتية الأمريكيّة الممعنة في لا أخلاقيتها وفق «توني سميت».

فلم يسبق لإيران أن بدلت حلفائـها ولا أصدقائـها، ولم يسبق لـها كذلك أن فعلت عكس ما قالت ولا اعتمدت دبلوماسية الكواليس، وإلّا لأصبح برنامجها النووي سلميًّا ولم يعد يـهدّد السلم العالمي، ولأصبحت صواريخها البالستيّة غير حاملة للرؤوس النووية أو أنـها لا تصلح لذلك، أو أن إيران لم تعد دولة لـها أهداف نووية عسكرية، والأمر سهل جدًّا ولا يحتاج لإثبات وفقًا لتجارب السياسة الأمريكيّة وواقعية هذه السياسة.

ج- على الصعيد الاقتصادي

صدمت الثورة الإسلامية الإيرانية بكراهيّة الولايات المتحدة وعدائيّتها لمشروعها النهضوي والتطويري ومن أجل إحقاق العدالة والمساواة وإسعاد الإنسان الإيراني وفق القيم الإيرانيّة المتداولة، وهذه الحقائق رفضتها الولايات المتحدة واعتبرتـها أهدافًا إرهابية، ولذلك

حرّضت على الحرب العراقيّة-الإيرانية، وحجزت الأرصدة الإيرانية المودعة في البنوك الأمريكيّة، وأوجدت قانون «داماتو» ثمّ عمدت إلى تصنيف إيران كدولة مارقة أعقبتها بأربعة قرارات عقابية، على أمل أن تشل قدراتها وإمكاناتها وتخنقها وتدفع بشعبها الذي جرى إفقاره ودفعه للثورة ضدّ النظام الإسلامي، فيتسنّى للولايات المتحدة عندها فرصة احتواء إيران بعد ضربها من الداخل.

غير أنّ هذه الأهداف لم تحقق غايات الغرب ولا حلفائه، ذلك أنّ إيران لم تقدم قطاعًا على آخر ولم تول جانبًا أهمية على حساب غيره؛ بل عمدت إلى إجراء عملية التوازي بين سائر القطاعات، فالاقتصاد يكفل النموّ، والنموّ يحدث التغيير في القطاع العسكري وتصبح السياسة مطواعة في أيدي القادة لأن الاقتصاد الناجح يقدم خدمة للمفاوض، سيّما وأنه يمتلك أوراقًا تفاوضيّة على قاعدة العرض والطلب، حتّى في التفاوض مع الدول الكبرى، فإنّ ما تقدمه إيران اقتصاديًّا يصبّ في خدمة المفاوض وخدمة المشروع التفاوضي، وهذا ما سهل على إيران إمكانات الوقوف في وجه القرارات الدولية العقابية وإضعافها؛ بل حتى إفشالها؛ لأنّ الإمكانات الاقتصادية من منابع بتروليّة وأسواق تصريف ومشاريع تنموية ودوافع مالية وصفقات الشراء تعتبر كلّها مغريات يمكن توظيفها في أيّ لقاءات تفاوضيّة واعتراضية.

وهكذا، وبفضل هذه الواقعية عرف الاقتصاد الإيراني أكبر نموّ له متجاوزًا الضغوطات والحصارات وكلّ أشكّال الإعاقات والمصادرة والمضايقات، دون أن يتعرّض هذا الاقتصاد لأيّ اضطرابات أو تراجع في وتيرة النموّ.

4- مجابهة التكليف الشرعي مع المهمة الرسالية الالـهية

ليست إيران الدولة التي يتوجّب عليها أن تقيم الدليل على شرعها الديني وحكمها الإسلامي، سيّما وأن الدستور قد نص على ذلك روحانيًّا وتنظيميًّا وفرائضيًّا وإيمانيًّا، وقد تشدّد الدستور في قضايا الإيمان بحكومة القرآن العادلة المحقّة وبكلّ الفروض التي أوحى بها قائد الثورة الإسلامية «آية الله العظمى الإمام الخميني»، والتي صنّفت تحت عنوان الأسس الإيمانية الستة، وقد أمرت المادة الخامسة بأن تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل في زمن غيبة الإمام المهدي، المنفي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير على أن تكون الموازين الإسلامية أساس جميع القوانين والقرارات المدنية (المادّة الرابعة).

يستمدّ التكليف الشرعي رمزيته الإيمانية الدينية من التراث الفكري والتشريعي للأئمة الإثني عشر الذي أورثـوه للمؤمنين الشيعة وحفظوه في القلوب والعقول قبل انقطاع التواصل بينهم وبين الأئمة، ذلك التراث الذين شكّل الزاد الروحي والفكري المتحدّر من التطورات المتنوعة والمتباينة في تمخضاتها السياسية والاجتماعية المتعدّدة، فتمثلها القادة والأئمة العظام وكبار علمائها واستنبطوا عن طريقها أحكامهم الفقهية على توالي الأزمنة، التي شكلت بمتغيراتها وتناقضاتها واقعًا مأزميًّا حكمته وسيطرت على صفائه تعدد الأحكام العقلية واجتهادات الفقهاء وارتكاسات النظريات التي تسببت وأمعنت في تشظّي الحقائق الإيمانية.

وكادت هذه الأحكام على ازدحامها وتصادمها أن تؤدّي إلى الفرقة الروحية وانقسام الآراء الإفتائية (الفتوية)، الأمر الذي دفع بهؤلاء العلماء، نتيجة الخلوّ الظرفي وانقطاع التواصل الاستنباطي والمعرفي والتفقهي، إلى استحداث مقام

مرجعيّ له صفة الولاية الفقهية والإرشادية بطاقتها الإيمانية الآمرة، والتي يعرفها الوليّ الفقيه في استنباط الحكم الشرعي من خلال الأدّلة الشرعية التي تأبى التغيير والتعديل، بفعل التكليف الشرعي المستمد من الاصطفاء الإلهي للولي الذي أغدق الله على قلبه وفكره فيضه المعرفي والإيماني والإلهامي، ووفر له الطاقة التي تنتج القدرة على التعامل مع المواضيع المثارة واستنباط الحكم ثم تطبيقه على الموضوع المجرّب، شرط أن يكون الموضوع أمرًا جديدًا لم يخضع سابقًا لحكم شرعيّ في أيام التشريع الأولى.

وقد تعمّقت التجربة المأساوية للفرد المتشيّع وانطبعت في ذهنه وفؤاده صورتها الدرامية المشبعة بضغوطات التشرّد الجبرية دون تشرّد الروح مع ما رافق هذا التشرّد من تصفية وتشفي واقتلاع وأحيانًا على قاعدة الظنّ والشبهة، ما أدخل في ضمير المتشيّع صورة القهر والظلم والاستبداد والدفع إلى انتظار ظهور الإمام الثاني عشر الإمام (المهدي المنتظر)، وانتظار اللحظة تلك كان خليق بالمتشيّع أن يركن أمره إلى فقيه متولٍّ يبحث في قضايا المسلمين بما وُسع من أحكام وولاية على الأنفس وإلزامية في الانصياع والتنفيذ تحت طائلة التكفير والإقصاء.

وعلى الوليّ الفقيه أن يلتزم بمهمّات جهادية أربع تلقي على عاتقه وظائف الجهاد لحفظ الدين في وجه أعداء الله، والجهاد ضدّ أعداء المسلمين الذين يضمرون الشر لهم ولأغراضهم. والجهاد للدفاع عن طائفة المسلمين الذين شرعوا بالاستمالة نحو العدوّ قبل أن يستولي على عقولهم وقلوبهم، والجهاد لدفع أعداء المسلمين عن الثغور وإخراجهم منها وإصلاح أوضاعهم بعد أن

أفسدها هؤلاء الأعداء وإنقاذهم من جورهم وظلمهم[1].

إذًا، التكليف الشرعي الذي أرست حقيقته وتأثيراته روح التشيّع المشبعة بالإيمان الجهادي، والتي تعمل بهدي المرشد الوليّ الفقيه بما أوتي من سعة معرفة، وقدرة على الاستنباط وإصدار الأحكام الشرعية الإلزامية والإفتاء بشأن قضايا المسلمين المستحدثة؛ ذلك أن التكليف الذي يستمد قوته وطاقته من الإلهام الروحي والشرعي والإيماني يفرض على الولي الفقيه إلزامية الدفاع عن المسلمين وأن يعكس جهاده هذا بطريقة إيحائية وإلهامية وإلزامية على المسلمين المؤمنين بتكليفه وروحيّة أحكامه.

وعليه، فإنّ دفاعه عن المؤمنين هو تكليف من الله عزّ وجلّ وإلهام من تعاليم الإسلام، وتلك الأحكام العقلية، وهذه الحقيقة، هذه العلاقة الإيمانية السامية في حقائقها وإلهاماتها وصوابية أحكامها تلزم العامّة بوجوب الامتثال إلى طلبات الولي الفقيه بتطويع قلوبهم وعقولهم للسيرعلى الهدى والصراط الفقهي الذي أغدقه الله على قلب الولي وعقله وروحه وفاض به على كيانه، وهو امتثال لله عزّ وجلّ وإن بالواسطة.

وهكذا، يصبح السلوك في صورته الإجرائية والتفكيرية على السواء واجب التمثل بتفكير الولي الفقيه وسلوكه وفرائضه، على قاعدة وحدة الخلاص والمعاناة والظفر والتماهي والثقة والانعتاق من أجل صيانة الروح المنبثقة من صيانة الأرض والسعادة، والتي هي في الحقيقة صيانة التراث والوطن والدين والأرض والأجيال الآتية وسيرة الأنبياء والأئمة وأرواحهم الخالدة، صيانة الكلّ بالكلّ وصيانة الروح المنبثقة والصاعدة من تجارب التشرد والظلم والقهر والعذاب، وهي الصابرة المنتظرة بفرح ظهور الإمام

(1) السفير اللبنانية، 18/ 8/ 2009.

الثاني عشر، تلك الروح العاشقة لصور الراسخين في القلوب ممن أوتوا طاقة الاستنباط ومعرف الحكم الرشيد وسداد الرأي وحسن السيرة وعلى الآخرين أن يعتبروا.

على هذا الأساس، بنت إيران حاضرها ومستقبلها وصنعت تطوّرها وتقنيتها وصمودها وأثبتت حقيقتها وتجلياتها وتحوّلها إلى قوة كبرى، ومن هذه الوقائع والحقائق الإيمانية العشقية وصلت إلى ما وصلت اليه، والآتي أعظم، بعد أن امتلكت دورة الوقود النووي وحققت نموًّا اقتصاديًّا تجاوز 9 ٪ سنويًّا وامتلكت أيضًا التكنولوجيا العصرية وآليات السوق والاكتفاء الذاتي.

وفي المقابل، في المقلب الآخر من الكرة الأرضيّة، في العالم الجديد الذي أخذ صورة الإمبراطورية السخية أولًا والحاملة بالقوة لقيم الديمقراطية والحرية وكرامة الإنسان ثانيًا، والتي قدر لها أن تتنكب مسؤولية إدارة العالم وتطويره وصيانته وإسعاده وتخليصه من صراعاته، في مهمة إرسالية نابعة من اصطفاء الإمبراطورية الأمريكيّة للقيام بهذه المهام الإلهية. ولذا، فعلى هذه الإمبراطورية أن تكون وفيّة للرسالة الإلهية التي انتدبت لأجلها، وأن تحارب القوى المنافسة في توسّعها وبقائها. وهذه الإمبراطورية لا يمكنها أن تبقى وتستمر إلا بالقوة والمال وحتى بالدم[1].

غير أن هذه الإمبراطورية المندفعة بحيوية، الواثقة بقوتها وبدورها التاريخي تحتاج إلى التبريرات الأخلاقية والمعنوية، وهي عندما تتوسع وتتمدّد إلى أراض جديدة لا تبحث عن أسواق مبتكرة، وخلق مجالات أرحب تؤمّن لها الربح ومصادر التموين، إنما تسعى إلى نقل منظومة الحريات والديمقراطيات إلى العالم الذي تنطلق إليه. فحينما كانت الطائرات الأمريكيّة تدك مدن فيتنام

(1) Ronald Steel, **la poix Américaine**, p33 - 35.

الشمالية وقراها، وتقتل الأطفال والنساء بطريقة وحشية ودموية، كان الرئيس الأمريكيّ «جونسون» يعلن أن الحرية ستبقى وتستمرّ وأنّ مدن فيتنام الجنوبية سيعاد بناؤها.

وفي ما كانت مدن فيتنام الشمالية وقراها تهدم وتباد بصورة مستمرة وبغارات متواصلة، كان «جونسون» يقول إنّ ما تفعله أمريكا يعود إلى الينابيع الحيّة والإحساس العميق بالواجب المعنوي والأخلاقي ولا يحقّ لأيٍّ كان أن ينتقص من قيمة الدور الأمريكيّ ومقاصده، التي تطمح إلى مثال أعلى وأسمى بكثير[1].

وقد أردف الرئيس الأمريكيّ «جون كنيدي» قائلًا إنه كتب على الأمريكيّين تحّمل مسؤولية حراسة أسوار الحرية في العالم، لذا عليها أن تكون مخلصة ووفية للرسالة التي بعثت من أجلها والتي سوف تصنع عظمتها، كي توفر السعادة للبشرية جمعاء، ولخدمة الآخرين وليس لخدمة نفسها[2].

ويعطي السناتور «بفريدج» صورة منمقة عن الشعب الأمريكيّ بادعائه أنّ الله قد اختاره من بين جميع الأجناس ليقود العالم من أجل تجديد نفسه على الرغم من الصعوبة التي تلقاها الولايات المتحدة في إيصال الحرية إلى جميع أنحاء العالم، ليس لعلّة معينة؛ بل لأن الأمريكيّين يمثّلون حالة خاصة على وجه البسيطة. وقد كتب عليهم أن يتفاهموا مع أعداء الحرية (الشيوعيون)[3]؛ حيث أيّد الرئيس «ترومان» هذه المقولة مضيفًا أنّ أمريكا قبلت بدور الزعامة التي تدعونا العناية الإلهية إلى القيام به منذ جيل[4].

---

(1) Observer, 18 /2 /1968.

(2) Sharl Bind, **United Date History,** p139 - 194.

(3) Herald Tribun. 22 /11 /1951.

(4) George Kinan, **The American Diplomacy**.

وعندما كان «إبراهام لنكولن» يرى في الحرب الأهلية الأمريكيّة أنها عقاب أنزل بالأمريكيّين بسبب خطايا مكابرتهم، كان «ماكنلي» يحشد الجنود لغزو الفليبينين ليعاقبها ويحضِّرها ويُدخلها إلى عالم المسيحية، ووفق نبوءة الرئيس الأمريكيّ «وودرو ويلسون» التي أطلقها عام 1919، فإنّ العناية الإلهية هي التي ستشعل حربًا عالمية ثانية لأن الولايات المتحدة لم توقع على ميثاق عصبة الأمم.

كما أعلن «فرانكلّين روزفلت» أنّ الديمقراطية لا يمكنها أن تعيش بدون دين حقيقي فيما اعتبر «هاري ترومان» ان الكتاب المقدس يحتوي على الركائز الأساسية للدستور الأمريكيّ. على أن «أدلاي ستيفنسون» خصم «آيزنهاور» في الانتخابات الرئاسية كان أقل إيمانًا وادعاءً من هذا الخصم عندما قال ان الله عمد الينا القيام بمهمة مرعبة أقلها زعامة العالم الحر، فيما تحدث السناتور «روبرت كينيدي» في السباق إلى الرئاسة الأمريكيّة يوم 17/ آذار/ 1968 عن حق الأمريكيّين في القيادة الروحية للكوكب الأرضي[1].

اذًا المجابهة هنا، ومن وجهة النظر هذه تبدو للعيان وكأنها مجابهة بين إيمانين متناقضين ممارسة وسلوكًا وتجليات، وفق ما تظهره الطروحات المتداولة. ذلك أن القيم التي تعمل من خلالها كلّتا الإيديولوجيتين تبدو وكأنها متشابهة وإن تغيرت العبارات، فالإيديولوجيا الإيرانية تقول بالعدالة والمساواة والاستقلال والاحترام وهي القيم التي قامت من أجلها الثورة وعملت على تجسيدها ولم تزل، وهي لم تعلن غيرها كقيم نهائية، كما إنّها لم تمارس عمليًّا ما يتعارض مع هذه القيم.

(1) Claud Julien, L'Empire American, p40 - 41.

وفي المقابل أعلنت الإمبراطورية الأمريكيّة قيمها النهائية وهي الديمقراطية والحرية والعدالة، وهي القيم التي اعتبرت نفسها مكّلفة بتحقيقها بموجب الرسالة الالهية. وأضافت اليها مهمة سابقة أخرى وهي إسعاد البشرية وتأمين رفاهيتها.

وسواء نظرنا إلى القيم الإيرانية أم الأمريكيّة فنحن سنكون امام قيم إنسانية في المطلق نظرًا إلى تحدرها من الديانات السماوية وأخلاقياتها وما توافقت عليه معظم المذاهب والنظريات والحضارات، فالعدالة مشتركة والمساواة كذلك وهي بشكل أو بآخر مشبعة بالروح الإنسانية وقبول الآخر ورفض الظلم والاستبداد كونها تسعى إلى كرامة الإنسان وجعله سعيدًا وأن الإنسانية الصحيحة هي حصرًا غاية كلّ الديانات، غير أن الفارق بين القيم الأمريكيّة والقيم الإيرانية يكمن في الدوافع والتوجهات والتوافق.

فالقيم الإيرانية تضمنت ركنًا مهمًّا وأساسيًّا وهو الاستقلال، فيما خلت الحقيبة الأمريكيّة من هذه القيمة التي تشكل الحصانة الأساسية للدول مهما كان حجمها. والفارق هنا يستخرج من التوجه، ذلك ان الدولة التوسعية وذات النزعة الاستعمارية لن تعير هذه الناحية كبير اهتمام كونها تتناقض مع حقيقتها التاريخية، الحقيقة الإمبراطورية والكونية، هذه الحقيقة هي التي تقف خلف المجابهة الراهنة بين إيران والولايات المتحدة، بين النزعة الدفاعية عن حضورها ووجودها وسيادتها كدولة تحمي أراضيها وكيانها وحقوق شعبها وتعبق المطامع الأمريكيّة الهادفة لاستحواذ إيران وسلبها خيراتها مقابل النزعة الاستعمارية والاستحواذية والهيمنة التي كرستها الولايات المتحدة عبر انتشارها الواسع في كلّ المناطق والدول والمحيطات والبحار والقارات وفوق المياه وتحتها، حتى الفضاء الخارجي لم يسلم من الحضور الاستعماري الأمريكيّ.

فالولايات المتحدة تسعى في كلّ يوم إلى توسيع رقعة انتشارها وتركيز وجودها في القواعد العسكرية المقامة في معظم الدول أو القارات سواء عن طريق الحضور الثابت بواسطة الاحتلال بالقوّة أم عبر الاتفاقات إلى أن تربعت على عرش النظام العالمي الأحادي القطبية الذي أعطاها تفويضًا باستباحة كلّ السيادات والقوانين الوضعية لسائر الدول. ذلك ان الاستقلال يتنافى مع الاستعمار مثلما يتنافى الإيمان مع الالحاد والخير مع الشر.

والديمقراطية تفترض الشفافية ومكاشفة الرأي العام، على أن التاريخ الأمريكيّ لم يخلُ يومًا من ديبلوماسية المراوغة والغموض، وازدواجية الأهداف بين معلنة ومبطنة، باطنية وشفافة مضافًا إلى دبلوماسيّة الكواليس، وهي حقائق لم تتمثلها إيران في تاريخ الثورة، سي ما وأن الدستور الإيراني أطلق عليه تسمية دستور القرآن العادل والحق، وهي قيم قامت من أجلها وعليها الثورة الإيرانية الإسلامية.

ولم تنقطع الصلة مطلقًا بين السماء والأرض في المشهد الإيراني قيادةً ومؤسسات وعامة شعب، كما لم يسجل على إيران أي من النزعات التطرفية والأصولية التي تعني الغاء الآخر من أجل بقاء الأفضل والأصزعما وتجبرا، فكلّ ما يحصل هو باسم الدين وإليه المرجعية والعودة والملاذ بعد أن اعتبر الإيمان الأساس الذي بني عليه الدستور في نقاطه الست المؤلفة للمادّة الثانية منه. والفارق هنا بين النهجين الديمقراطيين (الديمقراطية المنبثقة من الإيمان الديني السماوي، والديمقراطية الملتصقة بالوجود الإنساني وحقوقه الوجودية الأرضية) يكمن بالطبيعة العلائقية بكلّ مركباتها من دافعية وسلوك وأهداف ونوايا وتوجّهات ومحاسبة.

فالديمقراطية الغربية تعني اطلاق الحريات والدوافع والحاجات

والاشباعات وهذه المقّومات تحاكي في معظم تركيباتها وتجلياتها الطبيعة الغرائزية في الكائن الإنساني بشكل عام، والتي لم تستطع القيم الأمريكيّة ترويضها وتهذيبها بصورة كافية، وإلّا لما شهدنا الحروب والجرائم والتصفيات وانتهاك السيادات سيّما وأن الأمريكيّ في نظرته للآخر محكوم بالغطرسة وجنون العظمة وعقدة التفوق والإلغاء والاستحواذ وسلب الخيرات والإخضاع، فعندما تزرع الولايات المتحدة قواعدها العسكرية وجنودها وآلاتها الحربية في معظم بقاع الأرض دون أن تُحلّ النزاعات الدولية أو تَحل الديمقراطية في أيّ دولة بعدما ادعت لنفسها الرسالة السماوية (إسعاد البشرية وتنمية شعوبها والقضاء على الفقر والجريمة وحماية الحقوق).

حتى إن الألوهية التي تدّعي البراغماتية الأمريكيّة حصريّة تمثيلها على الأرض تأخر الدستور الأمريكيّ الاتحادي في ذكرها حتى عهد رئاسة «آيزنهاور» حين طالب في الكونغرس تضمين الدستور في ما يتعلّق بقسم اليمين فقرة مستمدة من الكتاب المقدس. وفي المقابل تبدو الديمقراطية الإيرانية شيء من إيمان وممارسة، بمعنى اقتران السماوي بالسلوكي بالأرضي بالتطبيقي. ذلك أن ولاية الفقيه هي توسّط بين الإمامة والسياسة. فالإمامة هي كلّ متكامل مستمدّ من النبوة الخاتمة والنهائية وليس بعدها من أنبياء يرسلون، ومستمدّة أيضًا من عودة الإمام الغائب بإرادة إلهية فوق إدراك البشر وإرادتهم والحاضر من خلال إلهاماته وحلوله في عقل الإمام الوليّ الفقيه وروحه.

وعليه، فالوليّ الفقيه يتوسط دائرة الإمامة ودائرة السياسة، أي توسط صفة الولي الفقيه الشرعية بين علم الإمام وحياته المفترضة وصفة العلم والحياة، توسط الاجتهاد الفقهي الاستنباطي بين شروط الحياة الزمانية والمكانية، بين العالم الاعتباري الإيماني والتنزيلي الذي يكسب الولي الفقيه علمه وتبصره

وقدرته الاستنباطية، وتكون دائرة السياسة غير مكتملة في زمن الفقيه لأنها مفتوحة على حركة العقل في استنباط النصّ وتطبيق قواعده وأحكامه، وتقديم الأجوبة المتغيرة والمتجددة والمنفتحة على طاقة النصّ الإلهي. وهذا يعني أيضًا أنّ الولي الفقيه يستطيع ممارسة السياسة بصفتها العلمية المستقلة والمستفيدة من وظيفة العقل الإنساني.

وبالنتيجة، فإنّ تطبيق الديمقراطية المتجسّدة في الموضوعات السياسيّة يصبح واجب الوجود في وظيفة الولي الفقيه انطلاقًا من مقولة العدالة المتحققة في الفعل السياسي طالما أن الولي الفقيه ـ وبفعل وسطيته بين الإمامة ودائرة السياسة وبما أوتي من علم واستيطان وتأمل ـ سوف يختار الأصلح في ممارسة الفعل السياسي اعتمادا على مبدإ التقوى والعدالة التي تمجدها قواعد الإيمان الاعتبارية، والتي هي من أصل النشاط الديمقراطي، وعليه سوف تبنى وتستنبط سائر الممارسات السياسية في المجتمع الإيراني من شورى وبيعة وحصرية الحلّ والعقد وصولًا إلى الإجماع[1].

إن عملية المقارنة الصحيحة والموضوعية بين منطقي الديمقراطية في النظام الأمريكيّ التوسعي أفقيًا والنظام الديمقراطي الإيراني التوسعي عاموديًا، تفيد أن علاقة الديمقراطية على النمط الغربي هي علاقة الأشياء وبأسلوب العيش وتكديس الثروات وتبوّء المناصب وتنظيم الاحتلال وتقوية الفئات المناصرة والضامنة لسيادة المحتل في تأمين الرفاهية للمحظوظين الملتزمين تقوية التحالفات الضامنة لسيادة مفاهيم التسلط والاستفراد بالسلطة بينما تنحو الديمقراطية في النظام الإيراني في اتجاه الدمج بين الإيمان في العلاقة العشقية لقدسية الإمامة والمفاهيم التطبيقية المرتبطة بالعقل ووظيفته التنظيمية

---

(1) طراد حمادة، «ولاية الفقيه الديمقراطية»، جريدة الأخبار، 12/ 6/ 2008.

والتبصرية والاستنباطية.

مقارنةً أخرى يتوجّب تحقيقها والإشارة إليها وهي تعتبر أساسية في النظم الديمقراطية وتتمحور حول عملية المحاسبة والمراقبة والمساءلة. ويفترض أصحاب النظم الديمقراطية الغربية وجود مؤسسات دستورية وقضائية تقوم بهذا الواجب، والتي هي في النهاية منبثقة من الشعب بمعنى أن الشعب هو الذي يحاسب في النهاية، وأن العلاقة هي دائمًا أفقية ولا توسط للمحاسبة الالهية في هذا المجال.

أما في الديمقراطية الإيرانية فالأمر يختلف، فالمحاسبة هي أمام الولي الفقيه المكّلف شرعيًا واعتباريًا وتبصريًا وإنابةً من الإمامة، على الرغم من وجود مؤسسات دستورية من شورى وحكومة ورئاسة جمهورية. فالقول الفصل في النهاية هو للولي الفقيه، بمعنى أن المسؤولية هي أولًا وأخيرًا أمام الله ويستوي ذلك على الحكومة الإيرانية بعدما أطلق عليها تسمية حكومة القرآن، وهذا يعني ان الخطأ يجب أن لا يتوفر. ومثلما يشق على المسلم أن لا يخالف تكاليف القرآن وفروضه فإنّ الحكومة عليها كذلك ألا تخالف أوامر القرآن وألا نعتت بالكفر ومخالفة الشرع.

5- حقائق راسخة تتحكم بالمجابهة

أ- الحقيقة الاقتصادية

تمكنت إيـران- وبسرعة قياسية- من تحقيق مستويات نمو كبيرة على الرغم من العقوبات وإجراءات الحظر والحصار التي لجأت إليها الولايات المتحدة منذ الأسابيع الأولى لانتصار الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 عن طريق حجز الإيداعات والتحويلات المالية الإيرانية، والتي أودعت في البنوك

الأمريكيّة في زمن الشاه والبالغة ثمانيّة مليارات دولار، إلى جانب حظر تسليم قطع الغيار والمعدات العسكرية المتفق عليها سابقًا.

واستمرت الولايات المتحدة في إجراءات الحصار والتضييق بالضغط على الدول الحليفة، وعلى الشركات العابرة للقارات لوقف تعاونها مع إيران إلى حين صدور «قانون داماتو» عام 1996، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق الشركات الأمريكيّة والشركات الأجنبية التي تتعامل معها في حال استمرارها بالتعاون مع إيران.

على أن الجهد الرئيسي الذي بذلته الولايات المتحدة كان من أجل ايصال الملف الإيراني إلى مجلس الأمن، وإلزام الدول كافة بوقف تعاملها مع إيران بعدما تبين للولايات المتحدة فشل إجراءاتها السابقة، ورفض الشركات وقف تعاملها معها وكذلك معظم الدول، سيّما وأن الشركات الأمريكيّة التي طالها «قانون داماتو» ووجدت نفسها قد خسرت السوق الإيرانية وأخذت مكانها الشركات الأجنبية. وعليه، لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن ولإجباره على استصدار القرارات العقابية بحقّ إيران على خلفية برنامجها النووي، وتمكنت من إقناع مجلس الأمن بإصدار أربعة قرارات عقابية متنامية ومتصاعدة في شدّة وتيرتها.

غير أن الإجراءات من عقوبات فردية أمريكيّة ودولية جزئيًا ثم دولية بالمطلق عن طريق الأمم المتحدة لم تتمكن جميعها من التأثير على الدول العالمية بوقف تعاونها مع إيران، والأهم من ذلك أن هذه العقوبات لم تؤثر في حركة الاقتصاد الإيراني ونموّه وديناميته ووصوله إلى مرتبة عالية في السلّم التراتبي العالمي وامتلاكها آليات السوق التنافسية، بعدما امتلك شروط التقانة والتكنولوجيا المتطورة، وقيام إيران بتحقيق شروط التقانه والتكنولوجيا

المتطورة، وتحقيق شروط التصنيف العالمي كدولة كبرى تمتلك الصناعات الثقيلة والأسلحة المتطورة، وقطاع خدماتي ناجح وبنى تحتية متطورة وقطاع زراعـي تصديري وميزان تجـاري يميل لمصلحة الـصـادرات وتوظيفات واستثمارات وإيداعات واحتياط نقدي بالعملة الأجنبية، وشركات عملاقة تمكّنت إيران من تحقيقها جميعًا وبسرعة قياسية سيّما وأن إيران لم تبلغ بعد عمر الربـع قرن حسابيًّا والعقـد الواحد فعليًّا.

خلاصة القول: أن إيـران تمكنت من الصمود في وجـه الضغوطات الأمريكيّة التصاعدية والمتواصلة، والتي تمكنت الثورة الإسلامية من مجابهتها والصمود في وجهها بشكل لم يشهد التاريخ مثل، حيث تقف دولة كبرى تبوّأت عرش قيادة العالم بشكل استفرادي منذ العام 1990 بشركاتها العملاقة، واحتكارها إمكانيات التأثير في الاقتصاد العالمي، وقدراتها الهائلة المدعومة بذراع عسكرية ضخمة، وشبكة دبلوماسية كونية وتقريرية وصانعة لمعظم القرارات الدولية، ومالكة للأوراق الاقتصادية والعسكرية والمالية إلى حدود الاستفراد والاحتكار لطالما وظفتها في عمليات المكافأة وإبرام الصفقات والإغراءات وشراء المواقف والانقلاب عليها.

تمكنت إيـران إذًا من تمثل هذه الوقائع والضغوطات واحتواء بعضها والالتفاف على بعضها الآخـر، والإفـلات من تأثيراتها بعقد الصفقات والاتفاقات التي جنبتها تحقيق الإجماع الدولي في تنفيذ العقوبات، وأجبرت دولًا عدة وازنة دوليًّا على الإندفاع في اتجاه التعاون مع إيران والحصول على الامتيازات وفرص الاستثمار في الاقتصاد الإيراني، سيّما وأنّ إيران صنّفت بالدولة الثانية عالميًّا التي تملك احتياطيًّا بتروليًّا هائل.

ب- الحقيقة العسكرية-السياسيّة

مثلما انتصرت على الواقع المأزمي الذي فرضته عليها الحرب العراقيّة-الإيرانية والضغوطات الأمريكيّة العقابية، انتصرت إيران على التهديد المتواصل الذي انكبت على استخدامه الولايات المتحدة وصنيعتها إسرائيل ومعهما الدول الحليفة. فقد منعت الولايات المتحدة عن إيران الإمدادات العسكرية التي جرى إبرامها في زمن الشاه من قطع غيار وأسلحة متعددة الأنواع.

ولم يسبق أن انتصرت دولة بعد تردّي أوضاعها نتيجة التغيرات الجذرية التي فرضها انتصار الثورة، وتحوّل إيران من دولة عسكرية إلى دولة تفكك فيها الجيش وانعدمت فعالية السلاح لافتقاره إلى قطع الغيار وحجز الإيداعات المالية في البنوك الأمريكيّة والعمل على إرساء نظام جديد بمفاهيم وقواعد مختلفة كليًّا بدافعيتها وتطبيقاتها وعلاقاتها الدولية، حيث استغرق منها هذا التحوّل الجهود الجبارة والمخططات المناسبة وكذلك الجهاز التنفيذي المقتنع بهذه المفاهيم، والذي وقع تحت ضغوطات الحقائق الجديدة من قيادات ومؤسسات دستورية وهيئات تنفيذيّة ورقابيّة.

ولم تتأخر الحرب العراقيّة-الإيرانية في فرض نتائجها على الواقع الإيراني وهي التي أتت على كلّ ما أنجزه الإيرانيون من نتاج التكنولوجيا وترسانة عسكرية ومعالم تطويرية وبنائية حديثة، والأهم من ذلك ما أنفق من مبالغ طائلة على تحديث البنية العسكرية المتطورة.

وقد تجاوزت إيران هذا الواقع المؤلم وانتقلت في فترة قصيرة إلى مرحلة الهجوم واستعادة الأراضي التي خسرتها متوغّلة في الأراضي العراقيّة إلى أن تمّ وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب. لتنطلق بعدها إلى إعادة تكوين كلّ قطاعاتها

الإنتاجية والبحث عن مصادر السلاح التي وجدتها في العديد من الدول ومنها روسيا ثم الصين.

ولم توقف إيران بحثها عن الوسائل التي تعينها على بناء قوتها العسكرية في كافة المجالات واضعة نصب عينيها قضية الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي بعدما صدمت بإجراءات الصدّ والمنع والتضييق التي اعتمدتها الولايات المتحدة وفرضتها على باقي دول العالم، على أن المرحلة التي قدرت بخمس عشرة سنة كفيلة بنقل إيران من مرحلة البحث عن مصادر السلاح إلى مرحلة إنتاج السلاح بكلّ أنواعه ودرجاته وتقنّياته.

واللافت في هذه الحالة الإيرانية عدم اكتفائها بشراء السلاح؛ بل التوجه نحو تطوير السلاح المستورد وجعله أكثر فعالية وإحاطته بالكثير من السرية والكتمان للحيلولة دون كشف أسراره ثم استضعافه. فقد استفادت إيران من ظروف المواجهات المحتملة وطورت ذراعها العسكرية بالشكل الذي يتوافق مع هذه الظروف ويستجيب لمتطلباتها، حيث عملت على تطوير الزوارق البحرية السريعة والمزوّدة بالصواريخ الفعالة وقدرتها على المناورة والإفلات من مراقبة العدو وإدارته وإنجاز المهمات القتالية قبل أنّ يتم كشفها وتعقبها.

وهكذا، أثبتت إيران قدرتها العسكرية وأهميتها الاستراتجية كقوة إقليمية وازنة يحسب حسابها ويستحيل تجاوزها أو تدارك ردات فعلها، إلى الحدّ الذي أدخلها في لعبة التوازنات الاستراتيجية التي أتقنت إيران فنون التعامل معها والتأثير في صناعة القرار الإقليمي وتحديد وجهته، كما وسّعت إيران من ميدان تأثيرها وامتلاكها أوراق اللعبة السياسية عبر دعمها حركة المقاومة الشرق أوسطية، سواء في العراق أم في جنوب لبنان أم فلسطين، وهي أوراق تثبت يومًا بعد يوم أهمية إيران كلاعب استراتيجي إقليمي.

ج- الحقيقة النووية

شكل البرنامج النووي الإيراني لب الخلاف الإقليمي بالكامل والدولي في جزءٍ منه، والذي على أساسه أصبحت المجابهة الإيرانية الأمريكيّة قضية مؤرقة ومؤثرة في السياسة الدولية، واذا كنا قد أثبتنا عدم صحة الادّعاءات الأمريكيّة بأن البرنامج النووي الإيراني يهدد السلم العالمي ويعرض الوجود الغربي في الخليج للخطر، وسيان أكانت المزاعم الأمريكيّة صحيحة أم لا، فإنّ الحالة الإيرانية أصبحت كما كانت محلّ اعتبار وأهمية بالغتين، نقلتا إيران من واقع الدول الساعية للتطوير إلى واقع الدول المتقدمة والمتمتّعة بعضوية النادي النووي.

ولم تتمكن إيران من بلوغ هذه المرحلة لولا امتلاكها التكنولوجيا المتطورة والتقانة التصنيعّية الكبيرة، والتي دفعت بها إلى امتلاك دورة الوقود النووي وتقوية برنامجها النووي إلى حدود متقدمة جدًّا، دون الأخذ بالاعتبار العقوبات الدولية ولا التهديدات الأمريكيّة ومعها الإسرائيلية، فإيران اعتبرت أن برنامجها النووي هو من حقوق الشعب الإيراني التي يتوجّب الدفاع عنها وعدم المساومة عليها. مضافًا إلى كون هذه المفاعلات تهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية السلميّة.

وبامتلاك إيران دورة الوقود النووي وتخصيبها اليورانيوم في أراضيها، فإنّها بذلك تكون قد دخلت نادي الدول النووية إلى حدّ وصفها من قبل الرئيس «أحمدي نجاد» بأنها الدولة الكبرى الثامنة. وهذا يعني أن إيران لم تعد تلك الدولة التي يسهل استهدافها وضربها كما كانت -ومنذ العام 2006 - عرضة للعقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن ويعمل على تنفيذها على وظيفة برنامجها النووي.

وللمرة الأولى في تاريخ منطقة الشرق الأوسط، تقف قوة إقليمية كبرى في وجه المخططات الأجنبية وتحديدًا الأمريكيّة-الإسرائلية؛ حيث جعلت أمريكا من إسرائيل دولة محميّة أمنيًّا. وليس هذا فقط؛ بل إنّ إسرائيل وبدعم أمريكيّ حققت مكانة إقليمية في العقود الماضية على قاعدة التفوق العسكري الاستراتيجي، بعد أن أمدتها أمريكا بأحدث أنواع الأسلحة وبأكثرها تدميرًا. وللمرة الأولى تصطدم أمريكا وإسرائيل بحقيقة استراتيجية استثنائية أحدثتها إيران، وجعلت منطقة الخليج تقف على أبواب مجابهة مفتوحة ولكن غير مريحة ومضمونة النتائج لأمريكا ومعها إسرائيل.

واستفادت إيران من هذه الحالة من مسلمات التوازن الاستراتيجي، والتي تفيد بأن التوازن الحقيقي هو ضمانة للسلم حيث تأخذ الدول الراغبة في العدوان قوة الدولة المستهدفة بالاعتبار فتمتنع من اتخاذ أيّ خطوة عدائية.

وخلاصة القول وعطفًا على اتهام الدول الغربية إيران بأنها تمتلك الأسلحة النوويّة، أو أنها على وشك امتلاكها، فإنّ إيران التي امتلكت فعلًا دورة الوقود النووي وأتقنت مكوّنات التكنولوجيا العصرية أصبحت فعلًا قادرة على إنتاج القنبلة الذريّة التي تعلن أنها لا ترغب في امتلاكها لأسباب أخلاقية إيمانية على الرغم من قدرتها على ذلك.

د- حقيقة الاكتفاء الذاتي

وضعت إيران نصب عينيها ومنذ انتصار الثورة الإسلامية وبروز الاتجاهات العدائية ضدّها، قضية تحقيق الاكتفاء الذاتي في رأس اهتمامها كي تتمكن من إفشال الخطط الأجنبية، والاكتفاء الذاتي بنظر إيران لا يتوقف فقط على الجانب العسكري؛ بل يطال القطاعات الاقتصادية كافّة. وهذه السياسة

مكّنتها من الوقوف في وجه القرارات الدولية والعقوبات الأمريكيّة وتهديداتها ولعلّ هذه السياسة هي التي أعطت إيران قوّتها وأسباب صمودها.

فقد توصّلت إيران إلى مرحلة إنتاج الصناعات الثقيلة (طائرات، سفن بحرية، سيارات بمختلف الأحجام، قطارات، وكلّ أنواع الصناعات الأخرى التقنية منها والإلكترونيّة وحتى المتطوّرة تكنولوجيًّا من حواس وغيرها).

واستفادت إيران كذلك من الإمكانات الماديّة والاقتصادية ومن ثرواتها الوطنية، التي أمدّت الاقتصاد الإيراني بروافد مالية ضخمة مكّنت إيران من إنجاز عملية التطوير والتجديد إلى الحدود التي تمتلكها الدول الكبرى تحديدًا.

وامتلاك إيران حقيقة الاكتفاء الذاتي يعني أنها أصبحت وازنة استراتيجيًّا واقليميًّا وقابضة على عملية صناعة القرار وتوجيهه والاستفادة من تداعياته، ولم تعد منطقة الخليج واقعة تحت تأثير الاصطفاف الخليجيّ العربي والأمريكيّ من جهة وإيران من جهة ثانية؛ بل أصبحت هذه المنطقة ثلاثية الأوزان (إيرانية، خليجيّة عربية، أمريكيّة)، بما يفيد أن الدول الخليجيّة العربية دخلت في علاقاتٍ وتفاهمات مع إيران تهدف إلى تأمين الاستقرار والهدوء في هذه المنطقة، والتي عملت إيران على تعزيزها بهدف الحدّ من النفوذ الأمريكيّ والنأي بالدول العربية الخليجيّة عن الضغوط الأمريكيّة التي قد ترمي بها مستقبلًا في أتّون المواجهات المدمرة.

هـ- حقيقة التفوق الاستراتيجي

وهذه الحقيقة مستمدة من الحقائق التي استعرضناها أعلاه، مضافًا إليها حقيقة الموقع الاستراتيجي الإيراني في توسّطها بين قارات العالم القديم ومناطق التوتر العالمية وطرق المواصلات البحرية والبرية، كما استفادت من

سيطرتها على أهمّ المعابر الدولية التي تنقل الإمدادات النفطية لدول العالم كافة والأوروبية تحديدًا، وهو معبر «هرمز»؛ حيث تسيطر إيران على ضفته الشرقية ما يعني قدرتها على تهديد ناقلات النفط وسائر القطع البحرية.

وليس بعيدًا عن مضيق «هرمز»، فإنّ إيران تسيطر على العديد من الجزر المنتشرة في مياه الخليج ومنها الجزر الثلاث (الطنب الكبرى والطنب الصغرى وأبو موسى). كما إنّها بامتلاكها منظومة صاروخية مدمرة وبكلّ المستويات تثبت أنها قادرة على الوقوف في وجه أي تهديد وأي عدوان، واستيعاب الضربة الأولى ثم الانتقال إلى مرحلة الهجوم واحتكار نتائج المعركة. على الرغم من أنها تعلن أن منظومتها العسكرية هي دفاعية، لكن لا شيء يمنع من تحوّلها إلى هجومية عندما تتحقق المواجهة.

وبفعل امتلاكها قدرات اقتصادية هائلة، فإنّ التكامل الاستراتيجي يصبح واقعًا تقريرًا لا ينقصه الإثبات ولا الدليل، وهذا ما يدفع إيران إلى الانطلاق خارج أراضيها لتحقيق فعالية ومصداقية القيم الثورية الإسلامية (العدالة وحماية الحقوق والدفاع عن المظلومين بما يتجاوز حدود المذهبية والطائفية والقومية...). وقد استفادت الحركة السياسية المقاومة من الدعم الأمريكيّ وجعلت إيران عن طريقها قوّة ضامنة ومفيدة وموثوقة.

وعلى الصعد السياسية، حققت إيران شبكة من العلاقات الدولية الدبلوماسية أثّرت في منظومة الأحلاف وأضعفت تأثيراتها، حيث استفادت من هذه العلاقات في وقوفها في وجه الحصارات الأمريكيّة والعقوبات الدولية ودفع بعض الدول الكبرى (روسيا والصين) إلى القفز فوق هذه العقوبات والقرارات الدولية وإضعاف مفاعيلها، بما أفاد إيران بتقوية موقعها الاستراتيجي ووزنها الدولي وإثبات نفسها كقوة وازنة.

إن ظروف المواجهة وتحدياتها الراهنة تقودنا إلى الخلاصات الآتية:

1- إن الإدارة الأمريكيّة بمختلف مكوناتها، الديمقراطية والجمهورية، تدفع ظاهريًّا على الأقل في اتجاه الحسم العسكري بهدف منع إيران من إنتاج أو تطوير أسلحة نووية -وفق الزعم الأمريكيّ- بما في ذلك الضربة العسكرية الاستباقية.

2- تؤدّي إسرائيل دورًا تحريضيًّا في هذا المجال، ولا شيء يمنعها من توريط القيادة الأمريكيّة في هذه المواجهة عن طريق القيام منفردة بضربة عسكرية للمفاعلات النووية الإيرانية، كما تستفيد إسرائيل من أيّ تصعيد عسكري من أجل ابتزاز الإدارة الأمريكيّة، والحصول على المزيد من المساعدات المالية والعسكرية المتطورة.

3- تواصل إيران استعداداتها وتدعيم الجانب العسكري من قواها الوطنية عن طريق تطوير أسلحتها وزيادة ترسانتها العسكرية، وهي تقوم بكلّ ذلك وكأن الحرب قائمة في أيّ لحظة، معلنة أنها لن تتهاون في اعتماد الردود التي تراها ضرورية لردع العدوان وحماية استقلالها. وفي الوقت نفسه، تواصل عملية تحديث اقتصادها وتطويره وزيادة نموّه في الاتجاهات والقطاعات كلّها، بهدف امتلاك التقانة والدخول إلى ميدان اقتصاد السوق العالمي والمنافسة الدولية.

4- تمكنت إيران من الوقوف في وجه العقوبات الدولية مدعومة باقتصادها المتين وشبكة العلاقات الدولية التي نسجتها مع بعض الدول الكبرى وباقي دول العالم التي لم تلتزم بقرارات الولايات المتحدة والمنظمة الدولية المنقادة أمريكيًّا وضغوطاتها، وقد ساعدها في ذلك امتلاكها الاحتياطي النفطي الهائل ووصولها إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي.

5- تواصل إيران تطوير برنامجها النووي وبناء مفاعلات نووية جديدة دون الالتفات للصراخ الدولي وتهديدات الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة المنحازة لإسرائيل، كونها تمنع وكالة الطاقة الدولية من تفتيش البرنامج النووي الإسرائيلي؛ حيث تردّ إيران أن برنامجها هو للأغراض السلمية وإنتاج الطاقة، وهو يمثل أحد أوجه السيادة الوطنية وحقًّا من حقوق الشعب الإيراني على الرغم من تعاونها مع مفتشي الطاقة الدولية وفتح أبواب مفاعلاتها النووية أمامهم للتحقق من أهداف إيران النوويّة.

6- تؤكد إيران كذلك أنّها لا ترغب في إنتاج القنبلة النووية ولا الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نوويّة لأسباب دينية بحتة تتعلق بمبادئ الإسلام، وهو ما أكد عليه قائد الثورة الإسلاميّة الإمام الخميني، على الرغم من وصولها إلى مرحلة امتلاك دورة الوقود الثوري وإنتاج اليورانيوم المخصّب بنسبة 30٪ بقدرات ذاتية ووطنية.

7- تمكّنت إيران من الوقوف في وجه العقوبات الدولية المتواصلة واللعب على وتر الخلافات الدولية في هذا المجال، الأمر الذي أتاح لها فرصة إقامة علاقات دولية سواء مع العديد من الدول التي تناصب الولايات المتحدة العداء أم التي لا تسير بركب السياسة والأهداف الأمريكيّة.
وفي الوقت نفسه، لم تلتفت القيادة الإيرانية إلى قرارات مجلس الأمن العقابية واعتبرتها لا تساوي قيمة الورق الذي كتبت عليه ومصيرها في سلّة المهملات.

8- وقف مجلس الأمن في المسألة الإيرانية موقف المنحاز والخادم للسياسة والمصالح والأهداف الأمريكيّة، ولم تخرج قرارات المنظمة الدولية منذ

نشأتها في العام 1945 عن السياق الذي أدخلتها فيه الدول الكبرى، وجعلت منها الولايات المتحدة مطيّة تستخدمها حيث تشاء.

9ـ اتخذت دول مجلس التعاون الخليجيّ موقفًا عدائيًّا من إيران بتأثير من الهواجس التي عززتها الولايات المتحدة تحت عناوين تصدير الثورة الإيرانية، ورغبة إيران في السيطرة على الخليج واحتكار القرار الخليجيّ بعد أن امتلكت مكوّنات التفوق الاستراتيجي وفرضت نفسها كلاعب إقليمي وازن يحسب حسابه.

10ـ تقف الدول الأوروبية إلى جانب الولايات المتحدة في عدائها لإيران وضرورة تعليق البرنامج النووي الإيراني، غير أنها لا تذهب بعيدًا في مسايرة الولايات المتحدة بالطريقة التي يتوجّب اعتمادها لضرب المفاعلات النوويّة الإيرانية؛ بل هي تسعى لإعطاء الجهود الدبلوماسية فرصة التوصل إلى حلّ للمسألة النوويّة الإيرانية وعدم اللجوء إلى الخيار العسكري.

على أنّ الأهداف الحقيقية للاستراتيجيات الأوروبية تبقى اقتصادية بحتة تهدف إلى منع الولايات المتحدة من الاستفراد بمقدرات الخليج، والتحكم من ثمّ بالقرار الدولي تأسيسًا على الآحادية القطبية في النظام العالمي الجديد الذي أرسته السياسة الأمريكيّة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وقد اضطرت الولايات المتحدة أخيرًا إلى قبول التوجّه الأوروبي والدخول في مفاوضات مع إيران بهدف إقناعها بتخصيب اليورانيوم في دول أخرى والحصول على اليورانيوم المخصّب بنسبة ٪20.

11ـ تعمد إسرائيل إلى تحريض الولايات المتحدة على ضرب المفاعلات

النووية الإيرانية رغبة منها في احتكار التفوق الاستراتيجي في الشرق الأوسط. ولذا، فإنّها تعتمد سياسة غامضة بشأن برنامجها وامتلاكها السلاح النووي بهدف ترهيب دول الشرق الأوسط وجعلها تعيش هاجس امتلاكها السلاح النووي.

12- في ظل المواجهة العسكرية مع إيران تجد الولايات المتحدة الأمريكيّة نفسها أمام خيارين:

أ- يتمثّل الأول بالتوجه نحو الحسم العسكري، لكنّ هذا الخيار يصطدم بمعيقات حاسمة؛ ذلك أنّ عواقب أيّ مغامرة عسكريّة لن تكون سهلة لجهة حجم الدمار والفتك الإنساني والاقتصادي لإيران ولدول المنطقة، باعتبار أنّ الردّ الإيراني لن يكون أقل وربما يتجاوز ما تعرّضت له، وهو سيصيب حتمًا دول مجلس التعاون الخليجيّ حيث تنتشر القواعد العسكرية الأمريكيّة، كما إنّ إسرائيل ستكون هدفًا محققًا للردّ الإيراني.

ب- أما الخيار الثاني فيدخل ضمن قائمة التخطيط الأمريكيّ، والذي يبدو أكثر احتمالًا وأقلّ ضررًا على دول المنطقة، فيتمثل في اعتماد استراتيجيا القوة الناعمة بهدف احتواء إيران وقبولها كما هي، والعمل من ثمّ على تقويض نظام الحكم فيها عن طريق زعزعة الداخل الإيراني وتقوية المعارضة الإيرانية.

13- إنّ عناصر التصادم بين إيران والولايات المتحدة أو محرّضاته موجودة وقائمة وهي كفيلة بإشعال نيران الحرب في الخليج في ظلّ أجواء الكراهية والتجييش النفسي لكلّ الأطراف. فمياه الخليج تشهد العديد من المناورات العسكرية والاحتكاكات بين القوى المختلفة

والتي تناصب بعضها العداء، وبالتالي، فإنّ أيّ احتكاك قد يتحوّل إلى ما يسمى بحرب الصدفة مع احتمال تحوّلها إلى حرب فعلية شاملة في ظلّ وجود الاستراتيجيات والمخططات المرسومة مسبقًا والجاهزة للتطبيق غبّ الطلب.

الخاتمة العامة

تجد إيران الإسلامية نفسها في مواجهة الطوفان العدائي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة وتشكل إسرائيل كيمياءَه المحرّضة على التخمير وبلوغ التحقق. كما تجد إيران نفسها مجبرة على خوض غمار العراك الذي فرضته القوى الاستعمارية منذ قرون، وأعادت الولايات المتحدة رسم طريقه في الشرق الأوسط منذ 65 سنة، يوم قرر «روزفلت» ملء الفراغ الموحش الذي خلفه أفول نجم الاستعمار البريطاني.

وعلى الرغم من الطابع الجدلي الذي يشوب الفكر الإيديوستراتيجي الأمريكيّ، القائم على نهائية الانضواء الكوني في الحضن الأمريكيّ الرساليّ والتبشيريّ، فإنّ البراغماتية الأمريكيّة لا يهابها ولن تخذلها فورة النظريات المتأججة التي تقول بنهاية التاريخ على تحقق الكونية الأمريكيّة موئل الحرية والديمقراطية وإسعاد البشرية (وفق مقولة فرانسيس فوكوياما)، وحتمية الصراع الحضاري بين العنف الإسلامي وتكفّل الديمقراطيات الغربية

المتحالفة بالتعاضد ضدّ الباقين (وفق تنبؤات صاموئيل هنتنغتون).

وبحكم كونه مجتمعًا متعددًا ومتنوع الثقافات والأديان والأعراف والإثنيات التي لم تزل متمسكة بخلفياتها الثقافية وجذورها الأصلية، فإنّ هذا المجتمع لم يزل تحت سلطان التكوين ويعاني من عدم نهائية التشكل البنيوي والبيئي، وهذا يعني في المطلق أنّ الاستراتيجيات الأمريكيّة تتأثر بهذا التنوع متعدد المصادر، ومركبًا إيديولوجيا ومرنًا وقابلًا للتشكل والتقولب وفق مشيئة الإدارة الحاكمة، وهذا يعني كذلك أنّ المجتمع الأمريكيّ هو مجتمع تحكمه العلاقات الأفقية فقط وفق تحليل «فوكوياما».

فليست أمريكا تلك الإمبراطورية الضاربة في التاريخ، كونها قد حيكت من أنسجة وألوان وقياسات متنوعة المشارب والمناهل والأصول، وكي تصنع حاضرها وأسباب بقائها فقد عثرت على قواسمها المشتركة في تلك التوافقات التي تعلو فوق الاختلاف الإثني والعرقي والحضاري، والتي تتجاوز حد التصادم لتقيم في طرق العيش وحرية الفعل والاعتقاد وجني الثروات وابتكار اللهو وعشق البيئة في استباحة الملذات وخدمة الغرائز، والابتعاد عن مناجاة السماء، وإلّا فما الذي يبقي على الاتحاد ولا يُذَر بعدما صاغ إيديولوجيو التصادم الحضاري (الديني) إبداعاتهم التوظيفية لإثبات أنّ التعايش يستحيل بين الحضارة والبربرية (صاموئيل هانتنغتون)، وهي المقولة التي أبدعت فكرة الإرهاب المشرقي، وشخّصت أمراضه على أنها فراغ حضاري يتسبب بالصدام والاضطراب أوكلت العناية الالهية أمر تضميده وتجبره لأمريكا مرّة عن طريق الحرب الاستباقية، ومرّة أخرى عن طريق احتواء النظام، ومرّة ثالثة عن طريق الاحتلال والاستئصال والاقتلاع والبتر.

وفي المقلب الآخر، تدرك أنه ومع حضورها المنتسب إلى عطش التاريخ لمن يملأ جوفه، مثلما تدرك أفضلية مرورها على تقاطعات الإنسانية كونها سبقت الآخرين من منافسين وأخصام في تسجيل اسمها على الصفحة الأولى من سجل تاريخ الحضارات وتدوين الإبداعات. وفي هذا سرّ قوّة إيران وصمودها وتحقيق ذاتها كقوة وحضور وديناميّة.

ولم يكن حضور الإمبراطورية الفارسية التاريخي وليد الصدفة مثل ولادة الولايات المتحدة، ولا نتيجة ساعة لهو مثل ولادة الإمبراطورية الإنكلّيزية؛ بل كانت ولادتها ثمرة الجبلة التي شغلت على مهل عبر تسلسل الزمن العريق والمغرق في القدم بأيدٍ فارسيّة خالصة ومركبات تكوينية غير مستوردة؛ بل محلية الصنع ومدموغة بالوشم الفارسي. والأهم من ذلك كلّه وحدة الذوق والتفنن ومعيار الإبداع ورهافة التقانة وحصريّة الروح والنفس.

وهكذا، صاغت إيران حضارتها، تلك الحضارة التي كوّنتها أقانيم ثلاثة: القومية، الدين، الزمن. وهي مقوّمات استغرقتها إيران وتمثلتها وجدانًا وطموحات وتحققات. وعليه، تبدو إيران ـ ومنذ قرون ـ مكتفية بذاتها ومحققة بالقوة وبالفعل وبالإيمان في وحدة اندماجية لا تنفصم عراها ولا تستقلّ عن بعضها وإلا تفكك الكلّ إلى أجزاء وانعدمت إمكانيات التواصل، ولولا ذلك لتحوّلت إيران إلى قبائل وإقطاعات وإلى مناطق نفوذ أجنبية دائمة.

حدث هذا كله قبل ثلاثين سنة وخلال ألفي عام وأكثر، تاريخ قديم من الخبرات والتجارب، بين التوسع والضمور وبين تفكك الولايات في القدم. إنها لم تضغن الحقد لشعبها ولا للشعوب التي حكمتها؛ بل فضلت الاحترام لدياناتها وآلهتها فحفظ لها التاريخ دورًا ومكانة.

وترجع جذور المواجهات بين الغرب والشرق إلى أزمنة بعيدة، أزمنة النهب والسلب واستلاب الخيرات واستعباد الشعوب وتأمين طرق المواصلات البحرية والبريّة. وليس مستغربًا أن تكون الإمبراطورية الفارسية وبعدها إيران «القاجارية» ثم «الشاهنشاهية» جزءًا أساسيًّا ومفصليًّا من ذلك الصراع المتأجج على الدوام بين الغرب والشرق؛ ذلك الفراغ الذي تحدث عنه «صاموئيل هانتنغتون» عن سوء نية وبتغيير الحقائق والمفاهيم أي صراع الحضارات، والذي هو في الأساس صراعًا وبالمطلق بين الإرادات:

1- بين النهم والتعطش للاستلاب، مقابل الدفاع عن الحقوق وحماية المظلومين وصيانة الأعراض وحفظ الإيمان واستعادة المسلوب وإرادة الحياة الحقة.

2- بين الرغبة في الإلغاء والاقتلاع والإخضاع والاستعباد والاستزلام، مقابل المطالبة بالحرية الإيمانية والعقلية ومطابقة المعتقد مع السلوك.

3- بين إرادة الاحتواء والاستضعاف والإذلال والتذييل وإسقاط العدوانية والكراهية والتعصب، مقابل إرادة القوة بالإيمان وقول الحق والتكليف بالجهاد وإثبات الجدارة والعزة وصلاح المسلك واستقلالية العقل المنفتح على الحقائق وإرادة الخير ومعرفة الآخر وقبوله والتحاور معه كقيمة إنسانية جديرة بالحياة الحرّة والخيرة والمسالمة والمؤهلة لتحقيق وتمثّل المساواة.

4- بين تفضيل الغموض والمداورة والوصولية والأساليب الملتوية والإقناع بالقوة وغسيل الأدمغة وشراء التأييد وتقديم المكافآت، مقابل شفافية المواقف والقرار وصدق التعامل ووضوح الرؤيا وتطابق السلوك مع المعتقد والأساليب المشروعة ومحاكاة العقل ومناجاة الروح واعتماد

الشورى والتقرير على قاعدة الإلهام ثم التكليف على الأثر.

5- بين ادعـاء الديمقراطية في فعل كلّ شيء وامتلاك العبد وتكوين الثروات والاحتكارات وقول ما يصلح وما لا يصلح دون حساب الأثر وإطلاق الغرائز ثم تبريرها بكلّ الوسائل حتى عن طريق مراكز الأبحاث والدراسات (مراكز غسل الأدمغة والتأثير على حرية العقل عن طريق الاستحواذ) والادعاء زورًا عصرية التطبيق الديمقراطي وضرورات التمثل من قبل الآخرين، مقابل ديمقراطية إيمانية تعتمدها حكومات القرآن وأساسها الشورى والتأمل واستدعاء القيم الروحية التي لا تنضح سوى بالخير والارتقاء والصالح العام واحترام الإنسان وتقديس حضوره وصونه وتنمية عقله ودوره وجعله لا يقول سوى الحق ولا يضمر سوى النيّة الحسنة والحق والإيمان وسلامة الطريق وتكريس الأبحاث والدراسات لابتكار خير السبل وأفضل مستقبل ورفاه المظلومين والفقراء والمحرومين والبؤساء ومساعدة الشعوب دون استحواذها ونصرة الدول دون احتلالها ورسم الاستراتيجيات الواضحة والموقنة دون تمويه أو غموض أو تبرير؛ لأن الحق والصواب يدركه العقل بحريّة ولا يحتاج الأمر لتبرير وبرهان، وجعل العقل يدرك بسهولة الأشياء الماثلة دون تأثير أو تحريض، وتطبيق الديمقراطية الحقة والمنزهة عن الادعاء والمجاهرة والاكتفاء بما هو قائم والامتناع عن استيراد النظم الديمقراطية الغربية بعدما أقامت الثورة الإسلامية أفضل طرق التمثيل والتصويت ومراعاة الفوارق.

6- بين الوهم بأنّ لإيران طموحات نووية تسلحية وشمولية التدمير وضرورات المعاقبة والحصار والتدمير والاحتواء، مقابل الإعلان

الإيراني بسلميّة برنامجها النووي وحقّها في ذلك وتحريم استخدام القنبلة النوويّة إيمانًا وتعاليم ومعتقدات.

7- بين نعت الشرق ومنه إيران بالفراغ الحضاري والأصولية والبربرّية والرغبة في تدمير العالم المتحضّر، مقابل الإرث الحضاري السابق على كلّ الحضارات والمولّد لها ومبتكرها، على الرغم من تشظّي المشرقيين واصطفافهم يمنةً ويسرة وحشرهم عرضًا في عصر الانحطاط الذي أرهق الشرق دون إلغائه أو إزهاقه إلى أن يأتي اليوم الذي تتمرّد فيه شعوب هذا الشرق في ثورة تأتي على كلّ استبداد وظلم ورغبة في إرجاع عقارب الساعة إلى الوراء أو إعادة الدول الثائرة إلى عصر الظلام.

8- بين ادعاء إسرائيل بالمحرقة ورغبات الآخرين بالإلغاء والاقتلاع والتصفية، مقابل الدفاع الإيراني عن الشعوب التي تتعرّض على مرأى من العالم الصامت لعمليات التصفية وزهق الحقوق واستباحة المقدسات وتدمير الوجود، ولم يزل في محرقة حقيقية واضحة للعيان وماثلة أمام الأعين عبر الصواريخ الذكّية والرصاص المصبوب والقنابل العنقودية والنابالم وقاذفات القنابل النفاثة والتهديد بالنووي والتدمير الشامل إذا هوجمت إسرائيل.

9- بين دعوة إسرائيل اليومية وتهديداتها بتدمير المفاعلات النووية الإيرانية، مقابل تهديد إيران بإزالة إسرائيل من الوجود إذا نفذت تهديداتها.

10- بين استراتجيّات متعددة ومتنوعة وجاهزة عند الطلب وأخرى مودعة فوق الرفوف، مقابل استراتجيّة إسلامية واحدة وثابتة وراسخة رسوخ التعاليم الدينية وثبات الإيمان.

11- بين مجابهة أعطيت صفة الصراع الحضاري، صراع الحضارة مع البربرية، مقابل المجابهة الحضارية الإيرانية وقيمها الإسلامية الشاخصة نحو السماء دون نسيان الأرض ونظرتها العامو-أفقية التي تناقض إيديولوجيا رأسمال المال ومعها طرق العيش والشيئية ونظرتها الأفقية.

12- بين تغير السياسات والاستراتجيات بدوافع براغماتية غربية وبراغماتية عقلانية تكنولوجية وتقنية تأخذ بالاعتبار لانهائية العقل الإنساني وتحوّلاته الحياتية والعضوية والوظيفية وثبات الدوافع والاتجاهات والمبادئ والتعاليم الإيديولوجية الدينية والإيمانية.

13- بين الانقلاب الفكري والشيئي والعبثي على مستوى الحاجات والإشباعات، مقابل حركة العقل المنفتح على الآخر في اتجاه العلائقية الوجدانية الصافية والمترفعة عن الإلغائية والمقصدية بمعناهما التنموي والإنساني.

14- بين الكونية الشموليّة والنظام العلمي الجديد أحادي القطبيّة، مقابل شموليّة العقل الإنساني والقيم والأخلاق.

على هذه الوقائع رسمت المجابهة الأمريكيّة-الإيرانية منذ ثلاثين سنة، وبعدما قلبت الثورة الخمينيّة مساوئ العقود الشاهنشاهية الستّة التي ورثت السلالة «القاجارية» ودفعت «بروزفلت» إلى إطلاق سياسة ملء الفراغ بعد رحيل الاستعمار البريطاني وتناقض «مبدإ آيزنهاور» مع «مبدإ نيكسون»، أي تناقض الانكفاء الأمريكيّ مع مبدأ الانفتاح العسكري والاستعماري والكوني، فقد رسمت تلك الثورة خطوط المجابهة وحدودها وآفاقها المحتملة، كما حدّدت بلا جدال أطراف النزاع والقوى المعرّضة لنتائجه وتداعياته، بما في

ذلك الفرقاء الدوليين وأسواقهم التجارية واستراتيجياتهم الموضوعة.

ويبقى أفق المواجهة مفتوحًا ومشرّع الأبواب على الاحتمالات كلّها بعدما كثرت سيناريوهات المجابهة وتوالي إجراءات الحصار والمعاقبة والقرارات الدولية المتصاعدة والمكثفة، والتي توحي بأنّ نوايا الغرب العدوانية آخذة بالتنامي والصعود إلى درجة تصوير الأمر على أنه برميل بارود تنقصه الشرارة لينفجر كلّ الخليج ومعه الشرق الأوسط وربما أكثر.

يعترف أخصام إيران اللدودين الأمريكيّين والإسرائيليين على السواء بأن السياسة الإيرانية تتميّز بقدرتها الفعالة والذكية للتعامل مع الملفّ النووي الإيراني، بعد أنّ أتقنت لعبة المصالح خلال إدارتها للنزاع حول أزمة الملفّ النوويّ الإيراني بطريقة مكّنتها من إفشال خطة الحشد الدولي التّحالفيّ، خلافًا لما جرى في الحصار الذي فرض على العراق خلال عقد التسعينات. فهي سهّلت إلى حدود الممكن عمل الوكالة الدّوليّة للطاقة الذريّة ووظيفتها على الرّغم من إدراكها الضغوط والتحريض الذان تعرّضت لهما هذه الوكالة من الولايات المتحدة وإسرائيل وسياسة الكيل بمكيالين التي يعتمدها مجلس الأمن ومعه الوكالة الدولية للطاقة الذريّة.

غير أنها في المقابل لم تسلّم بكلّ طلبات هذه الوكالة لـضرورات أمنية وسياديّة وقانونية، الأمر الذي أوجد مساحة كبيرة للمناورة من قبل الدول التي ترغب في الإبقاء على علاقات وثيقة مع إيران مثل روسيا والصين. وقد نجحت إيران في هذه السياسة وأخفقت الولايات المتحدة في ذلك على الرغم من العطاءات والمكافآت التي قدمتها لهاتين الدولتين وغيرهما من الدول الحليفة.

وعلى الرغم أيضًا من الطوق العسكري الذي فرضته الولايات المتحدة على إيران عن طريق احتلال «أفغانستان» و»العراق» وإقامة القواعد العسكرية في مياه ودول الخليج العربي وفي جمهوريات الاتحاد السوفياتي المستقلة وقواعدها المنتشرة في إسرائيل المرتبطة معها بمعاهدات دفاع وهجوم على السواء، على الرغم من هذه الحقائق والضغوطات صمدت إيران ووقفت بقوة في وجه الولايات المتحدة وإسرائيل ولم تزل. واستمرّت في تطوير بنيتها الاقتصادية والعسكرية دون أن يرفّ لها جفن أو يهزّ إيمانها تهديدٌ أو اقتراب خطر؛ بل على العكس طورت قدراتها النووية والعسكرية ووصلت إلى حدود الاكتفاء الذاتي، بعدما امتلكت دورة الوقود النووي وأصبحت على مقربة من إنتاج القنبلة الذريّة وإتمامها إذا وجدت إلى ذلك سبيلًا، وكما فرضت نفسها قوّة إقليمية وازنة بدخولها نادي الدول النوويّة وتحقيق توازنها الاستراتيجي مع دول الشرق الأوسط.

من خلال ما تقدم كلّه يمكننا صياغة التوصيات والحلول التي من شأنها تخفيف عامل التوتر في الخليج وتجنيب المنطقة مخاطر المواجهة ونتائجها، وهذه التوصيات تتمثّل في النقاط الآتية:

1- العودة إلى المفاوضات الدبلوماسية التي كانت قد بدأتها الدول الكبرى مع إيران بهدف تسوية قضية الملف النووي الإيراني، والاعتراف بالحقوق الإيرانية السياديّة بما فيها حقّ إيران بامتلاك دورة الوقود النووي وإنتاج الطاقة النوويّة السلمية.

2- جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي سواء بالنسبة إلى الدّول التي تمتلك هذا السلاح (إسرائيل مثلًا)، واعتبار

هذا الإجراء حلًّا وقائيًّا للدول التي يعتقد الغرب أنها بصدد إنتاج السلاح النوويّ (إيران مثلًا).

3- تقليص الترسانة العسكرية الأجنبية الثابتة والمتنقلة والموزّعة بين أراضي دول الخليج ومياهه درءًا للاحتكاك بين القوى المسلحة، وتخفيفًا لحالات الاستعداد والاستنفار العسكريين وإبقاء الإصبع على الزناد.

4- ضرورة أن يقتنع الخليجيّون والدول الغربيّة بأنّ لإيران قدرات وإمكانات تجعلها لاعبة أساسية في منطقة الشرق الأوسط، وتمتلك قوة وازنة تؤهلها للاشتراك في عمليّة صنع القرار الشرق أوسطي، وإشراكها في حلّ الخلافات والأزمات الإقليمية.

5- اقتناع الولايات المتحدة ومعها الدول الأوروبية بأن البرنامج النووي الإيراني هو سلمي ويهدف لإنتاج الطاقة، وأنّ لإيران حقوقًا سيادية تضعها على قدم المساواة مع باقي دول المنطقة التي تمتلك قدرات نوويّة ومفاعلات نوويّة لإنتاج الطاقة، والسماح في الوقت نفسه لمفتشي الوكالة الدوليّة للطاقة النوويّة بتفتيش المفاعلات النوويّة الإسرائيليّة.

6- دعوة منظمة الأمم المتحدة إلى الإقلاع عن اتباع سياسة الكيل بمكيالين والانحياز لصالح الدول التي تعادي إيران وتعمل على تعريض استقلالها للخطر، والإخلاص للأهداف التي أنشئت من أجلها تلك المنظمة.

قائمة المصادر والمراجع

1ـ أحمد مهابة، **إيران التاج والعمامة**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1989.

2ـ أرشيف مجلس الأمة الكويتي، **الملفّ النووي الإيراني: إلى أين؟**، تشرين الثاني 2007، الموقع الإلكتروني: www.majlesolommah.net.

3ـ أندرو باسيفيك، **الإمبراطورية الأمريكيّة**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2004.

4ـ أوري أفغيري، **حرب بين إخوة ساميين**، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1968.

5ـ بنجامين باربر، **إمبراطورية الخوف**، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2004.

6- جلال الدين المدني، **تاريخ إيران السياسي المعاصر**، ترجمة: سالم مشكور، منظمة الإعلام الإسلامي، طهران، 1993.

7- جميل هلال، **استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1996.

8- جورج قرم، **التنمية المفقودة**، دار الطليعة، بيروت، 1985.

9- حسين مؤنس، **الحضارة**، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 1، كانون الثاني، 1978.

10- دانيال كولار، **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر خضر، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1980.

11- **دراسة لحالة الأمة العربية، الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام 1994**، دار الرازي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.

12- ر. ك. كارنجيا، **خنجر إسرائيل**، ترجمة ونشر: مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.

13- رجب بو دبوس، **الأمم المتحدة.... أمل وإحباط**، الدار الجماهيرية، طرابلس الغرب، 1994.

14- رشاد الشامي، **«الشخصية اليهودية الإسرائيلية والروح العدوانية»**، عالم المعرفة، الكويت، العدد 102، 1986.

15ـ روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2007.

16ـ زكريا خلف، **قراءة للموقف الأمريكيّ من إيران**، منشورات المكتب الإعلامي للكونغرس العربي الأمريكيّ، واشنطن، نيسان 2006.

17ـ زهير شكر، **السياسة الأمريكيّة في الخليج العربي**، مبدأ كارتر، معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982.

18ـ سامح راشد، **السياسة الخارجية الإيرانية في عهد نجاد**، مؤسسة الأهرام، 2005.

19ـ سعيد الجهاني، **دعوة لتحرير الأمم المتحدة**، طرابلس الغرب، تموز 2010.

20ـ سكوت ريتر، **استهداف إيران**، ترجمة: أمين الأيوبي، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت، 2006.

21ـ سلمان سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، دار الطليعة، بيروت، 1988.

22ـ ــــــــــــــــ، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي**، دار ابن خلدون، بيروت، 1978.

23ـ سمير أمين، **«الاقتصادات العربية وتناقضات السوق والتنمية»**،

مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 15، 2005.

24ـ سورين أبي سمرا، **الوضع الاستراتيجي الدولي بعد 11 أيلول 2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

25ـ شاهر إسماعيل شاهر، **أولويّات السياسة الأمريكيّة بعد أحداث 11 أيلول 2001**، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.

26ـ شاهرام توشبين، **طموحات إيران النووية**، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

27ـ شيمون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة: حمد حليم الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 1994.

28ـ طارق الكركيت، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2006.

29ـ طراد حمادة، **«ولاية الفقيه الديمقراطية»**، جريدة الأخبار 12/ 6/ 2008.

30ـ ظافر العجمي، **أمن الخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

31ـ عايدة سري الدين، **الحرب الأمريكيّة على أفغانستان والعالم الإسلامي**، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، 2002.

32ـ عبد الخالق عبد الله، **«الولايات المتحدة ومنظمة الأمن في الخليج»**،

مجلة المستقبل العربي، العدد 299، 2004.

33- عبد القادر المخادمي، **مشروع الأوسط الكبير**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005.

34- عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة العسكرية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2003.

35- عدنان السيد حسين، «**تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لدورة 1997**»، مجلة الدفاع الوطني، العدد 37، بيروت، 2001.

36- ------------، **العرب في دائرة النزاعات الدولية**، مطبعة سبكر، بيروت، 2001.

37- عصام سعد، **العولمة جدل الرأسمال والسياسة**، مكتبة الفقية، بيروت، 2004.

38- عصام نعمان، **أمريكا والإسلام والسلاح النووي**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2007.

39- غازي ربابعة، **الاستراتيجية الإسرائيلية**، الجامعة الأردنية، عمان، 1994.

40- فضل النقيب، **الاقتصاد الإسرائيلي على مشارف القرن الحادي والعشرين**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2001.

41- **كتاب دروس في الجهاد**، وثائق ومواقف من مسيرة جهاد الإمام

القائد آية الله الخميني، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، بيروت، 2009.

42- كلود جوليان، **الإمبراطورية الأمريكيّة**، ترجمة: ناجي أبو خليل وفؤاد شاهين، دار الحقيقة، بيروت، 1970.

43- كمال الأسطل، **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليجيّ**، مركز للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

44- كينيت لين، **تطور المجتمع الأمريكيّ**، ترجمة: نعيم موسى، دار اليقظة العربية، بيروت، 1966.

45- لستر ترو، **الصراع على القمة**، ترجمة: فؤاد بليغ، سلسلة عالم المعرفة، العدد 204، 1995.

46- مارتن أنديك، «**سياسة إدارة كلّنتون بحال الشرق الأوسط**»، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 15، بيروت، 1993.

47- مجلس النواب اللبناني، **الخيارات الإنمائية من أجل التعاون**، المشاريع الإسرائيلية، ترجمة: سوسن الفقيه، بيروت، 1996.

48- مجموعة من المؤلفين، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

49- محمد أبو غدير، **الخيار النووي الإسرائيلي بين فكرة الصراع المتوازن**

ومستقبل **السلام**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

50- محمد فؤاد، **الإمكانات النووية العربية والإسلامية**، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1998.

51- محمود عبد الفضيل، «التطورات والترتيبات الشرق أوسطية الجديدة»، مجلة المستقبل العربي، العدد 179، بيروت، 1994.

52- مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

53- مصطفى طلاس، **آفاق الاستراتيجية الصهيونية**، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987.

54- معهد ستوكهولم لإيمان السلام الدولي (سيبري)، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

55- ممدوح عطيه، **البرنامج النووي الإسرائيلي**، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1996.

56- مهدي محمدي، **كيف تنظر إيران إلى اتفاق باريس**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الإهرام، مصر، 2006.

57- ميشال بوغتون، **أمريكا التوتاليتارية**، ترجمة: خليل أحمد خليل، دار الساقي، بيروت، 2002.

58- نايف عبيد، **مجلس التّعاون لدول الخليج العربي، من من المقاون إلى التكامل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.
59- نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
60- نيقولو مكيافيللي، الميز، ترجمة: خيري حماد، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1999.
61- هاني حبيب، **النفط استراتيجيا وأمنيًّا**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2006.
62- هشام يونس، **«الإيديوستراتيجيا الأمريكيّة»**، مجلة شؤون الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 114، بيروت، 2004.
63- هنادي الحاج، **الأديان من أولها إلى خاتمها**، شركة M.C.A، بيروت.
64- الهيثم زعفان، **«غرفة الأموال العربية ومكانتها»**، مجلة البيان، العدد 185، 2003.
65- يحيى رجب، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيّرات الإقليمية والعالمية**، مركز المحرّمة للبحوث والنشر، القاهرة، 1997.
66- يوسف الصايغ، **الاقتصادات العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 40، 2005.

67- Albert Wohlotetter, **HalfwasandHalfPolicies Buff**, Seotl Thompson (ed.), Sor Fransieseo,1980.

68-Antony G. Panl, **Global plities**, MA: Balck well publishes, state Cambridge, 1992.

69-Bert Skokropht, **The Containing of Iran Policy**, Foreign Affairs, April 1994.

70-Bjoum Moller, **Resolving the Security Dilemma in the Guff Region**, Emirates Center for Strategic Studies and Rescarel, 1999, www. Emirates center. net.

71-Burell R. M. and R. L. Jarman, **Iran Political Diaries 1880 – 1965**, Slough, Archive Edition, 1997.

72-Chase stuort, **New republic**, Oxford Cenivesuty Press, New York, 1939.

73-Claud Julien, **L'Empire American**, Editions Grasset, Paris, 1967.

74-Colliord Claued, Albertum, **Actualite International et Diplomatique**, Edition Mon–Chrestien, Paris,

1957.

75- Dan Horowitz, **The Israeli concept of National Security**, Avner Yaniv (ed). London, 1993.

76- Dwight Eisenhower, **Mesamres a la Maison Blanche 1956 – 1961**, Edition de Trevise, Paris, 1968.

77- Ernest R. May, **Imperial Democracy**, Oxford University, 1961.

78– ------------, **The American Foreign Policy**, Published by: George Boriziller, ine, New York, 1963.

79- Fischer Michael, **Eran from Religious Dispute to Revolution**, Harvard University Press, 1983.

80- G. B. Dorosel, **From Welson to Rozfelt, American Colam**, New York, 1960.

81- G. B. Kenan, **The American Diplomatic 19001950–**, Share and Farboung, New York, 1952.

82- Gawdat Bahgat, **Oil and Militant Islam**, Strains on U. S Saudi Relation World Affairs, No3, 2003.

83- George Bush, **Speech in U.S. Military Academy**, 20

September 2002.

84- George Kinan, **Policy of Containment**, Foreign Affairs, Sept. 1947.

85_____________, **The American Diplomacy**, Skere and Farborg, New York, 1952.

86- Georges Perkopich, **Bush's Nuclear Revolution**, Foreign Affairs, Vol 82, no.2, April 2003.

87- Gregory Giles, **The Islamic Republic of Iran Nuclear**, Cornell University Press. London. 2000.

88- Khatouzian Homa, **The Political Economy of Modern Iran**, New York University, 1984.

89- Mark Hawash, **Out of CAOCS Comes Order**, International Defense Review, May, 2003.

90- Max lerner, **America Like Civilization**, Simon and Shoster (ed.), New York, 1957.

91- Michel Bugnon, **L' Amerique Tat Alitaine**, (Ed.) Faresa laamne, 1997.

92- N. Gordon Levini, **Wordoid Welson and the**

International Politics, Oxford University, New York, 1968.

93- Noah Feldydman, **America and the Struggle for Islamic Democracy**, Farrar, Strauss and Girowe, New York, 2003.

94- Riehond Nison, **The Real war**, Sidgwick and Jackson, London, 1980.

95- Robert Baer, **How Washington Sold our Soul for Saudi Crude Crown publishers**, New York, 2003.

96- Robert Kahan and Weliam cristol, **Present Dagers, Foreign and Defence Policy**, Encounter books 2000.

97- Robert Litwak, **Dilemas of Regime Change**, Survival 2004 files, vol.45, no.4.

98- Ronald Steel, **The American Peace**, Postut and Shastel (ed.), New York, 1967.

99- Roudi Fahimi, **Lirolan Etlaplanification Faulaol Population Reference Burean**, Was Hington, December 2005.

100-Shahram Ehabin and Robeu Litwak, **Debating Iran's Nuclear Aspirations Washington Quarterity**, vol. 26, no.4, Autumn 2003.

101-Sharl Bind, **United Date History**, Hachette, Paris, 1969.

102-Smith Tony, **America is Mission**, Princeton University Press, New Jerse, 1994.

103-Strobe Talbott, **The Russian Hand**, Random house, New York, 2002.

104-Suliman Al Hassoon, **Why Saudi Arabia Needs the Awaes**, Harvad University Press, 1987.

105-Thierry Coville, **l' Economie de L' Iran Islamique**, L' Marmattan, Paris, 2002.

106-Thomas Powers, **War and its Consequences**, Review of books, New York, 2003.

107-Thucydides and Richard schlatter, **History of the Peloponnesian War**, Rutgers University Press, New Brunswick, 1975.

108-Tucker Robert, **The Middle East: Carterism Without Carter**, Commentary, Vol. 72, No.3, September 1981.

109-Waller Rusself Mead, **American Forgeagn Policy and How it Changed the World**, Alfred Aknopt.

110-Whounzennerman, **The First Great Triumph**, Farrar, Straws and Girouse, New York, 2002.

111-William James, **The Nation**, 23 December, 2003.

112-World Bank Book, **World Development Report**, Oxford University Press, 2005.